الجمهورية الجزائرية الشعبية الديمقراطية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

السياسة الخارجية الجزائرية بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية: دراسة تحليلية للتوازنات والرهانات

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم السياسية
تخصص: علاقات دولية

إعداد الطالب:
زين العابدين رحماني

إشراف الأستاذ:
د. ناصر عامر

أعضاء لجنة المناقشة:

اسم ولقب الأستاذ	مؤسسة الإنتساب	الصفة
أ.د إبتسام أوعشرين	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	رئيسا
د. ناصر عامر	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	مشرفا ومقررا
د. ميلود حمزاوي	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	عضوا مناقشا

السنة الجامعية:
1446-1445هـ / 2024-2025م

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد لله تعالى الذي بارك لي في إتمام هذا البحث، ووفقني في مسيرتي العلمية، ويسّر لي سبل المعرفة والإنجاز، فله الحمد أولا وآخرا، ظاهرا وباطنا.

الشكر موصول إلى الأستاذ المشرف ناصر عامر، الذي كان لي أكثر من موجه أكاديمي؛ فقد كان الأخ الحاضر والسند الثابت والداعم الحقيقي في كل مراحل الدراسة.

وإلى لجنة المناقشة الموقرة، الأستاذة إبتسام أوعشرين رئيسةً، والدكتور ميلود حمزاوي عضوا مناقشا، على تفضلهما بتقييم البحث وإثرائه بملاحظاتهما القيمة.

وإلى زملائي الأعزاء الذين شاركتهم رحلة الدراسة بكل لحظاتها التي لا تُنسى من جهد واجتهاد ودعم متبادل، وأخص بالذكر: منصف، مصطفى، إبراهيم الخليل.

وإلى كل أساتذتي الأجلاء في المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الذين أغنوا معارفي ودعموني طوال سنوات الدراسة.

وإلى الطاقم الإداري في المدرسة، الذي كان له دور أساسي في توفير الدعم والمتابعة وخلق بيئة تعليمية محفزة للطلبة.

شكرا لكم.

الإهداء:

إلى معلمتي الأولى، جدتي التي رحلت جسدا وبقيت أثرا، حاضرة في كل ما تعلمته وسعيت إليه،

إلى والديّ، أصل كل بداية وسند كل خطوة، ما أنا عليه اليوم هو امتداد لصبركما وتضحياتكما، هذه اللحظة لكم أنتم وحدكم، فلكما الفضل أولا وآخرا،

إلى أخي العزيز، شريك دربي وسندي الدائم،

أهديكم هذا العمل كأبسط تعبير عن الإمتنان والوفاء.

مقدمة.

الفصل الأول: الإطار المفهوماتي والنظري للسياسة الخارجية الجزائرية

المبحث الأول: مراحل تطور السياسة الخارجية الجزائرية

المطلب الأول: الشخصية الدولية للجزائر قبل 1830

المطلب الثاني: الدبلوماسية الجزائرية خلال الحقبة الإستعمارية.

المطلب الثالث: السياسة الخارجية في عهد الإستقلال

المبحث الثاني: الملامح العامة للسياسة الخارجية الجزائرية

المطلب الاول: محددات السياسة الخارجية الجزائرية

المطلب الثاني: سمات السياسة الخارجية الجزائرية

المطلب الثالث: مرتكزات السياسة الخارجية الجزائرية

المبحث الثالث: المصلحة والهوية بوصفهما هدفين للسياسة الخارجية الجزائرية: مقاربة نظرية

المطلب الأول: الواقعية السياسية: المصلحة الوطنية هدفا رئيسيا للسياسة الخارجية الجزائرية

المطلب الثاني: البنائية الاجتماعية: الثبات على الهوية هدفا للسياسة الخرجية الجزائرية

الفصل الثاني: السياسة الخارجية الجزائرية بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية: إدارة التوازن في ملف الأمن الإقليمي.

المبحث الأول: المقاربة الأمنية الجزائرية، الروسية، الأمريكية: تحليل مقارن

المطلب الأول: المقاربة الأمنية الجزائرية: تعزيز السيادة والاستقلال

المطلب الثاني: المقاربة الأمنية الروسية: استعادة المكانة الدولية

المطلب الثالث: المقاربة الأمنية الأمريكية: ترسيخ الأحادية

المبحث الثاني: جدلية العلاقات الإستراتيجية الجزائرية الروسية على ضوء التحديات الأمنية الراهنة

المطلب الأول: دور المحدد التاريخي في العلاقات الجزائرية الروسية

المطلب الثاني: أليات التعاون الأمني الجزائري الروسي

المطلب الثالث: النفوذ الروسي في الجوار الجزائري وتداعياته على العلاقات الجزائرية الروسية

المبحث الثالث: الجزائر كشريك أمني للولايات المتحدة: الأبعاد، الدوافع والتحديات

المطلب الأول: البعد التاريخي للعلاقات الجزائرية الأمريكية

المطلب الثاني: إنعكاسات أحداث 11 سبتمبر على العلاقات الجزائرية الأمريكية

المطلب الثالث: النفوذ الأمريكي في شمال إفريقيا والساحل وتأثير قضية الصحراء الغربية على العلاقات الجزائرية الأمريكية

المطلب الرابع: المبادرات الأمنية الأمريكية في المحيط الإقليمي للجزائر وموقع الجزائر منها.

الفصل الثالث: الخيارات الاقتصادية الجزائرية تجاه روسيا والولايات المتحدة الأمريكية: بين ضرورات الشراكة ومتطلبات التوازن الإستراتيجي

المبحث الأول: الجزائر كفاعل إقتصادي في بيئة جيوإقتصادية متنافسة

المطلب الأول: القدرات الاقتصادية للجزائر ودورها في تعزيز جاذبيتها الإستثمارية.

المطلب الثاني: مناخ الإستثمار الأجنبي في الجزائر ورهان تنويع الشراكات الاقتصادية الدولية.

المطلب الثالث: موقع الجزائر من الإستراتيجيات الطاقوية الأمريكية والروسية.

المبحث الثاني: التوجهات الاقتصادية للجزائر بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية

المطلب الأول: واقع العلاقات الاقتصادية الجزائرية الروسية.

المطلب الثاني: واقع العلاقات الاقتصادية الجزائرية الأمريكية.

المطلب الثالث: تداعيات الأزمة الأوكرانية على خيارات الجزائر الاقتصادية بين الشرق والغرب.

خاتمة.

إستنتاجات.

مقدمة

مقدمة

توطئة:

تُشكل السياسة الخارجية امتدادا لطبيعة الدولة وتوجهاتها الكبرى، إذ تعكس إدراكها لمصالحها الوطنية، ولأبعاد هويتها، ولحدود تحركها في بيئة دولية تتسم بالتقلب والتنافس الحاد بين الفواعل. وإذا كانت القوى الكبرى تبني سياساتها الخارجية اعتمادًا على ما تمتلكه من نفوذ وهيمنة داخل النظام الدولي، فإن الدول متوسطة القوة، وفي مقدمتها الجزائر، تواجه تحديًا مركبًا يتمثل في ضمان استقلالية قرارها السياسي مع الانخراط الفاعل في التفاعلات الدولية دون الوقوع في التبعية أو الاصطفاف.

وفي هذا السياق، تكتسب دراسة السياسة الخارجية الجزائرية في علاقاتها مع كل من روسيا الاتحادية والولايات المتحدة الأمريكية أهمية خاصة، نظراً لما تنطوي عليه هذه العلاقات من رهانات تتعلق بالأمن الإقليمي، والمصالح الاقتصادية، والتوازنات الجيوسياسية. فقد واجهت الجزائر، خلال العقود الأخيرة، جملة من المتغيرات الدولية المعقدة، لعل أبرزها تصاعد الدور الروسي في مناطق تعتبرها الجزائر ذات أهمية استراتيجية، مقابل تزايد الضغوط الغربية، خصوصاً من الجانب الأمريكي، بشأن قضايا حساسة مثل ملف الصحراء الغربية، وحقوق الإنسان، وملف الطاقة. وقد دفع هذا الواقع بالجزائر إلى تبني سياسة خارجية تقوم على التعددية، تراعي البراغماتية دون التفريط في المبادئ، وتسعى إلى تحقيق التوازن بين الانفتاح المحسوب والحفاظ على الثوابت الوطنية.

ويفرض هذا الموقع الحساس، بين قوتين متنافستين على النفوذ، تساؤلات مهمة حول مدى قدرة الجزائر على الحفاظ على توازن مستدام في علاقاتها مع موسكو وواشنطن، بما يحفظ استقلالية القرار ويضمن السيادة الوطنية.

➢ أهمية الدراسة:

تُعد السياسة الخارجية للجزائر محور اهتمام متزايد في الدراسات الدولية، لا سيما في ظل موقعها الاستراتيجي بين تأثيرات قوتين عالميتين هما روسيا والولايات المتحدة الأمريكية. يطرح هذا التوازن مجموعة من التحديات والرهانات التي تؤثر في صياغة الخيارات الاستراتيجية للجزائر، مما يجعل دراسة هذه الديناميات ضرورية لفهم كيفية إدارة الجزائر لعلاقاتها الخارجية ضمن بيئة تنافسية معقدة ومتغيرة.

تتوضح أهمية هذه الدراسة من خلال إطارين أساسيين يكمل كل منهما الآخر ويضفيان على موضوع البحث زادا علميا:

1/ الأهمية العلمية:

تكتسب دراسة السياسة الخارجية الجزائرية في توازنها بين روسيا والولايات المتحدة أهمية علمية دقيقة لعدة أسباب :

أولا، تُسهم في فهم آليات تموضع الدول متوسطة القوة ضمن بيئة دولية تتسم بصراع تنافسي بين قوتين عظميين، فهي تكشف كيف توظف الجزائر مقاربة توازن مرن، غير قائم على الانحياز، بهدف تحقيق استقلالية القرار الاستراتيجي، من خلال تنويع شراكاتها الأمنية والاقتصادية بما يخدم مصالحها السيادية.

ثانيا، تُظهر الدراسة كيف تستفيد الجزائر من التنافس بين القوتين العظميين لتعزيز مصالحها الوطنية، مثل تنويع مصادر التسليح، وجذب الاستثمارات، والحفاظ على موقفها الثابت في قضايا إقليمية حساسة.

ثالثا، تقدّم نموذجاً تحليلياً قابلاً للتعميم على حالات مشابهة في عالم الجنوب، مما يعزّز من قيمتها الأكاديمية والسياساتية.

الأهمية العملية :

تتمثل في قدرتها على تقديم أرضية تحليلية صلبة لصنّاع القرار في الجزائر لفهم التحديات والفرص المتاحة للجزائر في ظل تصاعد التنافس بين موسكو وواشنطن. كما توفّر الدراسة أدوات تقييم واقعية لجدوى الخيارات الدبلوماسية والأمنية والاقتصادية التي تنتهجها الجزائر، وتُسهم في رسم استراتيجية أكثر توازنا واستباقية، خاصة في ملفات حساسة كصفقات التسلح، التعاون الأمني في الساحل، واستقطاب الاستثمارات الأجنبية دون الارتهان لمحاور النفوذ. إلى جانب ذلك، تزوّد الدراسة الدبلوماسيين والباحثين بخارطة دقيقة لتفاعلات الجزائر الثنائية مع القوتين، مما يعزز فعالية التفاوض ومهارات إدارة العلاقات الدولية في بيئة جيواستراتيجية متغيرة.

- **مبررات إختيار الموضوع:**

تستند مبررات اختيار الموضوع إلى دوافع شخصية وأخرى علمية تبرز أهمية موضوع الدراسة:

1/ المبررات الموضوعية:

- أهمية الموقع الجيوسياسي للجزائر التي تجعلها نقطة تقاطع نفوذ بين قوتين عالميتين تتنافسان على الهيمنة الإقليمية والدولية، مما يستوجب دراسة كيفية إدارة الجزائر لهذا التنافس بما يحقق مصالحها الوطنية.
- الحاجة لفهم معمق لآليات اتخاذ القرار السياسي في الجزائر ضمن إطار متعدد الأقطاب، يتيح توضيح دور الجزائر كدولة ذات سيادة تسعى لتحقيق توازنات استراتيجية بين القوى الكبرى.
- قلة الدراسات التحليلية الدقيقة التي تركز على التوازنات والرهانات الحقيقية في السياسة الخارجية الجزائرية بين موسكو وواشنطن، خصوصا في ظل تصاعد الأزمات الدولية وتغير موازين القوة.

2/ المبررات الذاتية:

- الرغبة في أن يسهم هذا البحث في تقديم تصورات عملية تساعد على توجيه السياسة الخارجية الجزائرية نحو خيارات أكثر توازناً وواقعية، بما يواكب التحولات الدولية ويعزز من فعالية القرار السيادي.
- الرغبة في كسر القيود التقليدية التي ميزت السياسة الخارجية الجزائرية، من خلال تحليل ديناميكيات التنافس بين القوى الكبرى بطريقة تسمح باستخلاص استنتاجات قد تُفيد صُنّاع القرار في توسيع خيارات السياسة الخارجية وتجاوز المقاربات الجامدة، بما ينسجم مع طبيعة التحولات الدولية الراهنة.
- استخلاص دروس لحقل العلاقات الدولية من النموذج الجزائري كحالة فريدة لدولة متوسطة القوة تسعى إلى الحفاظ على استقلالية قرارها الخارجي في ظل تنافس القوى الكبرى، بما يتيح إثراء حقل العلاقات الدولية بإسهام قابل للتطبيق على تجارب دول أخرى تواجه تحديات مشابهة في التموقع الجيوسياسي.

- **أهداف الدراسة:**

إنطلاقا من الاهمية التي يسعى هذا العمل لاكتسابها، فإنه يحمل على عاتقه كذلك تحقيق مج

من الأهداف والغايات النظرية والعملية على النحو التالي:

- انطلاقا من تحليل تأثير التفاعلات المباشرة وغير المباشرة بين روسيا والولايات المتحدة على صياغة السياسة الخارجية الجزائرية.
- تحليل دور البعد الرمزي والهوياتي في صياغة مواقف الجزائر الخارجية تجاه روسيا والولايات المتحدة.
- استكشاف كيفية تداخل المصلحة الوطنية والهوية السياسية في تشكيل خيارات السياسة الخارجية الجزائرية.
- كشف آليات الاستفادة الانتقائية التي تعتمدها الجزائر لتعظيم المكاسب السياسية والاقتصادية من كل طرف دون المساس بسيادتها.

- **الدراسات السابقة:**

بالنظر إلى طبيعة الموضوع وجديته، يُلاحظ وجود ندرة في الدراسات التي تتناول بشكل مباشر السياسة الخارجية الجزائرية في تقاطعها المتزامن مع كل من روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، إذ غالباً ما تنحو الدراسات نحو التركيز على علاقة الجزائر بإحدى القوتين بمعزل عن الأخرى .

لكن رغم هذا النقص، فقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على ثلاث مراجع أساسية أُعتبرها الأكثر صلة من حيث الموضوع والمنهج، لما تقدّمه من أرضية تحليلية تساعد على بناء تصور نقدي أعمق حول رهانات السياسة الخارجية الجزائرية في بيئة دولية متغيرة.

1/ كتاب "السياسة الخارجية للجزائر 1962-2022" " La politique étrangère de l'Algérie 1962-2022" من تأليف عمار عبّا، الدبلوماسي الجزائري السابق والمستشار الحالي لرئيس الجمهورية في الشؤون الدبلوماسية، صدر عن دار فرانتز فانون في 22 نوفمبر 2022، ويُعدّ من أبرز الدراسات التي توثّق مسار الدبلوماسية الجزائرية منذ الاستقلال، من خلال رؤية تحليلية تجمع بين عمق الممارسة الدبلوماسية والخبرة الأكاديمية. يستعرض المؤلف كيف حافظت الجزائر على التزامها بمبدأ عدم الانحياز، مع تنويع شراكاتها الدولية بما يخدم مصالحها الاستراتيجية. فقد ارتبطت بعلاقات وثيقة مع روسيا تطورت من تعاون سياسي وأمني إلى شراكة ذات بعد اقتصادي متزايد، كما بنت مع الصين مساراً انتقالياً من الدعم العسكري إبّان الثورة إلى تعاون اقتصادي وتجاري يتركز على مشاريع البنية التحتية، في حين اتسمت علاقاتها بالولايات المتحدة بعدم الاستقرار، نظراً لتقلب توجهات الإدارات الأمريكية المتعاقبة.

2/ كتاب "الجزائر: صحوة دبلوماسية" "L'Algérie, un réveil diplomatique" ، الصادر عن دار Éditions Eyrolles سنة 2024، من تأليف الباحث إبراهيم أو منصور، المتخصص في شؤون المغرب العربي والباحث في معهد العلاقات الدولية والاستراتيجية(IRIS) ، يعالج بعمق تحولات السياسة الخارجية الجزائرية. يركّز المؤلف على كيفية توظيف الجزائر لرمزية ماضيها الثوري في صياغة تموقعها الخارجي ضمن نظام دولي متعدد الأقطاب. يتناول الكتاب العلاقات الجزائرية-الفرنسية التي لا تزال مثقلة بإرث الاستعمار، وتطبعها توترات مزمنة ورهانات متبادلة. كما يسلّط الضوء على الشراكة الجزائرية-الروسية التي تعززت في سياق الحرب في أوكرانيا، وعلى الشراكة الجزائرية-الصينية التي توصف بالواعدة رغم اختلال ميزانها لصالح بكين. ويقف عند المقاربة البراغماتية التي تعتمدها الجزائر

في علاقاتها مع كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، حيث تطغى المصالح الاقتصادية والأمنية على الخطابات القيمية. إقليميًا، كما يوضح الكتاب دور الجزائر في منطقة الساحل، خصوصا في مالي وليبيا، كمحاولة لتكريس صورة قطب للأمن والاستقرار، في مقابل تصاعد التوتر مع المغرب بشأن قضية الصحراء الغربية التي تظل من أبرز معوّقات بناء تعاون مغاربي فعال.

3/ مقال بعنوان "العلاقات الجزائرية الروسية: ماوراء التعاون العسكري" " :Algeria-Russia Ties Beyond Military Cooperation"، نُشر في يناير 2024 عن "مجلس الشرق الأوسط للشؤون العالمية" (Middle East Council on Global Affairs)، يُحلّل فيه يحيى ح. زوبير، أستاذ العلاقات الدولية ومدير الأبحاث في كلية كيج للأعمال بفرنسا، تطور العلاقات الجزائرية-الروسية في سياق دولي معقد. يبيّن أن التعاون بين البلدين، خاصة في المجال العسكري، تعزز رغم الضغوط الغربية بعد حرب أوكرانيا، حيث تعتمد الجزائر على روسيا في أكثر من 70% من تسليحها. ومع ذلك، تحافظ الجزائر على سياستها التقليدية في عدم الانحياز، رافضة منح روسيا قواعد عسكرية، ومحتفظة بعلاقات متوازنة مع الغرب. تختلف الجزائر وروسيا في بعض الملفات الإقليمية، كالوضع في ليبيا وانتشار فاغنر في الساحل، لكنها تتفقان في دعم نظام عالمي متعدد الأقطاب والقضية الفلسطينية، مما يجعل الشراكة بينهما مرشحة للاستمرار دون أن تتحول إلى تحالف شامل.

بصفة عامة، ما يميز هذه الدراسات الثلاث عن غيرها من الأدبيات السابقة حول السياسة الخارجية الجزائرية هو أنها تشكّل، مجتمعة، مقاربة شاملة ومعمقة متعددة الزوايا، تتجاوز الطرح الوصفي التقليدي نحو تحليل متكامل يجمع بين الخبرة الدبلوماسية، القراءة الأكاديمية، والتموقع الجيوسياسي الراهن. أولاً، كتاب La politique étrangère de l'Algérie 1962-2022 لعمار عبّا ينفرد بكونه أرشفة دقيقة لمسار السياسة الخارجية الجزائرية منذ الاستقلال، من خلال تجربة دبلوماسي ممارس ومستشار لرئيس الجمهورية، مما يضفي على الكتاب مصداقية تحليلية وشهادية في آن واحد. أما كتاب **L'Algérie, un réveil diplomatique** لإبراهيم أو منصور، فيتميّز بتركيزه على التحولات المعاصرة في الدبلوماسية الجزائرية، خاصة بعد حراك 2019، مبرزاً كيف تحاول الجزائر إعادة تموضعها ضمن نظام دولي متعدد الأقطاب عبر تفعيل أدوات ناعمة ورمزية نابعة من ماضيها الثوري. في حين يقدّم مقال **"Algeria-Russia Ties: Beyond Military Cooperation"** ليحيى زوبير تحليلاً دقيقاً لعلاقة الجزائر بروسيا في السياق الجيوسياسي الراهن، مظهراً التوازن الحذر الذي تنتهجه الجزائر بين الشراكة العسكرية مع موسكو والحرص على الاستقلالية الإستراتيجية وعدم الانخراط في محاور صلبة. تشترك الدراسات الثلاث في التأكيد على ثبات العقيدة الدبلوماسية الجزائرية من حيث الالتزام بعدم الانحياز، الدفاع عن سيادة الدول، ودعم التعددية القطبية، لكنها تختلف في زوايا التناول: بين الرؤية التاريخية، والتحليل الراهن، والتركيز الموضوعي على قوى بعينها.

- **إشكالية الدراسة:**

تشهد الساحة الدولية في العقود الأخيرة تحولات عميقة، أبرزها تصاعد التنافس بين القوى الكبرى، وعلى رأسها روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، في سعي كل منهما لتوسيع نفوذه في مناطق استراتيجية، من بينها شمال إفريقيا التي تمثل محورًا حيويًا لتقاطع المصالح المتعلقة بالأمن والطاقة والاستقرار. في هذا السياق، تجد الجزائر نفسها أمام تحديات معقدة بحكم موقعها الجيوسياسي ودورها الإقليمي المتصاعد، ما يفرض عليها اعتماد سياسة خارجية متوازنة تتفادى الانخراط في الاصطفافات الدولية. وبناءً عليه، تبرز الإشكالية البحثية التالية:

كيف تُدير الجزائر علاقاتها مع كل من روسيا والولايات المتحدة دون الوقوع في الاستقطاب الدولي؟

- **الأسئلة الفرعية:**

1/ ما العوامل المؤثرة في تحديد خيارات السياسة الخارجية الجزائرية تجاه كل من روسيا والولايات المتحدة الأمريكية؟

2/ كيف يؤثر التقارب الجزائري الروسي على العلاقات الجزائرية الأمريكية؟

3/ هل يأخذ الطرف الروسي المصالح الوطنية الجزائرية بعين الاعتبار عند تحديد دوره على الساحة الدولية؟

4/ هل تسعى الجزائر إلى توسيع شراكاتها مع إحدى القوتين، كآلية للتعامل مع التوترات أو الاختلالات التي قد تشوب علاقتها بالطرف الآخر؟

5/ كيف انعكست التحولات الجيوسياسية، خاصة بعد الأزمة الأوكرانية، على تموضع الجزائر في علاقاتها مع كل من روسيا والولايات المتحدة الأمريكية؟

6/ هل يعتبر التوازن هو الخيار الأمثل للسياسة الخارجية الجزائرية؟

- **فرضيات الدراسة:**

1/ العقيدة الأمنية الجزائرية القائمة على مبدأ السيادة الوطنية هي العامل الرئيسي المؤثر في تحديد خيارات السياسة الخارجية الجزائرية بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية.

2/ كلما تعمق التقارب الجزائري الروسي أكثر، خاصة في سياق الحرب الأوكرانية، كلما أثر ذلك سلبا على العلاقات الجزائرية الأمريكية.

3/ تُمثل التدخلات العسكرية الروسية في المحيط الإقليمي للجزائر مسارا يتعارض مع المبادئ الأساسية للعقيدة الأمنية الجزائرية، بما قد ينطوي عليه من تهديد محتمل للأمن القومي ويحدّ من قدرتها على لعب دور فاعل في محيطها الإقليمي.

4/ كلما تصاعدت الضغوط الأمريكية على الجزائر في ملفات مثل حقوق الإنسان وقضية الصحراء الغربية وتقارير الكونغرس، تتجه الجزائر نحو تعزيز علاقاتها السياسية والعسكرية مع موسكو كاستجابة موازنة، وفي المقابل عندما تواجه الجزائر توترات أمنية في محيطها الإقليمي مرتبطة بالنفوذ الروسي، فتعمل على تقوية تعاونها مع الولايات المتحدة.

5/ إشتداد الصراع بين الولايات المتحدة وروسيا يعد مكسبا للجزائر، خاصة وأن الطرفين في حالة إستقطاب، إذ يمنح الجزائر فرصا للمناورة، وبالتالي تحقيق مكاسب من الطرفين

6/ إذا اعتمدت الجزائر سياسة براغماتية في علاقاتها مع القوى الكبرى، فإنها ستتمكن من حماية مصالحها الوطنية سواء كان ذلك عبر سياسة التوازن أو الإنحياز الواضح.

- **مجالات الدراسة:**

تستدعي الضرورة المنهجية لكل دراسة أو بحث علمي مجال معين له حدوده من حيث الظرفية الزمانية والمكانية، وهذا بالشكل الآتي:

1/ المجال المكاني:

تركز هذه الدراسة على الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، باعتبارها الأطراف الرئيسية التي تتفاعل ضمن سياق جيوسياسي معقد.

ومن المهم الإشارة إلى أن لهذه الأطراف عمقا إستراتيجيا يؤثر فيه ويتأثر به، تتمتع الجزائر بموقع جيوساسي متعدد الأبعاد، يشمل البعد المغاربي، العربي، الإسلامي، الإفريقي والمتوسطي.

أما الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، فهما قوتان عالميتان عظميان تمتد مصالحهما وأهدافهما عبر مناطق مختلفة من العالم، لا سيما في الفضاءين الإفريقي والمتوسطي، اللذين يشكلان ميدانا حيويا ذو تأثير مباشر على الجزائر.

2/ المجال الزماني:

الإطار الزمني لدراستنا يمتد من 2001 إلى 2025، وهي فترة حاسمة في تطور العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا. تبدأ هذه الفترة مع أحداث 11 سبتمبر 2001، التي دفعت الولايات المتحدة إلى إعادة توجيه أولويات سياستها نحو مكافحة الإرهاب، مما جعل الجزائر شريكًا استراتيجيًا في هذا المجال. في المقابل، شهدت روسيا بداية الألفية عودة فعالة إلى الساحة الدولية، مع تبنيها لعقيدة جديدة تهدف إلى تعزيز نفوذها التقليدي، خاصة في مناطق نفوذها السابقة مثل إفريقيا.

خلال هذه الفترة، برزت عدة أحداث مهمة أثرت على العلاقات الثلاثية، من بينها صعود إدارة الرئيس ترامب (2017-2021) التي اتسمت بتوجهات مختلفة في السياسة الخارجية الأمريكية، والحرب الروسية الأوكرانية التي اندلعت في 2022 وأثرت بشكل مباشر على الأمن الطاقوي في أوروبا، مما أتاح للجزائر دورًا محوريًا في تأمين إمدادات الطاقة الأوروبية. كما شهدت منطقة الساحل الإفريقي تواجدًا روسيًا متزايدًا، خاصة من خلال دور مجموعات عسكرية خاصة مثل "فاغنر"، مما أثار تحديات جديدة للسياسة الأمنية الجزائرية، وفرض على الجزائر التعامل بحذر مع هذه التطورات في محيطها الإقليمي.

- **الإطار المنهجي:**

يعتمد تحليل مضمون هذا العمل على منهجيات وأدوات بحثية متعددة، تتناسب مع تعقيد الإشكالات المطروحة وطبيعة الأسئلة البحثية. تجمع الدراسة بين منطلقات تحليلية تاريخية، سياسية، استراتيجية وجيواقتصادية، مما يستدعي استخدام مجموعة متنوعة من الأدوات التحليلية التي تشكل الهيكل المنهجي للعمل:

1/ المنهج الوصفي التحليلي:

هو أسلوب بحثي يركز على وصف الظواهر بدقة ومن ثم تحليل مكوناتها وعلاقاتها لفهم طبيعتها وأسبابها بعمق. تم توظيف هذا المنهج بهدف تتبع مسار العلاقات الجزائرية مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، ورصد أهم التحولات التي طرأت عليها بين سنتي 2001 و2025، وذلك من خلال جمع المعطيات المتعلقة بمواقف الدول الثلاث تجاه القضايا الإقليمية والدولية، وتحليل الخطابات السياسية والوثائق الرسمية ذات الصلة، مع السعي إلى تفسير هذه المواقف في ضوء التفاعلات الجيوسياسية والاعتبارات الاستراتيجية لكل طرف. وقد أتاح هذا المنهج الجمع بين العرض الدقيق للوقائع وتحليل السياقات التي أفرزتها، مما يساعد على فهم أعمق لطبيعة الخيارات التي اتخذتها الجزائر في سياستها الخارجية خلال الفترة المدروسة.

2/ المنهج التاريخي:

تم توظيف المنهج التاريخي في هذه الدراسة لتتبع تطور السياسة الخارجية الجزائرية منذ الاستقلال سنة 1962، من خلال تحليل سياقاتها المتعاقبة ومراحل تكيّفها مع المستجدات الإقليمية والدولية. فقد بُنيت السياسة الخارجية الجزائرية في بداياتها على إرث ثوري واضح، عبّرت عنه بمواقف داعمة لحركات التحرر، ورفض واضح للهيمنة، وتشبث قوي بمبادئ عدم الانحياز. غير أن هذا التوجه لم يكن جامداً، بل عرف تحولات تدريجية فرضتها التغيرات البنيوية في النظام الدولي، خاصة بعد نهاية الحرب الباردة.

وفي هذا الإطار، مكّن المنهج التاريخي من تتبع مسار العلاقات الثنائية بين الجزائر وكل من روسيا والولايات المتحدة، منذ مرحلة ما بعد الاستقلال، حيث نسجت الجزائر روابط قوية مع الاتحاد السوفياتي آنذاك، تمثلت خصوصاً في التعاون العسكري والاقتصادي والدعم السياسي، ثم أعادت تعزيز هذه العلاقة مع روسيا الاتحادية لاحقاً. في المقابل، تميزت العلاقات الجزائرية-الأمريكية بطابع متذبذب، طغت عليه فترات من التوتر السياسي والتقارب الحذر، إلى أن شهدت تحسناً نسبياً بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، مع بروز الشراكة الأمنية في مكافحة الإرهاب.

كما أتاح هذا المنهج فهم كيف تسعى الجزائر اليوم إلى التكيّف مع هذا الواقع العالمي الجديد، القائم على التنافس الأمريكي-الروسي، دون التفريط في مرجعياتها التاريخية، من خلال تبنّي مقاربة مرنة تحافظ على استقلالية القرار السياسي وتعيد توظيف المبادئ الثابتة ضمن رؤية أكثر براغماتية.

3/ المنهج المقارن:

يُستخدم المنهج المقارن هنا للمقارنة بين نمطي العلاقة الجزائرية-الروسية والجزائرية-الأمريكية من حيث طبيعة الشراكة، مجالات التعاون، مستوى التفاهم السياسي، وحدود النفوذ والتأثير. كما يُقارن في ما تقدمه كل من موسكو وواشنطن للجزائر من فرص أو قيود، سواء على المستوى الأمني أو الاقتصادي أو الجيوسياسي، مع إبراز تفاعل الجزائر مع كل طرف وفق حسابات دقيقة تتراوح بين المصالح الوطنية، الحفاظ على السيادة، والاعتبارات الأيديولوجية والتاريخية.

وقد مكن هذا المنهج من استجلاء الفروق الجوهرية بين الطرفين في تعاملهما مع الجزائر، كما أتاح فهم كيف توفّق الجزائر – كدولة ذات سياسة خارجية مستقلة – بين التزاماتها المبدئية واستحقاقات الواقع، ضمن مشهد دولي يتسم بالتنافس الحاد بين واشنطن وموسكو.

4/ منهج تحليل المضمون:

تم استخدام منهج تحليل المضمون في هذه الدراسة كأداة لفهم الخطاب الرسمي وغير الرسمي المتعلق بالسياسة الخارجية الجزائرية تجاه كل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، وذلك من خلال تحليل مضمون البيانات الرسمية، التصريحات السياسية، المقابلات الصحفية، والوثائق الدبلوماسية ذات الصلة.

وقد مكن هذا المنهج من تفكيك البنية الخطابية للسياسة الخارجية الجزائرية، ورصد تكرار المفاهيم والمصطلحات الدالة على أولوياتها، مثل "السيادة"، "عدم الانحياز"، "الشراكة المتوازنة"، و"المصالح الاستراتيجية". كما أتاح تتبع تطور الخطاب السياسي في مختلف السياقات الزمنية، مما ساعد على كشف التحولات التدريجية في مواقف الجزائر تجاه كل من موسكو وواشنطن.

تم التركيز كذلك على كيفية توظيف الجزائر لموروثها الثوري في صياغة خطاب يعكس استقلالية القرار السياسي، وفي الوقت نفسه، يراعي متغيرات النظام الدولي وتوازناته الجديدة. وقد ساعد هذا التحليل في إظهار التباين بين الخطاب المعلن والممارسة الفعلية، خصوصاً في الملفات الأمنية والاقتصادية التي تُبرز

مرونة الجزائر في التعامل مع الطرفين الأمريكي والروسي ضمن منطق المصلحة الوطنية، دون التفريط في ثوابتها الرمزية.

5/ المنهج الإحصائي:

أُعتمد المنهج الإحصائي في هذه الدراسة كأداة مساندة لتحليل بعض المؤشرات الكمية التي تعكس طبيعة وعمق العلاقات الجزائرية مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، خاصة في المجالات الاقتصادية والعسكرية. وقد استُقيت البيانات من مصادر رسمية مثل منظمات دولية وهيئات حكومية ومراكز بحثية، شملت حجم التبادل التجاري، نسب التسلح، اتفاقيات التعاون، ومؤشرات التصويت في المحافل الدولية.

ساهم هذا المنهج في تقديم قراءة كمية داعمة للتحليل النوعي، حيث استُخدمت الأرقام لتبيان حجم الاعتماد الجزائري على روسيا في التسليح، مقارنة بالتعاون الأمني مع الولايات المتحدة، إضافة إلى تحليل التوجهات الاقتصادية في إطار الشراكات الثنائية. وقد عزز ذلك من القدرة على فهم طبيعة التموضع الجزائري في ظل التنافس الدولي، وربط الأبعاد الرمزية للسياسة الخارجية بالمعطيات الواقعية الموضوعية.

- **الإطار النظري:**

اعتمدت هذه الدراسة على مجموعة من النظريات في العلاقات الدولية، بما يتيح فهما متعدد الزوايا للسلوك الخارجي الجزائري تجاه الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، وقد جاء توظيف هذه المقاربات النظرية استجابة لتعقيد الموضوع وتداخل أبعاده السياسية، الجيوسياسية، والرمزية، بما يسمح بتحليل مدقق للمنطلقات والمواقف التي توجه السياسة الخارجية الجزائرية ضمن السياق الدولي الراهن.

1/ النظرية الواقعية:

تُعد النظرية الواقعية (Realism) من أكثر النظريات تأثيرا في حقل العلاقات الدولية، وتقوم على افتراضات محورية أبرزها أن النظام الدولي يتسم بالفوضى(Anarchy) ، وأن الدول هي الفواعل الأساسية فيه، وتسعى بشكل دائم إلى تحقيق مصالحها الوطنية، وعلى رأسها الأمن والبقاء، من خلال تعظيم قدراتها المادية والعسكرية. تنظر الواقعية إلى السياسة الخارجية باعتبارها انعكاسا لتقديرات الدولة لمصالحها في بيئة صراعية لا تحكمها سلطة عليا.

من أبرز منظري الواقعية الكلاسيكية هانز مورغنثاو(Hans Morgenthau) ، الذي رأى أن السياسة الدولية تُدار بمنطق القوة والعقلانية، في حين طوّر مفكرون آخرون الواقعية البنيوية (أو الجديدة) مثل كينيث والتز(Kenneth Waltz) ، مؤكدين أن بنية النظام الدولي هي ما يُملي سلوك الدول وليس فقط طبيعة قادتها أو قراراتهم الذاتية.

وقد استُخدمت هذه النظرية في الدراسة لفهم السلوك الخارجي للجزائر تجاه كل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، من منطلق سعي الجزائر إلى الحفاظ على استقلالية قرارها السيادي، وتأمين موقعها الجيوسياسي في ظل اشتداد التنافس بين القوتين العظميين. كما تساعد الواقعية في تفسير الشراكات الاستراتيجية الجزائرية، خاصة في المجالات العسكرية والأمنية، باعتبارها وسيلة لتعزيز الردع وبناء هامش للمناورة، دون الانخراط في تحالفات قد تقيّد حرية التحرك السياسي والدبلوماسي.

2/ النظرية البنائية:

تُعد النظرية البنائية (Constructivism) من المقاربات الحديثة في العلاقات الدولية، وقد برزت كرد فعل على الطابع المادي الصلب للنظريتين الواقعية والليبرالية. تركز البنائية على أهمية الأفكار والهويات والمعايير الاجتماعية في تشكيل سلوك الدول، وتفترض أن العلاقات الدولية ليست فقط نتاجاً لمصالح مادية، بل أيضاً لبُنى اجتماعية ومعرفية يُنتجها التفاعل التاريخي والثقافي بين الفاعلين الدوليين.

من أبرز منظري هذه المقاربة ألكسندر وندت(Alexander Wendt) ، الذي عبّر عن جوهر النظرية بقوله: "الأناركية ليست شيئاً يُعطى، بل تُبنى"، أي أن طبيعة النظام الدولي لا تُفرض بل تُشكّل عبر الإدراك والتفاعل الجماعي. ووفقاً لهذه المقاربة، تتغير المصالح والهويات بفعل التفاعل، مما يعني أن السياسة الخارجية لا تُفهم فقط من خلال توازنات القوة بل أيضاً من خلال تمثلات الدول لذاتها وللآخرين.

في سياق هذه الدراسة، تسهم النظرية البنائية في تحليل الهوية الثورية الجزائرية كعامل مؤثر في سياستها الخارجية، لاسيما تمسّكها بمبادئ عدم الانحياز، ورفض التبعية، والدفاع عن قضايا التحرر. تُساعد هذه المقاربة على فهم كيف تُعيد الجزائر إنتاج مواقفها الدولية انطلاقاً من تصوراتها التاريخية والثقافية، وليس فقط من اعتبارات استراتيجية أو اقتصادية، وهو ما يظهر في علاقاتها مع كل من الولايات المتحدة وروسيا، حيث تحاول الجزائر الموازنة بين الشراكة والمبدأ، دون التخلي عن رمزية خطاباتها التحررية وموقعها في معسكر الجنوب العالمي.

3/ نظرية الدور:

تُعد نظرية الدور إحدى المقاربات التحليلية التي تُعنى بفهم سلوك الدول في النظام الدولي من خلال استكشاف الأدوار التي تعتقد النخب السياسية أن دولها ينبغي أن تلعبها، وتلك التي تتوقعها أو تفرضها البيئة الخارجية. نشأت هذه النظرية ضمن دراسات السياسة الخارجية، وارتبطت أساساً بأعمال كالي هولستي (K.J. Holsti) الذي صاغ مفهوم "دور الدولة كما تتصوره الذات السياسية وتنتظره البيئة الدولية". وقد تطورت لاحقاً على يد باحثين مثل سيمونتشتش بافل وستيفن ووك.

ما يميز هذه النظرية هو تركيزها على العلاقة التفاعلية بين التصورات الذاتية لصناع القرار حول مكانة الدولة، والتوقعات الدولية من هذا الدور، مع الأخذ بعين الاعتبار تأثيرات الهوية التاريخية، والخبرة السياسية، وبيئة النظام الدولي.

في إطار هذه الدراسة، تكتسي نظرية الدور أهمية خاصة لفهم الكيفية التي تسعى بها الجزائر إلى تأكيد دورها كفاعل مستقل ومؤثر في محيطها الإقليمي والدولي، مستندة إلى هويتها الثورية ومواقفها التقليدية المناهضة للهيمنة. كما تسمح هذه النظرية بتحليل موقع الجزائر في تقاطعات التفاعل مع الولايات المتحدة وروسيا، وتفسير محاولتها لعب أدوار متعددة مثل الوسيط الإقليمي، والمدافع عن القضايا العادلة، والطرف المستقل غير المنحاز، وهي أدوار تتفاعل فيها التصورات الذاتية للجزائر مع سياقات التنافس بين القوتين.

- **الإطار المفهومي:**

1/ السياسة الخارجية:

تمثل السياسة الخارجية أحد المكونات الجوهرية لسلوك الدولة في علاقاتها مع الوحدات الدولية الأخرى، وهي عبارة عن مجموعة من القرارات والإجراءات التي تتخذها السلطات الرسمية بهدف تحقيق المصالح الوطنية خارج الحدود. تنطلق هذه السياسة من رؤية استراتيجية تتأثر بجملة من المحددات الداخلية (كالإيديولوجيا، النظام السياسي، الموارد، الرأي العام) والخارجية (البيئة الدولية، التفاعلات الإقليمية،

ميزان القوى)، وتُوجَّه وفق أهداف رئيسية تشمل: الحفاظ على السيادة، تأمين الأمن القومي، تحقيق التنمية، وتوسيع مجالات النفوذ أو التعاون.

وفي هذا السياق، يقدّم الباحث تشارلز هيرمان (Charles Hermann) تعريفًا دقيقًا للسياسة الخارجية، إذ يرى أنها: " تتألف من تلك السلوكيات الرسمية المتميزة التي يتبعها صانعو القرار الرسميون في الحكومة أو من يمثلونهم والتي يقصد بها التأثير في سلوك الدولة الخارجية."

يعكس هذا التعريف الطابع المؤسسي والمنهجي للسياسة الخارجية، ويؤكد على نية التأثير في سلوك الآخرين، مما يجعلها أداة أساسية في التفاعل الدولي وليست مجرد انعكاس للبيئة الداخلية.

2/ المصلحة الوطنية:

تعد من أبرز المفاهيم المركزية في حقل العلاقات الدولية، إذ تُشكل الغاية النهائية التي تسعى الدولة إلى تحقيقها عبر سياساتها، خصوصًا الخارجية منها. وهي تمثل مجموعة من الأهداف الحيوية التي ترتبط ببقاء الدولة، وأمنها، وتنميتها، ومكانتها على الساحة الدولية. وتتراوح هذه المصلحة بين ما هو مادي (كالأمن القومي، الموارد، الحدود، الاقتصاد)، وما هو رمزي أو معنوي (كالسيادة، الهوية، الاستقلالية في القرار).

يرتبط المفهوم تقليديًا بالمدرسة الواقعية التي تضع المصلحة الوطنية في قلب تحليلها للعلاقات الدولية، حيث يُنظر إليها كمعيار أساس لصنع القرار. في هذا الإطار، يُعرّف المفكر الواقعي هانز مورغنثاو (Hans Morgenthau)المصلحة الوطنية بأنها: "الأساس الموضوعي الذي يجب أن يُبنى عليه أي تحليل سياسي، والمبدأ الموجّه لسلوك الدول، والذي يُعرَف من حيث القوة".

3/ هوية الدولة:

هوية الدولة هي مفهوم مركزي في فهم السلوك الخارجي للدول، ويمثل البنية التصورية التي تتكوّن من جملة السمات الثقافية، التاريخية، السياسية، والدينية التي تميّز دولة معينة وتشكّل إدراكها لذاتها وموقعها في النظام الدولي. فالهوية لا تقتصر على ما تعتقده الدولة عن نفسها، بل تشمل أيضًا الطريقة التي تُدرَك بها من قبل الآخرين، ما يجعلها عاملاً تفاعليًا يؤثر في سلوك الدولة وتوجّهاتها.

تقوم الهوية بدور حاسم في تحديد التحالفات والخصومات، وفي رسم الأولويات والسياسات، إذ أنها تؤثر في فهم الدولة لمصالحها، ولعلاقتها مع القوى الإقليمية والدولية، كما أنها تلعب دورًا في صياغة الخطاب السياسي الرسمي، وتبرير السياسات الداخلية والخارجية.

وقد أبرز ألكسندر وندت(Alexander Wendt) ، أحد رواد المدرسة البنائية في العلاقات الدولية، هذا المفهوم بقوله: "الهوية ليست سابقة على التفاعل، بل تتشكل من خلاله، وهي التي تحدد نوع المصالح التي تسعى الدولة لتحقيقها".

وفقا لوندت، ليست المصالح معطى ثابتا بل هي نتاج الهوية والتفاعل الاجتماعي، ما يعني أن الدول ذات الهويات المختلفة ستفهم بيئتها الدولية بطرق مختلفة، وتتبنى سياسات متباينة حتى في ظروف متشابهة.

4/ الدولة متوسطة القوة:

الدولة متوسطة القوة (Middle Power) هي مفهوم يُستخدم للإشارة إلى الدول التي لا تُعتبر قوى عظمى، لكنها تمتلك موارد وقدرات سياسية واقتصادية ودبلوماسية تؤهلها للعب أدوار محورية على المستويين الإقليمي والدولي، غالبا من خلال الوساطة، وبناء التوافقات، والدفع نحو الاستقرار في النظام العالمي.

تعرف الباحثة كارولين ثيركلدسون (Caroline Thérkildsen) الدولة متوسطة القوة بأنها: "الدولة التي تفتقر إلى عناصر الهيمنة العالمية، لكنها تملك القدرة على التأثير في القضايا الدولية من خلال العمل متعدد الأطراف، والدبلوماسية المعيارية، والقدرة على تعبئة التحالفات".

ما يميز هذه الدول هو استخدامها للقوة الناعمة والدبلوماسية أكثر من الاعتماد على القوة الصلبة، وانخراطها في المنظمات الدولية والإقليمية كوسائل لتعزيز نفوذها. وهي غالبا ما تسعى للقيام بدور "الوسيط النزيه" أو "صانع الجسور" في الأزمات الدولية، ما يمنحها اعترافًا دوليًا واحترامًا لمواقفها.

5/ التنافس الجيوسياسي:

هو مفهوم يُشير إلى الصراع بين الدول أو القوى الكبرى من أجل السيطرة أو النفوذ في مناطق استراتيجية من العالم، ويعكس هذا الصراع تباين المصالح الوطنية والرؤى الأمنية والاقتصادية لكل فاعل دولي. يتجلى التنافس الجيوسياسي عادةً في السياسات الخارجية، والتحالفات العسكرية، والوجود الاقتصادي، والصراعات غير المباشرة التي تخوضها الدول في مناطق تعتبرها حيوية لمصالحها.

يعرف الباحث الأمريكي جون ميرشايمر (John Mearsheimer) أحد أبرز منظّري المدرسة الواقعية الهجومية – التنافس الجيوسياسي "ضمنيا" باعتباره: "نتيجة حتمية لطبيعة النظام الدولي الفوضوي، حيث تسعى الدول الكبرى إلى تعظيم قوتها ومجال نفوذها من أجل ضمان أمنها، مما يضعها في صدام دائم مع القوى الأخرى التي تسعى إلى الشيء ذاته".

هذا التنافس لا يتخذ بالضرورة طابعا عسكريًا مباشرًا، بل يظهر أيضًا في الحروب بالوكالة، والتدخلات السياسية، وحملات النفوذ الإعلامي، والمنافسة الاقتصادية والتكنولوجية، لا سيما في المناطق ذات القيمة الجغرافية أو الاقتصادية العالية مثل الشرق الأوسط، إفريقيا، أو أوروبا الشرقية.

من أبرز سمات التنافس الجيوسياسي أنه ديناميكي وتراكمي، يتغير حسب ميزان القوى العالمي، والتحولات في التحالفات، وصعود أو تراجع بعض الدول. كما أنه يعكس الصراع بين نماذج مختلفة من إدارة النظام الدولي، مثل الصراع بين الرؤية الأمريكية الليبرالية والنموذج الروسي أو الصيني الأكثر تركيزًا على السيادة والمصالح القومية الصلبة.

6/ الإستقلال الإستراتيجي:

هو مفهوم يُشير إلى قدرة الدولة على اتخاذ قراراتها السيادية في المجال الخارجي، خاصة في القضايا الأمنية والدفاعية والسياسات الدولية، دون الارتهان أو الخضوع لضغوط أو تبعية مباشرة لقوى أجنبية. ويتجلى هذا المفهوم في سعي الدولة إلى تحقيق هامش من المناورة يسمح لها بحماية مصالحها القومية وتحديد أولوياتها في السياسة الخارجية بمعزل عن الاستقطابات أو الإملاءات الخارجية.

يُعرف الباحث الفرنسي بيير هاسنر (Pierre Hassner) الاستقلال الاستراتيجي بأنه: "سعي الدولة إلى تحقيق الحد الأقصى من حرية القرار والتحكم في أدوات القوة الوطنية، بما يتيح لها التصرف في البيئة

الدولية المعقدة وفقًا لمصالحها الخاصة، دون الاعتماد المفرط على تحالفات قد تقيّد حركتها أو تفرض عليها أجندات لا تخدم أولوياتها".

يرتبط هذا المفهوم بعدة عناصر أساسية، منها: القدرات العسكرية والأمنية الذاتية، تنويع الشراكات الدولية لتفادي الارتهان لطرف واحد، الاستقلال في القرار الدبلوماسي، والاعتماد على الذات اقتصاديا وتقنيا.

في السياق الدولي المعاصر، أصبح الاستقلال الاستراتيجي مطلبا حيويا، خاصة لدول الجنوب أو القوى المتوسطة التي تحاول الحفاظ على توازن بين قوى دولية كبرى متنافسة، وتسعى إلى أن تكون فاعلة لا مجرد تابع في الترتيبات الجيوسياسية العالمية.

7/ الشراكات الاستراتيجية:

هي نمط من العلاقات الدولية تتسم بدرجة عالية من التنسيق والتعاون طويل الأمد بين دولتين أو أكثر، تُبنى على أساس المصالح المشتركة، وتتجاوز حدود التعاون التقليدي لتشمل مجالات متعددة مثل الأمن، الاقتصاد، التكنولوجيا، الطاقة، والدبلوماسية. لا تقوم الشراكة الاستراتيجية فقط على تبادل المنافع، بل تهدف إلى بناء رؤية مشتركة للتحديات الدولية، وتعزيز التفاهم السياسي المتبادل، وتنسيق المواقف في المحافل الإقليمية والدولية.

يرى الباحث الأمريكي زبيغنيو بريجنسكي (Zbigniew Brzezinski) أن: "الشراكة الاستراتيجية هي علاقة تتأسس على الإدراك المشترك للفرص والمخاطر الجيوسياسية، وتقوم على التزام طويل الأمد بالتعاون من أجل تحقيق الاستقرار الإقليمي والمصالح الوطنية للطرفين".

من أبرز ما يميز الشراكة الاستراتيجية: الانتظام في الحوار السياسي والتنسيق على مستوى عالٍ، بناء الثقة الاستراتيجية وتبادل المعلومات الحساسة، تنويع مجالات التعاون لتشمل القطاعات الحيوية/ عدم الانحصار في تحالف عسكري أو أيديولوجي ضيق، مما يتيح مرونة أكبر.

- **هيكلية الدراسة:**

إنطلاقًا من الإشكالية المطروحة والتساؤلات والفرضيات المتبناة، وبهدف الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع، تم بناء الدراسة وفق تسلسل تحليلي متكامل يراعي الطبيعة المركبة للسياسة الخارجية الجزائرية في تفاعلها مع القوى الدولية الكبرى.

يشير **الفصل الأول** إلى وضع أسس تحليلية لفهم السياسة الخارجية الجزائرية، من خلال تتبع تطورها التاريخي عبر ثلاث مراحل رئيسة: مرحلة ما قبل الاحتلال الفرنسي، فترة الكفاح من أجل الاستقلال، ثم عهد الدولة الوطنية بعد سنة 1962. كما يستعرض الملامح العامة التي تميز السياسة الخارجية للجزائر، من حيث محدداتها وسماتها ومرتكزاتها المبدئية. إضافة إلى ذلك، يعتمد الفصل مقاربتين نظريتين أساسيتين هما الواقعية السياسية والبنائية الاجتماعية، لفهم تفاعل الجزائر بين منطق المصلحة ومنطق الهوية، بما يعكس تنوع الأطر المرجعية التي توجه سلوكها الخارجي.

أما **الفصل الثاني**، فيُعنى بتحليل ديناميكيات التوازن الذي تسعى الجزائر إلى الحفاظ عليه في علاقاتها مع القوتين العظميين، روسيا والولايات المتحدة، من خلال التركيز على ملف الأمن الإقليمي. وينطلق من تحليل مقارن للمقاربات الأمنية المعتمدة لدى الأطراف الثلاثة: المقاربة الجزائرية القائمة على السيادة المطلقة ورفض الارتباطات العسكرية الخارجية؛ والمقاربة الروسية، التي تستند إلى استعادة النفوذ عبر خطاب القوة والتدخل الاستراتيجي؛ أما الأمريكية، فترتكز على تثبيت الهيمنة ومنع صعود قوى منافسة باستخدام أدوات متعددة تشمل الأمن والطاقة والديمقراطية. كما يستعرض الفصل مسار العلاقات

الجزائرية–الروسية من منظور تاريخي واستراتيجي، ويبرز تطورها في المجال الأمني رغم اختلاف المواقف في بعض الملفات الإقليمية. في المقابل، يناقش طبيعة التعاون الأمني بين الجزائر وواشنطن، وما يطرحه من فرص وتحديات، لاسيما في ظل النفوذ الأمريكي في شمال إفريقيا وتأثير قضية الصحراء الغربية. ويوضح في النهاية كيف تنتهج الجزائر سياسة خارجية براغماتية، تضمن استقلال قرارها الأمني وتجنبها الانخراط في محاور متنازعة، مع الحفاظ على مصالحها الحيوية في بيئة دولية شديدة التنافس.

ويتناول **الفصل الثالث** الخيارات الاقتصادية الجزائرية في سياق علاقاتها مع روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، مسلطًا الضوء على موقع الجزائر كفاعل اقتصادي في بيئة جيواقتصادية متنافسة، من خلال تحليل قدراتها الطبيعية والطاقوية والمالية والبشرية، ومناخها الاستثماري. كما يستعرض طبيعة الشراكات الاقتصادية الثنائية التي تربطها بكل من موسكو وواشنطن، مع إبراز التفاوت في موازين المبادلات التجارية وواقع الاستثمارات. ويركّز الفصل أيضًا على تموقع الجزائر ضمن الاستراتيجيات الطاقوية الروسية والأمريكية، خاصة في ظل التحولات الجيوسياسية بعد الأزمة الأوكرانية وارتفاع الطلب الأوروبي على مصادر طاقة بديلة، مما يدفع الجزائر إلى التوفيق بين ضرورات الانفتاح على الاستثمارات الغربية والحفاظ على علاقاتها التقليدية مع الشريك الروسي، في إطار سعيها لتحقيق توازن استراتيجي يخدم مصالحها الاقتصادية والسياسية في آن واحد.

الفصل الأول: الإطار المفهوماتي والنظري للسياسة الخارجية الجزائرية

تمهيد:

تشكّل السياسة الخارجية أحد أبرز مجالات التحليل في الدراسات الاستراتيجية والعلاقات الدولية، لما لها من دور مركزي في تحديد موقع الدولة ضمن النظام الدولي، وتوجيه تفاعلها مع محيطها الإقليمي والدولي. وفي الحالة الجزائرية، تكتسب السياسة الخارجية أبعادًا خاصة نابعة من السياق التاريخي للثورة التحريرية، والمكانة الجيوسياسية التي تحتلها الجزائر في العالمين العربي والإفريقي.

يسعى هذا الفصل إلى وضع أسس تحليلية لفهم السياسة الخارجية الجزائرية، من خلال تتبع تطورها التاريخي عبر ثلاث مراحل رئيسة: مرحلة ما قبل الاحتلال الفرنسي، فترة الكفاح من أجل الاستقلال، ثم عهد الدولة الوطنية بعد سنة 1962. كما يستعرض الملامح العامة التي تميز السياسة الخارجية للجزائر، من حيث محدداتها وسِماتها ومرتكزاتها المبدئية. إضافة إلى ذلك، يعتمد الفصل مقاربتين نظريتين أساسيتين هما الواقعية السياسية والبنائية الاجتماعية، لفهم تفاعل الجزائر بين منطق المصلحة ومنطق الهوية، بما يعكس تنوع الأطر المرجعية التي توجه سلوكها الخارجي.

المبحث الأول: مراحل تطور السياسة الخارجية الجزائرية

المطلب الاول: الشخصية الدولية للجزائر قبل 1830:

لم تكن السياسة الخارجية الجزائرية وليدة عهد الاستقلال ولا وليدة مرحلة حرب التحرير الوطني، بل تمتد جذورها إلى القرنين السادس عشر والتاسع عشر، حيث شهدت الجزائر خلال هذه الفترة نشاطا دبلوماسيا فعالا، رغم أن بعض الباحثين يفضلون استخدام مصطلح "الدبلوماسية" لوصف هذه المرحلة، نظرا لغياب المقومات الكاملة للسياسة الخارجية الحديثة. [1]

بدأ هذا النشاط رسميا منذ الإعلان الرسمي لقيام الدولة الجزائرية عام 1518 عندما اجتمع أعيان مدينة الجزائر مع الأخوين خير الدين وعروج بربروس، ووقتها تولى خير الدين رئاسة الدولة الجزائرية وعمل على تمتين العلاقات مع الدولة العثمانية ومع الدول الأوروبية. [2]

تمتعت الجزائر خلال هذه المرحلة باعتراف دولي بسيادتها ولا سيما من قبل الدول الأوروبية، مما عزز مكانتها بوصفها كيانا سياسيا مستقلا مهيمنا على الحوض الغربي للمتوسط.[3]

وخلافا لإيالات أخرى تابعة للدولة العثمانية مثل العراق ومصر وليبيا، التي كانت تحتاج إلى ترخيص رسمي من الباب العالي لإبرام المعاهدات، تمتعت الجزائر باستقلالية تامة في قراراتها الخارجية. فقد كانت تعقد المعاهدات، وتعلن الحرب، وتباشر المفاوضات باسمها، تحت مسمى "جمهورية الجزائر" أو "مملكة الجزائر"، دون الرجوع إلى أي سلطة عثمانية مركزية. ويتجلى هذا الاستقلال في مختلف الاتفاقيات المبرمة مع القوى الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية، منذ معاهدة شاتيلرو عام 1534 بين خير الدين بربروس والملك الفرنسي فرانسوا الأول، وصولا إلى آخر اتفاق مع إنجلترا سنة 1824.[4]

في هذا السياق يستعرض المؤرخ مولود قاسم نايت بلقاسم، شهادات لمؤخرين أوروبيين تثبت أن تبعية الجزائر للباب العالي كانت شكلية فقط، وأنها تمتعت بسيادة كاملة في تسيير شؤونها. أهمها:

يقول المؤرخ الفرنسي دي غرامون: "لقد كان الديوان (أي حكومة الجزائر) يتخذ القرارات بكل سيادة : فيعلن الحرب ، ويعقد السلم ، ويمضى معاهدات، ويقيم أحلافا، بدون أن يتساءل عما إذا كانت تلك القرارات المتخذة موافقة أو غير موافقة لسياسة الباب العالى"

وفي السياق ذاته، أشار المؤرخ الفرنسي كاط إلى أن الجزائر خلال القرن السابع عشر كانت منشغلة بحروب ضد قوى كبرى مثل فرنسا، إسبانيا، وبريطانيا، بينما كانت علاقاتها مع الباب العالي شبه معدومة.[5]

أما المؤرخ الأمريكي إروين، فقد شدد على أن طاعة الجزائر للباب العالي كانت اسمية فقط، مشيرًا إلى أن الدايات رفضوا عدة مرات تدخلات ووساطات الباب العالي، إما بأدب مشوب بالحزم، أو باستخدام عبارات قاطعة مثل "المستحيل." [6]

ويتجلى هذا الرفض في رسالتين وجههما الداي عمر إلى السلطان العثماني محمود الثاني عام 1815. في الرسالة الأولى بتاريخ 16 ماي، أوضح الداي أنه من المستحيل إعادة بواخر استولى عليها قراصنة الجزائر، رغم مطالب الباب العالي. وفي الرسالة الثانية بتاريخ 17 ماي، اعتذر الداي عن إطلاق سراح

---

[1] جمال قنان قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر، الجزائر، 1994، ص45-43

[2] علي اجقو، المغرب الأوسط من مجتمع القبيلة الى مجتمع الدولة والأمة ، ط2، شركة باتينيت، الجزائر ، 2002 ، ص 21.

[3] علي اجقو، المرجع السابق، ص 7.

[4] مولود قاسم نايت بلقاسم، شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة 1830، الجزء الأول، دار الأمة، الجزائر، 2007، ص82

[5] مولود قاسم نايت بلقاسم، المرجع السابق، ص 83.

[6] مولود قاسم نايت بلقاسم، المرجع السابق، ص 84.

بحارة من دوبروفنيك، موضحًا غياب وثائق تثبت هويتهم، إضافة إلى كونهم كانوا يعتزمون مهاجمة الجزائر. [1]

تُوّج هذا الاستقلال باعتراف الجزائر باستقلال الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1795، قبل اعتراف الدولة العثمانية بفارق 35 سنة، مما عزز من مكانة الجزائر الدولية. [2]

كانت الجزائر مصدر جذب للدول الكبرى من أجل إستمالتها وتحقيق اتفاقيات سلام معها، وفي هذا السياق توجه الرئيس الأمريكي جورج واشنطن في أواخر القرن 18 أي سنة 1793 برسالة إلى الجزائر عبر فيها عن رغبته في بناء جسور السلام والتعاون بين البلدين.

كما اتسم النشاط الدبلوماسي وقتها مع فرنسا بالندية، بل إن فرنسا وبقيادة الملك هنري الرابع طلبت مساعدة الجزائر سنة 1595 لتحرير مرسيليا من الإسبان. [3]

المطلب الثاني: الدبلوماسية الجزائرية خلال الحقبة الإستعمارية

في كتابه الموسوم ب"مدخل إلى الدبلوماسية الجزائرية: من الملوك الأمازيغ إلى الحراكيين" (Introduction à la diplomatie algérienne : des rois amazighs aux hirakistes), يتناول الدبلوماسي الجزائري السابق سنوسي بريكسي (M. Senouci Bereksi) تطور الدبلوماسية الجزائرية خلال الحقبة الاستعمارية الفرنسية عبر ثلاث مراحل رئيسية. المرحلة الأولى (1830-1919) تميزت بالثورات الشعبية، مثل ثورة أحمد باي. أما المرحلة الثانية (1919-1954)، فغلبت عليها الحركات السياسية المقاومة، وفي مقدمتها حركة مصالي الحاج. ويصف المؤلف المرحلة الثالثة (1954-1962) بأنها فترة "دبلوماسية التحرير" (Diplomatie de libérations)، حيث تبنت جبهة التحرير الوطني (FLN) سياسة تجمع بين الكفاح المسلح والنشاط الدبلوماسي المكثف على المستوى الدولي. وبعد الاستقلال، أصبحت الدبلوماسية الجزائرية قائمة على أسس راسخة، واكتسبت قدرة عالية على التكيف مع البيئة الدولية، كما أشار إلى ذلك الدكتور سنوسي. [4]

1/ المرحلة الأولى: (1830-1919)

خلال هذه المرحلة الأمير عبد القادر دورا محوريا في إرساء دعائم الدولة الجزائرية الحديثة، ليس على المستوى العسكري، بل كذلك من خلال تبنيه لسياسة خارجية نشطة ومتعددة الأبعاد. فقد نسج علاقات دبلوماسية مع عدد من الدول في مقدمتها المغرب، بريطانيا، والدولة العثمانية. ففي بدايته مقاومته، سعى الى توطيد تحالفه مع السلطان المغربي عبد الرحمن بن هشام، الذي قدم دعمه عسكريا ولوجستيا، وسمح له باستخدام الأراضي المغربية كملجأ ومصدر للإمدادات، غير أن هذه العلاقات توترت لاحقا عقب معركة إسلي ومعاهدة الصلح بين المغرب وفرنسا سنة 1844. وقبل ذلك، عبر الأمير عن خيبة أمله من الموقف المغربي في رسالة وجهها إلى السلطان، قال فيها: "إن أصبحت بلاد المغرب الأوسط في يد دولة فرنسا فكيف تأمن على بلادك؟ وما الذي يمنعها منها؟" [5]

[1] مولود قاسم نايت بلقاسم، المرجع السابق، ص85.
[2] مولود قاسم نايت بلقاسم، المرجع السابق، ص216.
[3] مولود قاسم نايت بلقاسم، المرجع السابق، ص219
[4] "Nouveau livre de Abdelhamid Senouci Bereksi," L'Expression, consulté le 28 avril 2025, https://www.lexpression.dz/culture/nouveau-livre-de-abdelhamid-senouci-bereksi-334264
[5] عبد الرحمان الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، ج4، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية، ص 188.

وفي سياق سعيه الدؤوب إلى كسر العزلة الدولية، عمد الأمير إلى توجيه رسائل دبلوماسية إلى بريطانيا ابتداء من سنة 1836، حيث سلّم أحد أعوانه رسالة إلى الملك البريطاني، يطلب فيها الدعم المالي والعسكري لمواجهة الاحتلال الفرنسي. كما وجّه رسالة أخرى إلى الحكومة البريطانية يعرض فيها منح امتيازات تجارية مقابل المساعدة بالسلاح والذخيرة (الرسالة المؤرخة في 29 جمادى الأولى 1251 هـ). اعتمد الأمير في هذه الرسائل على لغة دبلوماسية مدروسة، غلب عليها الطابع الإغرائي، وأبرز فيها مصالح الطرفين، مستندا إلى التوتر والتنافس القائم حينها بين بريطانيا وفرنسا. [1]

بعد عدة عقود، واصل الأمير خالد ذات التوجه في الساحة الدولية، مستثمرا التحولات التي أعقبت الحرب العالمية الأولى. ففي عام 1919، دعا إلى اجتماع سياسي مهم وجه خلاله الحضور إلى التوقيع على مذكرة موجهة إلى الرئيس الأمريكي وودرو ويلسون(Wilson) ، تزامنًا مع انعقاد مؤتمر السلم (Conférence de la Paix) في فرساي. وقد جاءت هذه المبادرة في ضوء الزخم الذي أحدثه تصريح ويلسون (جانفي 1917)، والذي نص على حق الشعوب في تقرير المصير، كما ساهمت اللجنة الجزائرية-التونسية (Comité Algéro-Tunisien)في هذه الجهود، إذ رفعت مذكرة مماثلة للرئيس الأمريكي طالبت فيها بالاستقلال للشعبين الجزائري والتونسي، مناشدة المجتمع الدولي الاعتراف بهذا الحق، وقد تم عرض هذه المطالب مباشرة أمام المؤتمر. [2]

2/ المرحلة الثانية: (1919-1954)

شهدت هذه المرحلة بروز حركات وطنية سياسية مثلتها ثلاث تيارات رئيسية: التيار الإصلاحي الليبرالي، التيار الثقافي الديني (جمعية العلماء المسلمين)، التيار الثوري الاستقلالي. وقد كان لكل منها دور مميز في تدويل القضية الجزائرية. [3]

أ- التيار الإصلاحي الليبرالي:

تميز هذا التيار الذي مثله أساسا فرحات عباس، بعدد من المبادرات الدولية، دون الخروج عن الإطار الرسمي للسياسة الفرنسية، باستثناء مواقفه الرمزية مثل اعتراضه على دعم فرنسا لتقسيم فلسطين.

في عام 1942، التقى فرحات عباس رفقة بن جلول بالمبعوث الأمريكي روبرت ميرفي (Robert Murphy)، حيث سلماه بيانا موجها إلى الرئيس روزفلت، مستندين إلى التصريحات الأمريكية المناهضة للاستعمار. كما دعا مؤتمر الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري (UDMA) سنة 1957 هيئة الأمم المتحدة إلى التنديد بالنظام الاستعماري والدفاع عن الحرية والسلم. وفي عام 1950، طالب فرحات عباس الولايات المتحدة بدعم الشعوب المضطهدة وفقا لالتزامات الأمم المتحدة. كما عبر (UDMA) عن رغبته في تحقيق وحدة مغاربية، دون يغفل عن التنديد بالقمع في الفيتنام والمغرب وإفريقيا. [4]

ب- التيار الثقافي الديني:

رغم أن النظام الأساسي لجمعية العلماء المسلمين، التي تأسست عام 1931 بقيادة عبد الحميد بن باديس، نص على اقتصار نشاطها على المجال الديني، إلا أن الجمعية تجاوزت هذا الإطار عمليا. فعبر الصحافة

---

[1] يحي بوعزيز، ميكايل دو إيبالزا، الجديد في علاقات الأمير عبد القادر ومع إسبانيا وحكامها العسكريين بمليلية، ط1، دار البعث، 1982، ص ص9-10.

[2] Claude Collot and Jean-Robert Henry, Le mouvement national algérien: Textes (1917–1954) (Alger: Office des Publications Universitaires, 1987), 25–29.

[3] عطاء الله فشار، دور الدبلوماسية في انتصار الثورة الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2001، ص 8

[4] Claude Collot and Jean-Robert Henry, Ibid , pp25-29.

والمدارس والمساجد والبعثات، سعت إلى ترسيخ الهوية العربية الإسلامية ومناهضة مشروع طمس الانتماء الحضاري. دوليا، عملت الجمعية على توطيد الصلات مع العالمين العربي والإسلامي، وشرحت القضية الجزائرية في محافل متعددة، مستقطبة الدعم لتحرير الجزائر، وقد برز في هذا الدور كل من البشير الإبراهيمي والفضيل الورتلاني، كما كانت القضية الفلسطينية محورا رئيسيا في خطاب الجمعية، حيث دعت للدفاع عنها، وأُنشئت "لجنة مساندة فلسطين" في 20 جوان 1948، بالتعاون مع (UDMA) و(MTLD)، وعبرت جريدة البصائر عن هذا الموقف التضامني بوضوح، مثلما أكد الإبراهيمي على ترابط القضايا الوطنية من الجزائر إلى فلسطين. [1]

ج- التيار الثور الاستقلالي:

نشط التيار الثوري الاستقلالي مبكرا على المستوى الدولي، إذ شارك نجم شمال إفريقيا في مؤتمر الشعوب المستعمرة ببروكسل (فيفري 1927)، مما أتاح له التعريف بالقضية الجزائرية، كما أقام علاقات مع شخصيات بارزة مناهضة للاستعمار، أبرزها شكيب أرسلان، الذي ترأس مؤتمرًا إسلاميًا بجنيف (1935) بمشاركة مصالي الحاج. وقد ركّز هذا التيار على ربط القضية الجزائرية بالقضية الفلسطينية، فعارض تقسيم فلسطين، وعبّأ مناضليه ووسائل إعلامه، مثل جريدة الأمة(El Ouma) ، ضد المشروع، كما أنشأ لجنة للتضامن مع الفلسطينيين في باريس.

تزايد الحراك الدبلوماسي بعد 1945، فشارك حزب الشعب الجزائري (PPA) وحركة انتصار الحريات الديمقراطية (MTLD) في تشكيل "جبهة الدفاع عن شمال إفريقيا" (1947) بدعم من الجامعة العربية، والتي نتج عنها تأسيس مكتب المغرب العربي في القاهرة، الذي ضم ممثلين من الجزائر وتونس والمغرب لتنسيق الكفاح المشترك. بالتوازي، تأسست لجنة تحرير المغرب العربي (1948) بمبادرة من الأمير عبد الكريم الخطابي، كما نُظمت حملات ومذكرات إلى هيئة الأمم المتحدة تندد بالاستعمار الفرنسي.

شارك هذا التيار أيضاً في المؤتمرات الدولية، كمؤتمر الشعوب الآسيوية والأفريقية (جويلية 1948)، ومؤتمر السلام (أفريل 1949)، والمهرجانات الشبابية ببودابست (1949)، حيث عُرّف بالقضية الجزائرية ورفع العلم الوطني. وسعت الحركة إلى حشد الدعم العربي، فأوفدت ممثلين إلى القاهرة لطلب السلاح والدعم السياسي، حيث صرّح عزام باشا بدعمه الكامل لقضية تحرير المغرب العربي. كما وجّه مصالي الحاج ومحمد خيضر نداءات ومذكرات إلى الجامعة العربية والأمم المتحدة تطالب بتدويل القضية الجزائرية، على غرار القضايا التونسية والمغربية. [2]

تُوج هذا الزخم السياسي والدبلوماسي بتأسيس اللجنة الثورية للوحدة والعمل في مارس 1954، التي مهّدت لتفجير الثورة التحريرية.

3/ المرحلة الثالثة: (1954-1962)

شكل تدويل القضية الجزائرية أولى اهتمامات جبهة التحرير الوطني وذلك من خلال ما جاء في بيان أول نوفمبر، الذي أوضح الارتباط الوثيق بين العمل العسكري والعمل الدبلوماسي، بهدف كسب المزيد من التأييد وعزل فرنسا دوليا ودحض الافتراءات الفرنسية التي سعت منذ البداية الى قمع الثورة من خلال اقناع العالم بأمرين:

- أن الجزائر ومايجري فيها شأن داخلي.

[1] عطاء الله فشار، المرجع السابق، ص 9.
[2] عطاء الله فشار، المرجع السابق، ص 10-14.

- أن القائمين على الثورة (المجاهدين) هم خارجون عن القانون ومتمردين وقطاع طرق يسعون إلى زعزعة إستقرار فرنسا.

كان مسؤولا عن هذا العمل الوفد الخارجي الذي ضم: حسين أيت احمد، أحمد بن بلة، محمد خيدر، واتخذت من القاهرة مقرا لها [1].

كان حضور الجزائر كوفد ملاحظ في مؤتمر باندونغ أول إنتصار دولي تحرز عليه جبهة التحرير الوطني، أين أكد هذا المؤتمر تأييده لشعوب الجزائر و المغرب الأقصى و تونس في تقرير مصيرها، وهذا الموقف فتح أبواب المنظمات الدولية وفي مقدمتها الأمم المتحدة، وبالفعل فإنه في 29 جويلية 1955 تسلم الأمين العام للأمم المتحدة خطابا من أربعة عشر دولة آسيوية وإفريقية يطلبون فيها إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة العاشرة للجمعية العامة، ومنذ ذلك الحين ظلت القضية الجزائرية مسجلة على جدول أعمال كل الدورات حتى استقلال الجزائر. [2]

كتب العربي بن مهيدي قائلا: "إن الدبلوماسية الجزائرية...بدأت بالأخوة الكبيرة والدعم اللامتناهي للشعوب العربية الآسيوية:"

لكن الجهاز الدبلوماسي للثورة ظهر بشكل جدي بعد أن فوض المجلس الوطني للثورة الجزائرية في اجتماعه الثاني (20–28 أوت 1957) لجنة التنسيق والتنفيذ بإنشاء حكومة مؤقتة عند توفر الظروف. وفي ربيع 1958، أنشأت اللجنة مصلحة الشؤون الخارجية بالقاهرة، تحت إشراف محمد لمين دباغين، للإشراف على 16 مكتباً خارجياً، وهو ما مهد لتأسيس وزارة الشؤون الخارجية التي ترأسها دباغين لاحقاً ضمن الحكومة المؤقتة. [3]

بدأت الحكومة المؤقتة بزيارة رسمية إلى الصين الشعبية في ديسمبر 1958، حيث استُقبل وفدها من قبل ماو تسي تونغ، ما أثمر عن دعم في مجالات التموين والتسليح. تبعتها زيارة فرحات عباس إلى يوغوسلافيا في جوان 1959، وزيارة الوفد العسكري بقيادة عمر أوصديق إلى الصين في مارس 1959، شملت أيضًا منغوليا وموسكو. وفي أكتوبر 1958 زار عباس القاهرة والتقى الرئيس عبد الناصر، ثم توجّه إلى ليبيا (12 فيفري 1959)، السعودية (6 مارس 1959)، العراق (أفريل 1959)، الكويت، والسودان.

على المستوى العربي، شاركت في مؤتمر جامعة الدول العربية بالدار البيضاء (سبتمبر 1959) الذي أكد شرعية الحكومة المؤقتة ومطلب الاستقلال. كما حضرت المؤتمر الطبي العربي بدمشق (16–20 جوان 1959)، حيث نُدد بجرائم فرنسا في الجزائر.

أفريقيا، حضرت مؤتمر أكرا (5–13 ديسمبر 1958) ومؤتمر منروفيا (4 أوت 1959) حيث رُفع العلم الجزائري لأول مرة، ومؤتمر أديس أبابا (14–24 جوان 1960) الذي دعا لمفاوضات مباشرة مع الحكومة الجزائرية.

دوليا، شاركت في مؤتمر الأممية الاشتراكية بهامبورغ (14–18 جويلية 1959)، وملتقى الطلبة بأوسلو (أوت 1959)، إضافة إلى مؤتمرات أخرى منها مجلس التضامن الأفروآسيوي (9–12 فيفري 1959)

---

[1] بن عمارة احلام وكتيتني سارة، الدبلوماسية الجزائرية خلال الثورة التحريرية (1954-1962)، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ حديث ومعاصر، جامعة 8 ماي 1954 قالمة، 2029-2020، ص 23.

[2] بن عمارة احلام وكتيتني سارة، المرجع السابق، ص ص17-18.

[3] عمر بوضربة، والنشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سبتمبر 1958 جانفي 1960، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010، ص ص130.102

والمؤتمر الإسلامي في ستوكهولم (8–13 ماي 1959)، مما مكنها من تعزيز الاعتراف الدولي وتدويل القضية الجزائرية بفعالية. [1]

المطلب الثالث: السياسة الخارجية في عهد الإستقلال: بين التراث الثوري والسياسة الواقعية

لقد تبلورت الدبلوماسية الجزائرية عقب الاستقلال في ظل جملة من العوامل البنيوية التي شكّلت توجهات سياستها الخارجية، من بينها الإرث الثوري لحركة التحرير الوطني، والبيئة الإقليمية المتوترة بفعل النزاع الحدودي مع المغرب، إلى جانب السياق الجيوسياسي العالمي آنذاك، الذي طبعته موجة حركات التحرر والانقسام الإيديولوجي بين الكتلتين الشرقية والغربية في ظل الحرب الباردة، فضلاً عن الصراع العربي-الإسرائيلي.

في هذا الإطار، تبنت الجزائر دبلوماسية نضالية، دعمت من خلالها حركات التحرر في إفريقيا ومناطق أخرى، مستندة إلى رمزية ثورتها التحريرية. وسعت الجزائر إلى لعب دور ريادي داخل حركة عدم الانحياز، من خلال الدفاع عن الحياد بين المعسكرين. غير أن دبلوماسيتها شهدت تحوّلاً بارزاً، حيث انتقلت من نهج احتجاجي مستلهم من إرثها الثوري إلى سياسة أكثر واقعية، فرضتها التحولات الإقليمية والدولية، من نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفييتي، إلى الحرب ضد الإرهاب مطلع الألفية، وصولاً إلى تداعيات الحرب في أوكرانيا. [2]

بعد الاستقلال مباشرة، أصبحت الجزائر إحدى العواصم المحورية لحركة مناهضة الإمبريالية في العالم الثالث ولسياسة عدم الانحياز، ففي الفترة الممتدة من عام 1967 حتى منتصف السبعينيات، احتضنت الجزائر سلسلة من اللقاءات الكبرى للدول النامية، تحت رايات مجموعة الـ77، وحركة عدم الانحياز (NAM)، ومنظمة الدول المصدرة للنفط(OPEC) ، في إطار السعي نحو إرساء نظام اقتصادي دولي جديد (NIEO) وقد أطلق الخبير الفرنسي المعروف في شؤون المغرب العربي، برونو إتيان Bruno) (Étienne، لقب "قائد العالم الثالث"،كما إعتبرها بأنها "نموذج يُحتذى به في السياسة الخارجية لدول العالم الثالث (montreur de conduite du Tiers Monde). [3]

وفي السياق ذاته، عبر المناضل الغيني أميلكار كابرال(Amílcar Cabral) ، أحد مؤسسي الحزب الإفريقي لاستقلال غينيا والرأس الأخضر(PAIGC) ، عن هذه المكانة الرمزية بقوله: "المسلمون يحجّون إلى مكة، والمسيحيون إلى الفاتيكان، أما حركات التحرر فتتوجه إلى الجزائر".[4]

وقد دفع هذا الدور القيادي القادة الجزائريين آنذاك إلى تضمين التزامهم تجاه قضايا الشعوب المضطهدة في الميثاق الوطني ذاته، حيث جاء فيه: "إن تطور الاشتراكية في الجزائر مرتبط بنضالات الشعوب الأخرى في العالم... واللجوء إلى الكفاح المسلح يمكن أن يكون حاسماً لتحقيق السيادة الوطنية." ولذا، فإن دعم نضال الشعوب ضد الاستعمار والظلم اعتُبر في نظر القيادة الجزائرية واجبا مقدسا لا يخضع لأي مساومة.

وفي عهد الرئاستين الثوريتين لكل من أحمد بن بلة وهواري بومدين، تبنّت الجزائر دبلوماسية استباقية فتحت من خلالها أبوابها فتحت أمام مختلف التنظيمات الثورية، حيث احتضنت مكاتب لحركات استقلال

[1] فاطمة دباحي وكريمة بلا، دبلوماسية الحكومة المؤقتة ودورها في تدويل القضية الجزائرية 1958-1962، مذكرة شهادة ماستر في التاريخ، جماعة أحمد دراية أدرار، 2015-2016، ص ص22-28.

[2] Brahim Oumansour, L'Algérie: un rebond diplomatique (Paris: Éditions Eyrolles, 2024), p 149.

[3] Robert A. Mortimer, Algerian Foreign Policy: From Revolution to National Interest, The Journal of North African Studies, published online January 9, 2015, p 2.

[4] Brahim Oumansour, L'Algérie: un rebond diplomatique, p 148.

أفريقية، وفصائل من حركة فتح، كما وفرت الحماية والإقامة لقيادات من حزب الفهود السود (Black Panthers) الأميركي، المطلوبين من قبل مكتب التحقيقات الفيدرالي (FBI). ولم يكن ذلك مقتصرا على الدعم السياسي، بل شمل أيضا توفير ظروف العيش والأمن، كما اتخذ تشي جيفارا (Che Guevara) الجزائر قاعدة خلفية لأنشطته الثورية في إفريقيا. [1]

تميزت مرحلة الرئيس الشاذلي بن جديد بتحول نسبي في التوجه الدبلوماسي، حيث تم تبني مقاربة أكثر واقعية عوضا عن الخطاب الأيديولوجي، مع الإبقاء على المبادئ الإشتراكية في المستوى النظام السياسي. وقد ترافق هذا التحول مع تراجع الاهتمام ببعض القضايا الكبرى التي طبعت العهد السابق، مثل أولوية حركة عدم الانحياز، ومطلب إقامة نظام اقتصادي دولي جديد، والحوار بين الشمال والجنوب، التي بدأت تفقد مركزيتها في أجندة السياسة الخارجية الجزائرية.[2]

وفي هذا السياق البراغماتي الجديد، دخلت العلاقات الجزائرية-الأمريكية مرحلة من الانفتاح، إذ أدت الجزائر دورا محوريا في التوسط بين الولايات المتحدة وإيران خلال أزمة الرهائن، ما أدى إلى الإفراج عن الأمريكيين المحتجزين في طهران. تلا ذلك زيارات متبادلة، من أبرزها زيارة نائب الرئيس الأمريكي جورج بوش إلى الجزائر في سبتمبر 1983، ثم أول زيارة رسمية لرئيس جزائري إلى الولايات المتحدة في أبريل 1985، وهو ما ساهم في تعديل صورة الجزائر داخل الأوساط السياسية الأمريكية التي كانت تصنّفها سابقاً ضمن الدول الراديكالية. [3]

تميزت هذه المرحلة بطغيان البعد الأمني على السياسة الخارجية، خاصة بعد تصاعد التهديدات في محيطها الإقليمي نتيجة قضية الصحراء الغربية، ما دفع الجزائر لتأمين حدودها الجنوبية بإنشاء مجموعة البلدان الصحراوية (الجزائر، النيجر، مالي، موريتانيا) عام 1980، وتسوية الحدود مع هذه الدول سنة 1983. كما كثّفت الجزائر جهود الوساطة لحل النزاعات في محيطها، مثل نزاعات مالي وبوركينا فاسو، وتشاد وليبيا، وموريتانيا والسنغال، ونجحت في الوساطة بين التوارق والحكومات المركزية في مالي والنيجر. [4]

في تسعينات القرن الماضي، انحصرت الدبلوماسية الجزائرية في احتواء تداعيات الأزمة الداخلية وتفادي العزلة الدولية، من خلال تبرير إيقاف المسار الانتخابي عام 1991 ورفض أي تدخل خارجي، مع التأكيد على استحالة إدماج الإسلاميين في العملية السياسية. مرت مواقف الغرب بثلاث مراحل: تشكيك في قدرة النظام (1992–1994)، دعم حذر بعد انتخاب زروال (1995)، ثم شراكة أمنية بعد هجمات 11 سبتمبر 2001.

اقتصاديا، أدى انهيار أسعار النفط عام 1986 إلى فقدان الجزائر أكثر من نصف مداخيلها، ما أفقدها القدرة على الاقتراض الدولي، واضطرت في 1994 إلى اللجوء لصندوق النقد الدولي الذي اشترط تطبيق برنامج تقشف صارم مقابل إعادة جدولة الديون، رغم محاولات الجزائر توظيف التهديد الإرهابي للحصول على تسهيلات خاصة. [5]

---

[1] Brahim Oumansour, L'Algérie: un rebond diplomatique, p 149-150.

[2] Amina Mernache, La diplomatie algérienne, la nostalgie d'une gloire perdue, Dynamiques Internationales, no. 7 (2017), p 11.

[3] Amina Mernache, La diplomatie algérienne, la nostalgie d'une gloire perdue, Dynamiques Internationales, no. 7 (2012), p 12.

[4] Nicol Grimaud, la politique exteriure de l'Algérie.paris: lharmatan, 1994, p 253-254

[5] Amina Mernache, La diplomatie algérienne, la nostalgie d'une gloire perdue, Dynamiques Internationales, no. 7 (2012), p 14.

في عام 1999، تولى عبد العزيز بوتفليقة الحكم بدعم من الجيش، بهدف إعادة تأهيل صورة الجزائر دوليا بعد سنوات من العزلة نتيجة الأزمة الداخلية. استهل ولايته بتنظيم قمة منظمة الوحدة الإفريقية في الجزائر، حيث استضاف 42 رئيس دولة، ما مكّنه من العودة القوية إلى الساحة الإفريقية. بصفته رئيسًا دوريًا للمنظمة، لعب دورًا في الوساطة بين إثيوبيا وإريتريا وفي منطقة البحيرات الكبرى، وأسّس شراكة ثلاثية مع نيجيريا وجنوب إفريقيا، أطلقت من خلالها مبادرة نيباد التي عرضت في قمم مجموعة الثمانية (G8) عامي 2001 و2002.

داخليا، عزز بوتفليقة شرعيته عبر استفتاء على قانون الوئام المدني، الذي قدّمه في الأمم المتحدة كإنجاز لإنهاء العنف، ما خفف من صورة الجزائر كدولة تعيش حربًا أهلية. كما ألقى خطابًا في قمة الألفية سنة 2000، أعاد فيه التذكير بدور الجزائر في دعم النظام الاقتصادي الدولي الجديد.(NIEO)

على صعيد المغرب العربي، دعا إلى إعادة إحياء اتحاد المغرب العربي، مستفيدًا من خلفيته الشخصية (مولود في وجدة). حاول عقد قمة مغاربية بحضور الملك الحسن الثاني، لكن وفاة الأخير وجمود قضية الصحراء الغربية أوقفا هذه الجهود. [1]

وقد توافرت في ولايته ظروف داخلية وخارجية مواتية، إذ انحسر حجم العمل الارهابي، وانخرطت أغلب الجماعات الارهابية في مشروع الوئام المدني، وتضاعفت مداخيل البلاد بفضل ارتفاع مضطرد الأسعار النفط، أما خارجيا فقد أعطت أحداث 11 سبتمبر 2001 مصداقية لطروحات الجزائر حولت الطبيعة الكونية للإرهاب وأصبحت الجزائر شريكا أساسيا للولايات المتحدة الأمريكية وبلدا رائدا في مكافحته.

وقد تولى بوتفليقة بنفسه قيادة سياسة البلاد الخارجية، معتمدا على رصيده اللامع كوزير للخارجية في سنوات الإزدهار، وكانت دبلوماسيته الإندفاعية، تهدف إلى تحقيق غايتين أساسيتين هما: تحسين صورة الجزائر في الخارج وجلب الاستثمارات الأجنبية، لذلك رافع لأجل اندماج الجزائر في المنظومة العالمية، وشكلت هذه الأهداف محور تحركاته عبر العالم خصوصا الدول الصناعية. [2]

منذ انتخاب الرئيس عبد المجيد تبون، شرعت الجزائر في إعادة تقييم جدي لأولوياتها الخارجية، متجهة نحو رؤية مغايرة لما كانت عليه في العقد السابق. فقد جاءت السياسة الخارجية الجديدة امتدادًا لالتزامات برنامج تبون الانتخابي لعام 2019، حيث تعهد بإرساء دبلوماسية ديناميكية واستباقية ومتعددة الأبعاد، مع الحفاظ على المبادئ والثوابت التاريخية. وقد تجسدت هذه الرؤية في أربعة محاور مركزية: أولًا، إعادة النظر في المهام التقليدية للدبلوماسية الجزائرية، وتكييفها مع متطلبات المرحلة الجديدة على المستويين الثنائي ومتعدد الأطراف. ثانيًا، إطلاق دبلوماسية اقتصادية هجومية تخدم التنمية الوطنية وتواكب تطلعات المؤسسات والمستثمرين. ثالثًا، تفعيل البعد الثقافي والديني في السياسة الخارجية لتعزيز الإشعاع الحضاري للجزائر. رابعًا، توطيد العلاقة مع الجالية الوطنية في الخارج وتمكينها من المساهمة الفعالة في مسار التجديد الوطني.

وقد أفضى هذا التوجه إلى إعادة تركيز العلاقات مع دول الجوار المباشر، في سياق سعي الجزائر إلى تأمين محيطها الإقليمي واستعادة دورها المحوري في محافلها الحيوية. كما اتخذ البعد العربي مكانة خاصة ضمن هذه الرؤية، عبر بناء شراكات استراتيجية مع العواصم المؤثرة في العالم العربي كالقاهرة والدوحة،

[1] Robert A. Mortimer, "Algerian Foreign Policy: From Revolution to National Interest," The Journal of North African Studies, published online January 9, 2015, p p 9-11.

[2] موسى العيدي، تطور السياسة الخارجية الجزائرية: 1962-2012، جامعة المدية، ص 8

بما يعكس حرص الجزائر على استعادة موقعها الطبيعي في الفضاء العربي وتعزيز تفاهمات تخدم قضايا المنطقة وتوازناتها. [1]

المبحث الثاني: ملامح السياسة الخارجية الجزائرية

المطلب الأول: محددات السياسة الخارجية الجزائرية

المحددات هي مجموعة العوامل المؤثرة والموجهة للسياسة الخارجية التي يرتبط بها صانع القرار وتضبط اختياره للبدائل، وهي مرتبطة بالبيئتين الداخلية والخارجية. [2]

يمكن تصنيف محددات السياسة الخارجية الجزائرية ضمن ثلاث ثنائيات مترابطة، تُبرز الطابع التكاملي في بنية هذه المحددات. تتمثل الأولى في المحددات التاريخية والجغرافية، حيث يتكامل العامل التاريخي مع العامل الجغرافي في تشكيل التوجهات العامة للدولة. وتأتي الثانية في المحددات السياسية والاقتصادية، لما بينهما من تداخل مباشر في رسم السياسات الخارجية. أما الثالثة فتشمل المحددات الاجتماعية والشخصية، باعتبار أن البُعد الشخصي يُعد جزءًا لا ينفصل عن الإطار الاجتماعي الأوسع .

1/ ثنائية المحددات التاريخية و الجغرافية:

استنادا إلى حقائق التاريخ ووقائع الجغرافيا، يمكن تحليل المحددات التاريخية والجغرافية المؤثرة في السياسة الخارجية الجزائرية في ضوء مقولة ونستون تشرشل الشهيرة: "السياسة ابنة التاريخ والتاريخ ابن الجغرافيا والجغرافيا ثابتة لا تتغير". بناء على ذلك، تُعتبر الجزائر أكبر دولة في إفريقيا من حيث المساحة، وقد خاضت أكبر ثورة تحريرية في العالم، مما جعلها مثالًا يحتذى به للعديد من حركات التحرر العالمية.

أ- المحددات التاريخية:

على حد تعبير المفكر الراحل مولود قاسم نايت بلقاسم: "إن للجزائر في تاريخها لشخصية دولية وهيبة عالمية، وهي على مر التاريخ أمة عريقة ظلت مدة قرون ثلاثة متوالية سيدة البحر الأبيض المتوسط، وكانت الخصم اللدود لقوى الشر، وكانت كلمتها القول الفصل، كما كانت بحريتها الفيصل، وكانت سفن وأساطيل العالم تقترب من ميناء عاصمة تلك الأمة بعضها بثقة واطمئنان، وأخرى بوجل وتردد، أمام هيبة تلك العاصمة التي كان يتردد اسمها بصدى مدو بالغ، ووقع شديد بليغ. وهي تطل من عليائها شامخة ناصعة، بماذنها وشرفات قلاعها . [3]

في تصور مالك بن نبي، التاريخ ليس مجالا محايدا بل "سيرورة سننية" تُدار بقوانين موضوعية، تجعل من الأحداث الكبرى (كالصعود والانهيار) نتائج منطقية لبنية داخلية في المجتمعات (بوبيدي، 2022، ص 110). وعليه، لا يُفهم التاريخ كأرشيف زمني بل كأداة تكوينية تعيد إنتاج الوعي الذاتي. الجزائر، كدولة ما بعد استعمارية، لم تتعامل مع الاستقلال كمجرد تحرر سياسي، بل كمنعطف حضاري تطلّب بناء تصور جديد للذات والموقع والدور، وهو ما جعل "الذاكرة التاريخية" حاضرة في منطق علاقاتها الدولية.

أحد المفاهيم المركزية في فكر بن نبي هو "القابلية للاستعمار"، والتي تعني أن الاستعمار لم يكن ليحدث لولا غياب الروح والفاعلية الحضارية. السياسة الخارجية الجزائرية ما بعد 1962 انطلقت من محاولة

---

[1] زيتوني محمد، التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الجزائرية، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، المجلد 8، العدد 2، 2024، ص ص 10-6

[2] لوند جنسن، تفسير السياسة الخارجية (ترجمة: محمد بن احمد مفتي)، الرياض: عمادة شؤون المكتبات جامعة الملك يعود، 1989، ص 317.

[3] مولود قاسم نايت بلقاسم، مرجع سابق، ص 29

كسر هذه القابلية عبر فرض الذات في النظام الدولي، وذلك من خلال: الانخراط في حركة عدم الانحياز، دعم حركات التحرر في إفريقيا وآسيا، رفض الانخراط في أحلاف تابعة للغرب أو الشرق.

هذه المواقف ليست مجرد مواقف سياسية، بل تعكس تحوّلاً في الوعي التاريخي والسياسي من موقع الخضوع إلى موقع الفاعلية – وهو ما يسميه بن نبي: "الخروج من الغيبوبة الحضارية نحو الحضور في التاريخ."

في سياق آخر، يميّز بن نبي بين "الفكرة الحية" و"الفكرة الميتة"؛ الأولى تُحرّك التاريخ والثانية تتحول إلى شعارات متخشبة (بوبيدي، 2022، ص 113). ضمن هذا الإطار، يمكن تفسير تمسك الجزائر بدعم القضية الفلسطينية أو رفض التطبيع، رغم تغيّر ميزان القوى، بوصفه حفاظًا على "فكرة دافعة" نشأت من صلب الثورة التحريرية. إن الفكرة، حين تُفقد طاقتها الأخلاقية، لا تعود تنتج الفعل، بل تبرر الخضوع. ولهذا، فالثبات الجزائري على مبادئ معينة هو شكل من أشكال مقاومة خمود الفكرة، أكثر منه تجمّداً إيديولوجياً.

ويمنح بن نبي أهمية قصوى للفكرة الدينية (أو ما يعادلها في القوة الرمزية والتنظيمية) بوصفها نواة تشكّل الحضارات؛ إذ لا يمكن أن تولد حضارة حقيقية من دون "روح" تُفعّل عناصر المادة والإنسان والزمن (بن نبي، 1986، ص 214). الثورة الجزائرية، التي استبطنت بعدًا رساليًا تحرريًا، تركت أثراً ممتداً في صياغة توجهات الدولة الحديثة، خاصة في علاقاتها مع الشعوب المستضعفة. فالروح التي فجّرت الثورة لم تندثر، بل تحوّلت إلى مرجعية أخلاقية في السياسة الخارجية، ما يُفسر تقاطعاتها المستمرة مع قضايا التحرر في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.

ب- المحددات الجغرافية:

يقول نابليون بونابرت (1769–1821): "سياسة كل قوة عظمى تُحدَّد بجغرافيتها"، « La politique de toute grande puissance est déterminée par sa géographie »، في إشارة دقيقة إلى أن الجغرافيا ليست عاملا ثانويا، بل محدد مادي حاسم يُوجه سلوك الدولة الخارجي وفق ما تتيحه من موارد، منافذ، أو قيود استراتيجية.[1]

تؤثر الجغرافيا في السياسة الخارجية إلى حد كبير من خلال انعكاس خصائص الأرض التي تُسهم في تكوين ارتباط دائم بين مجموعة من الناس (أمة) ومكان إقامتهم، مما يؤدي إلى ظهور مفهوم "الوطن"، الذي يُعد شرطا أساسيا لظهور الدولة. [2]

تحتل الجزائر مساحة جغرافية كبيرة، فقد صنفها محمد حجازي محمد ضمن فئة الدول الكبرى من حيث المساحة وتأتي في المجموعة الثانية التي لا تقل عن مليون كلم مربع بعد الدول الستة العملاقة، حسب وصفه وهي روسيا الفدرالية الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، كندا، البرازيل، استراليا. [3]

وبالتالي ساهمت المساحة الشاسعة (التي تمثل نسبة 08 % من مساحة أفريقيا ، و 39 % من مساحة المغرب العربي و 53 % من مساحة الدول الأوروبية المطلة على المتوسط، وتشكل لوحدها 19 مرة

[1] Nicholas J. Spykman, "Geography and Foreign Policy, I," The American Political Science Review 32, no. 1 (February 1938), p 28.

[2] Lesia Zastavetska and Nataliia Taranova, "The Role of Geography in the Exercise of Foreign Policy and Diplomacy," in Geographical Sciences, (Ternopil: Ternopil Volodymyr Hnatiuk National Pedagogical University), p 57

[3] محمد حجازي محمد، الجغرافيا السياسية، جامعة القاهرة، 1996، ص 104.

مساحة تونس)، بالإضافة إلى طول حدودها البرية (6609 كلم) في ربطها بعدد كبير من الدول(حدود برية شرقا غربا وجنوبا)، كما أن امتداد ساحلها (1600 كلم) على أكبر جزء من الضفة المغاربية على المتوسط - بعد ليبيا - جعل منها بوابة شمالية لإفريقيا على البحر المتوسط، وتشغل الجزائر ثاني أكبر صحراء في العالم (حيث تقارب مساحتها 2 مليون كلم مربع). [1]

كما أن موقع الجزائر في نقطة تقاطع إستراتيجية مهمة بتوسطها لعدة دول مغاربية و كذلك توسطها لكيانين ضخمين ، الأول في الشمال يمثله الاتحاد الأوروبي و الثاني في الجنوب يتمثل في العمق الإفريقي ، إن هذه النقطة الإستراتيجية أمنيا جعلت الأمن الجزائري ينكشف على عدة جهات، وهي وضعية تأججت بسبب شساعة الإقليم الجزائري وطول حدوده البرية والبحرية جاعلة الجزائر معنية بشكل مباشر بكل ما تفرزه البيئة الأمنية الخارجية من حركيات أمنية. [2]

جاء في ديباجة دستور 1996م، المعدل في 2002م و 2008م بأن : "الجزائر، أرض الاسلام، وجزء لا يتجزأ من المغرب العربي الكبير، وأرض عربية، وبلاد متوسطية وإفريقية..."، من هنا يمكن استنتاج أهم دوائر الأمن الجزائري وهي كل من الدائرة الاسلامية المغاربية العربية المتوسطية والافريقية، ويرى الأستاذ عبد النور بن عنتر بأن كل هذه الدوائر تتقاطع في أبعاد استراتيجية. [3]

لكن على الرغم من أهمية الموقع الجغرافي، فإن السياسة الخارجية للجزائر تتجاوز مفهوم الحدود الجغرافية للدولة، إلى أي مكان في العالم توجد فيه مصلحة الجزائرية الأمنية والاستراتيجية، وهذا مجال تلعب فيه المصالح الدبلوماسية دورا محوريا ترافقها في ذلك المصالح الأمنية والاستخباراتية، التي لا يقل دورها عن دور الدبلوماسية العادية.

2/ ثنائية المحددات السياسة والإقتصادية:

ترتبط المحددات الاقتصادية في تشكيل السياسة الخارجية الجزائرية ارتباطاً عضوياً بالمحددات السياسية، إذ أسهم التوجه السياسي العام للبلاد منذ الاستقلال في رسم معالم النهج الاقتصادي، بدءاً من تبني الاشتراكية كنظام سياسي واقتصادي قائم على تدخل الدولة، وصولا إلى التحول نحو اقتصاد السوق تحت ضغط التحولات السياسية التي رافقت الانفتاح والتعددية الحزبية في أوائل التسعينيات. هذا التداخل جعل الاقتصاد يتأرجح بين كونه قوة دافعة للسياسة الخارجية، كما حدث في سبعينيات القرن الماضي حين مكّنت الطفرة النفطية الجزائر من لعب أدوار إقليمية ودولية بارزة، وبين كونه عاملاً مقيّداً، كما في ثمانينيات القرن ذاته حين أدت الأزمة الاقتصادية وتراجع مداخيل النفط إلى انكفاء نسبي في السياسة الخارجية. وبالتالي، فإن السياسة والاقتصاد في السياق الجزائري ليسا محددين مستقلين، بل يتفاعلان باستمرار، بحيث يوجه كل منهما الآخر ضمن معادلة تؤثر في تموقع الجزائر على الساحة الدولية.

أ/ المحددات السياسية:

لقد مر النظام السياسي الجزائري في تطوره التاريخي بمحطات مفصلية منذ الاستقلال إلى اليوم، حيث تركت كل مرحلة بصماتها الخاصة على المشهد السياسي الوطني، سواء من حيث الشخصيات القيادية، على غرار أحمد بن بلة، هواري بومدين، الشاذلي بن جديد، محمد بوضياف، علي كافي، لمين زروال، وعبد العزيز بوتفليقة، أو من حيث السياسات الاقتصادية والاجتماعية المعتمدة في كل حقبة، كالتأميمات،

[1] Annuaire Statistique de l'Algérie, Office Nationale de Statistiques, Alger, 2005, pp51. Er www.elmouradia.dz.org

[2] عبد النور بن عنتر البعد المتوسطي للأمن الجزائري الجزائر أوروبا والحلف الأطلسي، الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005، ص ص 46-45.

[3] عبد النور بن عنتر البعد المتوسطي للأمن الجزائري الجزائر أوروبا والحلف الأطلسي، المرجع السابق، ص 49.

التسيير الذاتي، الصناعات المصنعة، الثورة الزراعية، التسيير الاشتراكي للمؤسسات، إعادة الهيكلة الليبرالية، نظام الحزب الواحد، والتعددية الحزبية.

من هذا المنظور، لم تكن السياسة الجزائرية منذ نشأتها نظامًا مؤسساتيًا محايدًا، بل نظامًا تأسس على شرعية ثورية وهيمنة مركزية للقرار، وهو ما جعل السياسة الخارجية انعكاسًا عضويًا للرؤية السياسية الداخلية أكثر من كونها استجابة عقلانية للمصالح المادية. وفي هذا السياق، صيغت المقاربة الجزائرية في علاقاتها الخارجية، لاسيما خلال فترتي بن بلة وبومدين، انطلاقًا من مشروع إيديولوجي تحرري ذي بعد سيادي، حيث لم تُستخدم الدبلوماسية لخدمة المصالح الوطنية فحسب، بل لتمثيل تصور مثالي لنظام عالمي بديل، يعكس في جوهره بنية سياسية مركزية تسعى إلى تصدير نموذجها كشرعية مضادة للتبعية والهيمنة.

وعليه، تحولت الخيارات الدبلوماسية للجزائر إلى امتداد مباشر لبنية الحكم المؤدلجة، كما هو الحال في عهد بومدين الذي استطاع تحويل التوجهات الداخلية إلى أدوات فعالة للنفوذ الخارجي. في المقابل، أثّرت التوترات الداخلية بشكل واضح على السياسة الخارجية كلما تعرض النظام لهزات أو لانقسامات داخل مركز القرار، كما جرى بعد أحداث أكتوبر 1988، وخلال فترة العشرية السوداء، حين تراجع الزخم الخارجي للدولة وتحولت السياسة الخارجية إلى مقاربة دفاعية أمنية.

في تلك الظروف، لم تعد الأهداف الجيوسياسية تُصاغ من خلال رؤى استباقية، بل أصبحت تقتصر على محاولات احتواء الأزمات وصيانة الشرعية السياسية أمام الخارج، من خلال خطاب مكافحة الإرهاب والسعي وراء الاعتراف الدبلوماسي بالنظام القائم، حتى وإن كان ذلك على حساب الحضور الإقليمي التقليدي للجزائر. وهنا يظهر أثر المحدد السياسي بوضوح: كلما تزعزع الاستقرار الداخلي، خفّ تأثير الجزائر خارجيا، وكلما توحد القرار السياسي، استعادت الدولة فاعليتها الدولية.

وفي عهد بوتفليقة، شهدت السلطة المركزية إعادة إنتاج نفسها ضمن مقاربة براغماتية تقوم على شرعية الإنجاز بدلًا من شرعية الثورة. ورغم ما بدا من حيوية ظاهرة للدبلوماسية الجزائرية، خصوصًا في إفريقيا والساحل، ظلت السياسة الخارجية مرتبطة بشخص الرئيس، ما جعلها ممارسة فوقية لا تستند إلى ديناميكية مؤسساتية أو استراتيجية وطنية متكاملة.

أما بعد حراك 22 فبراير 2019، ورغم التحولات الشكلية التي مست البنية السياسية، لم تشهد السياسة الخارجية الجزائرية قطيعة جذرية مع ما سبق، إذ ظلت وفية لمقاربة سيادوية حذرة، رافضة للتدخل، ومتشبثة بمبادئ عدم الانحياز، وهو ما يعكس استمرارية البنية المركزية في اتخاذ القرار، وبالتالي استمرار تأثير المحدد السياسي في رسم معالم السياسة الخارجية.

ب/ المحددات الاقتصادية:

منذ الاستقلال في عام 1962، اتخذ الاقتصاد موقعا محوريا في تشكيل السياسة الخارجية الجزائرية، حيث تدرّج دوره من أداة دعم للشرعية الثورية إلى رافعة للنفوذ الجيوسياسي، ثم إلى عنصر تكيف براغماتي مع التحولات الدولية. وقد مر هذا المحدد الاقتصادي بعدة مراحل مفصلية، كل منها عكس سياقا داخليا وخارجيا مختلفا.

المرحلة الأولى: الاقتصاد كأداة للشرعية والتضامن(1962–1978)

عقب الاستقلال، تبنّت الجزائر نموذجًا اقتصاديًا اشتراكيًا قائمًا على التخطيط المركزي وتأميم القطاعات الاستراتيجية، ما انعكس مباشرة على سياستها الخارجية التي اتسمت بالدفاع عن "الاقتصاد الموجه" ورفض اقتصاد السوق. تمثلت أبرز تجليات هذا في تأميم المحروقات عام 1971، وهو قرار سيادي ذو بُعد خارجي واضح، أكّد "الاستقلال الاقتصادي" كشرط مكمل للسيادة السياسية، ومكّن الجزائر من لعب دور فاعل في منظمة "أوبك (OPEC) "و"مجموعة الـ77" المدافعة عن النظام الاقتصادي الدولي الجديد. [1]

في تلك الفترة، دعمت الجزائر حركات التحرر ليس فقط سياسيًا، بل اقتصاديًا، عبر تقديم مساعدات وتمويلات مدفوعة من فوائض الريع النفطي، كما أسّست علاقات جنوب–جنوب على قاعدة التضامن الإيديولوجي المناهض للإمبريالية، مثل تمويلها لمشاريع بنية تحتية في دول مثل موزمبيق وأنغولا وزيمبابوي. [2]

المرحلة الثانية: أزمة الريع والانكفاء الخارجي(1979–1989)

مع بداية الثمانينيات، تراجعت أسعار النفط عالميًا، ما أحدث أزمة مالية خانقة قلّصت من قدرة الجزائر على تمويل سياستها الخارجية التضامنية. في 1986 تحديدًا، شهدت البلاد انهيارًا في مداخيل النفط تجاوز 50%، وأدى ذلك إلى دخول الجزائر في أزمة مديونية حادة، ما فرض عليها تقليص تمويلاتها الخارجية، والتراجع عن استراتيجياتها السابقة في دعم حركات التحرر اقتصاديًا.

أدى هذا التحول إلى انكفاء نسبي في السياسة الخارجية، حيث ركزت الجزائر على إدارة أزمتها الاقتصادية الداخلية، وبدأت تبحث عن حلول انفتاحية تدريجية على الاقتصاد العالمي، وهو ما مهد لبداية تحوّل براغماتي لاحقا. [3]

المرحلة الثالثة: الانفتاح الليبرالي المحدود تحت الإكراه(1990–1999)

شهدت الجزائر في التسعينيات أزمة اقتصادية–أمنية مركبة، تزامنت مع دخولها في مفاوضات مع صندوق النقد الدولي، أدت إلى تطبيق برامج "التكييف الهيكلي (Structural Adjustment Programs)" التي فرضت انفتاحًا اقتصاديًا ليبراليًا، وتراجعًا عن السياسات الحمائية السابقة.

انعكس هذا التحول على السياسة الخارجية، حيث أصبحت الجزائر أقل فاعلية في محيطها الإفريقي والعربي بسبب التقشف والانشغال بالأزمة الأمنية الداخلية. وفي ذات الوقت، بدأت في إعادة ترتيب علاقاتها مع المؤسسات المالية الدولية والدول الغربية كفرنسا والولايات المتحدة على قاعدة إعادة الهيكلة الاقتصادية لا الأيديولوجيا. [4]

[1] Mohammed Bedjaoui, Pour un nouvel ordre économique international, (Paris: UNESCO, 1979), 108.
[2] Yahia H. Zoubir and Louisa Dris-Aït Hamadouche, Algeria's Foreign Policy in the 21st Century, (Cham: Palgrave Macmillan, 2023), 61
[3] sabelle Werenfels, Managing Instability in Algeria: Elites and Political Change Since 1995, (London: Routledge, 2007), 45–47.
[4] Mohamed Hachemaoui, "Algeria's Political Economy of Reform: The Costs of Patronage," The Middle East Journal 62, no. 2 (2008): 233–249

المرحلة الرابعة: صعود الريع مجددا وتوظيفه في إعادة التموقع الخارجي(2014–2000)

بدءًا من عام 2000، ومع ارتفاع أسعار النفط، أعادت الجزائر بناء احتياطاتها المالية، حيث تجاوزت 200 مليار دولار سنة 2013، ما أعاد لها هامشًا استراتيجيًا في توجيه سياستها الخارجية. ساهم هذا الفائض الريعي في تنشيط علاقاتها مع إفريقيا (إنشاء صندوق التعاون مع إفريقيا سنة 2010)، وفي إعادة بناء صورتها الدولية كمصدر للاستقرار والغاز، خاصة نحو أوروبا.(5)

كما عقدت الجزائر شراكات اقتصادية استراتيجية مع الصين وروسيا وتركيا، واعتمدت في ذلك على براغماتية اقتصادية واضحة، حيث غابت الاعتبارات الأيديولوجية لصالح تبادل المنفعة والاستثمار في الطاقة والبنية التحتية. [1]

المرحلة الخامسة: ما بعد أزمة النفط وسعي الجزائر لإعادة التموقع(2020–2014)

أدى انهيار أسعار النفط في 2014 إلى تآكل الاحتياطي المالي وفقدان أكثر من 100 مليار دولار خلال أربع سنوات، ما أثر سلبا على استقلالية القرار الخارجي، خاصة تجاه الشركاء الأوروبيين. بدأت الجزائر تبحث عن تمويلات جديدة، لكنها تجنّبت اللجوء إلى صندوق النقد، حفاظًا على استقلاليتها.

في هذا السياق، ركزت السياسة الخارجية على تقوية العلاقات الاقتصادية جنوب–جنوب، والانفتاح على العمق الإفريقي كخيار استراتيجي لتوسيع السوق وتخفيف الضغط على العملة الصعبة. [2]

المرحلة السادسة: الدبلوماسية الطاقوية وتكثيف البراغماتية (2020–اليوم)

أعادت أزمة أوكرانيا (2022) الاعتبار للاقتصاد الجزائري كمصدر للنفوذ، حيث صعدت الجزائر لتصبح المزود الأول للغاز نحو إيطاليا، وأبرمت اتفاقيات طاقوية مع دول أوروبية مقابل دعم سياسي لبعض المواقف الإقليمية (كقضية الصحراء الغربية).

كما اعتمدت الجزائر على منطق التموقع في السوق الدولية عبر تنشيط "الدبلوماسية الطاقوية"، وفي نفس الوقت واصلت تعزيز علاقاتها الاقتصادية مع قوى مثل الصين (مشاريع الطرق، الطاقة، الموانئ) وتركيا (صناعات تحويلية)، وهو ما يعكس تحوّلًا بنيويًا في فلسفة السياسة الخارجية نحو البراغماتية الاقتصادية متعددة الأقطاب. [3]

3/ ثنائية المحددات الاجتماعية والشخصية:

تنطلق المحددات الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية من عمق اجتماعي مشترك، إذ ينحدر جميع رؤساء الجزائر من بيئة عايشت ظلم الاستعمار والبؤس، مما شكّل وعيًا سياسيًا موحدًا. هذا الانتماء للمجتمع المحافظ، بثقافته الإسلامية وتراثه الشعبي، جعل من المحددات الاجتماعية أساسًا تكميليًا للمحددات الشخصية، فكلاهما يسهمان في توجيه السياسة الخارجية نحو الحفاظ على الوحدة الوطنية والسيادة، استنادًا إلى الذاكرة التاريخية والهوية الجماعية. [4]

[1] : Yahia H. Zoubir and Ahmed Aghrout, “Algeria’s China Strategy: Pragmatism and Diversification,” Mediterranean Politics 23, no. 3 (2018): 403–422.

[2] : Louisa Dris-Aït Hamadouche, "Algeria’s Africa Policy: Between Rhetoric and Strategic Necessity," The Journal of North African Studies 25, no. 1 (2020): 17–35.

[3] ernational Crisis Group, Algeria’s Gas Dilemma: Between Energy Security and Geopolitics, Report No. 229, March 2023.

[4] ينظر: رابح لونيسي، رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ تقييم أكاديمي لنصف قرن من مسيرة الجزائر المستقلة، الجزائر : دار المعرفة، طبعة مزيدة ومنقحة، 2001

أ/ المحددات الإجتماعية:

من أبرز المحددات الاجتماعية في تشكيل السياسة الخارجية الجزائرية العامل الثوري والعامل الحضاري الديني، حيث يشكل كل منهما امتدادا للآخر، فقد اندلعت الثورة التحريرية تحت شعارات دينية مثل "الله" و"الله أكبر"، ما يعكس تداخل البعد الوطني مع المرجعية الدينية في الوعي الجمعي الجزائري.

العامل الثوري: انطلقت الثورة التحريرية الجزائرية من وعي شعبي رافض للهيمنة، وقادها أفراد من داخل الفئات المهمشة، ما جعلها تعبر عن الحاجة المجتمعية للتحرر والعدالة. هذا الفعل الثوري أعاد تشكيل البنية الاجتماعية على أساس الرفض القاطع للتمييز والوصاية، وغرس قيما محددة كالعدالة، والمساواة، ورفض استغلال الإنسان، وهي قيم لم تبق محصورة في الداخل، بل أصبحت مرجعًا للسياسة الخارجية الجزائرية.

الدليل على ذلك أن الجزائر، بعد الاستقلال، وظفت خطابها الدبلوماسي للدعوة إلى نظام اقتصادي دولي جديد، كما حدث في مؤتمر حركة عدم الانحياز وفي الأمم المتحدة سنة 1974، حيث قدّم الرئيس هواري بومدين خطابًا طالب فيه بإنهاء التبعية الاقتصادية وفرض قواعد أكثر عدلًا في التبادل بين الشمال والجنوب.

العامل الديني:

"إننا نرى أن الأمة الجزائرية موجودة ومتكونة على مثال ما تكونت به سائر الأمم، وهي لا تزال حية، ولم تزل، ولهذه الأمة تاريخها اللامع كمثل سائر أمم الدنيا، وهذه الأمة الجزائرية ليست هي فرنسا - ولا تريد أن تصبح هي فرنسا... ومن المستحيل أن تصبح في فرنسا حتى ولو جنسوها..." [1]

انطلاقا من هذه المقولة، يمكن القول أن الشخصية الجزائرية مرت في صمودها أمام محاولات الاحتلال الفرنسي طمسها وتذويبها بثلاث مراحل كالأتي:

أولا: مرحلة التحول القسري (1830–1945)، حيث سعى الاستعمار إلى إذابة الهوية الجزائرية عبر فرنسة التعليم والإدارة ومحاربة اللغة والدين.

ثانيا: مرحلة الصحوة (1945–1954)، التي بدأت تتبلور فيها ملامح الشخصية الجزائرية من خلال وعي نخبوي وشعبي متصاعد، تجلّى في العمل السياسي والإصلاحي. [2]

ثالثا: مرحلة الثورة وإعادة التشكل (1954–بعد الاستقلال)، تجلت في الثورة التحريرية التي أعادت للشخصية الجزائرية حضورها، وتكرّس ذلك بعد الاستقلال بإعادة بناء الهوية على أسس وطنية وسيادية.

كما فسر الجزائريون التجنيس والإدماج على أنهما تخلي عن دينهم وقوميتهم العربية الإسلامية الجزائرية، وهو أغلى وأثمن ما يتمسكون به، ولذلك رفضوا بإصرار، وبصورة قطعية هذا الاتجاه، وعبر ابن باديس عن رأيهم وباسمهم وعلى لسانهم جميعا في صيحته الخالدة: "شعب الجزائر مسلم وإلى العروبة ينتسب، من قال حاد عن أصله أو قال مات فقد كذب، أو رام إدماجا له رام المحال من الطلب"

انعكست هذه المرجعية في السياسة الخارجية الجزائرية من خلال تبني مواقف مبدئية تجاه قضايا الأمة الإسلامية، وعلى رأسها القضية الفلسطينية، التي ظلت تمثل جوهر الثوابت الدبلوماسية الجزائرية، ليس

[1] محمد العربي ولد خليفة، الثورة الجزائرية.. معطيات وتحديات المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر، ط: 01، ت: 1991م، ص 35 نفس المرجع، ص 37

[2] محمد العربي ولد خليفة، المرع السابق، ص 37.

فقط على أساس سياسي، بل باعتبارها قضية دينية وأخلاقية. كما تجلى هذا التوجه في حرص الجزائر على توطيد علاقاتها مع الدول الإسلامية ذات النزعة التحررية، وتفعيل حضورها ضمن منظمة التعاون الإسلامي، وفي مؤتمرات دعم الشعوب المستضعفة. ولم يقتصر توظيف المرجعية الدينية على البعد الخطابي أو الرمزي، بل استُثمرت كأداة دبلوماسية ناعمة في تعزيز التعاون جنوب–جنوب، خاصة في إفريقيا ومنطقة الساحل.

ب/ المحددات الشخصية:

يتجلى تأثير المحدد الشخصي في السياسة الخارجية الجزائرية من خلال تركيبة النظام السياسي الذي يركز سلطة القرار الخارجي في يد رئيس الجمهورية، مما يجعل الخصائص النفسية والمعرفية والتجريبية للرئيس، وليس فقط المؤسسات، فاعلًا حاسمًا في رسم وتوجيه السياسة الخارجية. إن هذا لا يعني إلغاء المحددات الأخرى (الأمنية، الاقتصادية، الجغرافية)، بل إن الشخصنة تعمل على تأويل هذه المحددات وفق إدراك القائد لها، وهو ما تؤكده حالات تاريخية دقيقة.

فعلى سبيل المثال، تبنّى الرئيس هواري بومدين تصورًا رساليًا للسياسة الخارجية، يستند إلى تصور أيديولوجي للعالم مبني على التناقض بين الاستعمار والتحرر، وهو تصور لم يكن مجرد امتداد للمحددات البنيوية (مثل الإرث الاستعماري أو العزلة الجغرافية)، بل نبع من قناعة ذاتية بأن للجزائر "دورًا طليعيًا في قيادة الجنوب العالمي". هذه القناعة دفعت بومدين إلى سياسات مثل دعم حركة مانديلا في جنوب إفريقيا وتمويل حركات "الأنغولا وناميبيا"، رغم ضعف العائد الجيوسياسي المباشر، ما يدل على أن القرار لم يكن عقلانيًا محضًا وفق النموذج البراغماتي، بل خاضع لتصور ذاتي "للرسالة التاريخية. [1]

بالمقابل، يُظهر عهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة انتقالًا من هذا التصور الرسالي إلى تصور وظيفي للمكانة الدولية، حيث أعاد توجيه السياسة الخارجية نحو تأمين الشرعية للنظام في مرحلة ما بعد الحرب الأهلية، مستفيدًا من شخصيته التفاوضية وحنكته في علاقاته الدولية، وهو ما مكّنه من إبرام "اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي" سنة 2002، رغم معارضة داخلية قوية من فواعل اقتصادية ونقابية. إن اتخاذ هذا القرار لم يكن نتيجة "إجماع مؤسسي"، بل تجسيد لرؤية بوتفليقة الخاصة لمكانة الجزائر في البيئة الأوروبية، وسعيه الشخصي إلى إعادة إدماج الجزائر ضمن شبكة النظام الدولي، بوسائل غير تصادمية، مستفيدًا من شبكته الشخصية التي نسجها خلال فترة توليه وزارة الخارجية في السبعينات. [2]

أما الرئيس عبد المجيد تبون، فقد أعاد تفعيل البُعد السيادي في السياسة الخارجية، متأثرًا بتصوره الشخصي حول "الاستقلالية الاستراتيجية" و"رفض الإملاءات"، وهو تصور تغذّيه خلفيته كإداري ميداني عاش تجربة الدولة من الداخل، ما جعله ينزع نحو استرجاع المبادرة الإقليمية، خصوصًا في الملف الليبي والساحل، مع توظيف خطاب "الجزائر القوية" لتثبيت شرعيته داخليًا. قراراته، كقطع العلاقات مع المغرب أو إطلاق مبادرة الوساطة في ليبيا، لم تصدر فقط عن حسابات استراتيجية جامدة، بل تعكس تصورات شخصية حول الكرامة الوطنية ومكانة الجزائر، ضمن مقاربة تُزاوج بين الواقعية والرمزية. [3]

[1] عبد العزيز جراد، السياسة الخارجية الجزائرية: دراسة في المفاهيم والمرتكزات والآليات (الجزائر: دار الهدى، 2012)، 97–100.
[2] محمد لعقاب، بوتفليقة والسياسة الخارجية: البراغماتية بدل الثورة (الجزائر: منشورات الشهاب، 2009)، 119–125
[3] عبد القادر حباش، "محددات السياسة الخارجية الجزائرية بعد الحراك الشعبي"، مجلة الدراسات السياسية والاقتصادية، العدد 16 (2021): 30–34.

المطلب الثاني: سمات السياسة الخارجية الجزائرية

تتسم السياسة الخارجية الجزائرية بمجموعة من الخصائص المتشابكة التي تشكّل جوهر سلوكها الدولي، ويمكن تلخيص أبرز سماتها في بُعدين أساسيين متكاملين: طابع الحياد، وطابع التأزم.

1/ طابع الحياد:

بداية تشكل مفهوم الحياد (Neutrality) تعود إلى القرنين السادس عشر والسابع عشر، حيث ارتبط بنشأة القانون الدولي الحديث وتحديدًا بمبدأ الحرب العادلة .(Just War Doctrine) وفق هذا التصور، كما بيّنه الفقيه الهولندي هوغو غروتيوس(Grotius) ، كانت الدولة المحايدة مطالبة بعدم عرقلة الطرف الذي يملك قضية عادلة، وعدم تقديم الدعم للطرف المعتدي.

في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، بلغ الحياد أوجه من حيث التطور النظري، إذ اتسمت العلاقات الدولية بمزيد من الانضباط والابتعاد عن الفوضى والعنف المفرط. خلال هذه المرحلة، تراجع نفوذ مبدأ الحرب العادلة التقليدي، وأصبح الحياد يعني التزام الدولة بعدم الانحياز لأي من أطراف النزاع، على أن تُحترم سيادتها من قبل المتحاربين. [1]

وقد عُزز هذا الاتجاه في القرن التاسع عشر، خاصة مع صعود دور الولايات المتحدة وتكريس حياد دول مثل سويسرا، بلجيكا، ولوكسمبورغ. كما جرى تأطير الحياد قانونيًا من خلال وثائق دولية بارزة، أبرزها إعلان باريس لسنة 1856 ومؤتمر لاهاي الثاني عام 1907، اللذان رسّخا مبادئ الحياد في القانون الدولي الأوروبي.

إلا أن القرن العشرين شهد تحولا في مفهوم الحياد، مع بروز فكرة المسؤولية الجماعية لردع العدوان، مما قيد الحياد التقليدي وأعاد ربطه بمفهوم محدث للحرب العادلة، يُحمّل الدول مسؤولية أخلاقية في مواجهة الانتهاكات الصارخة للسلم الدولي. [2]

تتعدد دوافع الدول لتبني الحياد، ويمكن حصرها إجمالًا في سببين رئيسيين مترابطين:

أ- الدوافع المرتبطة بالسياسة الخارجية:

تسعى بعض الدول إلى الحياد لتجنّب الانخراط في التحالفات الدولية، إما بسبب انشغالاتها بقضايا خارجية خاصة أو كآلية لتعزيز أمنها الوطني. فـإيرلندا، مثلًا، ارتبط حيادها بقضية تقسيم الجزيرة، ما جعلها تتفادى الاصطفافات الدولية لتفادي تعقيد وضعها الجيوسياسي. وبالمثل، اعتمدت دول عربية موقف الحياد بين الكتلتين الغربية والشيوعية خلال الحرب الباردة، مفضّلة التركيز على الصراع مع إسرائيل ومشاريع تصفية الاستعمار.

وفي حالات أخرى، استُخدم الحياد كأداة لتعزيز الأمن الوطني في وجه تهديدات خارجية محتملة، كما فعلت تركيا والأرجنتين خلال الحرب العالمية الثانية، أو كنوع من العزلة الحمائية كما في حالة إسبانيا الفرانكوية.

[1] Martin Wight, Foreign Policy and Security Strategy, ed. David S. Yost (Oxford: Oxford University Press, 2023), p 86.

[2] Martin Wight, Ibid, p 87.

أما بعض الدول الأوروبية، مثل فرنسا وألمانيا، فقد انتهجت الحياد في مرحلة ما بعد الحربين العالميتين كاستراحة استراتيجية، متخلية عن الدور العسكري المباشر في العلاقات الدولية. واتبعت هذا النهج كذلك دول مثل النمسا، هولندا، السويد، وسويسرا، وهي قوى كانت فاعلة عسكريًا في مراحل سابقة من التاريخ.

ب- الدوافع المرتبطة بالسياسة الداخلية:

في هذا السياق، يُنظر إلى الحياد كخيار يعكس أولوية الشؤون الداخلية على السياسة الخارجية. فبعض الدول، خاصة في فترات ما بعد الاستقلال، فضّلت الانكفاء على الذات لتحقيق التنمية أو بناء الدولة، متجاهلة بذلك المبدأ الواقعي الذي يرى أن السياسة الخارجية هي امتداد طبيعي للداخل.

وتمثل الهند تحت قيادة جواهر لال نهرو (Jawaharlal Nehru) نموذجا بارزا في هذا الصدد، إذ اعتبر نهرو أن حياد الهند ليس نابعًا من توازنات القوة الدولية فحسب، بل من انشغالها الجاد بمهام التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ما يجعل من غير الممكن الانخراط في لعبة المحاور العالمية. وقد صرّح مرارًا أن "الحياد هو اختيار نابع من حاجاتنا الداخلية، وليس مجرد موقف في السياسة العالمية."[1]

تعالج أدبيات الدول الصغيرة (Small State Literature) تُقدّم أدبيات الدول الصغيرة Small State) (Literatureثلاث مقاربات مركزية لفهم سلوك هذه الدول ضمن النظام الدولي، وهي مقاربات يمكن ربطها بمفاهيم الواقعية (Realism) والواقعية الجديدة(Neorealism) ، خاصة من حيث التأكيد على أثر توزيع القوة والقيود البنيوية التي تفرضها التراتبيات الدولية:

أ- **استراتيجية البحث عن الحماية(Shelter-Seeking Strategy) :** تنطلق من فرضية واقعية مفادها أن الدول الصغيرة، بسبب هشاشة قدراتها الدفاعية والاقتصادية، تميل إلى الاحتماء بقوى كبرى لضمان أمنها الوطني واستقرارها. ويتجلى هذا في الانضمام إلى تحالفات أمنية أو إقامة شراكات استراتيجية. وتُعد هذه المقاربة ردًا مباشرًا على منطق الواقعية الذي يُبرز مركزية القوة العسكرية في بقاء الدول. ففي عالم تسوده الفوضى (anarchy) كما تصفه الواقعية الجديدة، لا تستطيع الدولة الصغيرة الاعتماد على ذاتها، فتتجه إلى الاعتماد على حماية خارجية external) balancing).

ب- **مقاربة الحياد(Neutrality Approach) :** تعكس توجها مختلفا يركز على تجنب الانخراط في صراعات القوى الكبرى، انطلاقا من إدراك محدودية الوزن الجيوسياسي للدولة الصغيرة. وتنسجم هذه المقاربة مع الطرح الواقعي الذي يرى أن الدول تتصرف وفقًا لإمكاناتها النسبية، وتسعى إلى تجنّب التكاليف العالية للمواجهة. إلا أن الحياد هنا لا يُفهم فقط كعزلة سلبية، بل كخيار مدروس لضمان الاستقلالية، وتقليل احتمالات التورّط في صراعات لا طائل منها. وقد مثلت كل من سويسرا والسويد نماذج تقليدية لهذا النهج خلال الحرب الباردة.

ج- **مقاربة التحوط (Hedging Approach)** : تقوم على مبدأ تنويع العلاقات الدولية وعدم الارتهان لطرف واحد، بما يسمح للدول الصغيرة بموازنة المخاطر وتعظيم المكاسب. ويُعد هذا الأسلوب أكثر مرونة وحداثة مقارنة بالنهجين السابقين، إذ يُوظّف عناصر من الواقعية الكلاسيكية (مثل توازن القوى) ومن الواقعية الجديدة (مثل السلوك في ظل البنية الدولية اللامركزية). تتصرف الدولة الصغيرة هنا

[1] Martin Wight, Foreign Policy and Security Strategy, pp 88-89

كـ"فاعل عقلاني" يُقدّر مستوى التهديدات والمنافع بشكل ديناميكي، وتحاول التحرك بين الأقطاب الكبرى لتأمين مصالحها، كما تفعل دول مثل قطر أو سنغافورة في علاقتها بالقوى الإقليمية والدولية.[1]

وعلى الرغم من أن الحياد يمثل استراتيجية شائعة على نحو تجريبي بين الدول الصغيرة، إلا أن أدبيات تحليل السياسة الخارجية (Foreign Policy Analysis - FPA) نادرًا ما تناولته، إذ غالبًا ما يُنظر إليه كحالة من غياب النشاط أو غياب المصالح الجوهرية، بدلاً من اعتباره سلوكًا مدروسًا ومقصودًا.

منذ فجر الثورة الجزائرية، اتخذت الحركة الوطنية موقفًا حياديًا واضحًا تجاه الصراعات الإقليمية والدولية. فإبان الحرب العالمية الثانية، التزمت أحزاب مثل حزب الشعب وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين الحياد، ولم تنخرط في الصراع بين الحلفاء ودول المحور، رغم تأثيره المباشر على الجزائر، الخاضعة آنذاك للحكم الفرنسي المتعاون مع فيشي. [2]

هذا الموقف تجلى أيضا في الحياد إزاء التطورات المغاربية، حيث امتنعت جبهة التحرير الوطني عن التدخل في الشؤون الداخلية لتونس والمغرب إبان نضالهما من أجل الاستقلال، رغم وجود تنسيق سياسي بين قيادات الحركات التحررية المغاربية. وقد أشار "أحمد بن فليس" في أطروحته السياسة الخارجية للثورة الجزائرية: الثوابت والمتغيرات 1954-1962 إلى أن هذا الحياد لم يكن ناتجا عن ضعف، بل عن رؤية استراتيجية هدفها الحفاظ على استقلال القرار الجزائري وتفادي التورط في تحالفات قد تمس بشرعية كفاحها. [3]

أحد أبرز الأمثلة على هذا الحياد تمثل في موقف حزب الشعب الجزائري (PPA) بقيادة مصالي الحاج إبان الحرب العالمية الثانية، فرغم الدعوات التي وُجهت للحزب من بعض القوى الفرنسية أو الألمانية للتعاون السياسي مقابل وعود بتحقيق نوع من الحكم الذاتي، رفض الحزب الانخراط في أي محور واعتبر أن النضال الجزائري لا يجب أن يُستغل في صراع بين إمبراطوريات أجنبية.

ففي بيان 23 سبتمبر 1939، أي بعد اندلاع الحرب بأقل من شهر، أصدر الحزب بيانًا أعلن فيه "أن قضية الشعب الجزائري ليست قضية فرنسا ولا ألمانيا، بل هي قضية جزائرية بحتة"، مؤكدًا بذلك عزوفه عن الانخراط في الحرب رغم ما رافقها من اضطرابات.

هذا الموقف كلف الحزب والمناضلين غاليًا، إذ تم حلّ الحزب رسميًا في 26 سبتمبر 1939، وشنّت سلطات الاحتلال حملة قمع واسعة، ومع ذلك ظل الحزب متمسكًا بموقفه الحيادي ورفضه المساومة. [4]

حتى خلال الثورة (1954–1962)، تبنت جبهة التحرير الوطني خطا حياديا تجاه القوى الاستعمارية الأخرى مثل بريطانيا أو الولايات المتحدة، ورفضت الدخول في علاقات تبعية أو طلب دعم مقابل التزامات استراتيجية.

---

[1] Juliet Kaarbo and Cameron G. Thies, eds., The Oxford Handbook of Foreign Policy Analysis (Oxford: Oxford University Press, 2023), 513

[2] عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962 (بيروت: دارا الغرب الإسلامي، 1997، ص ص 264- 265.

[3] أحمد بن فليس، السياسة الخارجية للثورة الجزائرية: الثوابت والمتغيرات 1954–1962، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 1986، ص. 143-144.

[4] يحيى بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية من 1830 إلى 1954، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1983، ص. 12–14.

مثال ذلك: في لقاء مندوب جبهة التحرير مع البعثة الأمريكية في روما عام 1958، أكد الوفد الجزائري أن الثورة لا تطلب من واشنطن دعمًا سياسيًا أو عسكريًا، بل فقط اعترافًا بحق تقرير المصير، مؤكدين حياد الثورة تجاه الصراع الأمريكي-السوفياتي.

الموقف ذاته تكرر مع الاتحاد السوفياتي، الذي ظلت الثورة تتحاشى ربط قضيتها بالأيديولوجيا الشيوعية رغم ما تلقته من دعم غير مباشر من دول الكتلة الشرقية. [1]

بعد الاستقلال، حافظت الجزائر على هذا الطابع الحيادي، لكن بشكل أكثر مؤسساتية. فخلال الحرب الباردة، رفضت الإنخراط في أي من المعسكرين الغربية أو الشرقي، رغم ميلها الأيديولوجي إلى المعسكر الاشتراكي، ولم تنضم الجزائر لحلف وارسو ولا لحلف الناتو، ويتجلى هذا الموقف في مشاركتها الفعالة في تأسيس حركة عدم الانحياز سنة 1961، وانضمامها الرسمي في مؤتمر بلغراد، كما عقدت قمتها الرابعة في الجزائر سنة 1973، ما جسد حيادًا فعليًا في التعاطي مع النزاعات الدولية. هذا الحياد لم يكن سلبياً، بل نابعاً من قناعة بضرورة تجنيب الدولة المستقلة حديثًا الوقوع في فخ الاستقطابات، حفاظًا على سيادتها ومجالها الاستراتيجي. [2]

كما رفضت الجزائر خلال فترة السبعينات إقامة قواعد عسكرية سوفييتية على أراضيها، رغم علاقاتها الوثيقة بموسكو، الأمر الذي يؤكد تمسكها بخيار الاستقلالية الاستراتيجية وعدم الاصطفاف. [3]

مثال حي على هذا الحياد الفعلي يتمثل في موقف الجزائر من الحرب الإيرانية–العراقية (1980-1988). فرغم علاقاتها التاريخية بإيران ما بعد الثورة الإسلامية، ودعمها السابق للعراق في حرب 1973، امتنعت عن الانخراط في الصراع عسكريًا أو سياسيًا لصالح أي طرف، بل دعت إلى وقف القتال وتسوية النزاع عبر الحوار. هذا ما تؤكده مداولات الجمعية العامة للأمم المتحدة آنذاك، حيث ركز خطاب وزير الخارجية الجزائري على "احترام سيادة الدول وعدم التدخل في النزاعات ذات الطابع الثنائي". [4]

تطور هذا الحياد لاحقا إلى "حياد نشط"، خصوصا مع تعاظم الدور الدبلوماسي الجزائري في تسوية النزاعات، هنا لم تعد الجزائر تكتفي بعدم التدخل، بل أصبحت فاعلا وسيطا يبحث عن تسوية سلمية للنزاعات وفق مبادئ القانون الدولي.

أبرز مثال على الحياد النشط تمثل في دور الجزائر في الوساطة بين إيران والولايات المتحدة بعد أزمة الرهائن عام 1979، والتي أفضت إلى توقيع "اتفاق الجزائر (Algiers Accord) "عام 1981. الجزائر هنا لم تكن طرفا محايدًا بالمعنى السلبي، بل فاعلًا مبادرًا، استثمر رصيده السياسي لدى الطرفين، وعمل على توفير إطار تفاوضي محايد. [5]

[1] أحمد بن فليس، السياسة الخارجية للثورة الجزائرية: الثوابت والمتغيرات 1954–1962، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 1986، ص. 85–87.

[2] Harb, Imad. "Algeria's Foreign Policy." Middle East Journal, vol. 34, no. 2, 1980, pp. 73-86.

[3] Zoubir, Yahia H., and Aghrout, Ahmed. "Algeria's Regional Policy: Balancing, Bandwagoning, or Hedging?" Mediterranean Politics, vol. 14, no. 1, 2009, pp. 21–39.

[4] United Nations. General Assembly Official Records, 37th Session, Plenary Meetings, 20th meeting, A/37/PV.20. New York: United Nations, October 12, 1982.

[5] Dumbrell, John. "The Carter Administration and the Iranian Hostage Crisis." Diplomatic History, vol. 28, no. 1, 2004, pp. 23–56

كما لعبت الجزائر دور الوسيط الرئيسي في النزاع بين إريتريا وإثيوبيا، حيث احتضنت مفاوضات رسمية سنة 2000 ووقّعت اتفاقية السلام في الجزائر العاصمة، بعد أن اعتمدت مقاربة غير متحيزة لطرف على حساب آخر. [1]

حيادها النشط ظهر أيضًا في سياستها الإقليمية بعد الثورات العربية. فقد امتنعت عن التدخل في النزاع الليبي منذ 2011، ورفضت دعم حكومة أو ميليشيا على حساب أخرى، ودعت مرارًا إلى حل سياسي ليبي-ليبي. لم تنخرط في التحالف العسكري بقيادة الإمارات ومصر لدعم حفتر، ولا في المحور القطري-التركي الداعم لحكومة السراج، بل استضافت حوارات ليبية-ليبية على أراضيها. [2]

تُصنف الجزائر نظريًا ضمن فئة الدول المتوسطة(Middle Powers) ، غير أنها تتصرف في بعض الأحيان كـ"دولة صغيرة (Small State) "من حيث سلوك تحييد علاقاتها الخارجية. ووفقًا لأدبيات الواقعية البنيوية(Neorealism) ، تلجأ الدول المتوسطة إلى استراتيجيات كالحَياد والتحوّط كوسائل لضمان بقائها ضمن نظام دولي يتسم بعدم التكافؤ البنيوي بين الفاعلين الدوليين.

وفي هذا السياق، تعتمد الجزائر الحياد لا كحالة من الانعزال، بل كآلية استراتيجية لإدارة المخاطر (Risk Management). فهي توظفه لتعزيز مكانتها الإقليمية والدولية دون الانخراط في محاور أو تحالفات مقيّدة. ويُعدّ هذا الحياد تعبيرًا عن إرادة سياسية واضحة للحفاظ على استقلالية القرار الوطني ورفض التبعية لأجندات خارجية، كما يتجلى بوضوح في تحفظها على موجة التطبيع العربي مع إسرائيل، وامتناعها عن الانخراط في هذه الدينامية ما لم يتم التوصل إلى تسوية عادلة وشاملة للقضية الفلسطينية، بما يتماشى مع قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية.

2/ طابع التأزم:

إن الإطار الازموي عامل مهم في فهم وتفسير السياسة الخارجية الجزائرية، حيث تطورت في ظل الأزمات ومن خلال هذا العامل يمكن أن نفهم لماذا تنشط السياسة الخارجية الجزائرية في أوقات معينة بشكل غير معتاد ؟ ولماذا في أوقات أخرى تبدو قليلة النشاط إلى حد الجمود ؟

يُستند في بعض الأدبيات الأكاديمية إلى مقترب العنف الاجتماعي(Social Violence Approach) ، الذي يفترض أن النزاعات ليست مجرد انحراف عن النظام، بل تشكل محركا رئيسيا للنشاط البشري والتاريخي. فبدونها تتكاسل المجتمعات والدول، لتعتمد الروتين والعيش على الماضي و القديم دون مستقبل. [3]

وضمن هذا الإطار التحليلي، يمكن تصنيف السياسة الخارجية الجزائرية كسياسة ذات طابع أزموي، إذ يرتبط مستوى نشاطها الدبلوماسي ارتباطًا مباشرًا بوجود تهديدات أو اضطرابات خارجية. فالفترات التي تمر فيها الدولة الجزائرية بحالة استقرار داخلي وإقليمي تميل فيها حركتها الخارجية إلى الانكماش أو التحفظ، بينما تشهد انفراجًا ونشاطًا ملحوظًا مع بروز الأزمات، ما يجعل من الأزمة محفزًا جوهريًا لحركيتها الخارجية.

[1] Yihun, Belete. "The Ethiopia-Eritrea Conflict and the Algiers Agreement: Five Years Later." Journal of African Union Studies, vol. 3, no. 1, 2014, pp. 199–216

[2] "Algeria steps up diplomacy in hopes of ending Libya's war." Al Jazeera, 23 June 2020. https://www.aljazeera.com/news/2020/6/23/algeria-steps-up-diplomacy-in-hopes-of-ending-libyas-war

[3] Markowitz, Harvey. "Social Perspectives on Violence." Michigan Feminist Studies 2 (1987): 47–61. https://quod.lib.umich.edu/m/mfr/4919087.0002.102/.

يتجلى هذا النمط في نشأة وتبلور أولى اللبنات الدبلوماسية للجزائر المستقلة، إذ أن انطلاق الفعل الدبلوماسي الجزائري وتحديدا من خلال نشاط الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (GPRA) التي تأسست عام 1958 كجهاز تمثيلي خارجي للثورة، في لحظة أزمة وجودية تمثلت في الاحتلال الفرنسي، وقد ارتبط هذا الفعل في الأساس بضرورة بناء شرعية دولية للثورة، وكسب الاعتراف الإقليمي والدولي، ما يعكس كيف أن الأزمة كانت نقطة انطلاق السياسة الخارجية الجزائرية، لا الاستقرار. [1]

في مرحلة ما بعد الاستقلال، استمرت الجزائر في توظيف حالة "ما بعد الأزمة" لتأكيد حضورها الدولي، خصوصًا في عهد أحمد بن بله (1962-1965). الثورة الجزائرية اعتُبرت مرجعية لجميع حركات التحرر، ما منح الجزائر مكانة قيادية في حركة عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الإفريقية.

هذا النشاط نابع من الرأسمال الرمزي للأزمة التحررية، الذي يُترجم حسب نظرية الواقعية البنيوية (Structural Realism)إلى نفوذ رمزي يُستخدم لتحقيق أهداف استراتيجية. [2]

انقلاب 19 جوان 1965 الذي أطاح بأحمد بن بله شكل أزمة شرعية على المستوى الدولي، خصوصا مع اعتراض دول كمصر ويوغوسلافيا التي كانت ترى في بن بله رمزًا ثوريًا. هذه العزلة دفعت الجزائر إلى انتهاج سياسة نشطة تهدف إلى استعادة مكانتها، عبر تنظيم مؤتمرات دولية، مثل مؤتمر القارات الثلاث بالجزائر 1967، الذي مثّل منصة رمزية لإعادة تأكيد القيادة في العالم الثالث. هذه الحالة تفسر من منظور نظرية المقارنة الرمزية (Symbolic Interactionism) ، إذ يسعى الفاعل الدولي إلى استعادة صورته عبر ممارسات رمزية مؤسساتية. [3]

وفي منتصف السبعينيات، وجدت الجزائر نفسها في أزمة إقليمية جديدة تمثلت في النزاع مع المغرب حول الصحراء الغربية، وهو ما فَرضَ عليها الدخول في مواجهة دبلوماسية طويلة الأمد من أجل دعم جبهة البوليساريو سياسيا وعسكريا، والدفع باتجاه قبول "الجمهورية الصحراوية" عضوا في منظمة الوحدة الإفريقية سنة 1982، الأمر الذي أدى إلى انسحاب المغرب. هذا الصراع عزز ديناميكية السياسة الخارجية الجزائرية في المحيط الإفريقي، لكنها في المقابل أدت إلى نوع من العزلة العربية والدولية، خاصة مع غياب حلول وسطية وتزايد الضغوط. الجزائر، في هذا السياق، استخدمت الأزمة كرافعة لتعزيز حضورها، معتبرة أن دعمها لحق تقرير المصير يتسق مع ميراثها الثوري. [4]

لكن هذه السياسة النشطة لم تكن ثابتة، إذ سرعان ما دخلت في مرحلة انكفاء داخلي حاد خلال العشرية السوداء (1991–2001)، حيث أدى انهيار الدولة أمام التهديدات الأمنية والإرهابية إلى تعليق شبه كامل للنشاط الدبلوماسي. انشغال الجزائر بمشاكلها الداخلية جعلها غير قادرة على مواكبة التحولات الإقليمية والدولية، ما أدى إلى تآكل مكانتها إقليميًا، وهو ما تؤكده نظرية الأمن القومي التي ترى أن الدولة لا تستطيع العمل الخارجي الفعال دون استقرار داخلي يضمن احتكارها للعنف المشروع.

مع استقرار الوضع الداخلي، عمل عبد العزيز بوتفليقة على إعادة إحياء الدور الإقليمي للجزائر، مستخدمًا أزمات الغير كفرص لفرض الجزائر كوسيط. المثال الأبرز هو وساطته في النزاع الإثيوبي الإريتري سنة

[1] بن فليس، أحمد. السياسة الخارجية للثورة الجزائرية: الثوابت والمتغيرات 1954–1962. أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2016، ص. 84–91.

[2] Entelis, John P. "Algeria: The Revolution Institutionalized." Middle East Journal, Vol. 34, No. 1 (1980), pp. 28-44.

[3] Zoubir, Yahia H. "The Foreign Policy of Algeria: Ideology and Pragmatism." Journal of Modern African Studies, Vol. 28, No. 3 (1990), pp. 429–449.

[4] Zoubir, Yahia H. "Algeria and the Western Sahara Conflict." African Affairs, Vol. 97, No. 387, 1998, pp. 349–368.

2000، حيث شكلت الأزمة منصة لتعزيز مكانة الجزائر داخل الاتحاد الإفريقي. هذا السلوك ينسجم مع مفهوم البراغماتية الدفاعية (Defensive Pragmatism) التي توظف الأزمات الخارجية لتعويض ضعف داخلي سابق، وبناء رأس مال سياسي خارجي. [1]

غير أن هذه الحيوية لم تستمر، إذ عادت الجزائر إلى نمط الانكفاء الدبلوماسي مع اندلاع الثورات العربية منذ 2011، متبنية سياسة الحياد الصارم تجاه أزمات كليبيا وسوريا واليمن، رغم علاقاتها التاريخية القوية بهذه البلدان. هذا التراجع لا يمكن فهمه إلا في سياق التخوف من امتداد العدوى الثورية إلى الداخل، خصوصًا في ظل هشاشة اجتماعية واقتصادية، ما جعل الدولة تعود إلى منطق الحذر البنيوي وتُفضّل الحياد كآلية دفاعية، وهو ما تُفسره نماذج السياسة الخارجية الوقائية التي ترى أن الدولة تنأى بنفسها عن أزمات قد تؤدي إلى زعزعة استقرارها. [2]

إن هذا التذبذب بين الانكفاء والنشاط ليس دليلا على غياب رؤية استراتيجية، بل يُعبر عن سياسة خارجية تتفاعل وفق منطق السياق، فكلما تعرضت الجزائر لأزمة، سواء كانت داخلية أو تهديدًا خارجيًا، ازداد حضورها الدبلوماسي بحثًا عن الأمن أو الشرعية أو النفوذ. أما في حالات الاستقرار، فتختار الجزائر الانسحاب الجزئي أو الحذر، محافظة على مبدأ "عدم التدخل"، ما يجعلها نموذجًا فريدًا لسياسة خارجية حساسة للسياق الأزموي، ومبنية على التفاعل مع المتغيرات أكثر من اعتمادها على توجه استباقي دائم.

المطلب الثالث: مرتكزات السياسة الخارجية الجزائرية

تقوم السياسة الخارجية الجزائرية على مرجعية صلبة ذات بعدين: وطني ودولي، تبلورت معالمها عبر مسار تاريخي طويل يمتد من الحقبة الثورية إلى الدولة الوطنية الحديثة.

فعلى المستوى الوطني، يعود تأصيل المبادئ الكبرى للسياسة الخارجية إلى وثائق الثورة التحريرية، وفي مقدمتها بيان أول نوفمبر 1954 الذي حدد منطلقات الكفاح الوطني، وعلى رأسها مناصرة حركات التحرر ومناهضة الاستعمار. تلاه برنامج طرابلس عام 1962 الذي رسم توجهات الدولة الجديدة في مختلف المجالات، بما في ذلك سياستها الخارجية. كما أعاد ميثاق الجزائر المعتمد في مؤتمر جبهة التحرير الوطني سنة 1964 التأكيد على القيم التحررية لبرنامج طرابلس، معتبرًا أن مناهضة الاستعمار والإمبريالية ودعم حركات التحرر تمثل القيم الجوهرية والثوابت التي تقوم عليها الدبلوماسية الجزائرية.[3]

وفي السياق ذاته، لعبت الدساتير الجزائرية المتعاقبة دورا جوهريًا في تأطير هذه المبادئ قانونيًا، بدءا بدستور 1963، ثم دستور 1976 الذي كرس ذلك بوضوح في الفصل السابع، عبر مواد صريحة:

المادة 86: "تتبنى الجمهورية الجزائرية المبادئ والأهداف التي تتضمنها مواثيق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية والجامعة العربية".

المادة 87: "تندرج وحدة الشعوب العربية في وحدة مصير هذه الشعوب".

المادة 88: "تلتزم الجزائر، كلما تهيأت الظروف، باعتماد صيغ للوحدة أو الاتحاد أو الاندماج لتلبية الطموحات المشروعة للشعوب العربية".

[1] Hass, Amr. "Algeria's Role in African Conflicts." African Security Review, Vol. 19, No. 2, 2010, pp. 14–27.

[2] Fawcett, Louise. "The Arab Spring and Its Regional Consequences." Journal of North African Studies, Vol. 18, No. 3, 2013, pp. 1–15.

[3] فؤاد جدو، "السياسة الخارجية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي"، مجلة المفكر، العدد 13، فيفري 2016، ص ص 322-335.

المادة 89: "تحقيق أهداف منظمة الوحدة الإفريقية وتشجيع الوحدة بين شعوب القارة يشكلان مطلبًا تاريخيًا وخطًا دائمًا في سياسة الثورة الجزائرية".

المادة 90: "تمتنع الجزائر عن استخدام القوة ضد سيادة الشعوب، وتفضّل الحلول السلمية للنزاعات".

المادة 91: "تناضل الجزائر من أجل السلم والتعايش وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول".

المادة 92: "لا يجوز التنازل عن أي جزء من التراب الوطني".

المادة 93: "يشكل الكفاح ضد الاستعمار والاستعمار الجديد، والتمييز العنصري محورًا أساسيًا".

المادة 94: "تدعم الجزائر التعاون الدولي على أساس المساواة والمصلحة المتبادلة وعدم التدخل". [1]

وقد حافظت الدساتير اللاحقة، لا سيما دستور 1989 وما تبعه من تعديلات 1996 و2008 و2016، على هذه المبادئ مع تطوير بعض صيغها تماشيا مع التحولات الداخلية والإقليمية، إلى أن جاء دستور 2020 ليكرّسها مجددًا في ديباجته ومواده، مؤكّدًا على احترام السيادة، الشرعية الدولية، وعدم التدخل.

أما على المستوى الدولي، فقد ارتبطت المبادئ السياسية للسياسة الخارجية الجزائرية بالتزاماتها التعاقدية، من خلال الانضمام إلى المواثيق والاتفاقيات الدولية بعد الاستقلال. وتأتي في مقدمتها مواثيق الأمم المتحدة، ومنظمة الوحدة الإفريقية (ثم الاتحاد الإفريقي)، والجامعة العربية، وحركة عدم الانحياز. وقد انسجمت هذه الالتزامات مع المرجعية الثورية والدستورية للجزائر، وأسهمت في تكريس موقعها كفاعل دولي يحترم القانون الدولي ويدافع عن القضايا العادلة.

1/ عدم المساس بالحدود الموروثة عند الإستقلال:

تجمع أغلب الدراسات والوثائق على أن الحدود السياسية القائمة بين الدول العربية لم تكن نتاجًا لتفاعلات داخلية، بل هي نتيجة ترسيم فرضته القوى الاستعمارية إبان فترة احتلالها للمنطقة.

وبعد نهاية الاستعمار، اعترفت منظمة الأمم المتحدة بشرعية هذه الحدود، باعتبارها الإطار السيادي للدول المستقلة.

وفي هذا السياق، أكدت اتفاقية فيينا لخلافة الدول في المعاهدات لسنة 1978 في المادة 12 على أن: "توارث المعاهدات والاتفاقيات الدولية ذات الطبيعة الفنية، ومنها الاتفاقيات المتعلقة بالحدود الدولية. ولا يجوز التحلل منها بالادعاء بأنها قد أبرمت في الحقبة الاستعمارية".

كما سبقتها اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لسنة 1969، التي نصت في المادة 62 الفقرة 2 على أنه: "لا يجوز الاستناد إلى التغير الجوهري في الظروف كسبب لإنهاء المعاهدة أو الانسحاب منها في الأحوال التالية: إذا كانت المعاهدة منشئة للحدود". [2]

كما أقرّت منظمة الوحدة الإفريقية هذا المبدأ ضمن ميثاقها التأسيسي سنة 1963، وتحديدًا في قرار مؤتمر القمة بأديس أبابا، وذلك بهدف تفادي النزاعات الحدودية بين الدول الإفريقية حديثة الاستقلال. وقد صادقت

[1] محمد عربي لادمي، "السياسة الخارجية الجزائرية في دستور 1976: دراسة في المحددات، المبادئ والتوجهات"، مجلة العلوم القانونية والسياسية 13، العدد 1، أفريل 2022، ص611.

[2] عمر سعد الله، المطول في القانون الدولي للحدود، الجزء الأول (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2010)، ص 78.

الجزائر على هذا الميثاق في 28 جوان 1963، تأكيدا منها على رفض أي أطماع توسعية تهدد استقرار المنطقة. [1]

ويستند الموقف الجزائري كذلك إلى بعد رمزي ووطني يتمثل في **"عقيدة حدود الدم"**، حيث تعتبر أن كل شبر من التراب الجزائري قد سُقي بدماء الشهداء، ما يجعل التنازل عن أي جزء منه مساسًا بذاكرة الأمة. وقد تجسدت هذه العقيدة خلال أزمة حرب الرمال سنة 1963، حيث صرح الرئيس الراحل أحمد بن بلة قائلا: "إن الاعتداء الذي ارتكبته قوات الحسن الثاني يرمي إلى الطعن في ثورتنا أكثر مما يرمي إلى خلق قضية حدود لا وجود لها في الواقع، فهدفه إذن ثورتنا وقدرتها على التأثير في البلدان المجاورة..."[2]

وتعتبر الجزائر أن ترسيم وضبط الحدود مع الجيران يشكل ضمانة كبرى لتعزيز مبادئ حسن الجوار. ولذلك، بادرت بعد الاستقلال إلى إبرام عدة اتفاقيات حدودية:

- مع المغرب: اتفاقية إفران بتاريخ 15 جانفي 1969، اتفاقية تلمسان في 27 ماي 1970، ثم معاهدة الرباط بتاريخ 15 جوان 1972.
- مع تونس: اتفاقيتان، الأولى بتاريخ 6 جانفي 1970، والثانية بتاريخ 8 ماي 1983.
- مع النيجر: اتفاقية بتاريخ 5 جانفي 1983.
- أما حدودها مع ليبيا فقد تم ضبطها مسبقًا بموجب الاتفاق الليبي–الفرنسي لسنة 1956. [3]

ثانيا: سياسة حسن الجوار

تُعد سياسة حسن الجوار والتعاون من الركائز الأساسية للسياسة الخارجية الجزائرية، وتُترجم في التصور الجزائري إلى تعاون ثنائي أو جهوي يخدم المصالح المشتركة للدول المتجاورة. ويتحقق ذلك عبر التشاور، وإبرام الاتفاقيات والمعاهدات، مع احترام القوانين الوطنية لكل دولة. [4]

وكان أبرز نماذج هذا التعاون مع تونس، حيث شملت المشاريع المشتركة تنمية المناطق الحدودية، إنشاء وحدات صناعية، وتمديد خط الغاز الجزائري نحو تونس ومنها إلى ليبيا. كما أُنشئت تسع شركات ذات اقتصاد مختلط، تجاوز حجم استثماراتها 292 مليون دينار تونسي، ووفرت أكثر من 2200 منصب شغل. وفي المجال التجاري، تم تأسيس بنك التعاون للمغرب العربي، مع اعتماد الإعفاء الجمركي الكامل للمنتجات بين البلدين. [5]

ويُظهر هذا التوجه أن ترسيخ مبدأ التعاون الإقليمي يعزز مضمون علاقات حسن الجوار كما تتصوره الجزائر، وهو ما يتجاوز المفهوم التقليدي السلبي لهذا المبدأ، فالدبلوماسية الجزائرية أضفت على هذه العلاقات وصف "حسن الجوار الإيجابي"، وهو تعبير استُعمل رسميا في خطاب الأمة الذي ألقاه الرئيس الشاذلي بن جديد سنة 1981 أمام نواب المجلس الشعبي الوطني. [6]

---

[1] عمر سعد الله، المطول في القانون الدولي للحدود، مرجع سابق، ص 78.

[2] الكتاب مصطفى، وبادي محمد، النزاع على الصحراء الغربية بين حق القوة وقوة الحق (سوريا: دار المختار للطباعة والتحضير الطباعي، الطبعة الأولى، 1998)، ص ص 72–74

[3] محمد قجالي، ضبط الحدود الإقليمية للدول ومبدأ حسن الجوار: الحالة الجزائرية–التونسية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 1990، ص ص 299–302.

[4] محمد قجالي، مرجع سابق، ص ص 304-307.

[5] محمد قجالي، مرجع سابق، ص 306.

[6] الخطاب الرئاسي للأمة، الشاذلي بن جديد، المجلس الشعبي الوطني، الجزائر، 1981.

وبالتالي وفقا لهذا التصور، فإن الدولة المجاورة لا تكتفي بعدم التدخل المباشر أو العدوان، بل تمتنع أيضًا عن السماح بممارسات غير مباشرة قد تُخل بمفهوم حسن الجوار، كالسماح بوجود قواعد عسكرية أجنبية على أراضيها، حتى وإن لم تمثل خرقًا مباشرًا لمبادئ حسن الجوار المقررة في المواثيق الدولية.

ثالثا: حل النزاعات بالطرق السلمية وعدم اللجوء إلى القوة

يمكن القول أن دعوة الجزائر لحل النزاعات بالطرق السلمية يشكل مبدأ جامعا ومحصلة لمبادئ هندسة السياسة الخارجية الجزائرية وحمائيا للثوابت السيادية.

تؤمن الجزائر بأن حل الخلافات والنزاعات بين الدول يجب أن يتم عن طريق المفاوضات المباشرة، الوساطة، التحكيم، المساعي الحميدة، والتوفيق، مع رفض واضح لاستخدام القوة أو التدخل العسكري في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وبالتالي فهي تعطي الأولوية القصوى للخيار السياسي التفاوضي وتدعيم الحوار بين الأطراف المتنازعة.

ويعكس هذا الموقف التزام الجزائر بالمبادئ الأساسية للقانون الدولي، لا سيما تلك المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، إذ تنص المادة 2 (الفقرتان 3 و4) على أنه: "على جميع الأعضاء تسوية نزاعاتهم الدولية بالوسائل السلمية على نحو لا يجعل السلم والأمن والعدل الدولي عرضة للخطر. ويمتنع جميع الأعضاء في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأي دولة، أو بأي طريقة أخرى لا تتفق مع مقاصد الأمم المتحدة." [1]

كما يتعزز هذا التوجه من خلال المادة 33 من الفصل السادس للميثاق نفسه، التي تؤكد على أنه "يجب على أطراف أي نزاع من شأن استمراره أن يعرض حفظ السلم والأمن الدولي للخطر أن يلتمسوا حله بادئ ذي بدء بطريق المفاوضة والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية، أو أن يلجأوا إلى الوكالات والتنظيمات الإقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية التي يقع عليها اختيارها." [2]

وينسجم هذا الالتزام الدولي مع التوجهات الدستورية الجزائرية، حيث ينص دستور 2020 في مادته 89 على أن: "تمتنع الجمهورية الجزائرية، طبقا لمواثيق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية والجامعة العربية، عن الالتجاء إلى الحرب قصد المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى وحريتها، وتبذل جهدها لحل النزاعات الدولية بالطرق السلمية." [3]

على الصعيد العملي، شكل التزام الجزائر بحل النزاعات بالطرق السلمية تجسيدا دقيقا لنهجها المبدئي في السياسة الخارجية، خاصة في السياقات التي اتسمت بتعقيد جيوسياسي بالغ. من أبرز هذه المحطات وساطتها في أزمة الرهائن الأمريكيين في طهران (1979–1981)، حيث لعبت الجزائر دور الوسيط النزيه بين الولايات المتحدة وإيران بعد قطع العلاقات بينهما، واستطاعت من خلال قناة تفاوض سرية ومباشرة أن تهيئ الظروف لتوقيع "اتفاق الجزائر" في 19 جانفي 1981، الذي تضمن الإفراج عن 52 رهينة أمريكية وتسوية المطالب المالية بين الطرفين، في سياق دولي متوتر تحت تأثير الحرب الباردة وغياب أي قنوات دبلوماسية مباشرة بين واشنطن وطهران. [4]

---

[1] ميثاق الأمم المتحدة، المادة 2.

[2] ميثاق الأمم المتحدة، المادة 33.

[3] الدستور الجزائري 2020، المادة 89.

[4] عبد الرزاق بوصوف، دبلوماسية الجزائر في العصر الحديث، دار الكتب الوطنية، الجزائر، 2010، ص 217-220.

وقد استمر هذا النهج في الأزمة المالية (2014–2015)، حيث قادت الجزائر جهود وساطة بين الحكومة المركزية في باماكو والحركات الأزوادية المسلحة في شمال مالي، مستفيدة من موقعها الجيوسياسي وخبرتها التاريخية في إدارة الأزمات الإفريقية، ما توج بتوقيع "اتفاق السلم والمصالحة" في ماي 2015 برعاية أممية، في ظرف إقليمي بالغ الهشاشة نتيجة انهيار الدولة الليبية وتصاعد تهديد الجماعات المسلحة العابرة للحدود. [1]

وفي سياق مغاير، بيّنت الجزائر رفضها المبدئي لاستخدام القوة حتى عندما يتم تبريرها بقرارات أممية، كما في الحالة الليبية عام 2011، حيث تحفظت على التدخل العسكري بقيادة حلف شمال الأطلسي رغم عضويتها في جامعة الدول العربية التي أيّدت القرار. [2]

رابعا: دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها

يُعد دعم الجزائر لحركات التحرر الوطني جزءا من الهوية الثابتة لسياستها الخارجية، باعتبارها دولة وُلدت من إحدى أبرز حركات التحرر في التاريخ المعاصر. ونتيجة لما حظيت به الثورة الجزائرية من تعاطف ودعم متنوع من دول المعسكر الاشتراكي، والعالم العربي، وإفريقيا، وآسيا، وأمريكا اللاتينية، فقد تبنت الجزائر هذا الدور كأولوية قصوى في سياستها الخارجية، بل نظرت إليه كرسالة تاريخية لا يمكن التراجع عنها. [3]

يمكن التأصيل لمبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها عمليا مع مصالي الحاج حيث لم يعد استقلال الجزائر في ذلك الوقت حلمًا أو مطلبا سريا، بل صار فكرة إجرائية وهدفًا عمليا وتنظيميا، ففي فبراير 1936 وخلال مؤتمر مكافحة الإمبريالية المنعقد في بروكسل طالب بصفة صريحة أمام شخصيات وفدت من جميع أقطار العالم بالاستقلال الكامل للجزائر، والانسحاب التام لقوات الاحتلال. كما فاجأ الجميع أيضا في أوت من العام نفسه في الملعب البلدي بالجزائر العاصمة عندما قال: "هذه الأرض المقدسة، هذه الأرض المباركة ليست للبيع وليست قابلة أن ترتبط بأي كان هذه الأرض لها أبناؤها ولها ورثتها وهم هنا أحياء ويرفضون تسليمها لأي كان. وبالضبط فمن أجل هذا أتيت إلى هذا التجمع باسم نجم شمال إفريقيا حزبنا وحزبكم الذي يناضل من أجل استقلال الجزائر .... والآن يجب أن تنتظم ونتحد لنكون أقوياء، ولتكافح لتحقيق أهدافنا" [4]

وبفضل دبلوماسية الثورة تمكنت الجزائر من انتزاع القرار الأممي رقم 1514 المتصل بحق الشعوب في تقرير المصير والاستقلال" يوم 14 ديسمبر 1960.

منذ الاستقلال، تحوّلت الجزائر إلى قبلة للمناضلين، كما وصفها أميلكار كابرال، مؤسس الحزب الإفريقي لاستقلال غينيا والرأس الأخضر، بأنها "مكة الثوار". فقد انخرطت الجزائر في دعم واسع لمختلف حركات التحرر، بدءًا بالقارة الإفريقية، حيث لم يكن من المستغرب أن يشهد شارع ديدوش مراد لقاء شخصيات

[1] عبد الحميد حمو، الأزمة المالية ودور الوساطة الجزائرية: قراءة في اتفاق السلم والمصالحة 2015، مجلة الدراسات الإفريقية، العدد 12، 2016، ص 45-63.

[2] محمد طه، السياسة الخارجية الجزائرية والربيع العربي: موقف الجزائر من الأزمة الليبية 2011، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014، ص 102-107.

[3] Amar Abba, La politique étrangère de l'Algérie 1962-2022 (Boumerdès: Édition Frantz Fanon, 2022), p. 265.

[4] يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية من 1830 إلى 1954 ويليه السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري (1830-1953)، ص 13.

ثورية مثل إرنستو تشي غيفارا، وإلدريدج كليفر من حركة "الفهود السود"، وأغوستينيو نيتو من حركة (MPLA)في أنغولا. [1]

وأبدت الجزائر نشاطا كبيرا في قضايا تصفية الاستعمار أو تحرير الشعوب، سواء تعلق الأمر بالمستعمرات البرتغالية السابقة (أنغولا، موزمبيق، غينيا-بيساو، الرأس الأخضر، ساو تومي وبرينسيب)، أو بلدان إفريقيا الجنوبية التي كانت لا تزال تحت الهيمنة البريطانية (روديسيا الجنوبية والشمالية، أي زيمبابوي وزامبيا لاحقًا)، أو في مواجهة نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا، فضلًا عن دعمها الثابت للقضيتين الفلسطينية والصحراوية. [2]

في هذا الإطار، وبجانب الدعم الدبلوماسي الذي كانت تقدمه لهذه الحركات، وفرت الجزائر دعمًا متنوعًا شمل التمويل، التسليح، التدريب، ومنح وثائق سفر ومنحًا دراسية لمسؤوليها وطلابها. . وقد نال هذا الدعم تقديرًا خاصًا من قبل مقاتلي الحرية في دول إفريقيا الجنوبية الناطقة بالإنجليزية، مثل زيمبابوي وناميبيا. وروى أول رئيس لناميبيا، سام نوجوما، أن أولى الأسلحة التي استخدمتها حركة "سوابو" لإشعال شرارة الكفاح التحرري في بلاده، تم نقلها بواسطته شخصيًا وبمساعدة بعض رفاقه في القتال من الجزائر ضمن بعض الحقائب.

كما برز دعم الجزائر لحركات التحرر في المستعمرات البرتغالية السابقة، حيث تلقى سامورا ماتشيل، زعيم حركة "فريلينو" والرئيس المستقبلي لموزمبيق، تدريبه في الأكاديمية العسكرية بشرشال. واستضافت الجزائر لفترات طويلة قادة حركة "MPLA" الأنغولية، بينهم أغوستينيو نيتو ووزير خارجيته باولو خورخي.

وقد ساهمت الجزائر في مفاوضات أدت إلى استقلال هذه البلدان، حيث وُقّع اتفاق الاعتراف باستقلال غينيا بيساو في الجزائر عام 1974، مستفيدة من علاقاتها الوثيقة ببعض قادة ثورة القرنفل في البرتغال.[3]

ولتوفير دعم متعدد الأوجه لحركات التحرر، لا سيما في إفريقيا، جندت الجزائر موارد بشرية ومالية ومادية كبيرة، إذ خصصت قسمًا كاملاً داخل حزب جبهة التحرير الوطني، تحت إدارة العقيد سليمان هوفمان لفترة، لهذا الغرض، وكذلك قسمًا في وزارة الخارجية ضمن إدارة إفريقيا، أشرف عليه دبلوماسي شاب يُدعى عبد القادر مساهل، المعروف بـ"دادي". كما تم إرسال ضباط من الجيش الوطني الشعبي للعمل كمستشارين عسكريين في الميدان، خصوصًا في أنغولا وموزمبيق، من بينهم الكابتن مختار كركاب الذي كان من أشهرهم. [4]

هذا المبدأ يستند قانونيا إلى المادة 1 (الفقرة 2) من ميثاق الأمم المتحدة التي تنص على أن من بين مقاصد المنظمة: "إنماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذي يقضي بالتساوي في الحقوق بين الشعوب، وحقها في تقرير مصيرها" [5]

كما تنص المادة 55 من من نفس الميثاق: "رغبة في تهيئة دواعي الاستقرار والرفاهية الضروريين القيام علاقات سلمية ودية بين الأمم مؤسسة على احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب، وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها." [6]

---

[1] Amar Abba, La politique étrangère de l'Algérie 1962-2022, p. 265

[2] Amar Abba, Ibid, p. 265.

[3] Amar Abba, Ibid, p. 266

[4] Amar Abba, Ibid, p 272.

[5] ميثاق الأمم المتحدة، المادة 1، الفقرة 2، 1945.

[6] ميثاق الأمم المتحدة، المادة 55، الفقرة 2، 1945.

وأكد العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في المادة 1: "لجميع الشعوب الحق في تقرير مصيرها، ولها بمقتضى هذا الحق أن تقرر بحرية وضعها السياسي وأن تواصل بحرية نموها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ." [1]

المبحث الثالث: المصلحة والهوية بوصفهما هدفين للسياسة الخارجية الجزائرية: مقاربة نظرية

المطلب الأول: الواقعية السياسية: المصلحة الوطنية هدفا رئيسيا للسياسة الخارجية الجزائرية

تُعد الواقعية من أقدم "الماورائيات النظرية (metatheories) "في العلاقات الدولية، وتستند إلى تصور "هوبزي (Hobbesian) "يرى في النظام الدولي ساحة فوضوية تغيب فيها سلطة مركزية تُنظّم سلوك الفواعل. في هذا السياق، تُفهم السياسة الدولية على أنها مجال تنافسي، حيث تتصرف الدول بوصفها وحدات عقلانية تسعى إلى تحقيق مصالحها ضمن منطق القوة. وقد اكتسبت الواقعية زخمها في ثلاثينيات وأربعينيات القرن العشرين، تزامنًا مع تصاعد النزاعات وانهيار الجهود المثالية التي مثّلتها "عصبة الأمم " (League of Nations)، والتي فشلت في منع اندلاع حرب عالمية ثانية، مما قوّض مصداقية المقاربات المثالية والدولانية التي كانت تراهن على القانون الدولي والتعاون المؤسساتي لضمان الأمن الجماعي.[2]

هذا الفشل دفع صناع القرار إلى تبني الواقعية، إما عن وعي نظري بإفتراضاتها التحليلية أو انطلاقًا من حسّ سياسي فطري يرى في الواقعية إطارًا ينسجم مع الإدراك الحدسي للعلاقات الدولية، لكونها توفر مفاهيم واضحة لفهم الظواهر مثل الصراع، توازن القوى، وتعظيم المصالح.

وفي هذا الإطار، تُعد الفوضى (Anarchy) السمة البنيوية الأهم في بنية النظام الدولي حسب الواقعيين، حيث لا توجد سلطة عليا تُنظّم العلاقات بين الدول، على عكس الأنظمة السياسية الداخلية التي تخضع لحكم القانون وسلطات تنفيذية. وبسبب هذا الغياب، تزداد احتمالية النزاعات، ويُفرض على كل دولة الاعتماد على قدراتها الذاتية لحماية أمنها وتعزيز مصالحها. [3]

ترتكز النظرية الواقعية على منظومة من الأفكار الفلسفية، أسهم في بلورتها مفكران يفصل بينهما أكثر من ألفي عام: "ثيوسيديدس(Thucydides) "، المؤرخ الإغريقي الذي وثق الحرب البيلوبونيسية، و"توماس هوبز(Thomas Hobbes) "، الفيلسوف الإنجليزي في زمن حرب الثلاثين عاما. وقد ركز كلاهما على الدوافع الأنانية في السلوك السياسي، والبيئة الفوضوية لاتخاذ القرار، وغياب القيود على إرادة الفاعلين السياسيين. وقد أسس إدخال "ثيوسيديدس" لمفهوم القوة، وتطوير "هوبز" لفكرة السيادة، للمنظور الواقعي في فهم العلاقات الدولية. [4]

يعرض كتاب ليفاياثان لتوماس هوبز، الصادر عام 1651، نموذجا يقوم على ثلاث فرضيات أساسية: (1) الرجال متساوون (اللغة المستخدمة تعكس الأعراف الذكورية للقرن السابع عشر، ما قد يُظهر تحليلات هوبز كنتاج لرؤية ذات طابع ذكوري)، (2) يتفاعلون في غياب سلطة حاكمة؛ (3) تحركهم المنافسة،

---

[1] دندن جمال الدين، مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها بين النظرية والتطبيق (دراسة حالة فلسطين)، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، المجلد 7، العدد 1، ص291.

[2] Chris Alden and Amnon Aran, Foreign Policy Analysis: New Approaches, 2nd ed. (London: Routledge, 2017), p.5

[3] Ryan K. Beasley, Juliet Kaarbo, Jeffrey S. Lantis, and Michael T. Snarr, eds., Foreign Policy in Comparative Perspective: Domestic and International Influences on State Behavior, 2nd ed. (Los Angeles: SAGE, 2013), 7–8

[4] Mykola Kapitonenko, International Relations Theory (Abingdon, Oxon; New York: Routledge, 2022), p 20.

والخوف، والسعي إلى المجد. ويفضي اجتماع هذه العوامل، حسب هوبز، إلى حالة من "حرب الجميع ضد الجميع".[1]

يمكن إسقاط هذا المنظور على السياسة الخارجية الجزائرية منذ الاستقلال، حيث ارتكزت خياراتها الاستراتيجية على تأمين المصلحة الوطنية كأولوية قصوى، خاصة في بيئة إقليمية ودولية تتسم بالتنافس والصراع.

وفي هذا الإطار يُعد المثال الجزائري في التسعينيات تجسيدا دقيقا لتحليل "راينهولد نيبور"(Reinhold Niebuhr)، اللاهوتي الأمريكي في كتابه الإنسان الأخلاقي والمجتمع غير الأخلاقي (Moral Man and Immoral Society, 1932)، والذي يُعد من أوائل من نقلوا الواقعية من طابعها الفلسفي إلى تحليل علمي قبل مورغانثو.

شدد نيبور على التمييز الجوهري بين السلوك الأخلاقي للفرد والطبيعة غير الأخلاقية للمجتمع – أو الدولة – في المجال السياسي، مبرزا أن الجماعات السياسية، بخلاف الأفراد، تتصرف على أساس المصلحة الجماعية المرتبطة بالقوة، لا القيم الأخلاقية. وهو ما يفسر، وفق المنظور الواقعي، الطابع البنيوي للعنف والصراع في العلاقات الدولية. [2]

هذا السلوك لا يمكن فهمه إلا من خلال ما طرحه نيبور بشأن الفرق بين نوايا الفرد (كالرئيس أو الوزير) التي قد تكون مبدئية، وسلوك الدولة الذي تحكمه حسابات البقاء والمصلحة في بيئة دولية فوضوية. فالدولة الجزائرية أعادت تموضعها بتكثيف التنسيق الأمني مع باريس وواشنطن، وتبنت سردية مضادة للتهديد الإسلاموي تتناغم مع الرؤية الغربية لما بعد الحرب الباردة، وهو ما مثل وسيلة ناجعة لكسر العزلة واستعادة الاعتراف الدولي دون التنازل العلني عن السيادة.

يُعد "إدوارد كار (Edward H. Carr) "من أبرز منظري الواقعية الكلاسيكية، وقد شكل كتابه الشهير The Twenty Years' Crisis: 1919–1939: An Introduction to the Study of International Relations، الذي نُشر عام 1939 قبل أسابيع من اندلاع الحرب العالمية الثانية، منعطفا حاسما في التفكير السياسي الدولي، من خلال نقده العقلاني للطروحات "اليوتوبية (Utopianism) "التي سادت في فترة ما بين الحربين، حيث عارض كار الاعتقاد المثالي بأن القانون الدولي والمنظمات، مثل "عصبة الأمم(League of Nations) "، قادرة على تحقيق السلام بمجرد الالتزام بالمبادئ الأخلاقية، مؤكدا أن السياسة الدولية محكومة بمنطق القوة والمصلحة أكثر من المبادئ والقيم. [3]

تمحورت أطروحة كار حول التوتر البنيوي بين ما يجب أن يكون (اليوتوبيا) وما هو كائن فعلا (الواقعية)، مبرزا أن اليوتوبية تعاني من انفصال عن الواقع المادي للصراع الدولي، لأنها تفترض أن الدول يمكن أن تتصرف كما يتصرف الأفراد ضمن نسق أخلاقي متجانس، بينما تتجاهل أن بنية النظام الدولي فوضوية وتفتقر إلى سلطة عليا تُقيّد سلوك الدول. ومن هذا المنطلق، شدد كار على أن أي نظام دولي لا يمكن أن

[1] Mykola Kapitonenko, International Relations Theory, p 61.
[2] Reinhold Niebuhr, Moral Man and Immoral Society: A Study in Ethics and Politics (New York: Charles Scribner's Sons, 1932), 11–12
[3] Edward H. Carr, The Twenty Years' Crisis, 1919–1939: An Introduction to the Study of International Relations (London: Macmillan, 1939), p 25.

يستقر إلا إذا استند إلى "القاعدة المادية (Material Basis) "التي تمثلها موازين القوى، لا إلى "بنية فوقية (Superstructure) "تقوم فقط على المبادئ الأخلاقية. [1]

يمكن إسقاط هذه الرؤية الواقعية الدقيقة على السياسة الخارجية الجزائرية في تعاملها مع ملف العقوبات الإفريقية على مصر سنة 2013، بعد الإطاحة بالرئيس المنتخب محمد مرسي. فرغم أن الجزائر كانت من أبرز المدافعين عن مبدأ رفض التغييرات غير الدستورية داخل الاتحاد الإفريقي – وهو مبدأ أخلاقي يُفترض أن يُطبّق بصرامة – فإنها انخرطت في جهود دبلوماسية تهدف إلى رفع العقوبات عن النظام الجديد في مصر. من الناحية المبدئية، يشكّل هذا التحرك تناقضًا مع الالتزام المُعلن، ويُضعف الخطاب القيمي الذي تبنته الجزائر داخل المؤسسات الإفريقية. غير أن النظر إليه من منظور "كار" يُظهر انسجاما مع منطق المصلحة الواقعية. [2]

وفي الاتجاه نفسه، يكشف الموقف الجزائري من مسألة إصلاح مجلس الأمن، وخاصة مطالبتها بتوسيع العضوية الدائمة لصالح الدول الإفريقية، عن تبنٍ واقعي ضمني لرؤية "إدوارد كار" (Edward H. Carr)، كما ورد في كتابه The Twenty Years’ Crisis: 1919–1939، والذي بين فيه أن النظام الدولي تحكمه موازين القوة لا المبادئ القانونية أو المنظمات الدولية.

تُظهر السياسة الخارجية الجزائرية في السنوات الأخيرة استيعابا براغماتيا دقيقا للبنية الفوضوية للنظام الدولي، بما ينسجم مع التصور الذي قدّمه "كينيث والتز (Kenneth Waltz) "في كتابه Theory of International Politics (1979)، حيث رأى أن النظام الدولي، بتعدد وحداته وتكافؤها من حيث السيادة، يفرز قواعد موضوعية تقيد سلوك الدول، بغض النظر عن نواياها الذاتية. فالدول – في نظر والتز – لا تتصرف وفق أهوائها، بل تتفاعل مع إشارات ناتجة عن البنية نفسها، كما يحدث في السوق الحرة التي تُنتج "سعرًا توازنيًا (Equilibrium Price) "من خلال التفاعل العفوي بين البائعين والمشترين. وعلى هذا النحو، فإن الدول التي تتجاهل التوازنات البنيوية تتحمل كلفة استراتيجية مرتفعة.

وبهذا المعنى، يمكن فهم الحذر الاستراتيجي الذي تتبناه الجزائر في مقاربتها لعلاقاتها الخارجية: إذ تسعى إلى تنويع شركائها – من الصين وروسيا إلى فرنسا والولايات المتحدة – دون الانزلاق نحو محاور متصارعة. وهذا يُعبر عن إدراك ضمني للقواعد البنيوية التي تفرضها البيئة الدولية، حيث لا يُقاس النفوذ فقط بحجم الموارد أو النوايا، بل بالقدرة على المناورة ضمن النظام دون تحديه بصورة مباشرة. فكما يشير والتز، القوة ليست مجرد امتلاك عناصر القوة، بل فهم القواعد التي تنتجها البنية، والقدرة على التكيف معها لتحقيق المصالح دون صدام بنيوي مع القوى المهيمنة. [3]

المطلب الثاني: البنائية الاجتماعية: الثبات على الهوية هدفا للسياسة الخارجية الجزائرية

تنطلق النظرية البنائية للسياسة الخارجية من مسلمة أولى هي أن الدولة فاعل اجتماعي وليس عقلانيا؛ فهي توجه سياستها الخارجية بناء على مجموعة من التوقعات القيمية حول السلوك الملائم أو ما يسمى "المعايير". وهي تؤكد في مسلّمة ثانية أن الدولة كفاعل اجتماعي إنما تتخذ قرارات سياستها الخارجية وفق منطق الملاءمة". فهي لا تختار بديلا ما إلا بعد أن تقيم مدى ملاءمة نتائج ذلك لدورها الاجتماعي، وهويتها، أو عقيدة سياستها الخارجية؛ وفق منطق "الملاءمة الاجتماعية"، لتنتهي إلى التسليم أخيرا بأن

[1] Edward H. Carr, The Twenty Years' Crisis, 1919–1939: An Introduction to the Study of International Relations, p 21.

[2] العايب سليم، السياسة الخارجية الجزائرية: دراسة في تحول المنطلقات والأدوار، أطروحة دكتورا، جامعة الجزائر 3، 2019-2020، ص 142.

[3] Mykola Kapitonenko, International Relations Theory (Abingdon, Oxon; New York: Routledge, 2022), p 30-31

أهداف السياسة الخارجية للدولة هي أساسا، معيارية، يسعى من خلالها الفاعل للحفاظ على دوره الاجتماعي. إنها بتعبير آخر "سياسة الثبات على الهوية. [1]

ترفض البنائية معاملة الدول كوحدات عقلانية تتخذ قراراتها بناء على حسابات عقلانية دقيقة. وبدلا من ذلك، تعدّ أن قراراتها تتخذ على أساس المعايير؛ وهي القواعد التي تعكس عوامل تذاتانية وتجارب تاريخية ثقافية ومضامين مؤسساتية. [2]

وبما أن نسق التفاعل بالنسبة إلى الدولة مزدوج (داخلي وخارجي)، فإن معايير السياسة الخارجية تجد مصدرها في مستويين أحدهما محلي والآخر دولي. أما في المستوى المحلي، فهي تُعرف بـ "الهوية الوطنية National Identity "التي تعكس ثقافة الأمة وقيمها وتصوراتها، وتتضمن القيم المشتركة والرؤى حول ما تمثله الدولة لأعضائها وللعالم الخارجي، والأدوار التي يفترض أن تضطلع بها في قضايا السياسة العالمية اضطلاعا ينسجم وهوية المجتمع الداخلي. وأما في المستوى الدولي فهي تُعرف بـ "هوية الدولةState Identity "؛ أي مجموعة المعايير المشتركة التي تتلقاها الدولة ضمن المجتمع الدولي وتقتنع بها وتتبناها إلى حد تصبح فيه تعبيراً عن هويتها الدولية وعاملاً معرفًا بأهدافها الجماعية كمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول)، وتجعل الدول باستمرار من مثل هذه المعايير مرجعًا لسياستها الخارجية تأكيدا لهويتها الدولية التي تُعرف في هذه الحالة بـ "السمعة الوطنيةNational Reputation " [3].

في إطار التحليل البنائي، لا تُفهم السياسة الخارجية الجزائرية كمحصلة لحسابات مادية فقط، بل تُبنى من خلال تفاعل الأفكار والمعايير والهويات التي تنتجها النخب داخل سياقات تاريخية وثقافية متشابكة. ويمثّل إسقاط أفكار رواد البنائية على الحالة الجزائرية مدخلاً لفهم كيف تُنتج الجزائر واقعها الدبلوماسي، وتُعيد صياغة موقعها الإقليمي عبر ممارسات معيارية تتجاوز البراغماتية الظرفية.

لا تنخرط الجزائر في النظام الإقليمي باعتباره فضاءً فوضويًا بالمعنى الواقعي، بل تساهم في إعادة تعريفه وفق تصورها الخاص للثقة والسيادة. فتبنّيها المتكرر لدور "الوسيط المحايد" في النزاعات الليبية والمالية لا يعكس فقط تجنب الانحياز، بل يؤسس لنمط تفاعلي جديد يرفض منطق المحاور ويكرّس بناء علاقة ثقة متبادلة مع مختلف الأطراف، ما يعيد إنتاج الفضاء الإقليمي كبنية تعاونية بدلًا من كونه فضاء تهديد دائم. هذا التحول لا يمكن فهمه إلا من خلال منظور ألكسندر ويندت الذي يعتبر أن "الفوضى هي ما تصنعه الدول منها"، أي أنها ليست معطى مسبق بل نتاج تفاعلات اجتماعية تعيد إنتاج المعنى والسلوك الدولي.[4]

من جهة أخرى، فإن الترسيخ الدستوري لمبدأ عدم التدخل يعكس ما سماه نيكولاس أونوف "القواعد المؤسسة للهوية السياسية"، حيث تُنتج الجزائر قواعدها في السياسة الخارجية لا كاستجابة لميزان قوى، بل كاستمرارية لمعايير اجتماعية مضمنة في ثقافتها السياسية. هذه القاعدة لم تفرضها ضرورات ظرفية بل نُسجت ضمن خطاب سيادي مستمر منذ الاستقلال، وتكرّست في التعديلات الدستورية المتتالية، وأعادت

[1] رابح زغوني "تفسير السياسة الخارجية الفرنسية تجاه العراق منذ حرب الخليج الثانية: فحص للمقاربات النظرية"، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية جامعة باتنة الجزائر، 2008، ص 49-63.

[2] Henning Boekle et al., "Norms and Foreign Policy: Constructivist Foreign Policy Theory," Tübinger Arbeitspapiere zur internationalen Politik und Friedensforschung, Tübingen, Germany, Working Paper, no. 34 a (1999), p. 4.

[3] رابح زغوني "تفسير السياسة الخارجية الفرنسية تجاه العراق منذ حرب الخليج الثانية: فحص للمقاربات النظرية"، مرجع سابق، ص 60.

[4]

> Alexander Wendt, “Anarchy Is What States Make of It: The Social Construction of Power Politics,” International Organization, Vol. 46, No. 2 (1992), pp. 391–425

تشكيل سلوك الجزائر تجاه الأزمات الإقليمية، لا سيما في حالة مالي، حيث رفضت الجزائر التدخل العسكري المباشر رغم تهديد الأمن القومي، مفضلة الاشتغال على تسوية داخلية تحترم سيادة الدول. [1]

في تجربة الجزائر داخل منظمة الوحدة الإفريقية، يتجلى الطرح البنائي لمارثا فينيمور الذي يُبرز دور الدول في بناء المعايير وليس فقط اتباعها. فقد ساهمت الجزائر بفعالية في ترسيخ معايير عدم الانحياز، ودعمت مبدأ تقرير المصير في سياقات عدة، بما فيها القضية الفلسطينية وقضية ناميبيا، وذلك من خلال استخدام أدوات اقتصادية مثل المساعدات النفطية كوسيلة لتثبيت قيم استقلالية القرار الوطني وتحرير الإرادة السياسية الإفريقية، وليس فقط لتحقيق مكاسب مادية أو استراتيجية.(.

تتفاعل الجزائر مع بيئتها الخارجية عبر تعددية هووية تعكس ما عبّر عنه بيتر كاتزينشتاين حول "تعدد الهويات القومية"، إذ تتحرك الجزائر بين موقعين متميزين: شريك أوروبي في إطار اتفاقيات الشراكة والتعاون، وفاعل إفريقي مركزي من خلال الاتحاد الإفريقي وآليات النيباد. هذا التعدد في الانتماء يفرض على السياسة الخارجية الجزائرية ملاءمة خطابها وأدواتها بحسب السياق، دون الانزلاق نحو الانفصام الاستراتيجي، ما يدل على أن الهويات ليست ثابتة بل مرنة وتُشكّل ضمن تفاعلات معقدة. [2]

في إطار المنتدى الخماسي لدول الساحل، أعادت الجزائر تفعيل أحد المفاهيم المركزية في تفكير إيمانويل أدلر، وهو أن بناء الأمن الإقليمي يتم عبر تراكم الممارسات التعاونية القائمة على الثقة وليس فقط عبر التحالفات العسكرية. لقد بنت الجزائر من خلال هذا الإطار نمطًا تفاعليًا ينقل التعاون من مجرد تبادل أمني إلى تقاسم في المعايير الأمنية والتنموية، بما يعيد تشكيل البيئة الأمنية كفضاء لبناء الهوية المشتركة لا لمراكمة القوة الصلبة.ذ

من خلال استخدام خطاب معيار السيادة في مختلف الوساطات، خصوصًا في الحالة الليبية، يتجلى البُعد اللغوي الذي طرحه فريدريش كراتوشويل في تحليله لدور الخطاب في إنتاج الواقع الدولي. إذ لم يكن الخطاب الجزائري محايدًا، بل تم توظيف مفاهيم مثل "الحوار الداخلي" و"الشرعية الوطنية" كأدوات لبناء أرضية تفاهم تقبل بها مختلف الأطراف، وتتم إعادة تدويرها لاحقًا في المبادرات الأممية، ما يعكس القدرة الجزائرية على إنتاج خطاب معياري ذي قابلية دولية.

وفي سياق دعمها المتواصل لقضية الصحراء الغربية، لا تتبنى الجزائر هذا الموقف فقط انطلاقًا من مبادئ عامة، بل باعتبارها "رائدة معيارية" وفق تحليل كاثرين سيكنك، أي أنها تشتغل على تحويل قضية محلية إلى معيار دولي مقبول في السلوك الدولي، عبر التأطير الأخلاقي لمطلب تقرير المصير، وتحويله من نزاع إقليمي إلى قضية حقوق إنسان تُناقش في مجلس حقوق الإنسان وتُرفَع إلى المحافل الدولية ضمن أجندات الشرعية القانونية.

أما في ما يتعلق بإعادة بناء المصالح، فإن الطرح البنائي لجون روجي يُظهر أن المصالح ليست معطى مسبق بل يتم إنتاجها ضمن تفاعل تاريخي متغير. فقد أعادت الجزائر، بعد ما سمي بـ "الربيع العربي"، تعريف أمنها الوطني من خلال دمج بعدي التنمية والاستقرار السياسي في منطقة الساحل، مقدمةً نفسها

[1] Nicholas Onuf, World of Our Making: Rules and Rule in Social Theory and International Relations (Columbia: University of South Carolina Press, 1989).

[2] Peter J. Katzenstein, Cultural Norms and National Security: Police and Military in Postwar Japan (Ithaca: Cornell University Press, 1996).

كفاعل قادر على توفير نموذج للاستقرار الإقليمي، ومقنعةً الشركاء الأوروبيين بتصور يتجاوز الأمن الوقائي التقليدي، ما أعاد رسم أولوياتها في السياسة الخارجية. [1]

هكذا، يظهر أن السياسة الخارجية الجزائرية لا يمكن اختزالها في توازنات القوى أو براغماتية المصالح فقط، بل تُفهم من خلال التفاعل بين الهوية والمعايير والأدوار الاجتماعية، في إطار ديناميكية بنائية مستمرة تعيد إنتاج الذات والمصلحة والمعنى في آنٍ واحد.

[1] John Gerard Ruggie, "What Makes the World Hang Together? Neo-utilitarianism and the Social Constructivist Challenge," International Organization, Vol. 52, No. 4 (1998), pp. 855–885.

الفصل الثاني: السياسة الخارجية الجزائرية بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية: إدارة التوازن في ملف الأمن الإقليمي.

تمهيد:

في ظل التحولات المتسارعة التي يعرفها النظام الدولي، باتت القضايا الأمنية تحتل موقعًا محوريًا في سياسات الدول، خصوصًا في المناطق ذات الأهمية الجيوستراتيجية مثل شمال إفريقيا والساحل. وتجد الجزائر نفسها في قلب هذه البيئة المعقدة، حيث تتقاطع مصالح قوى كبرى على غرار روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، مما يفرض عليها تبنّي سياسة خارجية متوازنة تراعي خصوصياتها السيادية ومتطلبات أمنها الوطني. يهدف هذا الفصل إلى تفكيك مقاربات الأمن التي تعتمدها الجزائر مقارنة بنظيرتيها الروسية والأمريكية، كما يسعى إلى فهم الكيفية التي تدير بها الجزائر علاقاتها الأمنية مع هاتين القوتين، في ضوء التحديات الإقليمية الراهنة، دون التفريط في ثوابتها التاريخية أو الوقوع في فخ الاصطفاف الدولي.

المبحث الأول: المقاربة الأمنية الجزائرية، الروسية، الأمريكية: تحليل مقارن

تتباين المقاربات الأمنية بين الدول تبعا لاختلاف استراتيجياتها ومحددات بيئتها الجيوسياسية، مما يؤدي إلى تباين في الأهداف والآليات المعتمدة لتحقيق الأمن الوطني والإقليمي. وفي هذا الإطار، تُظهر كل من الجزائر وروسيا والولايات المتحدة تصورات أمنية مختلفة تعكس خصوصية مصالحها وخياراتها السياسية. ويُعد تحليل هذه الاختلافات مدخلا أساسيا لفهم فلسفة الأمن المعتمدة لدى كل دولة ومعرفة مدى التقارب والاختلاف بينها.

المطلب الأول: المقاربة الأمنية الجزائرية: تعزيز السيادة والاستقلال

1- إستقلال أمني بعيدا عن أية مظلة خارجية أو وجود أجنبي على أراضيها:

يمكن تمييز ثلاث مقاربات رئيسية لإدارة قضايا الأمن القومي. النموذج الأول يعتمد كليا على تحالفات استراتيجية مع قوى دولية كبرى، وتتبناه معظم دول مجلس التعاون الخليجي. رغم قيام بعض هذه الدول بتعزيز قدراتها العسكرية الوطنية، إلا أن بنيتها الأمنية ترتكز بالدرجة الأولى على الشراكة مع الولايات المتحدة. ويبدو أن هناك فجوة بين حجم ما تنفقه هذه الدول على التسليح والدفاع وبين مستوى المردود الفعلي لهذا الإنفاق في ما يخص تأمين الحماية، وهو ما تضمنه فعليا المظلة الأمنية الأميركية. مما يشير إلى أن جانبا كبيرا من هذه النفقات تحكمه اعتبارات سياسية بالأساس، وليس بالضرورة دوافع عسكرية خالصة. [1]

أما النموذج الثاني، فهو نمط هجين يجمع بين تطوير القدرات الدفاعية الذاتية والارتباط بشبكات تحالفات دولية. هذا ما يظهر في تجارب دول مثل المغرب ومصر، وكذلك سوريا قبل أن تتعرض بنيتها العسكرية للانهيار. فعلى الرغم من جهود هذه الدول في بناء بنى عسكرية مستقلة، إلا أنها لم تتخل عن تحالفاتها مع قوى خارجية، خصوصا الولايات المتحدة. مثال على ذلك، المغرب الذي مُنح عام 2004 صفة "حليف رئيسي للولايات المتحدة من خارج حلف شمال الأطلسي "، وهي صفة لم يكن وراء منحها أي مبرر استراتيجي واضح على الصعيد الإقليمي، بقدر ما هدفت إلى طمأنة المغرب نتيجة قلقه حينذاك من تحسن العلاقات بين الجزائر وواشنطن. وهكذا، أصبح المغرب أول دولة في منطقة المغرب العربي تحصل على هذا الوضع، وتبعته تونس في عام 2015 بالحصول على الوضع نفسه، رغم أنها كانت في حاجة أكبر إلى دعم اقتصادي وسياسي، فيما جاء الدعم الأميركي في سياق عسكري لا يتماشى مع أولوياتها الفعلية.[2]

أما النموذج الثالث، فيتمثل في الاستقلال الأمني التام عن أي شراكة عسكرية أو اتفاقات دفاعية مع القوى الخارجية. هذا ما تمثله الجزائر، التي تبنت منذ استقلالها نهجا قائما على بناء منظومة دفاع وطني مستقلة، بعيدا عن أي وصاية أو وجود عسكري أجنبي على أراضيها. وقد تجسدت هذه المقاربة الواقعية في سياسة تعتمد بالكامل على القدرات الذاتية (self-help)، كما يتوافق مع ما نظر له (باري بوزان)، حيث تُعتبر التدابير الأمنية من مسؤولية الدولة نفسها دون الاعتماد على أطراف أخرى. [3]

فخلافا لغالبية الدول العربية، لم تدخل الجزائر في أي اتفاقيات أو معاهدات دفاعية مع قوى أجنبية، معتبرة أن ذلك يتنافى مع فلسفتها السياسية القائمة على الاستقلالية المطلقة، وقد عر الرئيس هواري بومدين في أكتوبر 1971 عن هذا النهج بقوله: "الآن أصبحت بلادنا مستقلة تماما، لقد تخلصنا من القواعد الأجنبية

---

[1] عبد النور بن عنتر، سياسة الجزائر الأمنية: تحولات ومعضلات في سياق القلاقل إقليميا والحراك داخليا، مجلة سياسات عربية العدد 55، مارس 2022، ص7.

[2] حتى مارس 2022 منحت الولايات المتحدة وضع الحليف الأساسي خارج الناتو إلى سبع دول عربية: مصر (1989)، الأردن (1996)، البحرين (2002)، الكويت (2004)، المغرب (2004)، تونس (2015)، قطر (2022). تستفيد الدولة الحليفة بموجب هذا الوضع من مزايا عدة منها أسلحة ذخيرة، تعاون عسكري تدريب، بحث وتطوير...

[3] البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي، الجزائر: المكتبة العصرية، 2005، ص41.

من دون ضجة، ولا اجتماع، ولا مظاهرة شعبية"، وهو ما لم يكن مجرد تعبير عن الارتياح بل يمثل تأسيسا لعقيدة أمنية استمرت حتى خلال فترة الحرب الباردة، فبين عامي 1967 و1969، حاول الاتحاد السوفياتي إقناع الجزائر بمنح تسهيلات لأسطوله الخامس في المتوسط، إلا أن الجزائر رفضت، رغم اعتمادها حينها على الدعم السوفياتي في بناء قواتها البحرية الناشئة، فموقفها كان حاسما: "لم نُخرج القواعد الأجنبية لنستقبل قواعد أخرى".

فمنذ إجلاء القواعد الفرنسية (1967-1970) من رغان، كولومب-بشار (قاعدة جوية-أقصى غرب البلاد ليس بعيدا عن الحدود مع المغرب)، والمرسى الكبير (قاعدة بحرية) بوهران (غرب البلاد)، وبوصفر (قاعدة جوية-غرب البلاد)، لم تستقبل الجزائر أية قوة أجنبية على أراضيها. [1]

وتماشيا مع هذا التوجه، اقترحت الجزائر في أبريل 1972 تنظيم مؤتمر للأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط يكون مستقلا عن الحلفين القائمين آنذاك (وارسو والأطلسي)، ورفعت شعار "المتوسط للمتوسطيين"، في إشارة إلى رفضها التام لأي وجود لقوى بحرية أجنبية في المنطقة.[2]

وفي الفترة الأخيرة رفضت الجزائر في 2013 طلب روسيا منحها تسهيلات بحرية مقابل مزايا عسكرية، مبررة رفضها بمبدئي السيادة وحسن الجوار مؤكدة امتناعها عن أي تهديد لجيرانها في غرب المتوسط وللولايات المتحدة (الوجود الأميركي في المتوسط).[3]

كما جددت الجزائر هذا الموقف عام 2013، حينما رفضت طلبا روسيا بمنح تسهيلات بحرية، بالرغم من أن موسكو عرضت اتفاقا يتضمن مزايا عسكرية مقابل تلك التسهيلات. وقد عادت موسكو لتكرر الطلب ذاته بعد توقف اتصالاتها مع نظام القذافي في ليبيا نتيجة الحرب، لكن الجزائر رفضت مجددا، مبررة قرارها باعتبارات تتعلق بالسيادة الوطنية وأسس علاقات حسن الجوار، مؤكدة التزامها بعدم اتخاذ أي خطوة من شأنها أن تشكل تهديدا مباشرا لأي من جيرانها في غرب المتوسط، أو حتى للولايات المتحدة التي تنتشر قواتها في كل من إسبانيا وإيطاليا. [4]

وبناء على كل ما سبق، يستبعد تماما أن تقبل الجزائر بالحصول على وضع "حليف رئيسي من خارج الناتو"، كما أنه من غير المرجح أن تعرض عليها الولايات المتحدة ذلك أصلا، نظرا لطبيعة عقيدتها الأمنية التي ترفض الانخراط في تحالفات خارجية أو استضافة قوات أجنبية، مما يحعلها بمنأى عن بعض الارتدادات أو على الأقل تسمح لها بالتخفيف من تداعياتها. [5]

2- عقيدة دفاعية ترفض توجيه الجيش خارج حدودها:

منذ الاستقلال، حددت الجزائر التوجه الاستراتيجي لجيشها على أساس عقيدة دفاعية تقوم على عاملين رئيسيين:

---

[1] عبد النور بن عنتر، "عقيدة الجزائر الأمنية: ضغوطات البيئة الإقليمية ومقتضيات المصالح الوطنية"، مركز الجزيرة للدراسات، 2 ماي 2018، ص3.

[2] بورقبة عبد الصمد وعيسات فصيلة، الثابت والمتغير في الاستراتيجية الأمنية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي في ظل التحولات الراهنة، مجلة السياسة العالمية، المجلد 8، العدد 2، السنة 2023، ص 328.

[3] بورقبة عبد الصمد وعيسات فصيلة، الثابت والمتغير في الاستراتيجية الأمنية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي في ظل التحولات الراهنة، مجلة السياسة العالمية، المجلد 8، العدد 2، السنة 2023، ص 328.

[4] عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، المرجع السابق، ص41، 51، 61.

[5] قررت الولايات المتحدة إلغاء مساعدة للجزائر ودول عربية أخرى، عقب التصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة ضد قرار نقل سفارتها إلى القدس. وبلغت مساعداتها للجزائر 17.8 مليون دولار في عام 2016، موزعة كالآتي: 12 مليون مساعدات إنسانية؛ 4 ملايين للمجتمع المدني، 1.5 مليون للتعاون الأمني.

أولا: تصميمها لدرء العدوان وليس للاعتداء على الغير أو للتدخل خارج الحدود.

ثانيا: استقلالية القرار الاستراتيجي أي عدم الاعتماد على تحالفات خارجية أو اتفاقات دفاعية لضمان أمنها القومي. [1]

فمنذ الحرب العربية ضد الكيان الصهيوني سنتي 1967 و 1973، لم تشارك القوات المسلحة الجزائرية بمختلف فروعها وتشكيلاتها بعمليات قتالية خارج حدود الجزائر، وعلى هذا الأساس رفضت الجزائر التدخل في ليبيا وسوريا واليمن ومالي، وعلى أساسه أيضا رفضت المشاركة في القوة العربية المشتركة، والتي أجرئ انشاؤها الى أجل غير مسمى، محذرة من عسكرة العلاقات العربية البينية، وبإسمها رفضت الإنضمام إلى "التحالف الإسلامي ضد الإرهاب" (إئتلاف يضم 34 دولة بقيادة السعودية)، بالإضافة إلى رفضها الانضمام إلى القوة المشتركة لمجموعة الساحل. وقد تسببت مواقف الجزائر على المستوى العربي، في خلق بعض التوتر مع فاعلين عرب ذوي توجهات وسلوكات تدخلية في المنطقة، إما بشكل مباشر أو عبر أطراف ثالثة وأبروها دولة الإمارات.[2]

وإذا كان الالتزام بمبدأ عدم التدخل يُفضي، من حيث المبدأ، إلى احترام علاقات حسن الجوار، فإن الدبلوماسية الجزائرية منحت لهذا المفهوم بُعدا خاصا من خلال ما تسميه بـ"'حسن الجوار الإيجابي". وبمفهوم المخالفة، يمكن تصور ما يُعرف بـ'حسن الجوار السلبي'، حيث قد تدعي دولة ما احترام سيادة جارتها وعدم التدخل في شؤونها أو انتهاك إقليمها، في الوقت الذي تسمح فيه، مثلا، بإنشاء قواعد عسكرية أجنبية على أراضيها أو تمارس سلوكيات لا تُعد من منظور القانون الدولي خرقا مباشرا لمبادئ حسن الجوار، لكنها تتنافى مع روحه. [3]

وبناء عليه، فعقيدة الجزائر الأمنية دفاعية في جوهرها ومحددة وفقا لقيم لا تجعلها تمس بالمصالح الأمنية للدول الأخرى، وهذا على عكس العديد من الدول، ولا سيما الكبرى منها كالو.م.أ وروسيا التي تمنح نوعا من الصلاحية لعقيدتها الأمنية، تتجاوز حدودها الجغرافية. وفي هذا الشأن يتساءل بوزان: "ما الحق الذي لدى الدولة لتحدد قيمها الأمنية بشكل يحتم عليها أن يكون لها نفوذ ما وراء ترابها، مع ما يترتب على ذلك من انتهاك شبه حتمي للمصالح الأمنية للغير".

ومع ذلك هناك من يرى أن هذا المبدأ لم يعد عمليا في الوقت الراهن، نظرا لعولمة التهديدات خاصة ما تواجهه دول الجوار الإقليمي للجزائر من تهديدات خطيرة كالإرهاب، والجزائر بحكم قدراتها وإمكانياتها وخبرتها في مكافحة الإرهاب هي المؤهلة لمواجهة هذه التهديدات، كما أن تخلي الجزائر عن أداء دور إقليمي سيفتح المجال للقوى الخارجية لملأ هذا الفراغ كفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا. [4]

أثارت سياسة الحياد الجزائرية وامتناعها عن إرسال الجيش الوطني الشعبي لمحاربة الإرهاب خارج حدودها انتقادات واسعة، حيث وُصفت بأنها "متساهلة" و"غير مبالية"، كما أُطلقت عليها أوصاف مثل "العملاق الخائف من ظله" و"الشريك الاستراتيجي المتوجس" ، و"التناقض أو الغموض المحوري للجزائر"، وذهب البعض إلى اتهامها بـ "رعاية الإرهاب الإقليمي في منطقة الساحل ومالي ."

---

[1]

[2] عبد النور بن عنتر، "عقيدة الجزائر الأمنية: ضغوطات البيئة الإقليمية ومقتضيات المصالح الوطنية"، المرجع السابق، ص4-3.

[3] محمد قجالي، ضبط الحدود الإقليمية للدول ومبدأ حسن الجوار الحالة الجزائرية - التونسية"، رسالة ماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر الجزائر، 1990، ص 301 - 299 .

[4] سمير قط، البعد الإفريقي في سياسة الأمن والدفاع الوطني الجزائري، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية، 2017-6، ص 28

وفي هذا الصدد تنص المادة 29 من الدستور الجزائري على أن "الجزائر لا تلجأ إلى الحرب للاعتداء على السيادة الشرعية وحريات الشعوب الأخرى، وتسعى إلى تسوية الخلافات الدولية بالوسائل السلمية" (دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الطبعة 2016)؛ وتنص المادة 28 على أن "[...] الجيش الوطني الشعبي له مهمة دائمة تتمثل في حماية الاستقلال الوطني والدفاع عن السيادة الوطنية، وهو مكلف بضمان الدفاع عن وحدة البلاد وسلامتها الإقليمية، وكذلك حماية ترابها ومجالها الجوي ومختلف مناطق منطقتها البحرية" [1]

المطلب الثاني: المقاربة الأمنية الروسية: استعادة المكانة الدولية

1- الصورة الذاتية لروسيا كقوة عظمى

تشير دراسات حديثة إلى أن الأمن الأنطولوجي يُعد عاملا أساسيا في تشكيل سياسات واستراتيجيات الدول الامنية، يستند الأمن الأنطولوجي إلى الدور الرئيسي الذي تلعبه السرديات البيوغرافية المترسخة والمكرسة (embedded and routinized biographical narratives) في تشكيل هوية الدولة، أي كيف ترى نفسها، وكيف تريد أن يراها الآخرون. ويمكن التركيز على استمرارية ثلاث سرديات رئيسية كانت، برأي الباحثين، حجر الأساس في الوعي الأنطولوجي لروسيا كقوة عظمى: القائد القوي (strong leader)، التوسع الإمبراطوري (imperial expansion)، تأثير الغرب على هوية روسيا (the West's impact on Russia's sense of identity). [2]

تبرز أهمية المنهج الأنطولوجي بشكل خاص في مواجهة القصور الواضح للمقاربة الواقعية، لا سيما الواقعية الهجومية، في تفسير سلوك روسيا وعدم قدرتها على شرح الظواهر غير العقلانية في العلاقات الدولية، أي تلك التي تتعارض مع المصالح الوطنية المادية للدولة أو تؤدي إلى تفاقم النزاعات القائمة.[3]

يُبنى الأمن الوجودي للفاعل على بُعدين أساسيين: الأول يتجلى في التجارب التي تشكل وعيه الوجودي خلال مرحلته التكوينية، والثاني يرتبط بدرجة انتظام هذه التجارب في حياته. ومع مرور الزمن، تترسخ هذه التجارب من خلال الاعتياد والممارسة، مما يخلق شعورا بالاستقرار ويحد من القلق تجاه المجهول، وكلما زادت روتينيتها، أصبحت جزءا لا يتجزأ من وعيه، مما يؤدي إلى استحضارها تلقائيا عند اتخاذ القرارات.

في هذا السياق، ساهمت تجارب الدولة الروسية الناشئة في حماية أمنها المادي وتعزيز مكانتها الدولية في تشكيل تصوراتها الاستراتيجية. وبمرور الوقت، تحولت هذه التجارب إلى ممارسات مترسخة تؤثر في توجهاتها دون وعي مباشر، كما أدى انتظام هذه الإجراءات إلى أنماط سلوكية ثابتة تهدف إلى الحفاظ على الهوية الذاتية وتقليل حالة عدم اليقين. [4]

[1] Abdelkader Abderrahmane, "UNDERSTANDING ALGERIA'S FOREIGN POLICY IN THE SAHEL," in The Politics of Algeria: Domestic Issues and International Relations, ed. Yahia H. Zoubir, (Routledge, 2020), pp197-198.
[2] Roger E. Kanet and Dina Moulioukova, eds., Russia and the World in the Putin Era: From Theory to Reality in Russian Global Strategy (New York: Routledge, 2022), p11
[3] Michał Słowikowski, "The Concept of Ontological Security as an Explanatory Mechanism for the Causes of Russian Aggression against Ukraine," Rocznik Instytutu Europy Środkowo-Wschodniej 22, no. 2 (2024), p3
[4] Roger E. Kanet and Dina Moulioukova, eds., Russia and the World in the Putin Era: From Theory to Reality in Russian Global Strategy, pp11-12.

فمنذ حملة بطرس الأكبر (1682–1725) الهادفة إلى تحويل القيصرية الروسية إلى قوة أوروبية حديثة، تبنّت النخب الحاكمة تصورًا لروسيا كقوة عظمى مسؤولة عن الشؤون الدولية، وسعت باستمرار إلى نيل الاعتراف الغربي بهذه المكانة. [1]

يُبرز Ted Hopf (2002) هذا الاستمرار في خطاب القوة العظمى رغم تغيّر الأنظمة الأيديولوجية، ويُظهر كيف أن الاتحاد السوفيتي عام 1955 قدم نفسه كقوة عظمى، لكنه سعى إلى طمأنة الدول الأخرى بأنه لا يتبنى النهج التقليدي الإمبريالي للقوى العظمى من الناحية الأيديولوجية، ويتجلى ذلك في رد وزير الخارجية السوفيتي سيمينوف على مخاوف مصر من علاقتها الوثيقة مع موسكو، حيث قال: "يمكن لمصر أن تكون واثقة من أن الاتحاد السوفيتي ليس تمساحا يمكنه فجأة فتح فكيه وابتلاعها". [2]

وبعد تفكك الاتحاد السوفيتي، خفَّ التركيز على التمايز الأيديولوجي، لكن خطاب العظمة ظل حاضرا بقوة، ففي عام 1996، صرح وزير الخارجية يفغيني بريماكوف بأن حماية المصالح الوطنية لروسيا كقوة عظمى تمثل جوهر السياسة الخارجية. [3]

يمكن رصد استمرارية السردية الوجودية لروسيا كدولة قوية في نمط القيادة الراهن للرئيس فلاديمير بوتين، الذي استمدّ جزءًا كبيرًا من شعبيته من خلال إحياء تقاليد القوة المركزية المتجذّرة في الوعي الروسي، بوصفها "أعلى قيمة" تضمن بقاء الدولة واستقرارها، وقد اكتسب هذا الإحياء رمزية خاصة بعد مرحلة ضعف الدولة في عهد بوريس يلتسين، حيث وصلت شعبيته إلى أدنى مستوياتها سنة 1999، نتيجة تدهور الاقتصاد وانهيار سلطة الدولة. [4]

في السياق المعاصر، يتم تفعيل هذه السردية عبر تبني روايات انتقائية تستحضر صورا تاريخية مثل "روسيا كدولة قوية"، و"روسيا كإمبراطورية"، و"روسيا في مواجهة الغرب". ولا تُستخدم هذه السرديات فقط لتحقيق تماسك داخلي، بل تُوظّف أيضًا لتعزيز الأمن الأنطولوجي الروسي، من خلال ترسيخ هوية وطنية موحدة في مواجهة ما يُنظر إليه كتهديدات خارجية متزايدة.

وتنعكس هذه الرؤية في السياسات الخارجية الروسية التي تستعرض القوة وتعيد إنتاج صورة روسيا كقوة عظمى ذات نفوذ عالمي، ويتجلى ذلك بوضوح في تدخل روسيا العسكري في سوريا، وضمها شبه جزيرة القرم، وتوسعها الاستراتيجي في مناطق مثل فنزويلا والقارة الإفريقية، وهي خطوات تُفهم ضمن سعي موسكو لاستعادة موقعها كمركز قوة منافس للغرب في النظام الدولي. [5]

2- الثقافة الاستراتيجية الروسية: مقاربة دفاعية بملامح هيمنوية

في خطاب ألقاه عام 2019 في الأكاديمية الروسية للعلوم العسكرية، وصف رئيس هيئة الأركان العامة الروسية، فاليري غيراسيموف، الاستراتيجية العسكرية الروسية بأنها تقوم على مبدأ "الدفاع النشط"، وهي تقوم على استخدام محدود ومدروس للقوة، أو مجرد التلويح بها، بغرض ردع الخصوم وإقناعهم بأن تكلفة أي عدوان ستكون أعلى من المكاسب المحتملة. [6]

---

[1] Adomeit, Hannes (1995). "Russia as a 'Great Power' in World Affairs: Images and Reality." International Affairs 71, no. 1, pp. 35-68

[2] Hopf, Social Construction of International Politics: Identities and Foreign Policies, Moscow, 1955 and 1999 (Ithaca: Cornell University Press, 2002), p200.

[3] Roger E. Kanet and Dina Moulioukova, Ibid ,p13.

[4] Roger E. Kanet and Dina Moulioukova, Ibid ,p18

[5] Roger E. Kanet and Dina Moulioukova, Ibid ,p19

[6] Michael Kofman et al., Russian Military Strategy: Core Tenets and Operational Concepts, with contributions by Kasey Stricklin and Samuel Bendett (Arlington, VA: CNA, 2021), p.1.

تتميز هذه الاستراتيجية بالتخطيط لاتخاذ تدابير استباقية خلال فترات التهديد أو الأزمات، وهي لا تعني بالضرورة توجيه ضربة وقائية، لكنها قد تتضمن استخداما مباشراً للقوة ضد خصم يحتشد لشن هجوم، وقد وصف غيراسيموف (وغيره) "الدفاع النشط" بأنه استراتيجية تهدف إلى "التحييد الوقائي للتهديدات الموجهة لأمن الدولة"، مستندا إلى مبادئ المفاجأة، والحسم، واستمرارية الفعل الاستراتيجي. وأوضح أن "التحرك السريع واتخاذ تدابير وقائية، والكشف في الوقت المناسب عن نقاط ضعف الخصم، وخلق تهديدات بإلحاق أضرار غير مقبولة به، يسمحان بالاستحواذ على زمام المبادرة الاستراتيجية والحفاظ عليها." [1]

ورغم الطابع الدفاعي المعلن للسياسة الروسية، إلا أن هذه الثقافة الاستراتيجية تنطوي على ملامح هيمنوية واضحة، تنبع من إرثها السوفييتي ومن قناعتها بأنها تتحمل مسؤولية استقرار النظام الدولي. فروسيا لا تستند فقط إلى ترسانتها النووية وقدراتها العسكرية، بل أيضًا إلى تصورها لدورها كقوة محافظة موازنة في وجه النزعة الليبرالية الغربية التي تقودها الولايات المتحدة. ففي أزمات مثل سوريا وفنزويلا، تعتبر موسكو نفسها حامية للوضع القائم، ومدافعة عن مبدأ سيادة الدول، في مقابل ما تراه مسعى أمريكيا لإعادة تشكيل النظام العالمي على أسس أيديولوجية. [2]

وفي هذا الإطار، تميل روسيا إلى تفضيل نظام دولي يقوم على توازن القوى ومناطق النفوذ، مستلهمة نماذج تاريخية مثل مؤتمر يالطا عام 1945، ونظام "مجموعة أوروبا (Concert) of Europe" لعام 1815، إذ تعتبر أن هذه الصيغة تضمن استقرارا أكبر، وتمنحها هامشا أوسع لتحقيق مصالحها الجيوسياسية بعيدا عن التدخلات الغربية أو محاولات إعادة تشكيل النظام الدولي وفق معايير ليبرالية غربية. ومن اللافت أن هذه الرؤية تضع القوة العسكرية والمكانة النووية في مقدمة أولوياتها، متقدمة بذلك على الأداء الاقتصادي أو النموذج التنموي. [3]

كما ينظر القادة الروس إلى المنظومة الليبرالية الغربية باعتبارها تُهدد استقرار الدول من خلال تركيزها على حقوق الأفراد وتهميش دور الدولة. وبذلك، تتبلور في الرؤية الاستراتيجية الروسية ثنائية صراعية بين نظام دولي محافظ تقوده قوى كبرى ويضمن الاستقرار من خلال موازين القوى، ونظام عالمي ليبرالي تروّج له القوى الغربية، يسعى إلى تكريس سيادة الدول الصغرى واستقلالية الأفراد.[4]

ضمن هذا التصور، ترى روسيا نفسها، إلى جانب الصين، كقوة مناوئة للهيمنة الغربية، لا من منطلق توسعي بحت، وإنما من منطلق الحفاظ على توازن عالمي يضمن مصالحها وشرعيتها كقوة عظمى.[5]

المطلب الثالث: المقاربة الأمنية الأمريكية: ترسيخ الأحادية

1- ضمان التفوق الأمريكي ومنع بروز قوة منافسة:

تسعى الإدارة الأمريكية، وفق ما ورد في استراتيجية الأمن القومي لعام 2022، إلى "الاستثمار الطموح والسريع في مصادر قوتنا الوطنية وجّد أوسع تحالف ممكن لتعزيز نفوذنا الجماعي" [6]. يرى ج. جون أيكنبيري أن الولايات المتحدة رسخت «النظام الليبرالي الدولي» بعد الحرب العالمية الثانية عبر مؤسسات

[1] Michael Kofman et al., Russian Military Strategy: Core Tenets and Operational Concepts, with contributions by Kasey Stricklin and Samuel Bendett (Arlington, VA: CNA, 2021), p.11.
[2] Michael Kofman, Drivers of Russian Grand Strategy, Frivärld Briefing nr. 6 (Stockholm: Free World Forum, 2019), p 3.
[3] Michael Kofman, Ibid, p 4.
[4] Michael Kofman, Ibid, p 4.
[5] Michael Kofman, Ibid, p 4.
[6] The White House, "Fact Sheet: The Biden-Harris Administration's National Security Strategy," October 12, 2022, https://bidenwhitehouse.archives.gov/briefing-room/statements- releases/2022/10/12/fact-sheet-the-biden-harris-administrations-national-security-strategy/.

دولية تُفصل قواعدها على مقاسها، ما "أمّن احتفاظها بميزتها بعد ذروة قوتها العسكرية"[1]. وتشدّد مدرسة الواقعية الهجومية، كما بيّن جون ميرشايمر، على أنّ "أفضل وسيلة لضمان الأمن هي تحقيق الهيمنة الفورية على المسرح الإقليمي؛ إذ يجرد ذلك أي منافس من فرص تراكم القوة". [2]

ويجاهر النيوقوميون بأن "أولَ هدفٍ للسياسة الدفاعية هو منع بروز منافس جديد، سواء على أراضي الاتحاد السوفياتي السابق أو خارجه"، وفق ما نصّت عليه وثيقة تخطيط الدفاع لعام 1992 في عهد بول وولفويتز. [3]

على الصعيد العسكري، ترجمت واشنطن هذه الرؤية بنشر منظومات اعتراض صواريخ بالستية على امتداد الساحل الآسيوي؛ فقد نشرت كوريا الجنوبية منظومة THAAD عام 2017 لتعليق الهجمات الصاروخية من كوريا الشمالية والصين على حدٍ سواء [4]، فيما أصبح درع الناتو الصاروخي عبر منظومة Aegis Ashoreفي رومانيا وبولندا جاهزًا منذ يوليو 2023 لحماية حلفاء أوروبا الشرقية من الصواريخ الإقليمية. [5]

وتمتد الضوابط إلى المجال التكنولوجي، إذ ضُمّت شركة "هواوي" في مايو 2019 إلى "قائمة الكيانات" لمنعها من الحصول على شرائح متقدمة وتقنيات اتصال، وهو إجراء هدفه إعاقة قدراتها في السباق نحو ريادة الذكاء الاصطناعي. وعام 2022 فرضت الإدارة قيودًا أشدّ على تصدير رقائق مصممة لأجل التعلم الآلي لشركات صينية، ضمن محاولة لتعطيل انتقال التكنولوجيا الحساسة إلى المنافسين الاستراتيجيين. [6]

اقتصاديا، لجأت واشنطن للتعريفات الجمركية كأداة ضغط؛ ففي فبراير 2025 رفعت تعريفةً بنسبة 25% على واردات الصلب والألمنيوم الصينية بموجب البند 232 المتعلق بالأمن القومي، ما دفع الشركات إلى إعادة هيكلة سلاسل التوريد تجنبًا للتكاليف الباهظة^9. وتعاونت في يوليو 2024 مع المكسيك على تنفيذ معيار "الذوب والصب" لمنع التهرب من الرسوم عبر إعادة التصدير على الحدود، ضمانًا لفعالية التعريفات وتوظيفها ضد محاولات التملص الصينية. [7]

سعت الولايات المتحدة أيضا إلى تقوية شبكات التحالفات؛ إذ يجتمع قادة "الرباعي" (الولايات المتحدة، اليابان، أستراليا، الهند) سنويًا لتأكيد "رؤية لمنطقة هند–هادئ حرة ومنفتحة" تُشكل معاقل رادعة للتوسع الصيني، فيما تُعقد مناورات "Cobra Gold" في تايلاند منذ 2024 بمشاركة أكثر من ثلاثين دولة لتنسيق الردع الإقليمي وبناء قدرات مشتركة. [8]

---

[1] John Ikenberry, Liberal Leviathan: The Origins, Crisis, and Transformation of the American World Order (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2011), 23

[2] . John J. Mearsheimer, s.v. "Offensive realism," Wikipedia, last modified May 12, 2025, https://en.wikipedia.org/wiki/Offensive_realism.

[3] Wikipedia, s.v. "Neoconservatism," last modified May 26, 2025, https://en.wikipedia.org/wiki/Neoconservatism.

[4] Reuters, "South Korea activates THAAD missile defense system," July 31, 2017, https://www.reuters.com/article/us-southkorea-usa-defence-idUSKBN1AG0X5.

[5] NATO, "NATO missile defense base in Poland now mission ready," July 17, 2023, https://www.nato.int/cps/en/natohq/news_217967.htm.

[6] Emma Hinchliffe, "Understanding the Biden Administration's Updated Export Controls," Center for Strategic and International Studies, December 2, 2024, https://www.csis.org/analysis/understanding-biden-administrations-updated-export-controls.

[7] Reuters, "US, Mexico move to thwart China circumvention of tariffs," July 15, 2024, https://www.reuters.com/world/us-mexico-move-thwart-china-circumvention-tariffs-2024-07-15/.

[8] Reuters, "Cobra Gold exercise at Gates range starts in Thailand," February 13, 2024, https://www.reuters.com/world/asia-pacific/cobra-gold-exercise-gates-range-starts-thailand-2024-02-13

2- ضمان منابع وطرق تدفق النفط:

ضخَّ تقرير تشيني عام 2001 فجوةً واضحة بين نمو استهلاك الطاقة في الولايات المتحدة والإنتاج المحلي، إذ نما الاستهلاك 17% خلال 1991–2000 مقارنة بزيادة الإنتاج 2.3% فقط، وتوقع ارتفاع الاستهلاك الإجمالي 32% بين 2000 و2020 مع ثبات حصة النفط عند 40%، مما يعني زيادة مطلقة في استهلاك النفط بنسبة 33% بحلول عام 2020.[1] وفي ضوء ذلك، وضعت إدارة بوش تأمين إمدادات الطاقة في صلب استراتيجيتها القومية، مع التركيز على تأمين مصادر بديلة للنفط خارج الشرق الأوسط.

لمواجهة الاعتماد المتزايد على الواردات، سهَّل رفع الحظر على صادرات النفط الخام إنتاجا محليا متناميًا، فقد ارتفع إنتاج الولايات المتحدة الكلي 46% بين 2005 و2022، محولًا البلاد من وارد صافي إلى مصدر صافٍ للطاقة في بعض السنوات الأخيرة.^2 وفي الوقت ذاته، حافظت واشنطن على تنويع مصادر التوريد عبر دعمها للحامليات في غرب ووسط إفريقيا، حيث أشار موقع وزارة الخارجية الأمريكية إلى أن بلدان غرب إفريقيا—خاصة نيجيريا—تمثل ركيزة أساسية في "جهودنا لتوسيع فرص التنويع وتقليل الاعتماد على مورد واحد". [2]

تعزز هذا النهج شراكاتٌ أمنية–اقتصادية أُبرمت مع نيجيريا وأنغولا وتشاد وغينيا الاستوائية، إذ مَوَّلت واشنطن تدريب الأجهزة المحلية وتحسين حماية الحقول وخطوط الأنابيب، بما يمنع انقطاع الإمدادات جراء الاضطرابات أو الهجمات المعادية. ووافق الكونغرس على تخصيص تمويل خاص لمبادرات أمن الطاقة الأفريقية تحت مظلة USAID وAFRICOM، ما عزّز قدرة الشركاء الإقليميين على إدارة ملفاتهم الطاقية باستقلالية متزايدة. [3]

على الصعيد البحري، يعد أسطول البحرية الأمريكية الخامس في الخليج العربي وبحر العرب العمود الفقري لحماية خطوط الملاحة الرئيسة للنفط، في حين تعمل قيادات القوات الأمريكية في إفريقيا على مراقبة خليج غينيا قبالة ساحل غرب إفريقيا للتصدي للقرصنة ومنع أي تهديد يعرقل تدفّق الخام عبر مضيق باب المندب والبحر الأحمر. [4]

إضافةً إلى ذلك، أنشأت واشنطن الاحتياطي البترولي الاستراتيجي عام 1975 بسعة تبلغ نحو 714 مليون برميل، يُفرَج منها بموجب قرار رئاسي خلال اضطرابات أسواق النفط، متيحًا ضبط الأسعار داخليًا وتفادي أي نقص استراتيجي يضرّ بالاقتصاد أو العمليات العسكرية. وقد أُعيدت تعبئة الاحتياطي عدة مرات خلال أزمات الشرق الأوسط، مما يؤكد دوره كخط دفاع أخير ضد الصدمات الخارجية. [5]

بالدوام على تعزيز إنتاج النفط الصخري عبر تقنية التكسير الهيدروليكي، وصلت الولايات المتحدة إلى إنتاجٍ يقارب 8 ملايين برميل يوميًا عام 2024، ما مكّنها من تغطية نحو 50% من الطلب الداخلي وتخفيف

---

[1] . Report of the National Energy Policy Development Group: Reliable, Affordable, Environmentally Sound Energy for America's Future (Washington, DC: U.S. Government Printing Office, May 2001), 4, https://www.nrc.gov/docs/ml0428/ml042800056.pdf.

[2] U.S. Congressional Research Service, U.S. Energy Supply and Use: Background and Policy Primer (Washington, DC: CRS, 2023), 1–2, https://www.congress.gov/crs-product/R47980

[3] Michael A. Westphal, "(U) Surging U.S. Strategic Energy Interest in West Africa," NSA FOIA release, February 10, 2004, https://www.aclu.org/documents/u-surging-us-strategic-energy-interest-west-africa.n

[4] . United States Africa Command, "Maritime Security Operations," accessed May 26, 2025, https://www.africom.mil/what-we-do/security-cooperation; United States Fifth Fleet, Wikipedia, last modified May 24, 2025, https://en.wikipedia.org/wiki/United_States_Fifth_Fleet.

[5] U.S. Department of Energy, "Strategic Petroleum Reserve Quick Facts and FAQs," accessed May 26, 2025, https://www.energy.gov/fe/services/petroleum-reserves/strategic-petroleum-reserve/spr-quick-facts-and-faqs

الضغط على صادرات الغرب الأفريقي وقت الأزمات؛ مسار يعكس تكاملاً بين السياسة الداخلية وتنويع المصادر الخارجية في إطار استراتيجية شاملة لتأمين تدفّق الطاقة. [1]

3- مكافحة الإرهاب ونشر الديمقراطية

يتجلى هدف مكافحة الإرهاب ونشر الديمقراطية في الاستراتيجية الأمريكية كتركيبة وظيفية مزدوجة، تتداخل فيها المبررات الأخلاقية مع ضرورات الهيمنة. لم يكن هذان الهدفان وليدي الظرف بعد هجمات 11 سبتمبر، بل يمتدان إلى بنى فكرية راسخة في الثقافة الاستراتيجية الأمريكية، خاصة تلك المستمدة من التيار النيوقومي الذي يرى في التفوق الأمريكي رسالة أخلاقية كونية تبرر التدخل المباشر لإعادة تشكيل البيئات السياسية بالقوة إذا اقتضى الأمر، وتحقيق الاستقرار من خلال نموذج الحكم الليبرالي الأمريكي.

ظهر ذلك بوضوح في وثيقة "استراتيجية الأمن القومي" لعام 2002، التي دمجت ولأول مرة بين مفهومي الضربة الوقائية و"نشر الديمقراطية" كجزء لا يتجزأ من الدفاع عن الأمن القومي، معتبرة أن "الدول الاستبدادية تشكّل بيئة خصبة لنمو الإرهاب العالمي، وبالتالي لا يمكن القضاء على الإرهاب دون تغيير أنظمة الحكم الراعية له أو المتسامحة معه". [2]

هذا الربط ليس عرضيا، بل نابع من قناعة فوكويامية ترى أن الديمقراطية الليبرالية تمثل "نهاية التاريخ"، وأن التهديدات الإرهابية ليست مجرد ظواهر أمنية بل أعراض اضطراب في البنية السياسية والثقافية للمجتمعات غير الليبرالية، ما يبرر تصدير الديمقراطية كحل جذري للتطرف.

عمليًا، جاءت حرب أفغانستان (2001) كتجسيد لمبدأ الرد المباشر على تهديد إرهابي واضح، إذ تم إسقاط نظام طالبان باعتباره حاضنة لتنظيم القاعدة، وسرعان ما تحوّلت الحرب إلى مشروع لـ"بناء الدولة" عبر دعم دستور جديد، وانتخابات برلمانية، وإنشاء جهاز أمني موالٍ للناتو. رغم هذا، لم يتحقق الاستقرار، وانتهى التدخل بانسحاب أمريكي بعد عشرين سنة، مع عودة طالبان للحكم، ما يعكس حدود الرؤية التي تساوي بين الهندسة الديمقراطية واحتواء الإرهاب. [3]

في العراق (2003)، تم تقديم التدخل العسكري بوصفه ضرورة لنزع أسلحة الدمار الشامل، لكنه ما لبث أن انكشف كأداة لإعادة تشكيل النظام السياسي والمجتمع، إذ أنشئت سلطة التحالف المؤقتة (CPA) التي حلت الجيش العراقي وفرضت نظامًا طائفيًا جديدًا، ما أدى إلى تفكيك الدولة وولادة فراغ أمني غذّى الإرهاب بدلًا من كبحه. وقد ظهر تنظيم "القاعدة في العراق" عام 2004، وتحوّل لاحقًا إلى "داعش"، ما يبيّن المفارقة بين الهدف المُعلن والنتائج العملية. [4]

كما امتدت هذه الرؤية إلى أدوات "القوة الناعمة"، عبر برامج مثل "مبادرة الشراكة في الشرق الأوسط " (MEPI)التي أطلقتها وزارة الخارجية الأمريكية عام 2002، وخصصت ملايين الدولارات لدعم منظمات المجتمع المدني، والتعليم، وتمكين المرأة، لكن بطريقة انتقائية تهدف إلى استنبات "ديمقراطية وظيفية"

[1] International Energy Agency, Oil Market Report, January 2025, https://www.iea.org/reports/oil-market-report-january-2025

[2] The White House, The National Security Strategy of the United States of America, September 2002, 5–6, https://georgewbush-whitehouse.archives.gov/nsc/nss/2002/.

[3] Seth G. Jones, In the Graveyard of Empires: America's War in Afghanistan (New York: W. W. Norton, 2010), 332–336.

[4] Charles Tripp, A History of Iraq (Cambridge: Cambridge University Press, 2007), 286–290.

تخدم الاستقرار لا التحول البنيوي. كانت مصر وتونس والمغرب من بين الدول المستهدفة، رغم استمرار النظم السلطوية فيها، مما يفضح حدود الخطاب الأمريكي حين يتعارض مع المصالح. [1]

في إفريقيا والساحل، وظّفت الولايات المتحدة ذريعة الإرهاب لتوسيع حضورها العسكري عبر أفريكوم (AFRICOM)، وركزت على برامج التدريب والمراقبة الجوية دون أي انخراط حقيقي في عمليات إصلاح سياسي أو دعم ديمقراطي فعلي، ما يعكس أولوية الأداة الأمنية على الهدف الديمقراطي. فمثلًا، استمرت واشنطن في التعاون مع أنظمة غير ديمقراطية في النيجر وتشاد بحجة الاستقرار الإقليمي، بينما تدهورت الأوضاع الحقوقية فيها. [2]

هذا التركيب الاستراتيجي، حيث يُدمج الإرهاب والديمقراطية كعنصرين متكاملين في الهندسة الأمريكية للنظام الدولي، يعبّر عن رغبة في السيطرة لا التحرير، ويستند إلى بنية فكرية تؤمن بأن الأمن القومي الأمريكي يبدأ من الخارج، وأن إعادة هيكلة أنظمة الآخرين هي السبيل الأمثل لحماية الداخل، حتى لو أنتج ذلك فوضى لا ديمقراطية.

المبحث الثاني: جدلية العلاقات الإستراتيجية الجزائرية الروسية على ضوء التحديات الأمنية الراهنة

المطلب الأول: دور المحدد التاريخي في العلاقات الجزائرية الروسية

تستند العلاقات الجزائرية-الروسية إلى تاريخ طويل، حيث تُعد امتدادًا لعلاقات وثيقة بدأت خلال حرب التحرير الجزائرية، أين قدم الاتحاد السوفييتي آنذاك دعما سياسيا وعسكريا وماليا لجبهة التحرير الوطني في نضالها ضد الاستعمار الفرنسي، كما كان أول دولة تعترف بالحكومة الجزائرية المؤقتة في أكتوبر 1960، وأقام علاقات دبلوماسية رسمية مع الجزائر في 23 مارس 1962 .

هذه الخلفية التاريخية تعزز استمرارية العلاقات بين البلدين، حيث يُنظر إلى الماضي كركيزة للحاضر والمستقبل، رغم المتغيرات التي شهدها كلا الطرفين. [3]

بعد استقلال الجزائر في العام 1962، شكلت إقامة العلاقات مع الاتحاد السوفياتي خطوة طبيعية، لا سيما في ظل دعم الولايات المتحدة للمغرب في حرب الرمال في خلال خريف العام .1963. [4]

وفي العام نفسه، رفضت الولايات المتحدة وفرنسا بيع المعدات العسكرية للجزائر والتي كان الجيش الوطني الشعبي خليفة جيش التحرير الوطني، بأمس الحاجة إليها. [5]

أدى غياب الثقة المتبادلة إلى تعقيد علاقات الجزائر مع كل من الولايات المتحدة وفرنسا، مما دفعها إلى توثيق علاقاتها مع موسكو، وإن كان ذلك بحذر، خاصة في المجالات السياسية والعسكرية وقطاع الطاقة، وبدرجة أقل على الصعيد الاقتصادي. ومن منظور صانعي القرار في الجزائر، فإن التهديدات الأمنية الرئيسية تنبع من قوى حلف شمال الأطلسي [6]، التي دعمت الإستعمار الفرنسي ضد القوميين الجزائريين

[1] Thomas Carothers and Marina Ottaway, Uncharted Journey: Promoting Democracy in the Middle East (Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, 2005), 27–33.
[2] ex de Waal, “The Real Politics of the Horn of Africa: Money, War and the Business of Power,” Polity Press, 2015, 148–150.
[3] Lotfi Sour, "Algeria–Russia Relations: Strategic Partnership in the Age of Geopolitics," Vestnik RUDN. International Relations 24, no. 2 (2024): 204–215, p205.
[4] Nicole Grimaud, La Politique extérieure de l'Algérie [Algeria's Foreign Policy] (Paris: Karthala, 1984), p. 147
[5] David Ottaway and Marina Ottaway, Algeria: The Politics of a Socialist Revolution (Berkeley, CA: .University of California Press, 1970), p.158.
[6] "Is the U.S. Training to Fight Algeria? Major Drills Simulate Attack on North African S-400 Air Defences", Military Watch Magazine, June 18, 2021,

والمغرب، المجهز بمعدات عسكرية غربية - أمريكية في المقام الأول. واستمر هذا التصور، وأثر في مشتريات الجزائر من الأسلحة التي حددتها الاعتبارات التاريخية والجيوسياسية والأسعار التنافسية للأسلحة السوفياتية والروسية.

حتى خلال الحرب الباردة، وبالرغم من تمسّكها بخيار عدم الانحياز، عُدّت الجزائر أقرب إلى الكتلة الشرقية بالنظر إلى خياراتها الاستراتيجية والاقتصادية الكبرى التي مالت كلّها إلى الاشتراكية ومنحت أفضلية في التعامل للسوفيات الذين كان إسهامهم بارزاً وقوياً في بناء اقتصاد الجزائر المستقلة.

لكن وفي سنوات التسعينات من القرن 20 مع دخول روسيا في حالة من الانكفاء على نفسها بسبب أزماتها البنيوية المعقدة، فيما انزلقت الجزائر إلى أخطر أزمة في تاريخها ، دخلت العلاقات في حالة من الركود أثر على وتيرة التطور التي كانت عليها من قبل. [1]

وعند توليه السلطة، حرص فلاديمير بوتين على إعادة بناء العلاقات السياسية والعسكرية لروسيا ضمن استراتيجية تهدف إلى استعادة نفوذها العالمي. وقد تزامن هذا التوجه مع سعي الجزائر إلى استرجاع مكانتها الدولية التي تمتعت بها خلال حقبة الحرب الباردة. وفي هذا السياق، شكل تجديد العلاقات بين موسكو والجزائر نقطة ارتكاز مهمة للسياسة الخارجية الروسية في شمال أفريقيا.

فقد أتاح هذا التقارب لموسكو فرصة لإعادة ترسيخ وجودها في منطقة المغرب، وتعزيز موقعها الاستراتيجي في حوض البحر الأبيض المتوسط، حيث يشكل الساحل الجزائري منفذا بحريا بالغ الأهمية. كما مكّن روسيا من توسيع نفوذها الاقتصادي والسياسي في القارة الأفريقية، عبر شراكات متعددة الأطراف ترتكز على تصدير السلاح، والتعاون في مجالات الطاقة، والتنسيق في ملفات أمنية إقليمية.

وعلى صعيد الجوار الجغرافي، ساعدت العلاقة مع الجزائر موسكو على بناء قنوات اتصال غير مباشرة مع دول مجاورة، بعضها حليف تقليدي للغرب، ما أتاح لروسيا مساحة للمناورة السياسية في منطقة طالما اعتُبرت مجالا حيويا للنفوذ الأوروبي والأمريكي. [2].

في بداية الألفية، ارتقت العلاقات الجزائرية-الروسية إلى مصاف "الشراكة الاستراتيجية" التي أبرمت وثيقتها التأسيسية في أفريل2001، لتكون أول شراكة من هذا النوع تبرمها روسيا مع دولة أفريقية وعربية. وعلى الرغم من اختلاف البلدين حول عدد من القضايا لا سيما مسألة ليبيا وتواجد مجموعة فاغنر في منطقة الساحل)، إلا أنهما غالبا ما يشتركان في مواقف مماثلة بشأن عدد من القضايا مثل الهيمنة الغربية والصراع العربي الإسرائيلي وحرب العراق. [3]

خلال سنة 2006، شهدت العلاقات الجزائرية الروسية تطورا ملحوظا تُرجم من خلال الزيارات، أين قام الرئيس فلاديمير بوتين بزيارة تاريخية إلى الجزائر، هي الأولى من نوعها لرئيس دولة روسي، وكان

https://militarywatchmagazine.com/article/us-train-.ing-fight-algeria-drills-attack-s400

[1] Yahia Zoubir, "Algeria's Balancing Act between Historical Partnership with Russia and Independence," Italian Institute for International Political Studies (ISPI), September 4, 2024, https://www.ispionline.it/en/publication/algerias-balancing-act-between-historical-partnership-with-russia-and-independence/.

[2] Mansouria Mokhefi, "Alger-Moscou: Évolution et limites d'une relation privilégiée," Politique étrangère 80, no. 3, 2015, p 57.

[3] Dmitry Bokarev, "Russia and Algeria: Decades of Friend-ship and Military and Technical Cooperation," New Eastern Outlook, September 24, 2019, https://journal-neo.org/2019/09/24/russia-and-algeria-decades-of-.friendship-and-military-and-technical-cooperation

هدفها الأساسي توقيع اتفاق ينص على شطب روسيا لما يقارب 4.7 مليار دولار من ديون الجزائر، مقابل إبرام صفقة لاقتناء معدات عسكرية روسية

وفي عام 2010، قام الرئيس الروسي ديميتري مدفيديف بزيارة رسمية إلى الجزائر في مسعى لإعادة بناء الثقة بين الطرفين، عقب التوترات التي نشأت إثر قيام الجزائر بإرجاع طائرات "ميغ-29" بسبب عيوب تقنية. وقد أسفرت هذه الزيارة عن توقيع ستة اتفاقيات تعاون، شملت مجالي الدفاع والطاقة، وأفضت إلى إنشاء مجلس أعمال جزائري-روسي لتعزيز العلاقات الاقتصادية والاستثمارية. [1]

المطلب الثاني: أليات التعاون الأمني الجزائري الروسي

يرى الباحث مالك موصلي أن عام 2001 شكل نقطة تحول حاسمة دفعت كلّا من الجزائر وروسيا إلى إعادة صياغة نظرتهما للسياسة الدولية ولمكانة كل منهما في النظام العالمي، ما مهد لتقارب استراتيجي بينهما. وعلى وجه الخصوص، شهد التعاون الأمني بين البلدين تطورا لافتا، تجسّد في تبادل الزيارات رفيعة المستوى، والحوار الاستراتيجي المنتظم، وتوقيع اتفاقيات متعددة تعكس عمق الشراكة بين البلدين، والتباحث حول القضايا الإقليمية والدولية، وخاصة ملف الإرهاب والأزمة الليبية والوضع في الساحل الإفريقي. [2]

1 /التنسيق الأمني الثنائي:

- **اللجنة الحكومية المشتركة الروسية الجزائرية للتعاون العسكري التقني La Commission mixte militaire:**

نشأت بناء على اتفاق تعاوني عسكري أمضي بتاريخ 1 أفريل 1999 ، وتعد اللجنة مسؤولة عن تعزيز و رصد التعاون الروسي الجزائري في المسائل العسكرية مثل التوقيع على اتفاقيات العسكرية بين الطرفين و عقود التسلح و التكوين، وتجتمع اللجنة بصفة منتظمة مرة في السنة بالتناوب بين الجزائر و موسكو، فقد تولت اللجنة في شهر نوفمبر 2001 التوقيع على اتفاق تعاون العسكري بين الجزائر و موسكو من قبل رئيس هيئة الأركان العامة الروسية الجنرال اناتولي كفاشين و رئيس الجنرال الجزائري محمد العماري. وتقوم هذه اللجنة بالتنسيق في القضايا الإقليمية الأمنية خاصة في منطقة الساحل وتعزيز الإستقرار في المنطقة. [3]

و تتولي اللجنة الإشراف على تنظيم تبادل الوفود العسكرية بين الطرفين مثل الزيارة التي قام بها للجزائر بتاريخ 19-12-2006 رئيس الأركان العامة للقوات المسلحة لفيدرالية روسيا الفريق الأول يوري نيكولا يفيتش و التي يتعلق موضوعها بسبل ووسائل تعزيز علاقات التعاون بين جيشي البلدين.[4]

- **مجموعة التعاون الثنائي في ميدان مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود: (Le Groupe de coopération bilatérale en matière de lutte contre le Terrorisme.)**

[1] Brahim Oumansour, L'Algérie: Un rebond diplomatique (Paris: Éditions Eyrolles, 2022), 158.

[2] لزهر مروك، "العلاقات الجزائرية الروسية: المحددات، الأبعاد والتطورات الراهنة"، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد 6، العدد 1 (جانفي 2021)، ص 1259.

[3] ايت مولود ، الجزائر روسيا عقد عسكري مقابل 2.5 مليار دولار ، جريدة لوجون المستقلة ، العدد 45، 2001

[4] صيور ب ، بوشرية ع . " وفود عسكرية أجنبية في زيارة للجزائر " مجلة الجيش ، ع 522 ، جانفي 2007 ، ص 10.

تم تأسيسها في عام 2005، اجتمعت أربع مرات : الجزائر العاصمة في ديسمبر 2005 في موسكو في جوان 2006 في الجزائر العاصمة عام 2008 وأخيرا في موسكو 27 أكتوبر 2009 . ويرأس المجموعة من الجانب الجزائري كمال رزاق بارا و مستشار رئيس الجمهورية والجانب الروسي السيد سافونوف الممثل الخاص لرئيس الاتحاد الروسي. [1]

- **المشاورات السياسية الجزائرية الروسية الدورية :**

بعد توقيع إعلان الشراكة الاستراتيجية المعمقة بين الجزائر وروسيا في جوان 2023، شهدت العلاقات الثنائية تطورا ملحوظا من خلال سلسلة من المشاورات السياسية المنتظمة التي تهدف إلى تعزيز التعاون في مختلف المجالات.

عُقدت أربع دورات للمشاورات السياسية الجزائرية-الروسية في 2024. تناولت الدورة الأولى في موسكو (9 فيفري) تفعيل إعلان الشراكة الاستراتيجية المعمقة الموقع خلال زيارة الرئيس تبون، وركزت على آليات تنفيذ مضامينه. [2] الدورة الثانية في الجزائر (14 أفريل) ناقشت التعاون الاقتصادي والأمني والثقافي، والوضع في الساحل، ليبيا، وفلسطين.[3] أما الدورة الثالثة في موسكو (26 جوان)، فخصصت لمتابعة مخرجات زيارة الرئيس تبون وتوسيع مجالات التعاون، خصوصا في ضوء التطورات الإقليمية في الشرق الأوسط ومنطقة الساحل.[4] في الدورة الرابعة بالجزائر (19 ديسمبر)، جرى تقييم دقيق لمستوى التقدم في المشاريع الثنائية ومواصلة التنسيق السياسي حول ملفات دولية حساسة [5].

2/ المنتديات الدولية المشتركة:

- **منتدى روسيا-إفريقيا :**

انطلقت دورته الأولى في الفترة من 23 إلى 24 أكتوبر 2019 في مدينة سوتشي الروسية، بحضور 43 رئيس دولة أو حكومة، تحت شعار "من أجل السلام والأمن والتنمية". [6]

وأسفرت عن إصدار بيان ختامي تضمن جملة من المبادئ والتوجهات، أبرزها: الإعلان عن إنشاء منتدى الشراكة الروسية–الإفريقية وتحديد قمة روسيا–إفريقيا كأعلى هيئة له، على أن تُعقد كل ثلاث سنوات؛

[1] بلخوخ كنزة، البعد العسكري في العلاقات الجزائرية الروسية بعد الحرب الباردة، مذكرة لنيل شهادة ماستر ماستر في العلوم السياسية تخصص دراسات إستراتيجية دولية، المدرسة الوطنية العليا العلوم السياسية، 2011-2012، ص 23.

[2] انعقاد الدورة الأولى من المشاورات السياسية الجزائرية-الروسية، وزارة الخارجية الجزائرية، نُشر في 2024/02/09، https://www.mfa.gov.dz/ar/press-and-information/news-and-press-releases/algeria-russia-hold-1st-session-of-political-consultations-1

[3] إنعقاد الدورة الثانية من المشاورات السياسية الجزائرية الروسية، وزارة الخارجية الجزائرية، نُشر في 2024/04/14، https://www.mfa.gov.dz/ar/press-and-information/news-and-press-releases/2nd-session-of-algerian-russian-political-consultations-held-in-algiers-1

[4] إنعقاد الدورة الثالثة من المشاورات السياسية الجزائرية الروسية، وزارة الخارجية الجزائرية، نُشر في 9 ديسمبر 2024، وكالة الأنباء الجزائرية، https://www.aps.dz/ar/algerie/172867-2024-12-19-14-19-55

[5] انعقاد الدورة الرابعة للمشاورات السياسية الجزائرية-الروسية، وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، نشر في 19 ديسمبر 2024، https://www.mfa.gov.dz/ar/press-and-information/news-and-press-releases/algerian-russian-political-consultations-1

[6] Second Summit Russia–Africa Economic and Humanitarian Foru, 28 July 2023, https://summitafrica.ru/en/about-summit /

رفض محاولات مراجعة المبادئ والقواعد المعترف بها في القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة؛ معارضة التدابير الأحادية، دعم إصلاح منظمة الأمم المتحدة، خاصة مجلس الأمن، بما يضمن تمثيلا أوسع للدول الإفريقية؛ تعزيز التعاون لمواجهة التحديات الأمنية، وعلى رأسها الإرهاب، والتأكيد على مبدأ "الحلول الإفريقية للمشاكل الإفريقية" كقاعدة أساسية في تسوية النزاعات في القارة. [1]

وقد شاركت الجزائر في أشغال القمة الأولى برئاسة عبد القاظر بن صالح. [2]

- **منتدى التعاون الروسي العربي:**

أُنشئ بموجب مذكرة تفاهم بين روسيا وجامعة الدول العربية عام 2009، ويُعقد عادة على مستوى وزراء الخارجية، وتقام دوراته كل سنتين تقريبا، بالتناوب بين روسيا وإحدى الدول العربية، أين عُقدت الدورة السادسة للمنتدى بتاريخ 20 ديسمبر 2023 في مراكش[3]، لكن بدون مشاركة الجزائر، حيث يعزى ذلك الى توتر العلاقات مع المغرب. [4]

- **منتدى روسيا-العالم الإسلامي:**

تأسس المنتدى عام 2006 بمبادرة من روسيا، بعد انضمامها بصفة مراقب في منظمة التعاون الإسلامي (OIC)سنة 2005، وذلك في إطار رغبتها في توثيق علاقاتها مع الدول الإسلامية وتعزيز مكانتها كجزء من العالم متعدد الأقطاب.

جاء تأسيس المنتدى كجزء من جهود روسيا لتقديم نفسها كشريك حضاري واستراتيجي للدول الإسلامية، خاصة أن حوالي 20 مليون مسلم يعيشون داخل روسيا، يشكلون جزءا مهمًا من نسيجها الاجتماعي والثقافي.

وقد دعمت جمهورية تتارستان، ذات الغالبية المسلمة، هذه المبادرة منذ بدايتها، لتصبح مدينة قازان مركزا دائما لهذا المنتدى الذي تطور لاحقا إلى منصة سنوية للحوار الاقتصادي والأمني والسياسي والثقافي، وأصبح يُعرف منذ 2009 باسم : "منتدى قازان: روسيا – العالم الإسلامي." [5]

أليات التعاون الأمني الجزائري الروسي

المجال	الألية/المنتدى	سنة التأسيس/الإنعقاد	الأتمشطة والمخرجات الرئيسية
التنسيق الثنائي	اللجنة الحكومية المشتركوة للتعاون العسكري التقني.	1999	توقيع اتفاقيات عسكرية، عقود التسليح، التكوين، تبادل الوفود العسكرية

[1] Декларация первого саммита Россия – Африка, 24 октября 2019 года, http://kremlin.ru/supplement/5453

[2] قمة روسيا-افريقيا: مشاركة الجزائر تنم عن رغبتها في المضي قدما بمصالح افريقيا، 23 اكتوبر 2019، https://www.aps.dz/ar

[3] الإعلان المشترك الصادر عن الدورة السادسة لمنتدى التعاون العربي الروسي على المستوى الوزاري مراكش-المملكة المغربية، 20 ديسمبر 2023، وزارة الخارجية روسيا الاتحادية، https://mid.ru/ar/1922346/

[4] إيمام مراح، رغم علاقاتها الوطيدة مع روسيا.. الجزائر تقاطع المنتدى العربي الروسي في مراكش، نُشر في 2023/12/20، https://www-awras-com.cdn.ampproject.org/v/s/www.awras.com

[5] مدينة قازان الروسية تستضيف المنتدى الاقتصادي الدولي "روسيا-العالم الإسلامي" بمشاركة 80 دولة، وكالة الأنباء الجزائرية، 14 ماي 2024، https://www.aps.dz/ar/monde/162100-80

	مجموعة التعاون الثنائي في مكافحة الإرهاب.	2005	4 اجتماعات بين 2005 و2009، برئاسة رزاق بارا وسافونوف.
	المشاورات السياسية الروسية الجزائرية الدورية.	منذ 2023	4 دورات في 2024، ناقشت الأمن في الساحل، ليبيا، فلسطين التعاون الثنائي.
المنديات الدولية المشتركة	منتدى روسيا-افريقيا	2019 (سوتشي) 2023 (سانت بطرسبورغ)	إنشاء منتدى الشراكة، رفض التدخل الأجنبي، دعم إصلاح مجلس الأمن، خطة عمل حتى 2026.
	منتدى التعاون الروسي العربي	منذ 2009، الدور السادسة 2023 (مراكش)	حوار سياسي على مستوى وزراء الخارجية كل عامين.
	منتدى روسيا-العالم الإسلامي (منتدى قازان)	منذ 2006	منصة سنوية للحوار الاقتصادي والأمني والثقافي، برعاية تتارستان.

المصدر: من إعداد الطالب.

3/ المناورات العسكرية المشتركة:

قد أجرت الجزائر وروسيا عددا من المناورات العسكرية المشتركة في السنوات الأخيرة. تمّت الأولى في العام 2021، في أوسيتيا الشمالية، جنوب غرب روسيا. وتدرّب ثمانون جندياً جزائرياً على عمليات البحث والقضاء على المجموعات المسلّحة غير الشرعية والقيام بالاستطلاع الإشعاعي والكيميائي والبيولوجي.[1]

وفي نوفمبر 2021، شارك الجيشان الروسي والجزائري في مناورات بحرية في البحر الأبيض المتوسط. وفي إطار "التمرين البحري المشترك-2021"، أبحرت مفرزة من السفن التابعة لأسطول البحر الأسود الروسي، مكوّنة من الفرقاطة "الأدميرال غريغوروفيتش" وسفينة الدورية "ديمتري روجاتشيف" وزورق الانقاذ "SB-742" إلى الجزائر العاصمة، للمشاركة في المناورة مع سفن البحرية الجزائرية. [2]

ووفقا لخبير الدفاع عبد القادر الصوفي، من المحتمل أن تكون المناورة الجزائرية الروسية "ردا على استفزاز التحالف الأمريكي الأطلسي، الذي طالما اعتبر البحر الأبيض المتوسط محمية له." [3]

[1] Russian-Algerian Exercises began in North Ossetia," Caucasus Watch, October 4, 2021, https://caucasuswatch.de/en/news/russian-algerian-exercises-began-in-north-ossetia.html; "Militaires de la République algérienne sont arrivés en Ossétie du Nord pour participer à l'exercice international" ["Soldiers of the Algerian Republic Arrived in North Ossetia to Participate in the International Exercise"], Russian Ministry of Defense, accessed... https://fr.mil.ru/fr/news_page/world/more.htm?id=12386373@egNews

[2] "Un détachement de navires de guerre de la marine russe accoste au port d'Alger," ["A Detachment of Russian Navy warships Docks at the Port of Algiers"], Radio Algérienne, November 13, 2021, https://news.radioalgerie.dz/fr/node/1153

[3] Méditerranée : les manœuvres algéro-russes inquiètent Washington," ["Mediterranean: Algerian-Russian Maneuvers Worry Washington"], TSA, November 21, 2021, https://www.tsa-algerie.com/mediterranee-les-manoeuvres-algero-russes-inquietent-washington.

إلا أن وزارة الدفاع الجزائرية أكدت أنّ المناورة المشتركة تندرج في إطار التعاون العسكري الروتيني بين الجزائر وروسيا وتبادل الخبرات. [1]

في سبتمبر 2022، شاركت الجزائر في مناورات القيادة الإستراتيجية والأركان "فوستوك 2022"، التي نُظمت في أقصى الشرق الروسي [2]، وقد شاركت وحدة قتالية جزائرية تضم 100 فرد في هذه التدريبات إلى جانب نحو 50 ألف عنصر من قوات دولية متعددة. وتضمّنت المناورات سيناريو يحاكي هجوماً بحرياً واسع النطاق والرد على محاولة غزو من قِبل أسطول ضخم تابع لتحالف دولي. وتُعدّ مشاركة الجيش الوطني الشعبي في هذه المناورة منطقية بالنظر إلى امتلاك الجزائر شريطاً ساحلياً يتجاوز 1,200 كيلومتر على طول البحر الأبيض المتوسط." [3]

وفي أفريل 2022، أعلنت وزارة الدفاع الروسية عن تنظيم مناورة مشتركة لمكافحة الإرهاب تحت عنوان "درع الصحراء" التي جرت في الفترة من 16 إلى 28 نوفمبر في منطقة بشار، ووفقا لموقع سبوتنيك الروسي، تُعد هذه المناورة أول تدريب بري مشترك بين الجيشين الروسي والجزائري على الأراضي الجزائرية. [4]

وأبدى الاتحاد الأوروبي "قلقا عميقا" بشأن هذه المناورة، وذلك في أعقاب رسالة وجهها 17 نائبا في البرلمان الأوروبي إلى رئيسة المفوضية الأوروبية، أورسولا فون دير لاين، طالبوا فيها بإعادة تقييم اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر. وأوضح النواب أن الجزائر تُعد من أبرز مستوردي الأسلحة الروسية عالميًا، إذ تجاوزت قيمة وارداتها 7 مليارات يورو في عام 2021، مما يطرح تساؤلات جدية حول انسجام هذه الشراكة مع التوجهات الاستراتيجية والسياسات الأمنية للاتحاد الأوروبي، وانتقدت الرسالة أيضا قرار الجزائر بالامتناع عن التصويت على قرار الأمم المتحدة الذي يدين محاولات روسيا ضم المناطق الأوكرانية، وهي الخطوة التي وصفها أعضاء البرلمان الأوروبي بأنها "مدهشة بالنظر إلى أن الجزائر حاولت دائمًا الالتزام بالقانون الدولي واحترام سيادة الدول." [5]

إلا أن وزارة الدفاع الجزائريّة أعلنت عدم إجراء مناورات عسكرية مشتركة مع الجيش الروسي أو أي شريك آخر، مشيرة إلى أن مثل هذه التدريبات تُعلن عبر البيانات الصحفية الرسمية. من جانبها، أوضحت وزارة الخارجية الروسية في سبتمبر 2022 أن التدريبات العسكرية مع الجزائر هي "روتينية ولا تستهدف أي دولة ثالثة". ومع ذلك، يرى الخبراء أن إجراء هذه المناورات بالقرب من الحدود المغربية، على بعد

---

[1] Hana Saada, "Vostok 2022: Algerian Army ANP Takes Part in Command, General Staff Strategic Military Exercises in Russia," DZ Breaking, September 2, 2022, https://www.dzbreaking.com/2022/09/02/vostok-2022-algerian-army-anp-takes-part-in-command-general-staff-strategic-military-exercises-in-russia

[2] Hana Saada, "Vostok 2022: Algerian Army ANP Takes Part in Command, General Staff Strategic Military Exercises in Russia," DZ Breaking, September 2, 2022, https://www.dzbreaking.com/2022/09/02/vostok-2022-algerian-army-anp-takes-part-in-command-general-staff-strategic-military-exercises-in-russia/.

[3] L'ANP participe à l'exercice Vostok 2022 en Russie," ["The ANP Participates in the Vostok 2022 Exercise in Russia"], MENADEFENSE, September 1, 2022, https://www.menadefense.net/algerie/lanp-participe-a-lexercice-vostok-2022-en-russie/.

[4] "A Joint Russian-Algerian Anti-Terrorist Exercise of the Land Forces will Take Place in Algeria", Russian Defense Ministry, accessed November 16, 2023, https://eng.mil.ru/en/news_page/country/more.htm?id=12416070@egNews

[5] West 'Deeply Concerned' about Joint Russia-Algeria Military Exercises," Middle East Online, November 18, 2022, https://middle-east-online.com/en/west-%E2%80%98deeply-concerned%E2%80%99-about-joint-russia-algeria-military-exercises.

50 كيلومترا، يعتبر خطوة تستهدف المملكة المغربية، التي كانت قد أجرت في وقت سابق من العام نفسه تدريبات عسكرية مشتركة مع الجيش الأمريكي تحت اسم "الأسد الأفريقي" بالقرب من الحدود الجزائرية.[1]

لكن رغم متانة العلاقات العسكرية بين الجزائر وروسيا، رفضت الجزائر طلبات موسكو بشأن استخدام قاعدة المرسى الكبير البحرية الواقعة غرب الساحل الجزائري، معتبرة أن منح هذا الامتياز يُعد خرقً لسياسة عدم الانحياز التي تلتزم بها منذ زمن طويل. ويُعد هذا التعاون العسكري بمثابة آلية موازنة استراتيجية لتحالف المغرب مع القوى الغربية، دون أن يُفضي إلى اصطفاف الجزائر ضمن أي محور مناهض للغرب بشكل صريح أو نهائي.

خلال حواره الدوري مع ممثلي الصحافة الوطنية الذي بث بتاريخ 2022/04/24، حيث أكد رئيس الجمهورية عبد المحيد تبون أن الجزائر " قوة مثبتة داخل حركة عدم الانحياز ولن تتدخل في قضايا لا تعنيها "، إلا أن " هذا لا يمنعنا من أن نكون أصدقاء لروسيا كما نحن أصدقاء للولايات المتحدة، بطريقة أخرى، إضافة إلى علاقاتنا المتينة مع الصين[2]."

المناورات العسكرية المشتركة الجزائرية الروسية

التاريخ	نوع المناورة	الموقع	المشاركة الجزائرية	الهدف/الملاحظات
أكتوبر 2021	مناورات برية مشتركة	أوسيتيا الشمالية (جنوب غرب روسيا)	80 جنديا	تدريب على مكافحة الجماعات المسلحة غير الشرعية، واستطلاعات إشعاعي وكيميائي وبيولوجي.
نوفمبر 2021	مناورات بحرية مشتركة	البحر الأبيض المتوسط، الجزائر	البحرية الجزائرية وأسطول البحر الأسود الروسي	تعزيز التعاون البحري، وتزامنت مع تواجد سفن أمريكية في البحر الأسود.
سبتمبر 2022	مناورات استراتيجية "فوستوك 2022"	أقصى شرق روسيا	وحدة جزائرية من 100 عنصر، مع 50 ألف مشارك.	تمثيل لهجم بحري ورد على غزو محتمل.
نوفمبر 2022	مناورة لمكافحة الإرهاب "درع الصحراء"	بشار، جنوب غرب الجزائر.	لأول مرة على الأراضي الجزائرية	أثارت قلقا وانتقادا أوروبيا وسياسيا.

[1] Exercices militaires algéro-russes : les précisions du MDN," ["Algerian-Russian Military Exercises: Details From the Ministry of National Defense"], TSA, November 29, 2022, https://www.tsa-algerie.com/exercices-militaires-algero-russes-les-precisions-du-mdn/.

[2] Salaires, Espagne: l'interview de Tebboune en sept points," ["Salaries, Spain: The Interview with Tebboune in Seven Points"], TSA, April 24, 2022, https://www.tsa-algerie.com/salaires-espagne-linterview-de-tebboune-en-sept-points/

المطلب الثالث: النفوذ الروسي في الجوار الجزائري وتداعياته على العلاقات الجزائرية الروسية

أولا: مظاهر النفوذ الروسي في شمال إفريقيا ومنطقة الساحل وأبعاده

تُعد السياسة الخارجية الروسية ذات طابع دولتي واقعي، حيث تُصاغ من منظور إستراتيجي شامل يُملي على موسكو رؤية دورها العالمي من خلال منطق القوة والتوازنات الدولية. تنظر روسيا إلى العالم كرقعة شطرنج كبرى، تُعَرّف فيها نفسها عبر صراعاتها ومواجهاتها مع خصومها التاريخيين، وفي مقدمتهم الولايات المتحدة الأمريكية. ومن هذا المنطلق، اعتبر صناع القرار الروس نهاية الحرب الباردة بمثابة هزيمة، وإن لم تكن نهائية، إذ شعروا بالإهانة نتيجة تراجع قوة بلادهم وتهميش دورها العالمي.

ورغم قبول بعض الإصلاحيين الشباب الذين تسلموا الحكم في مطلع التسعينيات بهذا الواقع الجديد، فإن النواة الصلبة للنظام الروسي، من بيروقراطيين وأمنيين، لم تتقبل هذا الوضع، وسعت إلى استعادة مكانة البلاد. وكان فلاديمير بوتين، أحد أبناء هذه المؤسسة، الذي اعتلى سدة الحكم في العام 2000، أكثر من جسد هذا التوجه [1] . فقد تبنى مشروعا لإعادة الاعتبار لروسيا كقوة عظمى، من خلال ثلاث مراحل مترابطة:

أ- إعادة ترتيب البيت الداخلي وترسيخ الاستقرار في الأقاليم الهشة: كرس بوتين السنوات الأولى من حكمه لمعالجة التحديات الداخلية التي واجهتها روسيا في أعقاب تفكك الإتحاد السوفياتي، فشن حملة ضد طبقة الأوليغارشية التي ترسخت خلال تسعينات القرن الماضي، والتي لم تكن تخضع لسيطرة الدولة، كما سعى إلى تقليص الحريات السياسية التي رأى أنها بلغت مستويات تهدد استقرار النظام، وهو مايعبر عن عودة تدريجية لرموز النظام السوفياتي السابق.

ب- استعادة النفوذ في المجال الحيوي التقليدي، ممثلا في رابطة الدول المستقلة(CIS) : مثل جورجيا وأوكرانيا وقرغيزستان التي شهدت مايعرف ب"الثورات الملونة"، وتالتي اعتبرتها موسكو مصدر تهديد مباشر ومدفوعا من الغرب. [2]

ت- وأخيرا، توسيع دائرة النفوذ نحو الفضاءات الأبعد، بما في ذلك منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومنطقة الساحل، التي أصبحت مع العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين إحدى ساحات التحرك الاستراتيجي الروسي.

وبذلك، لا يمكن فصل التمدد الروسي في منطقة الساحل الافريقي وشمال إفريقيا عن هذا المشروع الأشمل لاستعادة المكانة الدولية، إلا أن هذا الحضور يثير تساؤلات جوهرية: هل كان نتيجة تخطيط إستراتيجي مسبق أم استجابة لفرص ظرفية؟ ما هي الدوافع الكامنة خلف هذا الانخراط المتزايد؟ إلى أي مدى كان هذا التحرك محسوبا ضمن رؤية بعيدة المدى؟ وكيف جرى تنفيذه على أرض الواقع؟ إن الإجابة على هذه التساؤلات تُعد مفتاحا لفهم طبيعة العلاقة بين روسيا والمنطقة، وتحديد موقع الجزائر ضمن هذا التمدد.[3]

على الرغم من أن روسيا غزت مرارا أرض وشعوبا مجاورة لها، إلا أنها لم تُنشئ مستعمرات في البلدان المتواجدة في شمال افريقيا ومنطقة الساحل، مما منحها صورة أقل سلبية في المنطقة مقارنةً بالقوى الأوروبية التي أخضعت معظم العالم العربي بقوتها العسكرية، وهي سمعة لا تزال روسيا تجني فوائدها حتى اليوم. [4]

---

[1] V. Talbot, C. Lovotti, Z. Akil, Y. Cherif, Ch. Hartwell, M. Milosevich, and E. Tafuro Ambrosetti, The Role of Russia in the Middle East and North Africa Region: Strategy or Opportunism?, EuroMeSCo Joint Policy Study no. 12 (Barcelona: European Institute of the Mediterranean (IEMed), April 2019), p 13.

[2] Talbot et a., The Role of Russia, p 17.

[3] Talbot et al, The Role of Russia, p 13.

[4] Talbot et al, The Role of Russia, p 14.

شهدت منطقة الساحل، وتحديدا منذ عام 2020، تحولات جيوسياسية كبرى، كان أبرز ملامحها موجة الانقلابات العسكرية في مالي، بوركينا فاسو، والنيجر. وقد رافق هذه التحولات إعادة تموضع في الشراكات الأمنية لهذه الدول، تميزت بإنهاء التعاون مع فرنسا، الشريك التقليدي، والاتجاه نحو روسيا. ففي أعقاب الانقلابات، طالبت مالي والنيجر وبوركينا فاسو بانسحاب القوات الفرنسية، وأغلقت النيجر بعثتين أمنيتين أوروبيتين، إحداهما موجودة منذ 2012، قبل أن تُنهي أيضا شراكتها الدفاعية مع الولايات المتحدة. كما أعلنت مالي إنهاء مهمة "مينوسما" الأممية التي ضمت نحو 13 ألف جندي واستمرت عقدا كاملا، وفي عام 2024، لحقت دول أخرى مثل تشاد وساحل العاج والسنغال بقرار وقف التعاون العسكري مع باريس، وإنْ في ظروف مختلفة.[1]

كما تزامنت عودة روسيا إلى إفريقيا مع تقلص الدور الأميركي في القارة، لا سيما بعد قرار إدارة ترامب عام 2018 بتقليص جهود مكافحة الإرهاب، رغم تصاعد التهديدات في عدة دول إفريقية، ما أتاح لموسكو فرصة لملء الفراغ الأمني بسرعة. [2]

في هذا السياق، ووفقا لتحليل جوزيف سيغل، فإن تصاعد المشاعر المؤيدة لروسيا بعد انقلاب أوت 2020 لم يكن تطورا مفاجأ، بل جاءت امتدادا لحملة إعلامية تروج لدور روسي بديل في أمن مالي مننذ 2017، قادها "تجمّع الوطنيين الماليين"، هذه الحملات ركزت على تحميل فرنسا مسؤولية التمرد الجهادي، ودعت لسحب قواتها، في حين صورت موسكو كحليف موثوق. وأظهر تحليل الباحثين كيفن ليمونييه ومارلين لوروي عبر "تقنيات المصادر المفتوحة" أن نشاطات فاغنر الأمنية والتعدينية تتقاطع مع حملات رقمية مجهولة المصدر، كما في إفريقيا الوسطى، حيث رُصدت مواقع تدعم الوجود الروسي لسنوات. وبالقياس، يبدو أن الخطاب المعادي لفرنسا في مالي كان جزءا من حملة منسّقة مهّدت لانقلاب 2020، بما يخدم أهداف الكرملين في المنطقة.[3]

وبعد الانقلاب، ظهرت بوادر التقارب بين المجلس العسكري وروسيا بشكل جلي، فقد كان السفير الروسي من أوائل الدبلوماسيين الذين استُقبلوا من قبل الانقلابيين، كما أن شخصيات بارزة في القيادة مثل آسيمي غويتا ومالياك دياو وساديو كامارا تلقوا تدريبات عسكرية في روسيا. ووفق المحلل المالي إتيان "فاكابا سيسوكو"، فإن هذا التقارب أثار انقساما داخل الحكومة الانتقالية المدنية، بلغ ذروته بإقصاء كامارا بسبب مساعيه للتقارب مع موسكو، ما أدى لاحقا إلى الإطاحة بالحكومة الإنتقالية ذاتها في ماي 2021، فيما وُصف بـ"انقلاب داخل انقلاب". [4]

في المقابل، تبنت الولايات المتحدة نهجاً عقابياً تجاه السلطات الجديدة في مالي، إذ قررت إدارة بايدن استبعاد باماكو من إطار اتفاقية "أغوا" (قانون الفرص والنمو في إفريقيا)، في خطوة تعكس تمسك واشنطن بمعايير الديمقراطية عبر أدوات الضغط الاقتصادي. غير أن هذا النهج، كما يشير كل من توغنهات وكامارا، يبدو محدود الفعالية في بيئات تتّسم بفراغ مؤسسي واضطراب سياسي، حيث تجد قوى مثل روسيا والصين فرصة سانحة لتعزيز نفوذها من خلال تقديم الدعم السياسي والأمني دون شروط مرتبطة

[1] Nina Wilén, Stepping up Engagement in the Sahel: Russia, China, Turkey and the Gulf States, Egmont Policy Brief no. 375 (April 2025), Egmont – Royal Institute for International Relations, p1.
[2] Mathieu Droin and Tina Dolbaia, Russia Is Still Progressing in Africa. What's the Limit? (Washington, DC: Center for Strategic and International Studies, August 2023), p 3.
[3] Laura Rajosefa, The Future of Strategic Competition in the Sahel Region: Placing Partnership First, Wright Flyer Paper No. 93 (Maxwell Air Force Base, AL: Air University Press, Air Command and Staff College, 2023), p12.
[4] Laura Rajosefa, The Future of Strategic Competition in the Sahel Region: Placing Partnership First, p 14 .

بالحكم الرشيد أو الديمقراطية، وهو ما يمنحها ميزة نسبية في سياق التنافس الجيوسياسي على منطقة الساحل. [1]

بين ديسمبر 2021 وفبراير 2024، أُوكلت إلى مجموعة فاغنر في مالي مهام متعددة تمحورت حول تعزيز القدرات العسكرية للنظام، من خلال تدريب القوات الخاصة وإنشاء نواة لقوة جوية، وهي مهام تولى تنفيذ معظمها، لاحقًا، مقاولون روس آخرون ضمن "فيلق إفريقيا" التابع لوزارة الدفاع الروسية. وقد ركّزت فاغنر، على نحو خاص، على تدريب الجيش المالي في مركز "سوفرولاي" القريب من سيفاري، كما أوكلت إليها مهمة تأمين الرئيس وعدد من كبار المسؤولين، وإن لم تُعتبر هذه المهمة أساسية. [2]

في موازاة ذلك، أقامت المجموعة تعاونًا وثيقًا مع جهاز الاستخبارات الوطنية المالية (L'Agence nationale de la sécurité de l'État) ، حيث شاركت في اعتقال ضباط رفيعي المستوى كانوا يشتبه في تورطهم في قضايا خيانة [3]، أما الهدف الأساسي من وجود فاغنر هو تمهيد الطريق أمام القوات المسلحة المالية (FAMA) لإضعاف سيطرة الجماعات المعارضة على المناطق الشمالية وإعادة نقل الحرب إلى الشمال، وأشار جندي الي إلى ذلك بقوله: "فاغنر مستعدة أيضا لمواجهة الجماعات التي وقعت على اتفاق الجزائر، وقد قامت بذلك بالفعل." [4]

ويُعد استرجاع مدينة كيدال في شمال مالي في نوفمبر 2023 أبرز إنجازات فاغنر[5]، بعد أن كانت تحت سيطرة الجماعات المسلحة خلال عشرة سنوات من التدخل الفرنسي، وهو ما أغلق عمليًا الباب أمام مسار التسوية الذي أقره اتفاق الجزائر.[6]

من الشائع أن يقال إن السياسة الخارجية الروسية تفتقر إلى أيديولوجية منذ تفكك الاتحاد السوفييتي والتخلى عن الشيوعية ولكن عند قراءة التاريخ المنهجي الذي قدمه صامويل راماني للسياسة الخارجية الروسية في أفريقيا في عهد الرئيس فلاديمير بوتن، "روسيا في افريقيا قوة عظمى نائمة أو مدعي عدواني"، نجد أيديولوجية صريحة دعم الحكومات الاستبدادية وتطبيعها

وهذا أحد الاستنتاجات الرئيسية من تحليل راماني المثير للإعجاب والذي يستند إلى بحث معمق وسرد غير عاطفي، ويدعمه 1400 اقتباس من مصادر إنجليزية وفرنسية وروسية وعربية، وهو معيار تاريخي مرحب به لتقييم تصرفات روسيا في أفريقيا اليوم

وبالاستفادة من التكتيكات التي طورها وزير الخارجية الروسي يفجيني بريماكوف لأول مرة في أواخر تسعينيات القرن العشرين، أصبحت روسيا ما يطلق عليه راماني التريكا مقاوما للأزمات للأنظمة الاستبدادية"، وكلما واجهت حكومة استبدادية أفريقية عقوبات من الأمم المتحدة، أو مزاعم بإجراء انتخابات احتيالية، أو انتقادات بسبب انتهاكات حقوق الإنسان، كانت روسيا تروج لنفسها باعتبارها المدافع عن النظام المحاصر على الساحة العالمية. [7]

[1] Laura Rajosefa, The Future of Strategic Competition in the Sahel Region: Placing Partnership First, p 17 .
[2] Antonio Giustozzi, Joana de Deus Pereira, and David Lewis, Did Wagner Succeed in the Eyes of its African and Middle Eastern Clients?, Whitehall Report 4-24 (London: Royal United Services Institute for Defence and Security Studies, January 2025), p 6.
[3] Lbid , p 7.
[4] Lbid , p 19.
[5] Lbid , p 19.
[6] Lbid, p 20.
[7] Joseph Siegle, Intervening to Undermine Democracy in Africa: Russia's Playbook for Influence, Africa Center for Strategic Studies, November 22, 2023, p 1

ويتجلى ذلك بوضوح في ليبيا من خلال دعم روسيا لخليفة حفتر في مساعيه للسيطرة على السلطة، على غرار نظام معمر القذافي. فقد نشرت موسكو قوات فاغنر شبه العسكرية، ونفذت ضربات جوية، وحرّكت حملات تضليل إعلامي واسعة لتعزيز موقع حفتر وتحالفه من الميليشيات الشرقية. ومنذ عام 2015، بدأت روسيا بتزويد هذه القوات بالسلاح عبر مصر، في خرق لحظر الأسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة. كما أعاقت بشكل ممنهج جهود المنظمة الدولية لتشكيل حكومة موحدة في طرابلس، واعتماد دستور، وتنظيم انتخابات ذات مصداقية.[1]

تعتمد روسيا في استراتيجيتها الإفريقية على استقطاب النخب السياسية والعسكرية، في نهج يؤدي إلى تعميق الفجوة بين مصالح هذه النخب ومطالب الشعوب الإفريقية الطامحة إلى الديمقراطية، وتعزيز سيادة القانون، وخلق فرص العمل. غير أن التدخل الروسي، كما يلاحظ جوزيف سيغل، يعمل على تقويض هذه الأهداف، من خلال دعم أنظمة استبدادية، وتمكين قادة يفتقرون للشرعية الشعبية، وإضعاف المؤسسات الوطنية التي يمكن أن تشكل أساساً لتحول ديمقراطي مستدام. [2]

في هذا السياق، يرى بعض الزعماء الأفارقة في تعاونهم مع روسيا "تكتيكا تحوطيا" للحصول على المزيد من الدعم من الغرب، أي أنهم لا يتعاملون مع روسيا بدافع الولاء أو القناعة، بل كورقة مساومة لتحسين شروطهم مع الغرب. [3]

واللافت أن النهج الروسي في إفريقيا يتسم بعدم التكافؤ، إذ يركز على إقامة علاقات شخصية مع أفراد نافذين داخل النخب الحاكمة، متجاوزاً بذلك قنوات الدولة الرسمية أو احتياجات المجتمعات المحلية. وبهذا المعنى، فإن ما تقدمه موسكو لا يمثل شراكة بين دول، بل محاولة لاحتواء النخب وتوجيهها بما يخدم المصالح الروسية الضيقة، وليس تطلعات الشعوب الإفريقية. [4]

ثانيا: إنعكاسات التمدد الروسي الإقليمي على مسار العلاقات الجزائرية الروسية

1/ موقف الجزائر من التواجد الروسي في الساحل الإفريقي:

في سياق الأوضاع الأمنية المعقدة في منطقة الساحل، تواصل الجزائر مراقبة التوسع الروسي في المنطقة بحذر، انطلاقا من قناعتها بأن الحلول العسكرية لا تشكل بديلا مستداما لتحقيق الأمن والإستقرار الإقليمي، وكأول رد جزائري رسمي على هذا التواجد، عبر الرئيس عبد المجيد تبون عن موقف واضح تجاه الوجود الروسي في مالي، حيث صرح في مقابلة مع صحيفة لوفيغارو الفرنسية بتاريخ 30 ديسمبر 2022 قائلا: "إن الأموال التي تُنفق على هذا الوجود، كان من الأجدر تخصيصها لدعم تنمية منطقة الساحل، والاستثمار في مشاريع اقتصادية أكثر فائدة." [5]

كما أكد عبد المجيد تبون أن الإرهاب ليس في نظره التهديد الأهم للمنطقة موضحا: "نحن قادرون على القضاء عليه، مايقلقني أكثر هو غرق منطقة الساحل في البؤس "، مشيرا إلى أن: "الحل يعتمد على 80 % على الاقتصاد و20% على الأمن" [6]، ولم يقتصر تحليل الرئيس للوضع على انتقاد المجلس العسكري في

[1] Lbid , p 2.
[2] Joseph Siegle, Using Africa as a Stage at the Russia–Africa Summit, Africa Center for Strategic Studies, July 21, 2023, p 2.
[3] Lbid , p 2
[4] Lbid, p 2.
[5] Aram Gasparyan. "Some Aspects of the Algerian-Russian Military Cooperation: The Features and Prospects." Contemporary Eurasia: International Journal of Eurasian Geopolitics 12, no. 1 (2023), p57.
[6] "Tebboune: Le coût de Wagner au Mali plus utile dans le développement." African Manager, December 30, 2022. https://africanmanager.com/tebboune-le-cout-de-wagner-au-mali-plus-utile-dans-le-developpement

مالي ووجود مجموعة فاغنر هناك، بل جادل بأن حل الوضع في مالي من الممكن أن يكون أفضل من خلال تطبيق اتفاق الجزائر لعام 2015، ولو وجدت الجزائر الدعم في تطبيق هذا الاتفاق، لما كان الوضع في مالي على ماهو عليه اليوم. [1]

ليس من قبيل المصادفة أن تتزامن تصريحات الرئيس الجزائري بشأن وجود مجموعة فاغنر في مالي مع تصاعد الضغوط الدولية على هذه الأخيرة، لا سيما بعد إدراجها على القائمة السوداء من قبل الولايات المتحدة، تمهيدا لفرض عقوبات عليها، كما جاءت هذه التصريحات بعد أيام قليلة من لقاء جمع الرئيس عبد المجيد تبون بوزير الداخلية الفرنسي جيرالد دارمانان في 18 ديسمبر، والذي صرح إثره بأن العلاقات الجزائرية-الفرنسية دخلت "مرحلة جديدة". في هذا السياق، يمكن قراءة الموقف الجزائري كمؤشر على رغبة في توجيه رسالة واضحة إلى الغرب خاصة فرنسا والو.م.أ، مفادها أنها تحتفظ بهامش مستقل في صياغة مواقفها الإقليمية، وأنها لا تمنح تفويضا مطلقا لأي قوة أجنبية في جوارها الاستراتيجي، بما في ذلك شريكها التاريخي روسيا. [2]

وفي جلسة نقاش عُقدت بمقر الأمم المتحدة بتاريخ 22 أوت 2024 بمناسبة الذكرى الـ75 لاتفاقية جنيف، صرح بن جامع: "قرأت في الصحافة أن هناك 20 مدنيا ماليا تم قصفهم بطائرة مسيرة، أولئك الذين ضغطوا على الزر لإطلاق هذا الهجوم لا يخضعون للمساءلة أمام أي طرف"، مؤكدا على ضرورة "وقف انتهاكات الجيوش الخاصة التي تستعين بها بعض الدول"، في إشارة واضحة إلى مجموعة فاغنر الروسية، وأضاف: "نحن ملزمون بالخوض في نقاش بشأن المخاطر الجديدة التي تهدد دولنا [...] وعلى مستوى مجلس الأمن والجمعية العامة نحاول الاهتداء إلى صيغة لمساءلة هذه الأطراف غير الحكومية والعقوبات التي تستحقها جراء انتهاكها للقانون الإنساني الدولي." [3]

وقال وزير الخارجية أحمد عطاف في كلمة ألقاها خلال أشغال المؤتمر الوزاري لمنتدى الشراكة "الإفريقية-الروسية"، بتاريخ 9 نوفمبر 2024 في مدينة سوتشي الروسية، إنه يجب تفعيل الحلول الإفريقية، كون تلك "الحلول المفروضة من الخارج لم تُثبت يوما دورها في إطفاء فتائل الصراعات وحل مختلف الأزمات والنزاعات التي تُكابدها دول وشعوب القارة"[4] ، كما أضاف أن الجزائر تطالب "باستكمال مسار تصفية الاستعمار في أفريقيا، والقضاء عليه قضاء نهائيا، لأنه لا مكان للاستعمار، قديمه وحديثه، في عالم اليوم وفي أفريقيا اليوم".[5]

وكأول تحرك رسمي للجزائر بخصوص التواجد الروسي في الساحل، أعلنت الحكومة الجزائرية بتاريخ 2 ماي 2024، عبر وزير خارجيتها أحمد عطاف عن فتح ملف تواجد قوات فاغنر خلف حدودها الجنوبية مع الجانب الروسي، وقد تم الاتفاق على إنشاء آلية مشتركة تضم دبلوماسيين وأمنيين، يرأسها من الجانب

[1] Hussein Maaloum, "Why Is Algeria Criticizing Wagner's Role in Mali?" The Arab Wall, January 23, 2023. https://arabwall.com/en/why-is-algeria-criticizing-wagners-role-in-mali/.

[2] Hussein Maaloum, Ibid.

[3] Margarita Arredondas, "Algeria Expresses Dissatisfaction over Russia's Role in Mali," Atalayar, August 30, 2024. https://www.atalayar.com/en/articulo/politics/algeria-again-expresses-dissatisfaction-over-russias-role-in-mali/20240830132054204681.html.

[4] وسط "خلاف حول فاغنر"، الجزائر تؤكد من روسيا رفضها للحلول المفروضة من الخارج لإنهاء نزاعات إفريقيا، القدس العربي، 10 نوفمبر 2024، https://www.alquds.co.uk

[5] كلمة السيد الوزير، أحمد عطاف، في أشغال المؤتمر الوزاري لمنتدى الشراكة الإفريقية-الروسية، وزارة الخارجية الجزائرية، https://www.mfa.gov.dz/ar/press-and-information/video-news/speech-by-minister-ahmed-attaf-at-the-ministerial-conference-of-the-africa-russia-partnership-forum

الجزائري الأمين العام لوزارة الخارجية لوناس مقرمان، ومن الجانب الروسي نائب وزير الخارجية والمبعوث الخاص للرئيس بوتين، ميخائيل بوغدانوف، بهدف متابعة تطورات هذا الملف. [1]

وإنطلاقا من ذلك أرى أن تأسيس "آلية متابعة مشتركة" هو في حد ذاته إقرار بحالة الأزمة في العلاقات الروسية الجزائرية.

وفي أكتوبر 2024، وفي سياق تصاعد التهديدات الأمنية المرتبطة بتمدد مجموعة فاغنر الروسية في الساحل، قامت الجزائر بأول تحرك أمني مشترك مع موريتانيا، تمثل في زيارة رئيس أركان الجيش الجزائري السعيد شنقريحة إلى نواكشوط، حيث تم توقيع بروتوكول تعاون استخباراتي وأمني لتعزيز التنسيق ومراقبة الحدود المشتركة. الاتفاق شمل تسيير دوريات عسكرية وتبادل المعلومات وإنشاء آلية دائمة للتشاور، في محاولة استباقية لمواجهة أي امتدادات محتملة لنشاط فاغنر قرب الحدود الجزائرية-الموريتانية، لا سيما بعد اقتراب اشتباكاتها في شمال مالي من مناطق التماس الحدودي. [2]

وبخصوص رد فعل موسكو المتوقع إزاء تحفظات الجزائر على قوات فاغنر، قال العضو السابق بالمجلس العسكري العلمي الروسي نسيم بلهول، إنه "في ظل هكذا طلب رسمي جزائري، لا يمكن أن ننتظر ردّا رسميّا روسيا واضحا، لأنه عادة ما يتم إنكار المسؤولية المباشرة للدولة أو رئيسها تجاه الوسائط الإستراتيجية الصامتة أو حتى العمليات السريّة منها."

وفي سياق الحديث عن مستقبل العلاقة بين موسكو والجزائر حول هذا الملف، أرى أن المطالب الجزائرية المرتقبة بشأن فاغنر تصطدم بتعقيدات استراتيجية روسية أشمل، فقد وضعت موسكو موطئ قدم في عدد من دول القارة الإفريقية كبديل للقوى الغربية، في إطار تنافس جيوسياسي عالمي، ومن هذا المنظور، يبدو من المستبعد أن تطالب الجزائر روسيا بسحب قواتها من الساحل، لأنها تدرك جيدا أن فاغنر أداة رئيسية في تعزيز نفوذ موسكو بالقارة، لا سيما في مواجهة الولايات المتحدة والقوى الأوروبية، ولهذا تسعى الجزائر إلى إنشاء "آلية مشتركة" مع روسيا، بهدف "رسم حدود" نشاط فاغنر وضمان ألا يتعارض مع مصالحها الأمنية والاستراتيجية، دون المساس بالمنطق الأوسع للتحالف الجزائري-الروسي.

ومن وجه نظري أرى أن مقاربة العلاقات الدولية تقتضي تعاملا واقعيا ومتزنا مع الخلافات الظرفية التي قد تطرأ بين الدول، بعيدا عن التوصيفات الانفعالية أو المبالغات الإعلامية. وفي هذا الإطار، فإن ما يُثار بشأن وجود "أزمة" في العلاقات الجزائرية-الروسية، على خلفية ملف مجموعة فاغنر في الساحل، يفتقر إلى الدقة. فالعلاقات بين البلدين، وإن شهدت بعض التباينات الظرفية، لا تمر بمرحلة صدام أو قطيعة، بل تعيش حالة من "الفتور" النسبي، تعكس تحفزا سياسيا في بعض الملفات، دون أن تمس جوهر الشراكة الاستراتيجية بين الطرفين. ويُعد هذا النوع من الفتور سمة مألوفة في العلاقات الدولية، خاصة حين تفرض التطورات الإقليمية إعادة ضبط المواقف أو مراجعة التفاهمات السابقة.

وفي هذا الإطار، يُضاف إلى السياق الراهن عامل بالغ الأهمية، يتمثل في الخلفية التاريخية للعلاقات الجزائرية-الروسية، إذ تربط البلدين علاقات متجذرة تعود إلى ما قبل الاستقلال، حين وقفت موسكو إلى جانب الثورة الجزائرية سياسيا وعسكرياً. هذا البعد التاريخي لم يرسّخ فقط رصيداً متيناً من الثقة المتبادلة، بل أسّس أيضاً لشراكة استراتيجية طويلة المدى، تُميّز الجزائر عن بقية دول الساحل التي تُعد علاقات روسيا معها حديثة النشأة، ومرتبطة بتحولات ظرفية أو أنظمة حكم غير مستقرة. وهو ما يمنح الجزائر

[1] عبد الحكيم حذاقة، ملف فاغنر على الطاولة.. هل تستجيب روسيا لمخاوف الجزائر؟، الجزيرة نت، نُشر بتاريخ 2024/5/2، https://www.aljazeera.net/politics

[2] محمد لهوازي، توترات الساحل الأفريقي تعزز التعاون الاستخباري بين الجزائر وموريتانيا، 23 أكتوبر 2024، https://www.independentarabia.com

هامشا فاوضياً أوسع، وقدرة أكبر على إدارة الخلافات مع روسيا بصورة مؤسسية وعقلانية، بعيدا عن منطق القطيعة أو الانفعال.

عند قراءتي لعدد من التقارير والمقالات، خاصة تلك الصادرة عن وسائل إعلام فرنكفونية، وفي مقدمتها Le Monde وJeune Afrique وRFI وFrance 24، يتّضح أن هذه المنابر قد لعبت دورًا محوريًا في تضخيم الخلاف بين الجزائر وروسيا، لا سيما في ما يتعلق بملف مجموعة فاغنر في منطقة الساحل. فقد تم تأويل اللقاءات الثنائية والتباينات الظرفية وكأنها مؤشرات على انزلاق خطير في العلاقات الاستراتيجية بين الطرفين، في حين تم تجاهل مؤشرات واقعية تؤكد استمرارية التعاون، من بينها تشكيل "آلية متابعة مشتركة" بين موسكو والجزائر لضبط ملف التواجد الروسي في الساحل. هذا السلوك الإعلامي يكشف عن توجّه فرنسي – عبر أدواته الإعلامية – نحو استثمار أي تباين في الرؤى بين الجزائر وروسيا بغرض تقويض مصداقية الشراكة بينهما.

من الناحية النظرية، يمكن فهم هذا التوجه الإعلامي في ضوء مفهوم "التأطير الإعلامي (Media Framing)" الذي طوّره روبرت إنتمن، والذي يفترض أن وسائل الإعلام لا تكتفي بنقل الخبر، بل تقوم بإعادة تشكيله وتأطيره ضمن زاوية تفسيرية محددة، من خلال اختيار العناوين والمفاهيم والرموز التي تؤثر على الإدراك العام. وفي هذا السياق، يُلاحظ أن المنصات الإعلامية الفرنسية دأبت على استخدام مصطلحات رمادية من قبيل: "توتر"، "أزمة خفية"، أو "انهيار شراكة"، دون تقديم أدلة موثوقة أو تحاليل موضوعية، مما يدل على وجود سياسة ضمنية تهدف إلى إعادة توجيه الرأي العام – سواء داخل فرنسا أو في شمال إفريقيا – نحو تقديم الجزائر باعتبارها تبتعد عن "شريكها الطبيعي."

ويتقاطع هذا التناول الإعلامي مع أطروحة "المركزية الأوروبية" (Eurocentrism)، التي تقيّم تحرّكات الدول غير الغربية وفق معايير تنطلق من مركزية النموذج الغربي، لا من واقع الديناميات الجيوسياسية المتغيرة. ففي هذا المنظور، يُنظر إلى أي انفتاح جزائري نحو شراكات بديلة – سواء مع روسيا، أو الصين، أو تركيا – بوصفه خروجًا غير مبرّر عن "نظام طبيعي" يُفترض أن تبقى الجزائر ضمنه، أي المدار الفرنسي-الغربي. ومن هذا المنطلق، تُصوَّر التعددية الاستراتيجية التي أصبحت سمة مميّزة للسياسة الخارجية الجزائرية كتهديد للاستقرار، بينما هي، في حقيقتها، تعبير عن نضج في بناء القرار السيادي، وحرص على تنويع الشركاء وتوسيع هوامش المناورة في عالم متغير.

2/ التباينات الجزائرية-الروسية في الملفين الليبي والمالي: بين الإعتبارات الأمنية للجزائر والطموحات الجيوسياسية لروسيا.

أ- الملف الليبي:

يبرز التباين بين المقاربة الجزائرية والروسية في الملف الليبي من خلال اختلاف الأولويات: فالجزائر تركز على الاستقرار الإقليمي ورفض التدخلات العسكرية، انطلاقًا من اعتبارات أمنية حدودية، في حين تنظر روسيا إلى ليبيا كمنصة لتعزيز نفوذها الجيوسياسي في المتوسط وشمال إفريقيا.

- **المقاربة الجزائرية تجاه الأزمة الليبية: أولوية الاستقرار الإقليمي وحساسية التهديد الحدودي**

تقوم المقاربة الجزائرية تجاه الأزمة الليبية على مبدأ ثابت يتمثل في اعتماد الحل السلمي ورفض الخيار العسكري كسبيل لمعالجة النزاع، وهو ما جعل الجزائر تدعو منذ البداية إلى مصالحة وطنية شاملة، تشمل

كل الفرقاء الليبيين بمن فيهم الإسلاميون وقيادات النظام السابق، مع استثناء واضح للميليشيات والجماعات الإرهابية المرتبطة بتنظيم القاعدة، وبذلم تُصر الجزائر على أن يكون الحل ليبيًا-ليبيًا، دون أي تدخل خارجي.[1] ، بإعتبار أن التدخلات الأجنبية – كما حدث في الصومال، العراق، أفغانستان، وليبيا نفسها – لم تثمر سوى الفوضى، وتسببت في تفكيك الدولة وتفاقم التهديدات الأمنية الإقليمية مثل تدفق السلاح، انتشار الإرهاب، واستقطاب المقاتلين الأجانب. لهذا، فإن موقفها من حلف شمال الأطلسي وتدخله في ليبيا سلبي، بالنظر إلى ما خلفه من تداعيات أمنية كارثية طالت كامل منطقة الساحل. [2]

وفي هذا الإطار تشترك الجزائر في حدود مباشرة مع ليبيا طولها نحو 700 كيلومتر تقريبا، الأمر الذي يجعل من إستمرار الأزمة الليبية تهديدا أمنيا مباشرا لها، من خلال حركة النزوح واللجوء وتهريب السلاح والأفراد. تحاول الجزائر البقاء على مسافة متساوية من مختلف الأطراف الليبية، وتندرج السياسة الجزائرية ضمن نوع من المشروعية، فتتعامل مع السلطات الليبية المعارف بها من قبل الأمم المتحدة، وتعمل على التذكير بإنتظام بالمبادئ المقدسة لعقيدتها في السياسة الخارجية والأمنية. [3]

إن مضمون المبادرة الجزائرية لحل الأزمة الليبية تقوم على جمع الفرقاء، ثم إيجاد آلية لجمع السلاح الذي يشكل خطرا على الشعب الليبي من جهة، وعلى حدود دول الجوار من جهة أخرى، والتحضير للمرحلة الإنتقالية التي ستؤسس لآلية بناء مؤسسات الدولة وتفعيلها. [4]

وفي هذا الإطار قام وزير الخارجية صبري بوقادوم بزيارتين إلى ليبيا التقى خلال الأولى في 5 فيفري 2020 المشير خليفة حفتر قائد الجيش الوطني الليبي، بينما التقى خلال الزيارة الثانية في 18 فيفري 2020 حكومة الوفاق، كما عرض الرئيس عبد المجيد تبون على هيئة الأمم المتحدة استعداد بلاده للعب دور الوساطة بين الأطراف الليبية، شريطة أن يحظى هذا الدور بتفويض رسمي من مجلس الأمن الدولي، كما إقترح عند تمثيله لبلاده في مؤتمر برلين حول الأزمة الليبية المنعقد في جانفي 2020 بأن تكون الجزائر وسيطا منوطا به منع دعم طرفي النزاع سواء بالأسلحة أو المقاتلين من قبل بعض القوى الدولية لاسيما تركيا وفرنسا وروسيا. [5]

تنطلق الجزائر من حقيقة بسيطة تقول إن "معسكر الجهة الغربية" هو القوة الحقيقية التي "تتحكم على الأرض بالمنطقة الغربية، ومن ثم بالمناطق المتاخمة لحدودها الخاصة. لذلك، فهو المحاور الذي لا غنى عنه للتنسيق في مكافحة الإرهاب التي تشكل أولوية رئيسة للجزائر. لذلك فهي تستقبل بشكل منتظم وفودا من حكومة الإنقاذ الوطني، في حين ظلت اتصالاتها مع معسكر الجهة الشرقية محدودة، على الأقل حتى نهاية عام 2016. [6]

لم تشرع في الانفتاح على معسكر طبرق إلا في منتصف عام 2016، وذلك مثلما يتضح من زيارة رئيس برلمان طبرق عقيلة صالح، إلى الجزائر العاصمة، وزيارة حفتر التي جرت في ديسمبر 2016 بصورة

---

[1] بوغالم عباس، "تقرير عن الملتقى الدولي: ليبيا بعد أربع سنوات من الثورة"، المستقبل العربي، العدد 441 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2015)، ص 172.

[2] كولوميه فرجيني، "الانتخابات والصراع المسلح والنفط: في خضم التنافس على السلطة في ليبيا ما بعد القذافي"، سياسات عربية، عدد 18 (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016)، ص 82

[3] عبد النور بن عنتر، المبادرات الأمنية في منطقة المغرب العربي والساحل: مجموعة دول الساحل الخمس على المحك، ترجمة عمومية سلطاني (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2022)، ص 59.

[4] الوحيشي علي مصباح محمد، "دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة الليبية الراهنة"، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، المجلد 3، العدد 1 (جامعة عمار ثليجي، الأغواط – الجزائر، 2017)، ص 10.

[5] عسكر أحمد، "موقف تونس والجزائر من الأزمة الليبية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 220 (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2020)، ص ص129-128

[6] عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص 60.

خاصة، وهي الزيارة التي شكلت قطيعة مع موقف الجزائر المتحفظ تجاه من أثبت نفسه بالسلاح بوصفه الرجل القوي في ليبيا. وهكذا، تؤكد الجزائر انفتاحها على معسكر الجهة الشرقية"، لتضع بذلك مبدأها عن الحوار الشامل موضع التطبيق. [1]

وقد منحت هذه الانفتاحات الدبلوماسية الجزائرية وزنًا ومصداقية أكبر لجهودها كوسيط، خصوصًا في ظل المساعي التي بذلتها لإطلاق مبادرة لم يكتب لها الاكتمال، تقضي بإنشاء مجلس عسكري ليبي يتألف من ممثل عن المجلس الرئاسي، والمشير حفتر، ورئيس البرلمان عقيلة صالح.[2]

- **الإستراتيجية الروسية في ليبيا: توظيف الصراع لتعزيز النفوذ الجيوسياسي في المتوسط**

لم تُبدِ روسيا في البداية اهتماماً كبيراً بالأزمة الليبية، واكتفت بالتأكيد على دعمها لاتفاق الصخيرات الموقع في المغرب بتاريخ 17 ديسمبر 2015، ولجهود الوساطة التي تقودها الأمم المتحدة، لكن مع تعثر تنفيذ الاتفاق وفشل حكومة الوفاق في ترسيخ سلطتها، بدأت روسيا تُظهر دعما متزايدا للمشير خليفة حفتر، المتحالف مع مجلس النواب المنتخب، والمدعوم أيضا من مصر والإمارات. وقد بدت هذه الخطوة منطقية بالنسبة لروسيا، بعدما نجح حفتر في القضاء على كتائب أنصار الشريعة والميليشيات الجهادية في بنغازي، وتوحيد ما تبقى من القوات المسلحة ضمن ما يعرف بالجيش الوطني الليبي، إلى جانب سيطرته على المنشآت النفطية والموانئ الحيوية قبل تسليمها إلى المؤسسة الوطنية للنفط. [3]

هذا التحول في الموقف الروسي لا ينفصل عن الأبعاد الجيوسياسية الأكبر التي تحكم رؤيتها للملف الليبي، فموسكو تسعى إلى تأسيس وجود ثابت ودائم في ليبيا وتحديدا على الساحل الشرقي للمتوسط، يُضاف إلى حضورها السابق في سوريا قبل تراجع نفوذها هناك. وتنبع أهمية هذا الهدف من إدراك الروس لمحدودية قدرتهم البحرية في البحر الأسود، خاصة في حال نشوب مواجهة مع الغرب، إذ أن مرور أي قوة بحرية غربية إلى البحر الأسود سيكون عبر مضيقي البوسفور والدردنيل الخاضعين للسيطرة التركية، وتركيا في هذه الحالة ستكون ملزمة بتعهداتها ضمن حلف الناتو. لذلك، ترى موسكو أن الدفاع عن البحر الأسود يجب أن يبدأ من شرق البحر المتوسط، عبر إنشاء نقاط تمركز استراتيجي يمكن منها مواجهة أي تهديد محتمل قبل وصوله إلى المياه الروسية.

وفي هذا الإطار، حاولت روسيا بعد انقلاب 2013 في مصر الحصول على قاعدة بحرية غرب الإسكندرية، إلا أن المشروع أُجهض نتيجة الضغوط الأميركية، ما دفع موسكو إلى تحويل اهتمامها نحو ليبيا التي باتت، بحكم الانقسام والصراع الداخلي، خيارًا مناسبًا لتأسيس وجود عسكري طويل الأمد. لكن هذا الهدف لا يزال بعيد المنال، بالنظر إلى عدم شرعية حفتر دوليًا، وهشاشة الوضع الليبي الذي لا يوفر غطاءً قانونيًا لتثبيت وجود عسكري روسي دائم. [4]

إلى جانب ذلك ووفقا لغريغورز كوتشينسكي، مدير برنامج أوراسيا في معهد وارسو فإن ليبيا تمثل لبوتين مسألة تتعلق بالهيبة، إذ يسعى لاستعادة النفوذ الروسي الذي فُقد بعد سقوط القذافي، وللتعويض عن تقاعس موسكو عن منع التدخل العسكري لحلف الناتو عام 2011. وتعتبر روسيا ليبيا مثالا على التأثيرات السلبية لما يسمى بالربيع العربي، الذي تعارضه موسكو بشدة. كما تنظر إليها كمنصة استراتيجية للتنافس مع الغرب وتعزيز نفوذها في الشرق الأوسط، خاصة في منطقتي البحر المتوسط وشمال إفريقيا. وبالإضافة

[1] عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص 63.
[2] عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص 63.
[3] Ekaterina Stepanova, "Russia's Approach to the Conflict in Libya, the East–West Dimension and the Role of the OSCE," in Russia and the World in 2018: IMEMO Forecast (Moscow: Institute of World Economy and International Relations, Russian Academy of Sciences, 2018), p 95.
[4] مركز الجزيرة للدراسات، خط دفاع متقدم : أهداف تدخل موسكو في ليبيا، 31 ماي 2020، ص 3.

إلى ذلك، ترى روسيا في ليبيا نقطة عبور رئيسية للمهاجرين غير الشرعيين نحو أوروبا، وتسعى لاستخدام هذا الملف كورقة ضغط لزعزعة استقرار الاتحاد الأوروبي. [1]

ومن الجانب الاقتصادي، تسعى روسيا إلى ضمان الوصول إلى الموارد الطاقوية الليبية، خاصة حقول النفط الواقعة تحت سيطرة حفتر في الشرق والجنوب. ويشير رماني إلى أن موسكو ترغب في تمكين حفتر من السيطرة الفعلية على هذه المناطق، مما يمنحها نفوذا إضافيا تجاه أوروبا، خاصة في ظل مساعي هذه الأخيرة لتقليل اعتمادها على الطاقة الروسية التقليدية.[2]

ولتجنب التورط في تدخل عسكري رسمي قد يضعها في مواجهة مباشرة مع المجتمع الدولي، اعتمدت روسيا على مجموعة فاغنر كأداة غير نظامية لتنفيذ استراتيجيتها في ليبيا، وقد برز الحضور الفعلي لهذه المجموعة في مطلع عام 2019، عندما لعبت دورا محوريا في دعم حملة المشير خليفة حفتر لإخضاع مناطق واسعة من شرق وجنوب البلاد لسيطرة الجيش الوطني الليبي، ثم شاركت بفعالية في الهجوم الممتد على العاصمة طرابلس، والذي استمر 14 شهرا من أبريل 2019 إلى يونيو 2020 . [3]

ورغم فشل هذا الهجوم، لم تغادر فاغنر الأراضي الليبية، بل واصلت تعزيز وجودها بالتنسيق مع قوات الجيش الوطني الليبي، وذلك على الرغم من أن اتفاق وقف إطلاق النار الموقّع في 23 أكتوبر 2020 نصّ على انسحاب جميع القوات الأجنبية والمرتزقة خلال مهلة لا تتجاوز 90 يومًا، وفقًا لما أقرّته اللجنة العسكرية المشتركة (5+5). غير أن هذا الالتزام لم يُنفذ، ولا تزال أعداد كبيرة من المرتزقة، خصوصًا من الجنسيات الروسية والسودانية والتشادية، متمركزة في ليبيا، في تحدٍّ واضح لبنود الاتفاق والقرارات الدولية ذات الصلة. [4]

بعد فشل الهجوم على طرابلس، انسحبت فاغنر مع قوات الجيش الوطني الليبي إلى معاقلها في الشرق والجنوب، لكنها استغلت الوضع لتعزيز انتشارها في مواقع استراتيجية، وعمدت إلى تعزيز تمركزها في مواقع استراتيجية، أبرزها منطقة الهلال النفطي، وقاعدة الجفرة الجوية في وسط البلاد، وقاعدة الخادم قرب بنغازي، إضافة إلى القاعدة البحرية في مدينة سرت، وقاعدة القرضابية الجوية. أما في الجنوب، فتنتشر فاغنر في قاعدتي براك الشاطئ وتمنهنت الجويتين، وكذلك قاعدة الكفرة الجوية. [5]

هذا التمركز الجغرافي منح فاغنر بعداً إقليمياً إضافياً، إذ ساهم في تسهيل العمليات الروسية في منطقة الساحل وجنوب الصحراء الكبرى، لاسيما في تشاد وأفريقيا الوسطى ومالي، من خلال استخدام المطارات الليبية لإنشاء جسور جوية نحو تلك المناطق، واستغلال نفوذها في ليبيا لتدريب مجموعات مسلحة تخدم الأجندة الروسية الأوسع في إفريقيا. [6]

---

[1] Anna Borshchevskaya, Russia’s Strategic Objectives in Libya, Washington Institute for Near East Policy, 2021, P3.

[2] Anna Borshchevskaya, Ibid, P4.

[3] BBC Monitoring, Explainer: Russia's Wagner presence in Libya, 24 Jun 2023. https://n9.cl/5kjse

[4] Foreign Affairs Committee. Written Submission on Wagner’s Activities in Libya Submitted by [Organisation name redacted] (WGN0014). London: UK Parliament, [Organisation name redacted], Published prior to June 2023. https://committees.parliament.uk/publications/39539/documents/192102/default/.

[5] What Does the Wagner Group Do? Operations in Africa and the Rest of the World Explained.” Reuters, June 29, 2023, https://www.reuters.com/world/what-does-wagner-group-do-operations-africa-rest-world-explained-2023-06-29/.

[6] Foreign Affairs Committee. Written Submission on Wagner’s Activities in Libya Submitted by [Organisation name redacted] (WGN0014). London: UK

وفي ظل تزايد الضغوط الدولية على فاغنر واتهامها بانتهاك حظر الأسلحة ودعم طرف غير معترف به دوليا، كشفت صحيفة فيدوموستي الروسية مطلع عام 2024 عن عزم موسكو إنشاء "الفيلق الإفريقي" ليكون بديلا أكثر تنظيما وشرعية لمجموعة فاغنر. [1]، وقد تقرر أن يكون مقره في ليبيا، على أن يتوزع عناصره في دول مثل مالي والنيجر وبوركينا فاسو، ويخضعون مباشرة لأوامر وتمويل من السلطات الروسية. [2]

وتؤكد التقارير أن الهدف من هذه الخطوة هو تجاوز التعقيدات القانونية التي واجهتها فاغنر. [3]، حيث يذكر أن الإدارة الأمريكية صنفت مجموعة فاغنر : منظمة إجرامية عابرة للحدود الوطنية، وان وزارة الخزانة الأمريكية تعتبرها قوة وكيلة تابعة لوزارة الدفاع الروسية. [4]

بموازاة ذلك، يثير الدور الروسي المتنامي في ليبيا قلقا متزايدا لدى واشنطن وبعض القوى الأوروبية لاسيما فرنسا، ووفقا لموقع Africa Intelligence الفرنسي، أبرمت الشركة الأمنية الأمريكية "أمنتوم" اتفاقا مع حكومة عبد الحميد الدبيبة لتدريب ثلاث مجموعات مسلحة في طرابلس، وهي خطوة اعتُبرت محاولة لموازنة النفوذ الروسي في الشرق والجنوب. إلا أن السفارة الأمريكية في ليبيا سارعت إلى نفي أي علاقة رسمية للولايات المتحدة بهذا الاتفاق، ما يعكس الحذر الأمريكي في الانخراط العسكري المباشر.[5]، ما يجعل روسيا تستفيد من هذا الجمود الأميركي لتكثيف حضورها في ليبيا.

المقاربتين الجزائرية والروسية تجاه الأزمة الليبية

البعد	المقاربة الجزائرية	المقاربة الروسية
المنطق العام	مبدئي، يرتكز على قرارات الشرعية الدولية القائمة على الحل السلمي والسيادة الوطنية.	براغماتي، يقوم على المصالح الجيوسياسية والعسكرية والإقتصادية.
الموقف من التدخل الأجنبي	ترفض بشكل صريح أي تدخل خارجي وتعتبره عامل تفكيك وفوضى، مع التأكيد على أن الحل يجب أن يكون ليبيا-ليبيا.	إستخدمت أدوات غير نظامية (فاغنر، ثم الفيلق الإفريقي) منذ 2019، ولم تلزتزم بإتفاق سحب المرتزقة، إقامة قواعد عسكرية في الجفرة وسرت.
الموقف من الأطراف الليبية	موقف متوازن بين الأطراف، تواصل مع الجانبين الغربي والشرقي، مع ميل أولي لحكومة الوفاق بإعتبارها السلطة الشرعية المعترف بها أمميا.	تعترف بحكومة الوفاق شكليا، لكنها قدمت دعما عسكريا وسياسيا فعليا لخليفة حفتر ومجلس النواب في طبرق، معتبرة معسكر الشرق شريكها الأساسي لتحقيق أهدافها الاستراتيجية فيث ليبيا.
الأهداف الجيوسياسية	منع انتقال الفوضى إلى أراضيها، حماية حدودها من الإرهاب وتهريب الأسلحة.	بناء تمركز استراتيجي دائم في شرق المتوسط ومواجهة النفوذ الغربي.

المصدر: من إعداد الطالب

[1] Elia Preto Martini, The African Legion Is Russia's Newest Tool To Advance Its Regional Agenda, Africa Security. https://n9.cl/136un

[2] الفيلق الأفريقي.."فاغنر" روسية جديدة في القارة السمراء، الجزيرة نت، https://n9.cl/j3m1xd.2024/1/88/1/2024

[3] Military Africa, Russia to launch African Legion' to replace Wagner group in Africa, Jan 12, 2024. https://n9.cl/0mshw6

[4] Amy Mackinnon. "What Is the Wagner Group?" Foreign Policy, July 6, 2021. https://foreignpolicy.com/2021/07/06/what-is-wagner-group-russia-mercenaries-military-contractor/.

[5] توضيح أميركي حول تدريب شركة «أمنتوم» جماعات مسلحة في ليبيا"، بوابة الوسط، 12 أبريل 2024، https://n9.cl/27roaz.2024

ب- الملف المالي:

أدى التوسع الروسي في منطقة الساحل الإفريقي، خاصة عبر مجموعة فاغنر، إلى تعقيد العلاقات الجزائرية-الروسية وإثارة مخاوف أمنية متزايدة لدى الجزائر، لا سيما بعد تحولات الوضع السياسي في مالي منذ عام 2020. فقد كانت الجزائر لاعبًا محوريًا في توقيع اتفاق السلام عام 2015 بين الحكومة المالية السابقة ومتمردي الطوارق، وهو الاتفاق الذي أرسى حدًا أدنى من الاستقرار شمال البلاد وضَمِن نوعًا من التوازن بين السلطات المركزية والمكونات المحلية ذات النزعة الانفصالية. [1]

غير أن الانقلاب العسكري الذي شهدته مالي في 2020 أدى إلى انحراف المسار نحو العسكرة، حيث عادت السلطات الجديدة إلى استخدام القوة ضد متمردي الشمال، مما أثار حفيظة الجزائر التي رأت في هذا النهج تهديدًا مباشرًا لاستقرار حدودها الجنوبية. تصاعد التوتر بين الجزائر والمجلس العسكري المالي، بعد أن حذّرت الجزائر من تداعيات العودة إلى الحرب الأهلية شمال مالي. [2]

في هذا السياق، استغلت روسيا، من خلال مجموعة فاغنر، الفراغ الناجم عن انسحاب فرنسا، لتصبح المزوّد الرئيسي للدعم العسكري للجيش المالي مقابل امتيازات الوصول إلى موارد البلاد الطبيعية. اعتبرت الجزائر هذا التغلغل الروسي عامل زعزعة للاستقرار، ورفضت علنًا أنشطة فاغنر، ووصفتها بـ"المرتزقة الدوليين"، مطالبةً بانسحابهم ووقف الدعم الروسي للعمليات العسكرية شمال مالي.[3]

وجاءت التطورات الميدانية في يوليو 2024 لتؤكد مخاوف الجزائر؛ إذ أعلن مسلحون طوارق عن مقتل وجرح عشرات من عناصر فاغنر وجنود الجيش المالي في كمين على مشارف المناطق الانفصالية، بعد أيام من مواجهات عنيفة قرب الحدود الجزائرية. وقد رأت الجزائر في ذلك دليلًا إضافيًا على انهيار اتفاق السلام، وانتكاسة جديدة بدعم روسي للحل العسكري. [4]

رغم ذلك، واصلت الجزائر مشاركتها في المحافل المشتركة مع روسيا، على غرار قمة روسيا-أفريقيا 2023 في سانت بطرسبرغ، وهو ما يعكس استمرار الرغبة الجزائرية في الحفاظ على العلاقة الاستراتيجية رغم التوترات الظرفية. [5]

لكن القلق الجزائري من موسكو ازداد لثلاثة أسباب رئيسية: أولًا، شعرت الجزائر بأن تراجع نفوذها في الساحل الإفريقي مرتبط مباشرةً بالتوسع الروسي المتسارع، الذي لا يراعي المصالح الجزائرية. ثانيًا، أثّر انشغال روسيا في أوكرانيا سلبًا على وتيرة تزويد الجزائر بأنظمة التسليح وصيانتها، وهي التي شكّلت أكثر من 70% من واردات الجزائر الدفاعية بين 2018 و2022. ثالثًا، أصبح انتشار مجموعة "أفريكا كوربس" (الاسم الجديد لفاغنر) في ليبيا ومالي والنيجر تهديدًا مباشرًا للأمن. [6]

وقد رصدت الجزائر تصاعدًا في تحركات فاغنر في القارة، خاصة بعد تراجع حضورها في المشرق العربي عقب انهيار نظام الأسد في سوريا، مما عزز مخاوف الجزائر من إعادة تموضع هذه القوات في الساحل الإفريقي. وتم توثيق حركة طيران عسكري مكثفة بين سوريا وليبيا، بالتزامن مع تقارير عن نقل

[1] Ali Noureddine, Algeria and Russia: Friction in a Strategic Partnership, Published on August 12, 2024, https://fanack.com/politics/features-insights/algeria-and-russia-friction-in-a-strategic-partnership~268108/
[2] Ali Noureddine, Ibid.
[3] Ali Noureddine, Ibid.
[4] Ali Noureddine, Ibid.
[5] Samyar Rostami, Algeria and Russia: Deepening Strategic Partnership Amid Global Shifts, March 21, 2025, https://journal-neo.su/2025/03/21/algeria-and-russia-deepening-strategic-partnership-amid-global-shifts/
[6] Alice Gower, Algeria's Big Reset: Realigning Relations with the EU, US, and Russia, February 24 2025 https://www.srmgthink.com/featured-insights/442/algerias-big-reset-realigning-relations-eu-us-and-russia

أنظمة دفاع جوي وأسلحة إلى مناطق خاضعة لسيطرة خليفة حفتر، ما يُظهر نية موسكو تعزيز حضورها في العمق الإفريقي عبر حلفاء عسكريين غير رسميين. [1]

ولم تكن هذه المخاوف الجزائرية من فراغ، فقد اتُهمت مجموعة فاغنر بارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في مالي، بما في ذلك التعذيب والإعدام خارج نطاق القانون. ومن أبرز هذه الانتهاكات ما حدث في بلدة "مورا" في مارس 2022، حيث أسفرت حملة الاعتقالات والتصفية عن مقتل أكثر من 500 شخص، أغلبهم من المدنيين، في واحدة من أبشع المجازر التي وثّقتها تقارير الأمم المتحدة. [2]

ويصعب تحديد طبيعة أنشطة فاغنر بسبب ارتباطها الوثيق بالاستخبارات العسكرية الروسية، بالإضافة إلى حملات تضليل إعلامي تجعل من الصعب التمييز بينها وبين القوات الروسية أو المتعاقدين مع كيانات أمنية أخرى. هذا التعقيد في الهوية يجعل من فاغنر أداة غامضة لكن فعالة في السياسة الخارجية الروسية. [3]

وفي حين اقترح البعض تصنيف مجموعة فاغنر كمنظمة إرهابية أجنبية، إلا أن هذا الطرح اعتُبر غير عملي لأسباب قانونية وسياسية، أهمها أن فاغنر ليست كيانًا دائمًا أو قانونيًا، كما أن تصنيفها يعني ضمنا تصنيف روسيا كدولة راعية للإرهاب، وهو أمر قد يعقّد المسارات الدبلوماسية. [4]

تُضاف إلى هذه التعقيدات غياب روسيا عن الاتفاقيات الدولية المنظمة لأنشطة المرتزقة. فهي لا تعترف بوثيقة مونترو، ولا تُعد طرفًا في اتفاقية الأمم المتحدة بشأن المرتزقة، كما أنها خارج جمعية مدونة السلوك الدولية. ورغم أن القانون الجنائي الروسي يجرم أعمال المرتزقة (المادة 359)، إلا أن القانون الاتحادي لعام 1996 يسمح بإنشاء منظمات تدعم الدفاع الوطني، ما يتيح لفاغنر مساحة قانونية للعمل رغم غياب الإطار التشريعي الصريح. [5]

في الختام، يُنتظر أن تتصاعد الاحتكاكات الروسية مع قوى غربية مثل فرنسا، التي خسرت نفوذها التقليدي في الساحل، وتسعى حاليًا للرد، حتى في الساحة الأوكرانية. كما يُتوقع احتكاك متزايد مع الولايات المتحدة كما هو الحال حاليًا في القاعدة العسكرية 101 في النيجر، ما يُنذر بتحولات جيوسياسية تزيد من هشاشة الأمن الإقليمي المحيط بالجزائر.

---

[1] Basil Al Sayed, Algeria's Growing Concern Over Russian Wagner Forces Near Its Borders, February 18, 2025, https://www.watanserb.com/en/2025/02/18/algerias-growing-concern-over-russian-wagner-forces-near-its-borders/?amp=1

[2] Nick Turse, 'Wagner Group Disappeared and Executed Civilians in Mali, The Intercept, 24 July, 2023, https://theintercept.com/2023/07/24/wagner-group-mali/

[3] Kimberly Marten, Russia's Use of the Wagner Group: Definitions, Strategic Objectives, and Accountability, testimony before the Committee on Oversight and Reform, Subcommittee on National Security, United States House of Representatives, "Putin's Proxies: Examining Russia's Use of Private Military Companies," September 15, 2022, P4.

[4] Kimberly Marten, pp.12–13.

[5] Carla Conceição da Silva Ferreira, Oleksandra Kostiuk, and Yegho Preisigke Luxinger Rodrigues, "Wagner Group: An Instrument of Russian Foreign Policy?" Political Observer: Portuguese Journal of Political Science 19 (2023), p52.

المبحث الثالث: "العلاقات الأمنية الجزائرية الأمريكية بعد 11 سبتمبر: من التعاون الثنائي إلى التنسيق الإقليمي

المطلب الأول: البعد التاريخي للعلاقات الجزائرية الأمريكية

تعود العلاقات الجزائرية–الأمريكية إلى ما قبل عام 1690، خلافاً للاعتقاد الشائع الذي يربط بدايتها بسنة 1785، تاريخ احتجاز الجزائر لسفينتين أمريكيتين هما "ماري" (Mary) و"دوفين" (Dauphin). بدأت هذه العلاقات باتصالات غير مباشرة عبر ممثلي الولايات المتحدة في أوروبا، تحديداً في باريس، لندن، مدريد، لشبونة ومرسيليا، غير أن فشل تلك المساعي دفع الكونغرس إلى تعيين مبعوث رسمي إلى الجزائر هو الضابط "جون لامب" (John Lamb)، الذي رافقه كاتباً "راندل بر" (Randel P. R.). وصل لامب إلى الجزائر في 25 مارس 1786 قادماً من لشبونة، ورغم رفض الداي استقباله بدايةً، تحقق اللقاء بعد وساطات متعددة. وخلال إقامته القصيرة، كُلّف من قِبل "توماس جيفرسون" (Thomas Jefferson) بإعداد تقارير دقيقة حول الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية، فوثّق واردات الجزائر وصادراتها، لاسيما الحبوب والصوف، وأبرز موانئها كميناء الجزائر، عنابة، بجاية وأرزيو، كما رصد معلومات مفصلة عن الأسطول البحري، المدفعية، أوضاع الأسرى، اللغات المتداولة، وهيكلة دواوين الحكم والنظام الديني.[1]

بعد استقلال الولايات المتحدة سنة 1776، أصبحت سفنها خارج إطار الحماية التي كانت توفرها الاتفاقية الجزائرية البريطانية، مما عرضها لهجمات متكررة من طرف الأسطول الجزائري، وشمل ذلك احتجاز السفن واعتقال البحّارة. هذا الوضع دفع الولايات المتحدة إلى مراجعة بنيتها الدستورية وتأسيس أول قوة بحرية نظامية، عُرفت لاحقاً بقوات "المارينز"، لحماية مصالحها التجارية في البحر المتوسط. ويشير المؤرخ الأمريكي توماس بايلي إلى أن داي الجزائر لعب دوراً غير مباشر في التأثير على بناء الأسس الدستورية الأمريكية، واصفاً إياه بأحد "الآباء المؤسسين" لهذا التحول. وعلى الرغم من الدعوات الأمريكية للجوء إلى القوة، فضّل وزير الخارجية إدموند راندولف تبني خيار دبلوماسي، فتم تخصيص 800 ألف دولار للتفاوض، ما أسفر عن توقيع معاهدة السلام والصداقة مع الجزائر في 5 سبتمبر 1795، والتي كُتبت بالحرف العربي، ونصّت على دفع الولايات المتحدة إتاوة سنوية مقابل حماية تجارتها. يُذكر أن القوى الأوروبية، وخصوصاً بريطانيا، سعت لعرقلة هذا التقارب حفاظاً على مصالحها، حيث انتشر بين التجار الإنجليز المثل القائل: "لو لم تكن الجزائر موجودة، لكان من الضروري خلقها". ومع الاحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830، توقفت هذه المرحلة المباشرة من العلاقات، لكنها أرست الأساس لعلاقات ثنائية استمرت أكثر من قرنين. [2]

توقفت الأنشطة البحرية الجزائرية بعد الاحتلال الفرنسي للجزائر عام 1830 نتيجة انهيار الأسطول الجزائري وتفوق التحالفات الأوروبية، خاصة فرنسا التي سارعت إلى احتلال الجزائر خشية توسع النفوذ البريطاني في المنطقة. في الوقت نفسه، كانت الولايات المتحدة تضع أسس سياستها الخارجية على ضوء "مبدأ مونرو (Monroe Doctrine, 1823) "الذي نصّ على عدم تدخل الولايات المتحدة في الشؤون الأوروبية مقابل رفض أي تدخل أوروبي في القارة الأمريكية. هذا المبدأ عزز سياسة العزلة الأمريكية

[1] تابليت محمد، "معاهدة السلام والصداقة بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية سنة 1795"، حوليات جامعة الجزائر، المجلد 4، العدد 1، ص 93.

[2] راي إيروين، العلاقات الديبلوماسية بين دول المغرب والولايات المتحدة (1776-1816)، ترجمة: اسماعيل العربي، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 1984، ص 39-43.

وأسهم، بشكل غير مباشر، في ترك الشعوب الضعيفة، مثل الجزائر، تواجه الاستعمار الأوروبي دون دعم . [1]

بعد الاحتلال، حاول الأمير عبد القادر تأسيس علاقة مع الولايات المتحدة وعرض تمليكها مرسى جزائري مقابل دعم سياسي أو عسكري، لكن واشنطن اختارت الحياد رغم توتر علاقتها بفرنسا حينها. في بداية القرن العشرين، عبّر الرئيس الأمريكي ثيودور روزفلت عن دعمه للوجود الفرنسي في الجزائر، ورفض مطالب الأمير خالد سنة 1919 بمنح الجزائريين حق تقرير المصير، مؤكداً تمسك بلاده بمساندة فرنسا.

أثناء الحرب العالمية الثانية، وبعد إنزال الحلفاء في الجزائر سنة 1942، بدأت اتصالات غير رسمية بين مسؤولين أمريكيين وزعماء وطنيين جزائريين، أبرزهم فرحات عباس. ورغم ذلك، واصلت الولايات المتحدة تأكيد احترامها للسيادة الفرنسية على الجزائر. في مرحلة ما بعد الحرب، ومع تصاعد حركات التحرر في شمال إفريقيا، أبدت واشنطن قلقًا من إمكانية استغلال الاتحاد السوفيتي لهذه الأوضاع، لكنها سعت إلى طمأنة فرنسا بعدم نيتها تقويض نفوذها في المنطقة. [2]

رغم تأييد الولايات المتحدة للمهمة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر، إلا أن نهاية الحرب العالمية الثانية وبروز الصراع بين المعسكرين الشرقي والغربي دفع الأمريكيين إلى إعادة النظر في سياستهم تجاه العالم، ومنها القضية الجزائرية، بقيت واشنطن متحفظة في بداية ثورة 1954، ورفضت إدانة هجمات الشمال القسنطيني سنة 1955، ودعمت فرنسا في الأمم المتحدة ضد تدويل القضية، لكنها بدأت بمراجعة موقفها تدريجياً منذ عام 1957، حين لوّحت بالتخلي عن دعمها لفرنسا. [3]

خلف الكواليس، بدأت أمريكا تتواصل بشكل غير رسمي مع قادة الثورة، وسمحت بفتح مكتب لجبهة التحرير الوطني في نيويورك، ووفرت منحاً للطلبة الجزائريين، في وقت طالب فيه السيناتور جون كينيدي علناً عام 1957 بدعم استقلال الجزائر. لكن حين أصبح رئيساً، خفف دعمه للقضية الجزائرية مراعاةً لتحالف بلاده مع فرنسا ضمن حلف الناتو، مما خيب آمال الجزائريين. ومع إعلان ديغول تنظيم استفتاء لتقرير المصير سنة 1959، رحبت واشنطن وساندت المفاوضات بين الطرفين. وعقب وقف إطلاق النار في مارس 1962، هنأ كينيدي الشعب الجزائري، ثم بادرت أمريكا بفتح قنصليات في الجزائر قبل إعلان الاستقلال رسمياً في يوليو 1962.

لكن الجزائريين شعروا بخيبة أمل من تراجع كينيدي، وبدأوا يتقربون من المعسكر الشرقي، وهو ما تجلى في زيارة بن بلة إلى كوبا أثناء أزمة الصواريخ، في إشارة واضحة إلى توجه الجزائر الاشتراكي الموالي للاتحاد السوفيتي. [4]

بعد استقلال الجزائر في 3 يوليو 1962، اعترفت الولايات المتحدة رسميا بالحكومة الجزائرية الجديدة، وأُعيد فتح السفارة الأمريكية في الجزائر العاصمة في 29 سبتمبر من نفس العام، مع تعيين ويليام جي. بورتر كأول سفير أمريكي لدى الجزائر. ورغم التوجه الاشتراكي الصريح للدولة الجزائرية ودعمها العلني لحركات التحرر في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، فإن واشنطن سعت إلى تأمين موطئ قدم دبلوماسي في الجزائر المستقلة، نظرا لأهميتها الجيوسياسية ومواردها الطاقوية. في هذا السياق، كانت أول زيارة خارجية لرئيس جزائري بعد الاستقلال هي زيارة أحمد بن بلة للرئيس الأمريكي جون كينيدي

[1] محمد العايب، العلاقات الفرنسية الأمريكية والمسألة الجزائرية 1942-162، رسالةكتوراه، جامعة تلمسان، 2009/2008، ص 24.
[2] أبو القاسم سعد الله، نظرة الأمريكيين للتاريخ الجزائري مجلة . الدراسات التاريخية العدد 05. المجلد 03، ص 142.
[3] مريم الصغير، القضية الجزائرية في المنظور الأمريكي الرسمي مجلة، حوليات جامعة الجزائر، المجلد : 17، العدد : 02، ص 135 و 140.
[4] أبوقاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 144.

في 15 أكتوبر 1962، أي قبل يوم واحد فقط من اندلاع أزمة الصواريخ الكوبية، ما يدل على حساسية المرحلة وأهمية اللقاء في نظر واشنطن.

في 6 جويلية 1967، قطعت الجزائر علاقاتها الدبلوماسية مع الولايات المتحدة احتجاجا على دعمها لإسرائيل خلال حرب الأيام الستة. الموقف الجزائري جاء متماهيا مع التضامن العربي في تلك الفترة، لكنه كان أكثر حدة واستمرارية من مواقف دول عربية أخرى أعادت علاقاتها مع الولايات المتحدة في وقت لاحق، ولم تُستأنف العلاقات إلا في 12 نوفمبر 1974، بجهود دبلوماسية قادها الرئيس ريتشارد نيكسون، وجُسدت بزيارة الرئيس هواري بومدين الرسمية إلى واشنطن في 11 افريل 1974، والتي عكست بداية مرحلة جديدة من الحوار بين الجانبين، رغم استمرار التباينات الأيديولوجية .

خلال هذه الفترة لعبت الجزائر دورا مهما في الوساطة الدولية، أبرزها في أزمة الرهائن الأمريكيين في إيران بين 1979 و 1981، حيث ساهمت الجزائر في التوصل إلى اتفاق الجزائر في 19 يناير 1981، الذي أنهى الأزمة بعد 444 يوما.

على مدى الثمانينيات، تميزت العلاقات الثنائية بتوازن حذر، فقد فتحت الجزائر أبوابها أمام شركات النفط الأمريكية مثل "أناداركو" و"أوكسيدنتال"، في إطار سياسة اقتصادية أكثر انفتاحا مقارنة بالسبعينيات. لكن سياسيا، ظلت الجزائر متمسكة بخطابها المناهض للهيمنة الغربية، وواصلت انتقاداتها للسياسات الأمريكية في أمريكا الوسطى، والشرق الأوسط، وجنوب إفريقيا .

خلال التسعينيات، ومع انزلاق الجزائر في أزمة داخلية دموية بعد إلغاء نتائج الانتخابات التشريعية سنة 1992، التزمت الولايات المتحدة موقفا حذرا، مفضلة الحياد الرسمي، رغم القلق الواضح من صعود التيارات الإسلامية المسلحة، كما تجلى في تقارير وزارة الخارجية ومواقف بعض صناع القرار في الكونغرس.

بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، حصل تحول نوعي في العلاقات الثنائية، إذ أصبحت الجزائر شريكًا مهمًا في الحرب العالمية على الإرهاب. وقعت الجزائر والولايات المتحدة على اتفاقات تعاون أمني واستخباراتي، وتبادل للمعلومات حول الجماعات المسلحة الناشطة في الساحل الإفريقي، خاصة الجماعة السلفية للدعوة والقتال، التي تحوّلت لاحقًا إلى فرع للقاعدة في المغرب الإسلامي.

شهدت هذه المرحلة زيارات رفيعة المستوى، أبرزها زيارة وزير الدفاع الأمريكي Donald Rumsfeld إلى الجزائر في فبراير 2006، ثم زيارة وزيرة الخارجية Condoleezza Rice في سبتمبر من نفس السنة، ما عكس أهمية الجزائر في الاستراتيجية الأمريكية لمكافحة التطرف العابر للحدود.

لتستمرت اللقاءات بين المسؤولين، وتم في 2022 تنظيم الحوار الاستراتيجي الجزائري الأمريكي الذي شمل قضايا الأمن، التجارة، وحقوق الإنسان، مع التركيز على استقرار منطقة الساحل ومحاربة الإرهاب.

المطلب الثاني: إنعكاسات أحداث 11 سبتمبر على العلاقات الجزائرية الأمريكية

1/ أحداث 11 سبتمبر وأثرها على توجهات السياسة الخارجية الأمريكية

مثّلت هجمات 11 سبتمبر 2001 نقطة تحوّل حاسمة في السياسة الخارجية الأمريكية، حيث دشّنت مرحلة جديدة عُرفت بـ"الحرب العالمية على الإرهاب". وقد بدأت تتجسّد عسكريًا من خلال العمليات التي قادتها الولايات المتحدة في أفغانستان منذ أكتوبر 2001، ثم في العراق بدءًا من مارس 2003، ردًا على الهجمات التي نفذها تنظيم القاعدة ضد أراضيها. وبحلول عام 2002، أصبح مصطلح "الحرب على الإرهاب"

يعكس تحولًا استراتيجيًا واسعًا في العقيدة الأمنية الأمريكية، يقوم على ملاحقة التهديدات خارج الحدود، خاصة في المناطق ضعيفة الحوكمة أو المعرضة لاختراق الجماعات المتطرفة. [1]

الاستجابة الفورية الأخرى تمثلت في إعلان "استراتيجية الأمن القومي" في 17 سبتمبر 2001، التي رسخت مبدأ الضربة الوقائية (preemption)، مشيرة إلى أن القانون الدولي يعترف بـ"حق الدول في اتخاذ إجراءات دفاعية مشروعة قبل أن تتعرض لهجوم فعلي، إذا كانت تواجه خطرًا وشيكًا". كما تُظهر الاستراتيجية تفضيلا للعمل الوقائي ضمن إطار متعدد الأطراف، حيث تنص على أن "الولايات المتحدة ستسعى باستمرار لحشد دعم المجتمع الدولي.". ومع ذلك، تؤكد بوضوح: "لكننا لن نتردد في التحرك بشكل منفرد، إذا اقتضت الضرورة، لممارسة حقنا في الدفاع عن النفس من خلال اتخاذ إجراءات وقائية ضد الإرهابيين، لمنعهم من إلحاق الأذى بشعبنا وبلادنا". [2]

وقد جسد خطاب الرئيس جورج بوش في 20 سبتمبر 2001 هذا التحول بوضوح، حين قال: "إما أن تكونوا معنا، أو مع الإرهابيين"، ما عنى تخليا عن مبدأ الحصول على موافقة المجتمع الدولي كشرط مسبق لأي تدخل، في ثنائية قاطعة تضع العالم أمام خيارين: الوقوف مع "الحضارة والخير" أو الانحياز إلى "الهمجية والشر"، هذا الموقف أسفر عن ضغوط كبيرة على دول مثل باكستان والسعودية لتعديل سياساتها. [3]

ما يبدو "ثوريا" في استراتيجية بوش القومية هو ما يُفهم على أنه تخلٍ عن مفاهيم الردع، وبناء التحالفات، والعمل متعدد الأطراف، وسياسة الاحتواء، لصالح إستراتيجية الإستباق و الوقاية والأحادية والهيمنة، حيث تؤكد وثيقة الأمن القومي لسنة 2002: "كلما كان التهديد أكبر، زادت كلفة التراخي، وازدادت الحاجة إلى اتخاذ إجراءات استباقية لحماية أنفسنا، حتى في ظل عدم اليقين بشأن توقيت ومكان الهجوم المحتمل."[4]

ومع ذلك، فإن مفهوم الضربة الوقائية ليس جديدًا تمامًا؛ فقد طبّقه الرئيس ثيودور روزفلت سابقًا في الكاريبي وأمريكا الوسطى، ووصِف لاحقًا بـ"الإمبريالية الوقائية". [5]

وفي عام 2003، توسعت الحرب على الإرهاب جغرافيا، لتشمل إفريقيا، حيث أطلقت الولايات المتحدة "مبادرة بان-ساحل" (Pan-Sahel Initiative - PSI)، لتعزيز القدرات الأمنية في مالي، والنيجر، وتشاد، وموريتانيا، كما دعمت الجزائر عسكريا. واعتُبرت هذه المنطقة "فراغا أمنيا" قد تستغله الجماعات المتطرفة، خصوصا مع مؤشرات على نشاط محتمل للقاعدة هناك.[6]

وبحلول 2004، تطورت المبادرة إلى "الشراكة لمكافحة الإرهاب في منطقة الساحل والصحراء" (Trans-Sahara Counterterrorism Partnership - TSCTP)، التي شملت تسع دول، منها الجزائر والمغرب وتونس ونيجيريا. وتمحورت أهداف الشراكة حول منع تغلغل القاعدة في الجماعات المحلية، عبر الدعم الأمني، والتدريب، وبناء القدرات المدنية، والتنسيق الإقليمي. [7]

---

[1] Jennifer Mavock, The Impact of the US Global War on Terror on Moroccan and Algerian Security (master's thesis, Universität Wien, 2008), p 8.

[2] The White House, The National Security Strategy of the United States of America Washington DC. 2001. P15

[3] Demirel Serhat, "The Transformation of American Foreign Policy After September 11 Attacks." Uluslararası İlişkiler ve Diplomasi Dergisi 3, no. 2, 2019), p 4.

[4] The White House, The National Security Strategy of the United States of America Washington DC. 2001. P11

[5] Melvyn P. Leffler, "9/11 and American Foreign Policy," Diplomatic History 29, no. 3 (June 2005), p 398.

[6] Jennifer Mavock, The Impact of the US Global War on Terror on Moroccan and Algerian Security (master's thesis, Universität Wien, 2008), p 8.

[7] Jennifer Mavock, Ibid, p 8.

وقد بدأ الإعلام الأمريكي يصف شمال إفريقيا ومنطقة الساحل منذ ذلك الحين بـ"الجبهة الثانية في الحرب على الإرهاب"، في ضوء الأهمية الاستراتيجية المتزايدة لهذه المناطق ضمن العقيدة الأمنية الجديدة.[1]

في هذا السياق، تُظهر "استراتيجية الأمن القومي الأمريكي" لعام 2006 تكريسًا لمبدأين أساسيين: ضرورة مواجهة العدو في الخارج قبل أن يصل إلى الداخل، وأهمية "الدبلوماسية التحولية"، أي السعي لإعادة تشكيل البيئة الفكرية للدول الأخرى وفق النموذج الليبرالي الديمقراطي.[2]

غير أن جذور هذا التحول في السياسة الخارجية لا تنفصل عن تطورات سابقة. ففي النصف الثاني من القرن العشرين، ركزت الولايات المتحدة على احتواء الاتحاد السوفيتي. ومع انهيار الاتحاد عام 1989، واجهت واشنطن ما وصفه "باري بوزان" بـ"عجز التهديد" (threat deficit)، حيث وجدت الو.م.أ أمام فراغ في التهديدات التي لطالما بررت بها تدخلها وقيادتها للنظام العالمي.[3]

وقد ترافق هذا العجز مع تحولات داخلية في المشهد السياسي الأمريكي، إذ رأى العديد من المحافظين، خصوصا من داخل الحزب الجمهوري، أن سياسة الرئيس بيل كلينتون في التسعينيات، التي كانت تفضل الحلول الدبلوماسية، تعكس تراجعا في قدرة الولايات المتحدة على حماية مصالحها الأمنية في الخارج. ومن هذا المنطلق، تعززت رؤية المحافظين الجدد، التي تعتبر أن للولايات المتحدة دورًا رساليًا في "تمدين" العالم وتوجيه النظام الدولي بما يتوافق مع القيم الأمريكية.

وقد بلغ هذا التوجه ذروته مع وصول الرئيس جورج دبليو بوش إلى السلطة مطلع عام 2001، إذ وفّرت هجمات 11 سبتمبر، التي وقعت بعد تسعة أشهر فقط من توليه الحكم، نقطة انعطاف حاسمة. ويؤكد بوزان أن تلك الهجمات منحت المحافظين في واشنطن المبررات الضرورية لبناء سردية أيديولوجية جديدة، تمثلت في وجود صراع عالمي ناشئ يتطلب قيادة أمريكية صارمة، وهو ما أُطلق عليه لاحقًا "الحرب العالمية على الإرهاب". [4]

أما من الناحية الفكرية، فقد برزت عدة اتجاهات تُحدد ملامح السياسة الخارجية الأمريكية. يشير W. R. Mead إلى أربع مدارس رئيسية:

- الهاميلتونيون(Hamiltonians) ، الذين يدعمون التحالف بين الدولة وقطاع الأعمال، والاندماج في الاقتصاد العالمي.
- الويلسونيون(Wilsonians) ، الداعون إلى سيادة القانون الدولي وبناء مؤسسات عالمية.
- الجيفرسونيون(Jeffersonians) ، الذين يفضلون التركيز على حماية الديمقراطية داخليًا.
- الجاكسونيون (Jacksonians)، الذين يركزون على أمن المواطن الأمريكي وسلامة الداخل.[5]

ظهر سياسة بوش بعد 11 سبتمبر مزيجا من النزعات الجاكسونية (التركيز على الأمن) والهاميلتونية (تحقيق المصالح عبر القوة)، مع تراجع واضح للمنظور الويلسوني.

---

[1] Jennifer Mavock, Ibid, p 8.

[2] The White House, The National Security Strategy of the United States of America Washington DC. 2006, pp 43-4.

[3] Barry Buzan, "Will the 'Global War on Terrorism' Be the New Cold War?" International Affairs 82, no. 6 (2006): 1101.

[4] Jennifer Mavock, The Impact of the US Global War on Terror on Moroccan and Algerian Security, p 17.

[5] Demirel, Serhat. "The Transformation of American Foreign Policy After September 11 Attacks." Uluslararası İlişkiler ve Diplomasi Dergisi 3, no. 2 (2019), p 1.

في المقابل، طرح "صموئيل هنتنغتون" تصورًا خاصًا لدور أمريكا العالمي، في مقاله "القوة العظمى الوحيدة" (1999)، حيث اعتبر أن الولايات المتحدة هي "المهيمن الخير" (benevolent hegemon)، و"القوة العظمى غير الإمبريالية الأولى"، قائمة على ثلاثية: التميز الأمريكي (American uniqueness)، الطهر الأمريكي (American virtue)، والقوة الأمريكية (American power). [1]

لكن وعلى الرغم من أن الفكر الاستراتيجي الأمريكي بعد 11 سبتمبر، بني تصوراته استنادا إلى مركزية الحرب على الإرهاب في الإستراتيجية الأمنية الجديدة، إلا أن هناك بعض الأصوات التي ترفض الإقرار بهذه المسلمة، ومن بينها ريتشارد هاس الذي يرى أن الحرب على الإرهاب لا تصلحلأن تكون الشغل الشاغل للإستراتيجية الأميركية، حيث أن تلك الحرب ليست لها ساحة محددة أو نقطة بداية ولا هي كالحروب التقليدية، حيث أنه يشبه هذه الحرب وكأنها الحرب على الأوبئة التي لا تنتهي بحكم إستحالة القضاء عليها. [2]

2/ أحداث 11 سبتمبر عامل تقريب بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية:

شكلت هجمات 11 سبتمبر 2001 لحظة تحول نوعي في العلاقات الجزائرية الأمريكية، إذ انتقل الطرفان من حالة التواصل الحذر والمحدود إلى مستوى شراكة أمنية متقدمة، تميزت بتكثيف التعاون في مجال مكافحة الإرهاب. [3]

ففي أعقاب الهجمات، أعلنت الجزائر دعمها الكامل للولايات المتحدة، وكان الرئيس عبد العزيز بوتفليقة أول زعيم عربي يدين الاعتداءات، حيث صرح من البيت الأبيض في 22 سبتمبر 2003 قائلا: "يفهم بلدنا، ربما أكثر من الآخرين، الحزن الأمريكي بعد 11 سبتمبر 2001". [4]

وبذلك كانت الجزائر من بين الدول السباقة إلى إعلان دعمها لواشنطن في حربها العالمية ضد الإرهاب، وهو ما تجلى في زيارة رسمية ثانية لبوتفليقة إلى واشنطن في 12 جويلية من نفس السنة، رغم وُصف ببرود تعامل جورج بوش مع هذه الزيارة. [5]

في هذا السياق، رأت الجزائر في المناخ الدولي الجديد فرصة لإعادة تقديم نفسها كفاعل أساسي في مكافحة الإرهاب، من خلال توظيف تجربتها في مواجهة الجماعات المسلحة خلال "العشرية السوداء". وقد اعتُبر هذا التموقع محاولة ذكية لتحويل معاناة داخلية إلى رأس مال دبلوماسي وأمني، خاصة وأن الجزائر كانت لفترة طويلة معزولة دوليًا في تعاطيها مع هذه الظاهرة، ولم تلقَ دعواتها لتعاون دولي ضد الإرهاب استجابة تُذكر قبل أحداث 11 سبتمبر. [6]

إن إعادة تموقع الجزائر في الحسابات الأمنية الأمريكية بعد 11 سبتمبر لم تكن نتاجا ظرفيًا فقط، بل جاءت أيضًا نتيجة التقاء موضوعي في المصالح. فمن ناحية، كانت الجزائر تسعى إلى الخروج من عزلتها الدولية، والبحث عن شركاء يقرّون بتجربتها الخاصة في "الحرب على الإرهاب"، ومن ناحية أخرى،

---

[1] Samuel P. Huntington, "The Lonely Superpower," Foreign Affairs 78, no. 2 (1999): 35–49.

[2] خالد معمري، التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في الدراسات الإستراتيجية، جامعة باتنة، 2007، ص 137.

[3] Mohamed Islem Goufi, United States Security/Military Ties to the Maghreb: The Cases of Algeria and Morocco before and after 9/11 (Master's thesis, University of 8 Mai 1945 – Guelma, 2022), p 42.

[4] ركاح عميروش، الأهمية الجيبوساسية لمنطقة المغرب العربي بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، المجلد : 03 ، العدد : 01 ، 2016، ص 26.

[5] ركاح عميروش، المرجع السابق، ص 26.

[6] الجزائر في مواجهة الإرهاب مقاربة شاملة وتجربة فريدة (ملف الجيش)، مجلة الجيش، العدد 618، جانفي 2015، ص32.

كانت الولايات المتحدة بحاجة إلى شركاء محليين يمتلكون معرفة ميدانية ودراية عملية بمكافحة الجماعات الإسلامية المسلحة، لا سيما في منطقة الساحل الإفريقي، التي بدأت تأخذ بعدًا استراتيجيًا في التقدير الأمريكي للأمن العالمي. [1]

من جهتها، أعادت الولايات المتحدة تقييم مقاربتها تجاه شمال إفريقيا، وأدرجت الجزائر ضمن ما يسمى بالدول المحورية (pivotal states) في استراتيجيتها الجديدة، لاسيما في منطقة الساحل الإفريقي. [2]

وقد برز هذا الاهتمام الأمريكي عبر سلسلة من المؤشرات الدالة على تنامي مستوى التعاون الثنائي، منها الارتفاع الكبير في عدد الزيارات الرسمية بين مسؤولي البلدين، حيث بلغت حوالي 200 زيارة سنة 2003 لترتفع إلى نحو 300 سنة 2004. [3]

في ظل هذه المستجدات، بدأت واشنطن في تعديل موقفها التقليدي المتحفظ تجاه الجزائر، فعلى الرغم من امتناعها في التسعينيات عن تزويد الجزائر بأسلحة ثقيلة، حرصا على توازن القوى في المنطقة، ولا سيما مع المغرب، فقد وافقت سنة 2002 على تقديم دعم تقني وأمني، شمل معدات عسكرية فعالة استُخدمت في تعقب ما تبقى من الجماعات المسلحة في المناطق الريفية، ويأتي هذا التحول رغم استمرار آثار الحظر غير المعلن على توريد الأسلحة المفروض على الجزائر منذ يناير 1992، مما اضطرها إلى التوجه نحو أسواق بديلة مثل جنوب إفريقيا وتركيا وبعض دول الكتلة الشيوعية السابقة. [4]

في المقابل، سعت الجزائر إلى توسيع أثر تجربتها في مكافحة الإرهاب على الصعيدين الإقليمي والدولي، ويُبرز تحليل بنجامين نيكلز كيف استثمرت الجزائر في تعيين دبلوماسييها في مواقع استراتيجية بالاتحاد الإفريقي، إذ تولى سعيد جنيت منصب مفوض السلم والأمن (2002-2008)، تلاه رمطان لعمامرة الذي شغل المنصب ذاته إلى غاية 2013، قبل أن يخلفه إسماعيل شرقي، الذين عززوا البصمة الجزائرية في ملف الأمن القاري. كما أسست الجزائر المركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب، ومبادرة قيادة الأركان المشتركة في تمنراست لتنسيق الأمن بين دول الساحل، وهدفت هذه الجهود إلى جعل مكافحة الإرهاب شأنا إفريقيا داخليا. [5]

هذا التموقع المؤسسي تزامن مع تنامي الجدل حول النوايا الأمريكية لإنشاء قاعدة عسكرية دائمة في الجزائر في إطار قيادة "أفريكوم"، والتي أعلن عنها رسميا الرئيس جورج بوش، وكان من المخطط أن تُحتضن من طرف إحدى دول الساحل. غير أن الجزائر رفضت بشدة هذا الطرح، مؤكدة رفضها المطلق لوجود قواعد عسكرية أجنبية على أراضيها، ما دفع واشنطن إلى وضع مقر القيادة في شتوتغارت بألمانيا.[6]

رغم النفي الرسمي المتبادل بشأن وجود قواعد أمريكية في الجزائر، فقد تواصلت التسريبات الإعلامية التي تحدثت عن منشآت "سرية" تُستخدم في مهام استخباراتية، تحت غطاء التعاون الأمني. وأفادت بعض

---

[2] Mohamed Islem Goufi, United States Security/Military Ties to the Maghreb: The Cases of Algeria and Morocco before and after 9/11 (Master's thesis, University of 8 Mai 1945 – Guelma, 2022), p 42.

[3] إسماعيل بوالروايح، الأبعاد الاستراتيجية للسياسة الخارجية الأمريكية في المغرب العربي: الجزائر، المغرب، تونس (2001-2008)، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2010، ص 110.

[4] David Volman, "Foreign Arms Sales and the Military in the Maghreb," in North Africa in Transition: State, Society and Economic Transformation in the 1990s, ed. Yahia H. Zoubir (Gainesville, FL: University Press of Florida, 1999), 220–221.

[5] بنجامين نيكلز دور الجزائر في الأمن الإفريقي، مركز كارينجي لدراسات السلام، 04 أفريل 2014، الموقع الالكتروني: https://carnegieendowment.org/sada/55240

[6] مكاوي نور الدين، التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب وأثرها على العلاقات الجزائرية الأمريكية، المجلة الجزائرية العلوم القانونية والسياسية، المجلد: 59، العدد: 01، 2022، ص 712.

المصادر عن وجود كيان يُعرف بـ"القاعدة المشتركة" (Alliance Base) في الجزائر العاصمة، بتمويل من وكالة الاستخبارات الأمريكية، يُعتقد أن مهمته تتعلق بتعقب الإرهابيين وتصفية عناصرهم.[1]

في ذات الإطار، صرح مساعد وزير الدفاع الأمريكي لشؤون الأمن الدولي بيتر رودمان خلال زيارته إلى الجزائر في نوفمبر 2006 بأن: "بلاده لا تسعى إلى إقامة قواعد عسكرية، بل تفضل تعزيز قدرات الجيوش المحلية، عبر التدريب، وتبادل المعلومات، والمناورات العسكرية، والتسليح". وتُشير بعض المصادر إلى أن الولايات المتحدة تعتمد على ما يُعرف بـ"الولوج المرن" (flexible access)، أي استخدام القواعد والمنشأت المحلية -الجزائرية منها أو تلك الموجودة في دول مجاورة- لتنفي عملياتن محددة مثل المراقبة الجوية بطائرات دون طيار أو تنسيق الدعم الإستخباراتي والتدريب الميداني للقوات الجزائرية. [2]

إنطلاقا مما سبق، يمكن إستنتاج مايلي:

- أولا، ما يلفت الانتباه هو التحول السريع في الموقف الأمريكي من النظام الجزائري، من التوجس والانتقاد في تسعينيات القرن الماضي إلى الاعتراف بشرعيته كشريك أمني بعد 2001. هذا التحول لا ينبع من قناعة أمريكية بتحسن الأداء الديمقراطي في الجزائر، بل من براغماتية استراتيجية خالصة، جعلت من التجربة الجزائرية في قمع الجماعات المسلحة "نموذجا ملهما" لما ينبغي أن تكون عليه الحرب على الإرهاب. وهنا يكمن التناقض الجوهري: الشراكة في مجال الأمن بُنيت على سردية "النجاح الأمني" وليس على القيم المشتركة أو التحول الديمقراطي (الواقعية السياسية).
- لم يكن هذا التعاون دائمًا عامل استقرار، فمحاولة واشنطن تحويل الجزائر إلى قاعدة ارتكاز في استراتيجيتها الجديدة في الساحل، عبر مبادرات مثل "TSCTI" و"أفريكوم"، وضعت الجزائر في موضع حساس، بين السعي لتأكيد سيادتها ورفضها للوجود العسكري الأجنبي، من جهة، وبين رغبتها في لعب دور الحارس الأمني للمنطقة من جهة أخرى. هذه الازدواجية في الموقف الجزائري - الاستفادة من الدعم الأمريكي دون التفريط في السيادة - كشفت حدود التعاون، وأدت أحيانًا إلى توتر خفي، خاصة مع تصاعد التدخلات الغربية في مالي والنيجر، حيث فضلت الجزائر الحلول السياسية الداخلية، بينما راهنت واشنطن على الحلول العسكرية.

المطلب الثالث: التواجد الأمريكي في شمال إفريقيا والساحل وتأثير قضية الصحراء الغربية على العلاقات الجزائرية الأمريكية

أولا: أبعاد التواجد الأمريكي في شمال إفريقيا ومنطقة الساحل الإفريقي

تُعد منطقة الساحل الإفريقي من أبرز المناطق الجيوسياسية في الفكر الاستراتيجي الأمريكي المعاصر، لما تتمتع به من خصائص جغرافية واقتصادية وأمنية تؤهلها لأن تكون محورا للصراع على النفوذ بين القوى الدولية، فعلى الرغم من تهميش المنطقة في مرحلة ما بعد الاستعمار وخلال الحرب الباردة، إلا أن

[1] A. Meddi, “La CIA a une ‘Alliance Base’ à Alger: La coopération entre les services s’intensifie,” El Watan, July 6, 2005. This information also appeared in the Washington Post, July 3, 2007.

[2] Yahia Zoubir, "The United States and Algeria: A New Strategic Partnership?" Journal of Middle Eastern and Islamic Studies (in Asia) 5, no. 4 (2011): 16.

المتغيرات الدولية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 أعادت تسليط الضوء عليها، خاصة في سياق الحرب العالمية على الإرهاب، حيث برز اهتمام أمريكي متزايد بالساحل الإفريقي، باعتباره منطقة رخوة أمنيا، يمكن أن تتحول إلى ملاذ للتنظيمات الإرهابية. [1]

وضع المفكر والباحث دانيال فولمان Daniel Volman ثلاث عناصر أساسية تُعرف من خلالها مصالح الولايات المتحدة في افريقيا عموما ومنطقة الساحل الأفريقي خاصة هي:

1-تأمين امدادات الطاقة الافريقية

2 مواجهة النفوذ الصيني والروسي المتنامي.

3 الحرب على الإرهاب. [2]

علاوة على ذلك، تتجلى الأهمية الجيوسياسية للساحل بالنسبة للو.م.أ في كونه يربط بين البحر الأبيض المتوسط والمحيط الهندي عبر البحر الأحمر، الذي يُعد ممرًا حيويًا لنقل النفط من الخليج العربي إلى الولايات المتحدة وحلفائها. ووفق هذا المنظور، تتبنى واشنطن تعريفًا موسعًا لمنطقة الساحل يشمل دولًا مثل الصومال، جيبوتي، إريتريا، وإثيوبيا، نظرًا لأهميتها في تأمين الممرات البحرية العالمية، لاسيما باب المندب وقناة السويس. [3]

بدأت ملامح الاستراتيجية الأمريكية تتبلور بعد سقوط نظام طالبان في أفغانستان، حيث أعربت واشنطن عن مخاوف من تحول الساحل إلى ملاذ بديل للجماعات الجهادية، وقد تعززت هذه المخاوف مع ظهور نشاطات الجماعة السلفية للدعوة والقتال (GSPC) شمال مالي، ومحاولات لتنظيم القاعدة لبناء روابط معها.[4]

رغم ذلك، لم تُصنف الولايات المتحدة التهديدات في الساحل ضمن أولوياتها القصوى كما في أفغانستان أو اليمن، بل تبنّت نهجًا وقائيًا يرتكز على بناء القدرات المحلية. في هذا الإطار، أُطلقت مبادرة "بان الساحل (PSI) "عام 2002، لتدريب وتجهيز وحدات تدخل سريع في مالي، موريتانيا، النيجر وتشاد، بتمويل قدره 7.75 مليون دولار، قبل أن تتطور لاحقًا إلى "الشراكة لمكافحة الإرهاب عبر الصحراء الكبرى(TSCTP) "، لتشمل دولا إضافية وتدمج عناصر تنموية ودبلوماسية.

وقد مر البرنامج الأمريكي لمكافحة الإرهاب في الساحل بثلاث مراحل رئيسية:

1 .المرحلة التمهيدية (2002–2008): انطلقت مع مبادرة PSI التي استهدفت أربع دول، ثم توسعت لتشمل المغرب العربي وغرب إفريقيا عبر مبادرة TSCTI في 2005.

---

[1] Stephen Tankel, "US Counterterrorism in the Sahel: From Indirect to Direct Intervention," International Affairs, vol. 96, no.4, July 2020 ،p 882.

[2] السعيدة بن رقرق البعد الجيوبوليتيكي للتنافس الأمريكي الفرنسي الصيني في منطقة الساحل الأفريقي"، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد 07 العدد 01 2022، ص ص 428-438

[3] قادة عامر ورشيد ساعد، التدخلات الخارجية من طرف القوى العظمى في منطقة الساحل الأفريقي: الاستراتيجيات الصينية والأمريكية أنموذجا، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، المجلد 09، العدد 02، 2024، ص 9.

[4] Stephen Tankel, "US Counterterrorism in the Sahel: From Indirect to Direct Intervention," International Affairs, vol. 96, no.4, July 2020 ،p 882

2 .مرحلة التطوير (2008–2013): شهدت إنشاء "أفريكوم AFRICOM "عام 2008، التي تولت الإشراف على العمليات الأمنية، ما حسّن التنسيق والتكامل الأمني في القارة

3 .مرحلة النضج (2013 – حتى الآن): أُعيدت هيكلة البرنامج تحت اسمTSCTP ، ليشمل أبعادًا مدنية وعسكرية متكاملة، لكنه بقي يميل إلى التركيز على الشق العسكري. [1]

على المستوى التنفيذي، تقود البرنامج وزارة الخارجية، وتنسق مع وزارة الدفاع ووكالة التنمية الأمريكية.[2]

فيما تتولى "أفريكوم" الجانب العسكري، وهي القيادة التي تم إنشاؤها عام 2008 لتُشرف بشكل موحد ومركزي على جميع الأنشطة والمشاريع الأمنية الأمريكية في القارة الإفريقية. جاء تأسيس "أفريكوم" بعد أن كانت المهام العسكرية موزعة بين ثلاث قيادات إقليمية مختلفة: القيادة الأوروبية (EUCOM) في شمال وغرب إفريقيا، والقيادة المركزية (CENTCOM) في شرقها وشمالها الشرقي، وقيادة المحيط الهادئ (PACOM)في مدغشقر. وقد ساهم هذا التوحيد في تعزيز فعالية التنسيق العملياتي والاستخباراتي، وتحسين قدرة الولايات المتحدة على الاستجابة للتحديات الأمنية في القارة الإفريقية بما فيها منطقة الساحل.[3]

وفي هذا السياق، أُنشئت قوتان متخصصتان لدعم الأنشطة الميدانية: قوة العمليات الخاصة المشتركة "جونيبير شيلد(JSOTF-JS) "، التي تأسست عام 2006 تحت إشراف القيادة الأوروبية، ثم انتقلت إلى قيادة العمليات الخاصة لإفريقيا (SOCAFRICA) عام 2008، وتتولى مهام التدريب وتوزيع المعدات والتنسيق العملياتي. أما قوة المهام المشتركة "أزتيك سايلنس(JTFAS) "، فقد تأسست في 2003 لتنسيق جهود مكافحة الإرهاب في شمال وغرب إفريقيا، معتمدة على قدرات الأسطول السادس في جمع المعلومات وتعزيز التعاون الاستخباراتي مع الشركاء الإقليميين

إلى جانب ذلك، أنشأت الو.م.أ عدة قواعد ومنشآت عسكرية في الساحل، أبرزها القاعدة الجوية 201 في أغاديز شمال النيجر، لتكون مركزا لعمليات المراقبة الجوية وجمع المعلومات الاستخباراتية باستخدام الطائرات المسيرة. [4]

وتُعد هذه القاعدة من أكبر المنشآت العسكرية الأمريكية في إفريقيا بعد قاعدة جيبوتي، حيث خُصص لها مبدئيًا 50 مليون دولار من الكونغرس، لكن تكلفة إنشائها تجاوزت 100 مليون دولار، و بخلاف قواعد أخرى في القارة، لم تُبنَ القاعدة فوق مرافق قائمة، بل تطلّبت بنية تحتية كاملة من الصفر، مما جعلها أضخم مشروع إنشائي لسلاح الجو الأمريكي خارج الأراضي الأمريكية. [5]

[1] Lianne K. Boudali, The North Africa Project: The Trans-Sahara Counterterrorism Partnership (New York: Combating Terrorism Center at West Point, 2007), p 24.
[2] Yuan Zou and Wanyi Zhao, "The Sahel on the Brink? Why U.S. Counterterrorism Engagement Failed to Achieve Its Goal," Frontiers in Political Science 6 (2024), p 3.
[3] S. Harmon, "Securitization Initiatives in the Sahara-Sahel Region in the Twenty-First Century," African Security 8, no. 3 (2015): 227–248, https://doi.org/10.1080/19392206.2015.1100503.
[4] Hafed Al Ghwell, "U.S. Must Adapt, Not Abandon the Sahel," Geopolitical Monitor, June 11, 2024, https://www.geopoliticalmonitor.com/u-s-must-adapt-not-abandon-the-sahel/.
[5] "US in Danger of Losing Control of Its Extensive Drone Base in Niger," IntelliNews, September 6, 2023, https://www.intellinews.com/us-in-danger-of-losing-control-of-its-extensive-drone-base-in-niger-289069/.

وبهذا تُعد النيجر عموما، وقاعدة أغاديز خصوصًا، نقطة ارتكاز استخباراتية وميدانية حيوية بالنسبة للولايات المتحدة، إذ تمكّن القوات الأميركية من مراقبة التحركات الأمنية في دول الجوار، خاصة في ليبيا ومالي، اللتين تشهدان نشاطًا متصاعدًا للجماعات المسلحة والمتطرفة. [1]

لكن رغم ضخامة الموارد وتعدد الآليات، كشفت الأزمة المالية عام 2012 عن قصور في النموذج الأمريكي، فقد فشلت القوات المالية، رغم تلقيها تدريبات أمريكية، في مواجهة التحالف بين الطوارق والجماعات المتطرفة كأنصار الدين وحركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا، ما أدى إلى سيطرة المتمردين على ثلثي شمال مالي. وهو الأمر الذي دفع بالحكومة المالية إلى طلب تدخل فرنسي مباشر ضمن عملية "سيرفال" عام 2013، وتراجع دور الولايات المتحدة كشريك أمني رئيسي. [2]

حاليا، تواجه السياسة الأمريكية في منطقة الساحل الإفريقي تحديات متصاعدة نتيجة سلسلة الانقلابات العسكرية المتتالية، خصوصًا في مالي وبوركينا فاسو والنيجر. وقد بلغ هذا التراجع ذروته في عام 2024 حين أعلنت النيجر إلغاء اتفاقية وضع القوات (SOFA) مع الولايات المتحدة، مطالبة بإجلاء جميع القوات الأمريكية، بما في ذلك من قاعدة "أغاديز" الجوية للطائرات دون طيار، التي شكّلت لعقود ركيزة أساسية للهيمنة الاستخباراتية والعسكرية الأمريكية في المنطقة. [3]

أثار هذا الانسحاب مخاوف جدية داخل دوائر صنع القرار في واشنطن، نظرًا لما يترتب عليه من تراجع في قدرة الولايات المتحدة على الرصد والإنذار المبكر، لا سيما تجاه التهديدات المنبثقة من ليبيا ومالي. وفي هذا السياق، حذر الجنرال مايكل لانغلي، قائد القوات الأمريكية في إفريقيا، من أن "فقدان الوجود الأمريكي في منطقة الساحل سيؤدي إلى تراجع القدرة على الرصد والإنذار النشطين، بما في ذلك الدفاع عن الوطن". [4]

وقد جاء هذا التراجع في النفوذ الأمريكي في سياق رفض واشنطن الاعتراف بالأنظمة العسكرية الجديدة في الساحل، وتعليق مساعداتها، ووقف التعاون الأمني مع بعض الجيوش، التزامًا بالتشريعات الأمريكية التي تحظر تقديم الدعم لأي حكومة وصلت إلى السلطة عبر انقلاب عسكري.

كما تشير الدلائل المتزايدة إلى أن مشاعر الاستياء المتجذرة ضد فرنسا بسبب الإرث الاستعماري في إفريقيا بدأت تتحول إلى رد فعل مناهض للغرب بأكمله، وهو ما ينطوي على تداعيات سلبية بالنسبة للولايات المتحدة، إذ تتهم بعض الأنظمة العسكرية الجديدة في منطقة الساحل الوجود العسكري الأمريكي باتباع أجندة استعمارية وإمبريالية مشابهة، تُعلي من مصالح واشنطن على حساب المطالب الإفريقية.

في هذا السياق، أدى الفراغ الجيوسياسي الناتج عن انسحاب كل من فرنسا والولايات المتحدة من منطقة الساحل إلى فتح المجال أمام روسيا والصين لتوسيع نفوذهما في المنطقة، من خلال تقديم دعم سريع وغير مشروط نسبيا للأنظمة العسكرية الجديدة. فعلى عكس الولايات المتحدة وفرنسا، اللتين غالبا ما تُلزمان مساعداتهما العسكرية بشروط سياسية، فروسيا تتبع نهج عدم التدخل في الشؤون الداخلية مقابل الحصول

[1] Jordanna Yochai, “To Improve Its Sahel Policy, the US Must Update Four Assumptions,” Atlantic Council, March 17, 2025, https://www.atlanticcouncil.org/blogs/africasource/to-improve-its-sahel-policy-the-us-must-update-four-assumptions/.
[2] Yuan Zou and Wanyi Zhao, "The Sahel on the Brink? Why U.S. Counterterrorism Engagement Failed to Achieve Its Goal," Frontiers in Political Science 6 (2024), p 5.
[3] Victor Cha and Nicholas Szechenyi, The Global Impact of the 2024 U.S. Presidential Election, CSIS, 2024, p. 7.
[4] Jordanna Yochai, “To Improve Its Sahel Policy, the US Must Update Four Assumptions,” Atlantic Council, March 17, 2025, https://www.atlanticcouncil.org/blogs/africasource/to-improve-its-sahel-policy-the-us-must-update-four-assumptions/.

على الموارد والنفوذ، بينما تعرض الصين، كونها أكبر مستثمر أجنبي في المنطقة، استثمارات سريعة وبنية تحتية مقابل حقوق مستقبلية في الموارد الطبيعية. وهذا يدخل ضمن إستراتيجية كل من بكين وموسكو القائمة عل تحصين على الأنظمة العسكرية الجديدة في إفريقيا عبر كسر حلقة الانقلابات والانقلابات المضادة. [1]

في المقابل، تواجه الولايات المتحدة أزمة مصداقية متفاقمة على مستوى القارة الإفريقية عمومًا ومنطقة الساحل خصوصًا. فقد أدى دعمها غير المشروط لإسرائيل في حرب غزة، رغم الاتهامات الواسعة بارتكاب انتهاكات جسيمة للقانون الدولي، إلى تقويض خطابها الحقوقي، وإضعاف شرعية قيادتها الدولية، خاصة في المناطق التي تعاني من إرث استعماري وتطمح إلى شراكات قائمة على الاحترام المتبادل، كما أن استعداد الو.م.ت للتعاون مع أنظمة استبدادية قمعية في القارة، مثل نظام غينيا الاستوائية، الذي تسعى الصين إلى بناء قاعدة بحرية فيه، يُعزز من تصورات الازدواجية في المعايير.[2]

وتضاف إلى ذلك مواقف واشنطن المتساهلة تجاه تجاوزات انتخابية في دول حليفة مثل الكونغو، حيث تغاضت عن خروقات ديمقراطية للحفاظ على نفوذها في بلد يعد المصدر الأكبر عالميا للكوبالت، هذا مقابل تعاملها مع الأنظمة العسكرية في الساحل الإفريقي. [3]

في محاولة لتجاوز الإخفاقات في منطقة الساحل، بدأ عدد من المحللين والخبراء الأمريكيين في الدفع نحو تبني نهج بديل يقوم على تحويل التركيز من دول الساحل غير المستقرة إلى الدول الساحلية في غرب إفريقيا، مثل بنين، كوت ديفوار، غانا، غينيا، وتوغو. يقوم هذا النهج، المعروف باسم "من الخارج إلى الداخل"، على تقديم دعم متزايد لتلك الدول الأكثر استقرارًا نسبيًا، انطلاقًا من افتراض استراتيجي مفاده أن بناء مؤسسات فعالة في هذه الدول يمكن أن يتم بوتيرة أسرع من تمدد الجماعات الإرهابية جنوبا. وبهذا المعنى، يُنظر إلى تقوية هذه الدول كحاجز أمام انتشار العنف وعدم الاستقرار من منطقة الساحل نحو جنوب غرب القارة. [4]

ولتحقيق هذه الغاية، يُشدد قادة الولايات المتحدة على أهمية قانون الهشاشة العالمية (Global Fragility Act)الصادر سنة 2019، و الذي يُوفر تمويلًا للحد من عدم الاستقرار في بنين وكوت ديفوار وغانا وغينيا وتوغو...ولكنه لا يُعالج جذوره في منطقة الساحل. [5]

ووفقًا لهذا التصور، تُوجه الجهود الأمريكية نحو تعزيز الشراكات الثنائية وزيادة المساعدات التنموية والأمنية لدول غرب إفريقيا الساحلية، مقابل تقليص الالتزامات تجاه منطقة الساحل، في إطار مقاربة تهدف إلى احتواء التهديدات بدلًا من مواجهتها في معاقلها الأصلية.

---

[1] "Implications of US Retreat from the Sahel," Emirates Policy Center, April 15, 2024, https://epc.ae/en/details/featured/implications-of-us-retreat-from-the-sahel.

[2] Nick Turse, “Biden Offers Military Aid to Africa’s Longest-Serving Dictator,” The Intercept, March 25, 2024, https://theintercept.com/2024/03/25/biden-equatorial-guinea-teodoro-obiang-aid/.

[3] “A Live-Streamed Attempted Coup in Congo Shakes the Region,” The Economist, May 23, 2024, https://www.economist.com/middle-east-and-africa/2024/05/23/a-live-streamed-attempted-coup-in-congo-shakes-the-region .

[4] Jordanna Yochai, “To Improve Its Sahel Policy, the US Must Update Four Assumptions,” Atlantic Council, March 17, 2025, https://www.atlanticcouncil.org/blogs/africasource/to-improve-its-sahel-policy-the-us-must-update-four-assumptions/.

[5] Jordanna Yochai, Ibid.

بالإضافة ذلك كرست الولايات المتحدة تبعية أمنية ثقيلة على دول الساحل مستفيدة من "هشاشة الدولة" من خلال تقديم مساعدات تُصمم أساسًا بما يخدم أولويات واشنطن لا احتياجات الدول المتلقية. وقد وصف Boultonو Carterهذه العلاقة بأنها دعم "غير متكافئ" تُحدده حسابات سياسية أكثر من تقييم موضوعي للتهديدات، حيث يغلب منطق المصلحة الذاتية على منطق التعاون الحقيقي.

ينعكس هذا الاختلال في سلوك واشنطن الميداني، حيث تُنفّذ عمليات مكافحة الإرهاب بمعزل عن أولويات الشركاء المحليين. ففي عام 2013، وبينما كانت نيجيريا تُجري محادثات مع "بوكو حرام"، أقدمت الولايات المتحدة على تصنيف زعيم الجماعة، أبوبكر شيكاو، ضمن قوائم الإرهاب، في خطوة تعكس تجاهلًا للسياق التفاوضي الداخلي. هذا التنافر بين التحركات الأمريكية والوقائع الميدانية يُظهر محدودية الفعالية الاستراتيجية لنهجٍ يتجاهل الواقع المحلي لصالح منطق الهيمنة. [1]

رغم إعلان الحكومة الأمريكية عن استراتيجية شاملة في منطقة الساحل الإفريقي تقوم على ثلاثية "الدفاع، الدبلوماسية، والتنمية"، فإن التنفيذ الميداني أظهر انحيازا واضحا لصالح المقاربة العسكرية، فبدلا من معالجة مسببات عدم الاستقرار، ركّزت واشنطن على تدريب الجيوش المحلية وتزويدها بالعتاد، مع حضور خافت للمبادرات التنموية والدبلوماسية، حيث طغت "عقلية الحرب" على المبادرات التنموية والدبلوماسية، حتى في البرامج متعددة الأبعاد مثل "الشراكة عبر الصحراء لمكافحة الإرهاب.(TSCTP) "

هذا الخلل في توزيع الموارد والأولويات أدى إلى عسكرةٍ متزايدة للمساعدات المدنية، حيث خُصصت حصة كبيرة من التمويل للقطاع العسكري، كما في حالة مالي، حيث تم إنفاق أكثر من نصف 37 مليون دولار بين 2005 و2008 على برامج عسكرية، رغم مطالب الدول الإفريقية بتوجيه 80% من الموارد للتنمية.

وحتى الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية انخرطت في مهام أمنية، كتدريب الشرطة، مما شوّش على طبيعة أدوارها و جعلها أقرب إلى مؤسسات أمنية.

وقد حذر مسؤولون أمريكيون من تداعيات هذا النهج،وعلى رأسهم وزير الدفاع الأسبق روبرت غيتس، الذي شدد على

على ضرورة أن تبقى المؤسسة العسكرية في دور داعم للوكالات المدنية، لا أن تحلّ محلّها.

نتيجة لهذا النهج، حققت السياسة الأمريكية "نجاحات تكتيكية" فقط دون تحقيق إنجازات استراتيجية ملموسة.

ويُظهر الأثر العكسي لهذه المقاربة في أمرين أساسيين:

1 .أن الوسائل العسكرية غير قادرة على معالجة الأسباب الجذرية للإرهاب، من فقر وتهميش اجتماعي، مما يُضعف الاستقرار السياسي ويقوّض سيادة الدولة.

2 .أن عسكرة مكافحة الإرهاب تستفز الجماعات الإرهابية وتبرر هجماتها تحت ذريعة مقاومة "المرتدين" و"الكفار"، ما يمنح هذه الجماعات شرعية رمزية ويزيد من شعبيتها وسط السكان المحليين.[2]

[1] Yuan Zou and Wanyi Zhao, "The Sahel on the Brink? Why U.S. Counterterrorism Engagement Failed to Achieve Its Goal," Frontiers in Political Science 6 (2024), pp 7-8.

[2] Yuan Zou and Wanyi Zhao, "The Sahel on the Brink? Why U.S. Counterterrorism Engagement Failed to Achieve Its Goal," Frontiers in Political Science 6 (2024), p 8

ثانيا: قضية الصحراء الغربية وتأثيرها على العلاقات الجزائرية الأمريكية

شكلت قضية الصحراء الغربية منذ منتصف السبعينيات عامل توتر بنيوي في العلاقات الجزائرية–الأمريكية، إذ انطلقت الولايات المتحدة في البداية بموقف حذر، سرعان ما تطوّر تدريجيًا نحو انحياز راديكالي لصالح المغرب. هذا التحول لم يكن مجرد خيار دبلوماسي عابر، بل عكس حسابات استراتيجية دقيقة ارتبطت بمصالح واشنطن في شمال إفريقيا، وبتصورها لدور النظام المغربي في حفظ التوازن الإقليمي. وفي المقابل، رأت الجزائر في هذا الانحياز إخلالًا بمبدأ تقرير المصير، وتقويضًا للشرعية الدولية، ما عمق فجوة الثقة بين الطرفين وأعاد رسم خطوط التماس في سياستهما الخارجية.

إن تتبع تطور الموقف الأمريكي من هذه القضية يُبرز حجم التأثير الذي مارسه النزاع الصحراوي على العلاقات الجزائرية-الأمريكية، ومدى ارتباطه بتقلبات النظام الدولي، ومصالح واشنطن الاستراتيجية في المنطقة.

في أواخر سنة 1974 صرح وزير الخارجية الأمريكي هنري كسينجر (Henry Kissinger) أن الولايات المتحدة لن تقبل قيام دولة في الصحراء الغربية تكون حليفا لأعداءنا، كما تذكر بعض المصادر أن المخابرات الأمريكية قد أشرفت على المسيرة الخضراء و أعطت المغرب تسهيلات سياسية وتسليح وعسكرة غير مسبوقة. [1]

وفي تصريح قديم أمام لجنة الشؤون الخارجية بالكونغرس الأمريكي أشار ويليام كواندت William B Quandtحول النزاع في الصحراء الغربية أكد بأن أصل الصراع يعود إلى زوال الاستعمار الإسباني من أراضي الصحراء العربية سنة 1975، واستغلال المغرب الأقصى لذلك بغزو ثني الصحراء العربية واحتلت موريتانيا باقي الأراضي لتعود وتتنازل عنها الصالح جبهة البوليساريو سنة 1979 كما أكد ويليام بأن المصالح الأمريكية في المنطقة تتمثل في مصالح سياسية جوهرية في المغرب الأقصى ومصالح اقتصادية كبيرة بالجزائر والأكثر من ذلك صرح بأنه مقتنع بأن على. أمريكا الضغط على المغرب لاعتماد الخيار السياسي كحل للنزاع، وبأن التجهيزات العسكرية الأمريكية المباعة للمغرب لا يجب أبداً أن تستخدم في هجمات عابرة للحدود داخل الجزائر. [2]

ربما كان العائق الرئيسي أمام إنهاء استعمار الصحراء الغربية في سبعينيات القرن الماضي، على الرغم من الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة، هو ظهوره في ذروة الحرب الباردة، حين كانت الجزائر تُصنّف ضمن المعسكر السوفييتي، بينما كان المغرب منخرطًا بوضوح في المعسكر الغربي .

واستمرت الحرب بين المغرب وجبهة البوليساريو من عام 1976 حتى خطة التسوية التي رعتها الأمم المتحدة سنة 1988، ثم اتفاق وقف إطلاق النار عام 1991. وخلال هذه الفترة (1975-1991)، عزز المغرب سيطرته على الإقليم، وشيد جدرانًا رملية لحماية المناطق التي كان يهيمن عليها(56).

[1] الحرياطي فرج ناصر ، صراع الصحراء الغربية ينتهي بالاستفتاء ، جريدة الأنباء الكويتية، الكويت، جانفي 2011 .

[2] U.S. Congress, House. U.S. Policy and the Conflict in the Western Sahara: Hearings Before the Subcommittees on Africa and International Organizations of the Committee on Foreign Affairs, House of Representatives, Ninety-Sixth Congress, First Session, July 23, 1979. Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office, 1979, 83.

وقد ساهمت الأزمة الجزائرية الممتدة من 1991 إلى 2000 في تمكين المغرب من الحصول على دعم إضافي من حلفائه الغربيين، الذين كانوا يخشون انتقال موجة التطرف الإسلامي من الجزائر إلى المملكة المغربية.

بالرغم من أن الصحراويين لم يسعوا للحصول على دعم من الاتحاد السوفيتي خلال الحرب الباردة، ولم يتلقّوه، فإن الولايات المتحدة أبدت قلقًا من احتمال تأثر الحركة القومية الصحراوية بالنفوذ السوفييتي، لا سيما في ظل التمدد السوفييتي المتزايد في إفريقيا جنوب الصحراء آنذاك. وعلى الرغم من الطبيعة الإقليمية للصراع وابتعاده عن الاصطفاف المباشر ضمن المواجهة بين المعسكرين الشرقي والغربي، إلا أن واشنطن كانت تخشى قيام دولة موالية لموسكو في منطقة حساسة استراتيجيًا. وقد عبّر هنري كيسنجر عن هذا التخوف بوضوح، مؤكدا رفض الولايات المتحدة تكرار تجربة "أنغولا أخرى" على الساحل الأطلسي لإفريقيا.

خلال الحرب الباردة، أولت الولايات المتحدة أولوية لضمان استقرار النظام الملكي المغربي الموالي لها، باعتباره حليفًا رئيسيًا يحفظ نفوذها في شمال إفريقيا، متجاوزة بذلك الاعتبارات الإقليمية المرتبطة بالنزاع في الصحراء الغربية. وقد برر جيمس بيكر هذا التوجه في تصريح له في أوت 2004، موضحًا أن موقف الولايات المتحدة الداعم للمغرب كان مبررا، لأن "جبهة البوليساريو خلال الحرب الباردة كانت متحالفة مع كوبا وليبيا وبعض خصوم الولايات المتحدة الآخرين، في حين كان المغرب حليفًا وثيقًا لواشنطن."[1]

في عام 1978، أوقف الرئيس الأمريكي جيمي كارتر مبيعات الأسلحة إلى المغرب، بذريعة انتهاكه اتفاقية عسكرية ثنائية موقعة عام 1960، تحظر استخدام الأسلحة الأمريكية خارج الحدود المعترف بها دوليًا.[2]

ورغم أن الاتفاقية لم تُكشف علنًا، إلا أن الإدارة الأمريكية أبلغت الكونغرس في يناير نيتها استئناف مبيعات الأسلحة، بما في ذلك الطائرات والمروحيات، لدعم المغرب في نزاعه ضد البوليساريو. جاءت هذه الخطوة في سياق تصاعد القلق الأمريكي من النفوذ السوفييتي في شمال إفريقيا، حيث حذّر المغرب، إلى جانب السعودية وإيران، من تنامي دور موسكو وكوبا في حروب أنغولا وإثيوبيا. كما أبدى العاهل المغربي الحسن الثاني امتعاضه من فتور الدعم الأمريكي، خصوصًا في ظل تقديم المغرب مساعدة عسكرية للولايات المتحدة في زائير دون مقابل. [3]

مع وصول رونالد ريغان إلى الحكم، تصاعد الدعم العسكري الأمريكي للمغرب دون شروط مسبقة، في ظل اعتبار جبهة البوليساريو حليفا للسوفييت. [4]

[1] Husain, “Sahara Marathon: Host Interview Transcript, Interview with James Baker,” Wide Angle, U.S. Public Broadcasting television program, August 19, 2004. https://www.pbs.org/wnet/wideangle/printable/transcript_sahara_print.html.

[2] "The United States, Morocco and the Western Sahara Dispute," Carnegie Endowment for International Peace, June 17, 2009, accessed June 24, 2023, https://carnegieendowment.org/research/2009/06/the-united-states-morocco-and-the-western-sahara-dispute?lang=en.

[3] "U.S. Weighs Arms Sale to Morocco," The New York Times, January 31, 1978, https://www.nytimes.com/1978/01/31/archives/us-weighs-arms-sale-to-morocco.html.

[4] "The United States, Morocco and the Western Sahara Dispute," Carnegie Endowment for International Peace, June 17, 2009, accessed June 24, 2023, https://carnegieendowment.org/research/2009/06/the-united-states-morocco-and-the-western-sahara-dispute?lang=en.

ألغت الإدارة القيود السابقة التي فرضتها إدارة كارتر على استخدام الأسلحة الأمريكية في الصحراء الغربية، وطلبت من الكونغرس تخصيص 100 مليون دولار كائتمان لصفقات عسكرية لصالح المغرب. في مايو 1982، تم التوصل إلى اتفاق يقضي باستخدام القوات الجوية الأمريكية لقاعدة عسكرية مغربية.[1]

عكست هذه السياسة الرغبة في مواجهة النفوذ الليبي المتزايد في المنطقة، إذ كان العقيد معمر القذافي أبرز داعمي جبهة البوليساريو، وارتبط بعلاقات وثيقة بالاتحاد السوفييتي، إلى جانب رعايته لجماعات مسلحة مناهضة للغرب في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

في عهد جورج بوش الأب، تبنت الولايات المتحدة موقفا محايدا تجاه نزاع الصحراء الغربية، وذلك على الرغم من الدور الذي لعبه في حرب الخليج بعد تدخل العراق في الكويت، حيث أعلن عن موقف مؤيد للتحالف الدولي، وتكراره الاستعداده للعب دور الوسيط بين العرب وإسرائيل لإنجاح عملية السلام (رغبة منه للتأثير على حياد الولايات المتحدة في قضية الصحراء)، لكن إدارة بوش أصرت على أن يظل موضوع الصحراء بين أيدي الأمم المتحدة، بحيث ذكر الرئيس بوش الأب في لقاء له مع الملك الحسن الثاني سنة 1991 لأن "اتخاذ القرار بشأن الصحراء الغربية تعود مسؤوليته إلى الأمم المتحدة"، وينطوي هذا التصريح على عدة مضامين مهمة منها:

-يحسن صورة الولايات المتحدة الأمريكية على المستوى الدولي ويؤكد تمسكها بالشرعية الدولية.

-الحفاظ على المصالح الاقتصادية في الجزائر، وإبقاء المغرب كحليف. [2]

في عام 1997، عين الأمين العام للأمم المتحدة جيمس بيكر، وزير الخارجية الأمريكي الأسبق، كمبعوث خاص للصحراء الغربية. اقترح بيكر خطتين:

الخطة الأولى (2000): منحت الحكم الذاتي تحت سيادة المغرب، مع احتفاظ المغرب بشؤون الدفاع والخارجية. رفضتها جبهة البوليساريو لعدم تضمنها خيار الاستقلال.

الخطة الثانية (2003): نصت على فترة حكم ذاتي لمدة خمس سنوات يليها استفتاء يتضمن خيار الاستقلال. قبلها المغرب مبدئيًا ثم رفضها لاحقًا لاحتوائها على خيار الاستقلال، ما أدى إلى فشل العملية وخروج بيكر من المشهد في 2004. [3]

بعد استقالة جيمس بيكر في يونيو 2004، بدا أن الولايات المتحدة تميل نحو تبني وجهة النظر الفرنسية التي تدعو إلى تقارب مغربي-جزائري كمدخل لتهيئة بيئة مناسبة لتسوية النزاع. غير أن هذا الطرح قوبل بتحفّظ من الجانب الجزائري، الذي يصرّ على أن القضية تتعلق بمبدأ تصفية الاستعمار والشرعية الدولية، مؤكدًا أن النزاع قائم بين المغرب وجبهة البوليساريو، في حين تكتفي الجزائر بدور المراقب.

في هذا السياق، واصلت واشنطن الضغط على المغرب من أجل تقديم مقترح جدي يُسهم في تسريع الحل السياسي، وبالفعل في 2006، أطلق المغرب مبادرة الحكم الذاتي عبر المجلس الملكي الاستشاري للشؤون الصحراوية (كوركاس)، مستلهما النموذج الإسباني في الأقاليم ذاتية الحكم. وقد رُوج للمبادرة دوليا،

[1] "Reagan, Morocco's King Near Accord on Air Base," The Washington Post, May 20, 1982, https://www.washingtonpost.com/archive/politics/1982/05/20/reagan-moroccos-king-near-accord-on-air-base/36b2d785-09e5-49b4-8c48-398af5b01975/.

[2] عبد الرحيم المنار سليمي، "الولايات المتحدة وقضية الصحراء: جدلية الدعم والتخلي عن الحليف المغربي بحجة الشرعية الدولية"، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، بيروت، 16 جوان 2009، ص 2.

[3] "The Western Sahara Referendum." The Guardian, January 6, 2015. https://www.theguardian.com/world/2015/jan/06/morocco-western-sahara-referendum-delay

وجرى تقديمها رسميًا إلى مجلس الأمن في أبريل 2007، حيث لاقت دعمًا واضحًا من الولايات المتحدة وفرنسا. [1]

وبالفعل، عندما أعلن المغرب عن خطة للحكم الذاتي، وصفتها وزارة الخارجية الأمريكية بأنها "مقترح جدي وذي مصداقية" لتوفير حكم ذاتي فعلي للصحراء الغربية، وشجعت على إطلاق مفاوضات مباشرة دون شروط مسبقة. [2]

كما حصلت المبادرة على دعم واسع داخل الكونغرس، حيث أيدها 173 عضوًا في رسالة إلى بوش.[3]

وأكد مساعد وزير الخارجية ديفيد سي. ويلش خلال جلسة استماع في الكونغرس: "عملنا معهم [المغاربة] عليها [خطة الحكم الذاتي]". وأضاف أن الاقتراح المغربي "يمثل بعض الجهود الجادة"، بينما اعتبر أن المقترح الصحراوي "لا يبدو، في تقديرنا، أنه يحتوي على أفكار جديدة بالمقارنة". والمفارقة أنه رغم رفضه للخطة الصحراوية لتمسكها بحق تقرير المصير، فقد قال أيضا إن "أي تسوية للصحراء الغربية يجب أن تأخذ في الاعتبار أيضا مخاوف الشعب الصحراوي وأن تكون متسقة مع حقه في تقرير المصير."

أما نائبة المندوب الدائم للولايات المتحدة، جاكي وولكوت ساندرز، فقد صرّحت عقب الجولة الأولى من المحادثات المباشرة: "نعتقد أن الحكم الذاتي الهادف هو سبيل واعد وواقعي للمضي قدمًا في قضية الصحراء الغربية. ويمكن لمبادرة المغرب أن توفر إطارًا واقعيًا لبدء مفاوضات حول خطة من شأنها أن توفر حكمًا ذاتيًا حقيقيًا رهنًا بموافقة السكان المحليين." [4]

يتضح من هذا المسار أن الولايات المتحدة تسعى إلى التوفيق بين التزاماتها القانونية في إطار الأمم المتحدة ومصالحها الجيوسياسية، إذ أنها لطالما دعمت المغرب خلال الحرب الباردة لمواجهة التمدد السوفيتي، ثم واصلت دعمها له بعد 11 سبتمبر ضمن استراتيجيتها لمكافحة الإرهاب. وكما عبّر بعض المسؤولين الأمريكيين للمؤلف: "الحق إلى جانب الصحراويين، لكن الواقعية تُملي علينا دعم المغرب." [5]

لأسباب لم تُوضَح بعد، صرحت الولايات المتحدة علنا لعدة سنوات بعد عام 2007 أن اقتراح الحكم الذاتي هو الخيار الوحيد القابل للتطبيق، مشيرةً إلى أن هذا هو الحل الوحيد للنزاع، بغض النظر عما إذا كان هذا ينتهك الشرعية الدولية أم لا. وكان بيان وزارة الخارجية (2008) واضحًا لا لبس فيه: "إن قيام دولة صحراوية مستقلة ليس خيارًا واقعيًا. ومن وجهة نظرنا، فإن شكلًا من أشكال الحكم الذاتي تحت السيادة المغربية هو السبيل الواقعي الوحيد للمضي قدمًا في حل هذا النزاع الطويل الأمد". [6]

ومما لا شك فيه أن وزن نائب مستشار الأمن القومي لاستراتيجية الديمقراطية العالمية، المحافظ الجديد إليوت أبرامز، المعروف بآرائه المؤيدة للمغرب، أثر على السياسة الأمريكية بشأن هذه القضية. وكما وصفة كلايتون سويشر (2008)، مدير البرامج في معهد الشرق الأوسط بأنه ""على وشك تحقيق تحول

[1] "UN Security Council Delays Vote on W. Sahara." Reuters, April 27, 2007. Archived from the original on May 11, 2008.
https://web.archive.org/web/20080511164302/http://africa.reuters.com/wire/news/usnN27291872.html
[2] Yahia H. Zoubir, “The United States and the Question of Western Sahara: A Low Priority in US Foreign Policy,” Africana Studia, no. 29 (2018), p 61
[3] "Morocco Wants Compromise, Not War, in Western Sahara," Foreign Policy, January 12, 2021, https://foreignpolicy.com/2021/01/12/morocco-wants-compromise-not-war-in-western-sahara/
[4] Yahia H. Zoubir, “The United States and the Question of Western Sahara: A Low Priority in US Foreign Policy,” Africana Studia, no. 29 (2018), p 60.
[5] Yahia H. Zoubir, Ibid, p 60
[6] Yahia H. Zoubir, Ibid, p 60

كبير في السياسة الأمريكية من شأنه أن يجعل واشنطن تدعم فرض المغرب أحادي الجانب لما يسمى بمبادرة الصحراء الغربية، أو خطة الحكم الذاتي، على الشعب الصحراوي الأصلي في الصحراء الغربية.[1]

على خلاف فرنسا، لا تُعد قضية الصحراء الغربية أولوية على جدول أعمال الولايات المتحدة. ففي عهد الرئيس باراك أوباما، استمر النهج ذاته المعتمد في عهد جورج دبليو بوش، حيث لم تُخفِ وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون دعمها للموقف المغربي. وفي نوفمبر 2013، صرّح المتحدث باسم البيت الأبيض، جاي كارني، بأن الرئيس أوباما يعتبر خطة الحكم الذاتي التي اقترحها المغرب "جدية وواقعية وذات مصداقية"، وتُمثل مقاربة ممكنة لتلبية تطلعات سكان الصحراء الغربية في إدارة شؤونهم بسلام وكرامة. ويحظى المغرب بدعم مؤسسي واضح داخل البنتاغون، وقطاعات من وزارة الخارجية، إلى جانب عدد من أعضاء الكونغرس من كلا الحزبين. [2]

في 10 ديسمبر 2020، أعلن الرئيس دونالد ترامب أن الولايات المتحدة ستعترف رسميا بمطالب المغرب في الصحراء الغربية، مقابل موافقة المغرب على تطبيع العلاقات مع إسرائيل، رحب الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش بالاتفاق، لكنه تحفظ على موقفه بشأن الصحراء الغربية، حسبما أفاد المتحدث باسمه. وأكدت الأمم المتحدة أن موقفها من قضية الصحراء الغربية لم يتغير عقب إعلان الولايات المتحدة، مشيرةً إلى أن الحل يمكن التوصل إليه استنادًا إلى قرارات مجلس الأمن. [3]

في 8 أبريل 2025، جدّد وزير الخارجية الأمريكي ماركو روبيو، خلال لقائه بنظيره المغربي ناصر بوريطة في واشنطن، دعم بلاده لسيادة المغرب على الصحراء ولخطة الحكم الذاتي التي تقترحها الرباط.[4]

وأكد روبيو أن الولايات المتحدة "تعترف بسيادة المغرب على الصحراء، وتعتبر مبادرة الحكم الذاتي المغربية جادة وذات مصداقية وواقعية، وتمثل الحل الوحيد الممكن لهذا النزاع." [5]

وتأتي هذه التصريحات انسجامًا مع القرار الذي اتخذه الرئيس السابق دونالد ترامب في ديسمبر 2020، عندما أعلن رسميًا اعتراف الولايات المتحدة بسيادة المغرب على الصحراء. ويشير هذا إلى استمرارية النهج الأميركي في هذا الملف عبر الإدارات المتعاقبة حتى عام 2025.

وكرد على ذلك ذكرت الخارجية الجزائرية في بيان لها أنها "تأسف لتأكيد هذا الموقف من قبل عضو دائم في مجلس الأمن يفترض فيه الحرص على احترام القانون الدولي بشكل عام وقرارات مجلس الأمن بشكل خاص". مضيفة أن "الصحراء الغربية لا تزال إقليما غير متمتع بالحكم الذاتي بالمعنى الوارد في ميثاق الأمم المتحدة، ولا يزال شعب هذا الإقليم مؤهلا لممارسة حقه في تقرير المصير."

---

[1] Yahia H. Zoubir, Ibid, p 60

[2] Yahia H. Zoubir, Ibid, p 60

[3] "Trump Announces Israel and Morocco Will Normalize Relations," CNBC, December 10, 2020, https://www.cnbc.com/2020/12/10/trump-announces-israel-morocco-to-normalize-relations.html

[4] Département d'Etat des États-Unis. (2025, 8 avril). Compte rendu de la réunion du secrétaire Rubio avec le ministre marocain des Affaires 1 étrangères Bourita. https://www.state.gov/secretary-rubios-meeting-with-moroccan-foreign-minister-bourita/

[5] Le Courrier de l'Atlas. "Sahara: Washington réaffirme sa reconnaissance de la souveraineté marocaine." 9 avril 2025. https://www.lecourrierdelatlas.com/sahara-washington-reaffirme-sa-reconnaissance-de-la-souverainete-marocaine/

واعتبرت الخارجية الجزائرية أن "أي حياد عن هذا الإطار لا يخدم بالتأكيد قضية تسوية هذا النزاع، مثلما أنه لا يغير البتة من الحقائق الأساسية اللصيقة به والتي أقرتها وثبتتها الأمم المتحدة عبر جميع هيئاتها الرئيسية، بما في ذلك الجمعية العامة ومجلس الأمن ومحكمة العدل الدولية." [1]

قال مستشار الرئيس الأمريكي، المكلف بالشؤون الإفريقية والشرق أوسطية، مسعد بولس، في حديث خاص مع قناة العربية أنه يعتزم القيام بزيارة قريبة إلى كل من الجزائر والمغرب لبحث ملف الصحراء الغربية، مشددًا على أن الاعتراف الأمريكي بسيادة الرباط على هذا الإقليم ليس مطلقا، بل مشروط برضا الصحراويين.

كما أضاف بولس: "لو رجعنا إلى ذلك الإعلان في 2020، صحيح أنه منح السيادة للمغرب، ولكنه تضمن كلامًا مهمًا جدًا يتعلق بالحوار والتوصل لحل مرضٍ لجميع الفرقاء. لم يكن إعلانًا مطلقًا بشكل مقفل، بل تُرك الباب للحوار للتوصل لحل يرضي الطرفين."

وفي أعقاب اعتراف الولايات المتحدة بالسيادة المغربية على الصحراء الغربية، حققت الرباط المزيد من النجاحات الدبلوماسية في أوروبا، مع تراجع الموقف الإسباني. ويعزز هذا من تشديد دبلوماسيتها تجاه الشركاء الأوروبيين الآخرين.

بعد فترة من التوتر بين مدريد والرباط، تفاقمت بسبب وجود رئيس الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية إبراهيم. وبفضل سياسة الابتزاز الهجرية المغربية التي سمحت بتدفق آلاف المهاجرين إلى جيب سبتة، تمكنت مدريد من تحقيق تحول تاريخي في قضية الصحراء الغربية. استجابة للضغوط المغربية، أعلن رئيس الوزراء الإسباني بيدرو سانشيز تأييده لخطة الحكم الذاتي التي اقترحتها الرباط في مارس/آذار 2022. وأثار هذا التصريح غضب الجزائر، التي ردت بتعليق معاهدة الصداقة الموقعة عام 2002 مع إسبانيا. [2]

إن الاعتراف بالسيادة المغربية على الصحراء الغربية من قبل العديد من الدول الإفريقية والعربية وواشنطن، تتصوره الجزائر على أنه يشكل شكلاً من أشكال التطويق، مما يزيد من الفوضى المحيطة بحدودها، كما نجد أن إغلاق مجالها الجوي مع المغرب يعود بالتالي إلى عوامل عميقة، من بينها الدبلوماسية الأحادية الجانب التي انتهجها المغرب، مصحوبة بالاعتراف بالسيادة المغربية على الصحراء الغربية من قبل العديد من الدول.

يرى العديد من المحللين، أن قضية الصحراء الغربية تم توظيفها واستغلالها كأداة من قبل بعض القوى الغربية الكبرى، لتوجيه رسالة تحذير للجزائر تهدف إلى كبح نشاطها داخل حركة دول عدم الانحياز (PNA)ومنظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك)، بالإضافة إلى موقفها المناصر لنظام عالمي جديد (NOEI)ومشاركتها في استخدام النفط كسلاح خلال حرب أكتوبر 1973 بين العرب وإسرائيل. [3]

كما أن إعتراف الولايات المتحدة المغرب يرقى إلى التغاضي عن الاستيلاء غير القانوني على الأراضي بالقوة العسكرية وهو مايخالف القوانين والمواثيق الدولية التي تعتبر الملف الصحراوي ملف تصفية إستعمار. وهو ما يدل على استعداد الولايات المتحدة لخرق الأعراف الدولية والشرعية، في سبيل تحقيق مصالحها وعلى رأسها تطبيع العلاقات المغربية الإسرائيلية.

[1] " ترامب والصحراء الغربية: صراع الدبلوماسية بين المغرب والجزائر"، DWعربية، نُشر في 2025/04/11
https://www.dw.com/ar/a-72202324

[2] Brahim Oumansour, L'Algérie: Un rebond diplomatique (Paris: Éditions Eyrolles, 2022), p 227

[3] Amar Abba, La politique étrangère de l'Algérie 1962-2022 (Boumerdès: Édition Frantz Fanon, 2022) p, 272.

كتب مدير مركز واشنطن لدراسات الشرق الأوسط (Robert SATLOFF) في سنة 2005 مقالا تحت عنوان الفوضى الخلاقة أو البناءة حاول من خلاله أن يجد تفسيرا للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط، ووصل إلى نتيجة مفادها أنه من مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية أن تنشر الفوضى وعدم الاستقرار في المنطقة، لأن ذلك يعطيها فرصا سانحة للتدخل والتغلغل في الشرق الأوسط، وبالتالي إمكانية ضمان المصالح الأمريكية لدى جميع دول المنطقة، ويبدو أن هذا الطرح منطقي جدا لتفسير ما يحدث في منطقة الشرق الأوسط ومنطقة المغرب العربي وبالتحديد في قضية الصحراء الغربية. [1]

المطلب الرابع: المبادرات الأمنية الأمريكية في المحيط الإقليمي للجزائر وموقع الجزائر منها:

تندرج الجزائر ضمن مقاربتين استراتيجيتين رئيسيتين في علاقاتها الأمنية مع الولايات المتحدة الأمريكية، تعكسان موقعها الجيوسياسي الحساس بين الضفة الشمالية للمتوسط والعمق الإفريقي جنوبًا. فمن جهة الجنوب، أُدرجت الجزائر ضمن "مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء الكبرى" (Trans-Sahara Counterterrorism Initiative – TSCTI)، التي أطلقتها واشنطن لتعزيز قدرات دول المنطقة على مواجهة التهديدات الإرهابية العابرة للحدود. أما في الشمال، فتتجلى العلاقات العسكرية الجزائرية-الأمريكية من خلال الانضمام الرسمي للجزائر إلى "الحوار المتوسطي" لحلف شمال الأطلسي (NATO) منذ مارس 2000، وهو إطار يتقاطع مع الرؤية الجزائرية للأمن الإقليمي التي تقوم على مبدأ أن أمن المتوسط وحدة غير قابلة للتجزئة، ويُبنى على التشاور والتقارب بين شعوب الضفتين. هذا التموقع المزدوج يؤهل الجزائر لتكون فاعلًا محوريًا في المبادرات الأمنية الأمريكية الرامية إلى احتواء التهديدات في محيطها الإقليمي، شمالًا وجنوبًا، وفق مقاربة قائمة على التوازن والحفاظ على السيادة.

أولا: مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء الكبرى (Trans-Sahara Counterterrorism Initiative – TSCTI):

أُطلقت مبادرة (Trans-Sahara Counterterrorism Initiative) TSCTI سنة 2005 من قبل الولايات المتحدة الأمريكية بهدف دعم دول الساحل في مكافحة الجماعات الإرهابية، ومراقبة الحدود، وتعزيز قدرات الجيوش المحلية. وقد جاءت هذه المبادرة استكمالاً لبرنامج Pan-Sahel Initiative الذي أُطلق عام 2002 وشمل أربع دول فقط هي: مالي، النيجر، تشاد، وموريتانيا، ليتم توسيعه لاحقًا ليشمل الجزائر إلى جانب ست دول أخرى هي: ليبيا، المغرب، نيجيريا، السنغال، تونس، وبوركينا فاسو. وقد شهدت المبادرة إعادة تسمية مرتين، إذ تحولت من Pan-Sahel Initiative إلى Trans-Sahara Counter Terrorism Initiativeعام 2005، ثم إلى Trans-Sahara Counter Terrorism Partnership (TSCTP)عام 2006، لتأخذ طابعًا أكثر شمولًا يزاوج بين الدعم العسكري والتنموي. [2]

يتكون الجانب العسكري للمبادرة من عملية "Enduring Freedom–Trans Sahara" التي تُعرف اليوم باسمOperation Juniper Shield ، وتقودها القيادة العسكرية الأمريكية في إفريقيا .(AFRICOM) وتتمثل أبرز أنشطتها في تنظيم مناورات عسكرية دورية مثل Flintlock وAtlas Accord، حيث يلتقي ضباط من دول الساحل وشمال إفريقيا مع نظرائهم الأمريكيين لتبادل الخبرات في مجالات التخطيط العملياتي، والمراقبة، واجتثاث الخلايا الإرهابية. أما الجانب المدني للمبادرة فيتجسد في برامج العدالة الجنائية التي تقدمها مؤسسات أمريكية مثل المخابرات والقضاء بالتعاون مع شركاء محليين، إلى جانب

[1] ليلى مداني منطق القوة في العلاقات الدولية والإنقلاب القيمي في النظام الدولي من خلال الممارسة الأمريكية في الشرق الأوسط"، فكر ومجتمع ع 20 ، أفريل 2014 ، ص.ص. 350 - 380.

[2] Toby Archer and Tihomir Popovic, The Trans-Saharan Counter-Terrorism Initiative: The U.S. War on Terrorism in Northwest Africa, Utrikespolitiska institutet (Helsinki: Finnish Institute of International Affairs, 2007), 16–17.

مبادرات تنموية تمولها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية(USAID) ، بهدف رفع مستوى خدمات الأمن المجتمعي وتعزيز البنى التحتية الحيوية في المناطق الهشة. [1]

احتلت الجزائر موقعًا محوريًا ضمن هذه المبادرة، بالنظر إلى امتدادها الجغرافي مع منطقة الساحل ودورها التاريخي في مكافحة الإرهاب. فقد استضافت وحداتها الخاصة عدداً من الدورات التدريبية بقيادة القوات الخاصة الأمريكية، بهدف رفع مستوى تأهيل الكتائب الصحراوية في مراقبة الحدود والتنسيق الاستخباراتي، مع تمسكها بمبدأ السيادة الوطنية ورفضها لأي وجود عسكري أجنبي دائم على أراضيها. كما شاركت الجزائر بفعالية في جميع جولات مناورات Flintlock منذ عام 2006، وتم في إطار مذكرة تفاهم أمنية مشتركة تبادل مئات الضباط للتدريب في مجالات مكافحة المتفجرات والإخلاء الطبي الميداني[2].

وعلى المستوى المؤسسي، عملت الجزائر على تطوير البعد المدني–التنموي ضمن الهيكل المحسَّن لمبادرة TSCTPعام 2015، مطالبةً بإقرار آلية تنسيق رباعية تضمّ الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة والدول الشريكة، وذلك ضمن إطار واضح للتمويل والرقابة. وقد هدفت هذه المقاربة إلى ربط مشاريع البنى التحتية الأساسية مثل شبكات الماء والطاقة باحتياجات الأمن المجتمعي، بما يضمن منع تأجيج التطرف، وعدم توظيف المعاناة التنموية كسلاح ضغط من قبل أطراف خارجية. وتجسد هذا التوجه في سعي الجزائر إلى توسيع مفهوم مكافحة الإرهاب، عبر دمج الأبعاد التنموية والحقوقية والاجتماعية ضمن الاستراتيجية الإقليمية. [3]

تتجلى رؤية الجزائر في هذا الإطار من خلال تمسكها بمبدأ السيادة الوطنية، ورفضها لأي شكل من أشكال التفاوض مع الجماعات الإرهابية أو تمويلها بطرق غير مباشرة، كما أنها حرصت على ترسيخ هذا الموقف كمبدأ دائم داخل المواقف الإقليمية. وبالموازاة، أكدت الجزائر على أن الإرهاب لا يُهزم بالقوة العسكرية وحدها، بل بمعالجة الجذور البنيوية التي تغذيه، مثل التهميش والفقر وضعف المؤسسات، وهو ما يفسر اندفاعها نحو دمج البعد التنموي ضمن برامج مكافحة الإرهاب واشتراطها رقابة أممية–إفريقية على التمويل وآليات التنفيذ.

غير أن المبادرة، رغم أهدافها المعلنة، لم تنجُ من التأثيرات السلبية للتعددية التنافسية في المشهد الإقليمي، فبالنظر إلى تعدد عروض التعاون الإقليمي والوساطة، يبدو للوهلة الأولى أن ثمة اهتمامًا جماعيًا بحل الأزمات سياسيًا، غير أن دوافع هذه العروض وطريقة التعاطي معها تكشف عن إشكالية عميقة تعاكس الأهداف المعلنة. إذ إن التعددية في الوساطات تؤدي عمليًا إلى تكرار الجهود بدل تنسيقها، نتيجة تباين، بل وتعارض، المقاربات بين مختلف الفاعلين. وغالبًا ما تتضمن المبادرات ذاتها رؤى متضاربة، رغم الادعاء بوجود مبادئ مشتركة بين الشركاء. الأمر الذي يوحي بأن العديد من الأطراف تسعى أساسًا إلى تعزيز حضورها الإقليمي أكثر من سعيها إلى إيجاد حلول فعلية للأزمات، مما يضعف فرص نجاح هذه المبادرات ويحدّ من فعاليتها. [4]

---

[1] "Trans-Sahara Counterterrorism Initiative," Wikipedia, last modified May 2025, https://en.wikipedia.org/wiki/Trans-Saharan_Counterterrorism_Initiative.

[2] Carnegie Endowment for International Peace, "U.S.–Algerian Security Cooperation and the War on Terror," June 17, 2009, https://carnegieendowment.org/2009/06/17/u.s.-algeria-security-cooperation-and-war-on-terror-pub-23276.

[3] U.S. Department of State, International Cooperation Strategy: North Africa, ICS_NEA_Algeria_Public (Washington, DC: U.S. Department of State, March 2023), https://www.state.gov/wp-content/uploads/2023/03/ICS_NEA_Algeria_Public.pdf.

[4] عبد النور بن عنتر، المبادرات الأمنية في منطقة المغرب العربي والساحل، تر: عومرية سلطاني (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط.1، 2022)، ص 53-54.

يمكن تلخيص تناقضات هذه العمليات الإقليمية وقيودها في النقاط التالية: اختلاف التوجهات الاستراتيجية حول الأمن الإقليمي؛ الجدل حول أفرقة الأمن وموقع الفاعلين المحليين ضمنه؛ توظيف الأمن كأداة نفوذ؛ التنافس ومحاولات الإقصاء المتبادل؛ ازدواجية المبادرات؛ سيطرة الخطاب المرتبط بالإرهاب؛ وأخيرا، التباين في المواقف من مسألة التدخل الأجنبي. [1]

تُعد الولايات المتحدة أحد أبرز الفاعلين الدوليين في منطقة الساحل، إذ ترى في إفريقيا مصلحة ثلاثية الأبعاد: كونها مسرحًا إضافيًا لـ "الحرب على الإرهاب"، ومصدرًا للطاقة والمواد الخام، وساحة تنافس مع الصين على النفوذ الاقتصادي والجيوسياسي. لذلك، فهي تفضّل تجنب التدخل العسكري المباشر وتعتمد على الأنظمة الصديقة، خاصة تلك الغنية بالموارد الطبيعية، لتقوم بدور الوكيل في تنفيذ سياساتها. وفي مقابل ذلك، تقدم واشنطن مساعدات أمنية وعسكرية لهذه الدول، تشمل التدريب، والمعدات، والتمويل، والمناورات المشتركة، ضمن إطار الشراكة لمكافحة الإرهاب عبر الصحراء.

غير أن هذه الاستراتيجية لم تكن بمنأى عن الانتقادات، حيث يرى بعض الباحثين أن الوجود الأمريكي في المنطقة لا يساهم فقط في تعزيز حالة اللااستقرار، بل إنه يخلق البيئة المناسبة لنمو التهديد الإرهابي، ما يسمح لواشنطن بالمبالغة في حجم هذا التهديد لتبرير استمرار وجودها. كما أن محاولاتها إضفاء الطابع المؤسسي على هذا الوجود عبر قيادة AFRICOM تُفهم من قبل البعض كمسعى لتكريس النفوذ أكثر من مكافحة الإرهاب فعليًا. [2]

ثانيا: مبادرة الحوار المتوسطي لحلف الشمال الأطلسي

أُطلق "الحوار المتوسطي" لحلف شمال الأطلسي سنة 1994، انطلاقًا من قناعة الحلف بترابط أمن الضفتين الشمالية والجنوبية للمتوسط، وتجاوبًا مع تحولات ما بعد الحرب الباردة التي دفعت الحلف إلى توسيع نطاق اهتمامه خارج حدود أوروبا التقليدية. وقد مثّل الحوار حينها إحدى أدوات بناء الثقة والانفتاح على دول الجنوب، لا سيما في ظل التهديدات المستجدة كالإرهاب والهجرة غير النظامية. جاء هذا الانفتاح كمكمّل لمبادرة الشراكة من أجل السلام (PfP) الموجهة نحو أوروبا الشرقية، لكن بخصوصية متكيفة مع بيئة المتوسط . [3]

لم تنضم الجزائر رسميًا إلى الحوار إلا في مارس 2000، بعد سنوات من الحذر نتيجة الظروف الداخلية المرتبطة بـ"العشرية السوداء" وسياستها الصارمة تجاه التدخل الخارجي. لكن الانخراط الجزائري ما لبث أن تطور ليأخذ طابعًا نشطًا، تجلى في مشاركتها المتقدمة في الاجتماعات الثنائية ومتعددة الأطراف، وطرحها لرؤية مستقلة للأمن الإقليمي تقوم على مبدأ التشاور ورفض الحلول المفروضة من الخارج .[4]

في أبريل 2001، تم رفع مستوى التنسيق بين الجزائر وحلف الناتو إلى مستوى كبار المسؤولين العسكريين، وهو ما مثّل نقطة تحول في مكانة الجزائر داخل الحوار، حيث بدأت تشارك في مجموعات العمل الخاصة بمكافحة الإرهاب، وتبادل المعلومات الاستخباراتية، ومراقبة الحدود. وقد ركزت الجزائر

[1] عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص 54.
[2] عبد النور بن عنتر، مرجع سالق، ص 53.
[3] الحبيب سويدية. الحوار المتوسطي لحلف الشمال الأطلسي: قراءة في المنطلقات والحدود. ورقة بحثية منشورة، المعهد الوطني للدراسات الاستراتيجية الشاملة، 2021، ص ص8-9
[4] نادية بوهلال. دور الحلف الأطلسي في هندسة الأمن الإقليمي في المتوسط: دراسة حالة مبادرة الحوار المتوسطي. مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2022، ص 41.

على إبراز أهمية معالجة الأسباب الجذرية للإرهاب، مثل الفقر والبطالة، ودعت إلى تبني مقاربة شاملة للأمن لا تقتصر على الجوانب العسكرية فقط . [1]

شاركت الجزائر بفعالية في برامج الحلف المتعلقة بالبحث العلمي والتعاون التقني، من خلال برنامج La science au service de la paix"، الذي مكّنها من التعاون مع دول مغاربية أخرى في مجالات إدارة الكوارث الطبيعية، والمراقبة البحرية، وحماية البنى التحتية الحيوية. كما استضافت ورشات تقنية حول تأمين المنشآت الطاقوية والأنابيب العابرة للحدود، وهي ورشات أُدمجت ضمن التوصيات العامة التي رفعها الحلف بعد قمة إسطنبول عام 2004 .

طرحت الجزائر خلال اجتماعات الحوار المتوسطي مقترحًا بإدراج آلية إنذار مبكر مشتركة بين دول الجنوب والحلف، تقوم على أساس الربط بين الأمن والدعم التنموي، لضمان عدم تحوّل الاستجابة الأمنية إلى عامل إضافي لتغذية التوترات. كما شددت على ضرورة التنسيق مع الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة، بهدف ضمان التعددية والشرعية المؤسساتية للمبادرة، وتفادي منطق الهيمنة من طرف واحد .[2]

بهذا المسار، شكّل الحوار المتوسطي بالنسبة للجزائر إطارًا مرنًا للتفاعل مع حلف الناتو، دون التورط في التزاماته العسكرية المباشرة. فقد حافظت الجزائر على موقفها الثابت الرافض لإقامة أي قاعدة عسكرية للناتو على أراضيها، أو المشاركة في عمليات خارج الإقليم، مكتفيةً بالمشاركة التقنية والتنسيقية، في انسجام مع عقيدتها الأمنية القائمة على الدفاع الإقليمي الذاتي ورفض التدخل الأجنبي.[3]

أولا، يتمثل الهدف الجوهري للولايات المتحدة في توسيع رقعة نفوذها الجيوسياسي دون اللجوء إلى التورط العسكري المباشر، وذلك عبر إدماج دول الجنوب في ترتيبات أمنية أطلسية تمنح الحلف – وبالتالي واشنطن – هامش تدخل ناعم في القضايا الأمنية المحلية. لقد مكّنت المبادرة واشنطن من تصدير نموذجها للأمن التعاوني، وربط أمن المتوسط بالاستراتيجية الأطلسية بعد 11 سبتمبر، خاصة في ما يتعلق بتبادل المعلومات وتعقب الجماعات الإرهابية، كما يظهر من الدعم الأمريكي للجزائر بصور الأقمار الصناعية لتعقب تحركات الجماعات السلفية في الجنوب الجزائري.

ثانيا، ربطت الولايات المتحدة مشاركتها بالمبادرة بهدف إعادة تكييف وظائف الحلف بعد الحرب الباردة، إذ عُدّ الحوار أداةً لتعويض التآكل في المبرر الكلاسيكي لوجود الناتو، من خلال نقل بؤرة التهديد من أوروبا الشرقية إلى جنوب المتوسط. وقد برز ذلك بوضوح في قمة إسطنبول 2004 التي دعمت فيها الولايات المتحدة رفع الحوار إلى مستوى "شراكة"، معتبرةً إياه ركيزة للاستجابة متعددة الأطراف ضد الإرهاب والهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة وانتشار أسلحة الدمار الشامل.

ثالثاً، اعتمدت الولايات المتحدة في تفعيل المبادرة على مقاربة "التمايز الذاتي(self-differentiation) "، أي بناء شراكات أمنية متدرجة ومخصصة حسب قدرات كل بلد، بما يُمكّنها من الحفاظ على هيكل نفوذ مرن واستثنائي دون الالتزام بقواعد أمن جماعي. وهي بذلك سعت إلى كسب ولاءات أمنية دون تقويض مبدأ سيادتها على القرارات الاستراتيجية في المنطقة.

رابعاً، توظف واشنطن المبادرة كأداة للهيمنة الناعمة من خلال تقوية الاعتماد الأمني لدول الجنوب على التكنولوجيا الغربية والبرامج التدريبية الأطلسية، ما يُضعف من استقلالية قراراتها الأمنية على المدى البعيد، ويعزز لدى نخبها الحاكمة قناعة بأن أمنها الداخلي والخارجي رهين بالتنسيق مع واشنطن. وهذا

[1] نادية بوهلال، الملرجع السابق، ص 44–45
[2] نادية بوهلال، المرجع السابق، ص 49-50.
[3] الحبيب سويدية، الحوار المتوسطي لحلف الشمال الأطلسي، مرجع سابق، ص ص 17-18

ما أشار إليه بعض المحللين بأن "إدماج دول الجنوب في هندسة أمن أطلسية يؤدي عملياً إلى إضعاف الحس الأمني الوحدوي في ما بينها، وخلق توازنات تمنع تكوين تكتلات إقليمية مستقلة".

الفصل الثالث: الخيارات الاقتصادية الجزائرية تجاه روسيا والولايات المتحدة الأمريكية: بين ضرورات الشراكة ومتطلبات التوازن الإستراتيجي

تمهيد:

تُعد الخيارات الاقتصادية أحد الأبعاد المحورية في صياغة السياسة الخارجية لأي دولة، لاسيما في ظل بيئة جيوسياسية وجيواقتصادية متحركة كالتي يشهدها العالم منذ بداية العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين. وفي السياق الجزائري، تبرز العلاقات مع كل من روسيا والولايات المتحدة الأمريكية كمثالين متناقضين لشراكات دولية تحمل في طياتها فرصًا وتحديات على حد سواء.

لقد فرضت التغيرات الطاقوية، وتداعيات الأزمة الأوكرانية، وتزايد التنافس الاستراتيجي بين القوى الكبرى، على الجزائر ضرورة إعادة النظر في تموقعها الاقتصادي في العالم، بما يحقق موازنة دقيقة بين ضرورات الشراكة ومقتضيات السيادة. فبين الاعتماد التاريخي على موسكو في مجال الطاقة والدفاع، والتطلع إلى جذب الاستثمارات الأمريكية في قطاعات الاقتصاد الجديد، تجد الجزائر نفسها أمام معادلة مركبة تتطلب براغماتية محسوبة وتخطيطًا استراتيجيًا طويل الأمد.

ينطلق هذا الفصل من تحليل القدرات الاقتصادية الوطنية الجزائرية، ويستعرض التوجهات الاقتصادية الثنائية مع كل من روسيا والولايات المتحدة، ليس فقط لفهم منطق الاختيار الجزائري، بل لاستشراف حدود المناورة الممكنة في بيئة تتسم بالتعقيد والتقلب. كما يسلّط الضوء على كيفية تفاعل الجزائر مع الاستراتيجيات الطاقوية للقوتين، ويبحث في تداعيات الصراع الروسي–الغربي على مستقبل تموقعها الاقتصادي

المبحث الأول: الجزائر كفاعل إقتصادي في بيئة جيوإقتصادية متنافسة

المطلب الأول: القدرات الاقتصادية للجزائر ودورها في تعزيز جاذبيتها الإستثمارية

أولا: الموارد الطبيعية

وفقا لتصنيف موقع "إنسايدر مونكي(Insider Monkey) "، الصادر في أكتوبر 2023، احتلت الجزائر المرتبة 13 ضمن أكثر 20 دولة في العالم امتلاكا للموارد الطبيعية. وبلغ إجمالي ريع الموارد الطبيعية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) لعام 2021 نحو 22.6%. [1]

1 /الغاز الطبيعي:

في عام 2023، بلغت الاحتياطات المؤكدة من الغاز الطبيعي في الجزائر نحو 4,504 مليار متر مكعب، وظلت مستقرة منذ عام 2005 وفق تقديرات أويل آند غاز جورنال.

في عام 2023، زاد استهلاك الجزائر للغاز الطبيعي بمقدار مليار متر مكعب في قطاع إنتاج الكهرباء (أي بزيادة نسبتها 4%)، ومليار متر مكعب أخرى في القطاع الصناعي (أي بزيادة نسبتها 10.8%)، ويُعزى هذا الارتفاع إلى نمو الاقتصاد الجزائري بنسبة 4.2% مقارنة بعام 2022. [2]

في عام 2023، زاد استهلاك الجزائر للغاز الطبيعي بمقدار مليار متر مكعب في قطاع إنتاج الكهرباء (أي بزيادة نسبتها 4%)، ومليار متر مكعب أخرى في القطاع الصناعي (أي بزيادة نسبتها 10.8%)، ويُعزى هذا الارتفاع إلى نمو الاقتصاد الجزائري بنسبة 4.2% مقارنة بعام 2022. [3]

أكبر 10 مصدرين ومستوردين للغاز في عام 2023

Top 10 Exporters (Bcm)		Top 10 Importers (Bcm)	
Russia	139	China	160
Qatar	128	Japan	91
United States	127	Germany	77
Norway	120	Mexico	64
Australia	110	South Korea	61
Canada	53	Italy	59
Algeria	52	Turkey	49
Turkmenistan	41	France	41

Soucre:International Gas Union, Snam, and Rystad Energy. Global Gas Report 2024. Oslo: Rystad Energy, 2024, p 29.

[1] "Top 20 Countries With Most Natural Resources in the World." Insider Monkey, December 5, 2023. https://www.insidermonkey.com/blog/top-20-countries-with-most-natural-resources-in-the-world-1203092/.
[2] International Gas Union, Snam, and Rystad Energy. Global Gas Report 2024. Oslo: Rystad Energy, 2024, p 26
[3] International Gas Union, Snam, and Rystad Energy. Global Gas Report 2024. Oslo: Rystad Energy, 2024, p 26

تدفقات تجارة الغاز الطبيعي المسال (LNG) في عام 2023.

Source : International Gas Union, Snam, and Rystad Energy. Global Gas

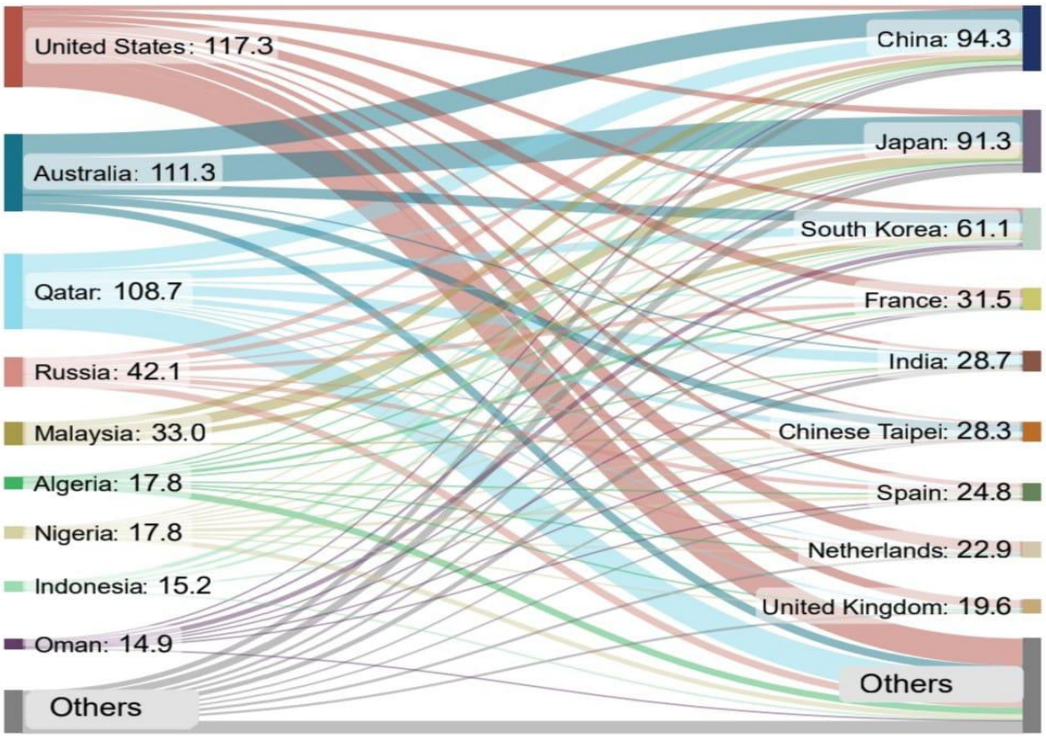

Report 2024. Oslo: Rystad Energy, 2024, p. 29

و وفق تقرير الغاز العالمي لعام 2024، الذي يعرض تدفقات تجارة الغاز الطبيعي المسال (LNG) خلال عام 2023، تحتل الجزائر المرتبة السادسة عالميًا ضمن أكبر الدول المصدّرة، بصادرات بلغت 17.8 مليار متر مكعب. وتتفوق بذلك على دول مثل إندونيسيا (15.2 Bcm) وسلطنة عُمان (14.9 Bcm)، ما يعكس مكانتها المتقدمة في هذا السوق. ويُبرز هذا الأداء الأهمية المتزايدة للجزائر كمصدر موثوق للغاز المسال، خاصة في ظل تصاعد الطلب الأوروبي على بدائل للغاز الروسي منذ عام 2022.

كما تُبرز البيانات الخاصة بتدفقات تجارة الغاز الطبيعي عبر الأنابيب في عام 2023 الدور المحوري الذي تؤديه الجزائر كمصدّر رئيسي، حيث بلغت صادراتها نحو 34.6 مليار متر مكعب، ما جعلها تحتل المرتبة الرابعة عالميًا بعد النرويج، روسيا، وكندا. وتشير الأرقام إلى أن الجزء الأكبر من الغاز الجزائري يُوجَّه نحو السوق الأوروبية، لا سيما إلى إيطاليا، التي استوردت حوالي 43.7 مليار متر مكعب من عدة مصادر، ويُشكّل الغاز الجزائري حصة معتبرة منها. كما تُواصل الجزائر تزويد كل من فرنسا والمملكة المتحدة، بالإضافة إلى إسبانيا التي تُعد شريكًا تقليديًا في هذا المجال، رغم عدم ظهورها مباشرة في الشكل. ويعزز هذا الموقع الاستراتيجي البنية التحتية المتطورة التي تمتلكها الجزائر، مثل خطي ترانسميد وميدغاز، مما يدعم مكانتها كمورد موثوق وبديل طاقوي مهم في ظل التحولات التي تعرفها أسواق الطاقة الأوروبية.

2/ النفط:

تُقدر احتياطيات النفط المؤكدة في الجزائر بحوالي 12.2 مليار برميل، بحسب تقرير وكالة الطاقة الدولية لسنة 2024، وهذا يضع الجزائر في المرتبة الثالثة إفريقيًا بعد ليبيا ونيجيريا، ومن بين أكبر 20 دولة من حيث احتياطي النفط المؤكد عالميا. [1]

بناءً على بيانات الجدول الوارد في تقرير منظمة أوبك حول إنتاج النفط الخام (DoC crude oil production) لشهر فبراير 2025، يظهر أن الجزائر حافظت على موقع ثابت نسبيًا ضمن الدول الأعضاء في أوبك من حيث حجم الإنتاج. فقد بلغ متوسط إنتاج الجزائر من النفط الخام 913 ألف برميل يوميًا (tb/d) في فبراير 2025، مسجّلة بذلك زيادة قدرها 9 آلاف برميل يوميًا مقارنة بشهر يناير من نفس السنة (904 ألف برميل يوميا).

بالمقارنة مع باقي الدول الأعضاء في أوبك، تحتل الجزائر مرتبة متوسطة، حيث يتجاوز إنتاجها دولًا مثل ليبيا، والكونغو، والإكوادور، ويأتي أدنى بكثير من كبار المنتجين مثل السعودية (8.959 مليون برميل يوميًا) والعراق (4.009 مليون برميل يوميا). [2]

الجدول: معدلات إنتاج النفط في دول منظمة أوبك

DoC crude oil production

Total DoC crude oil production averaged 41.01 mb/d in February 2025, which is 363 tb/d higher, m-o-m.

Table 5 - 7: DoC crude oil production based on *secondary sources*, tb/d

Secondary sources	2023	2024	2Q24	3Q24	4Q24	Dec 24	Jan 25	Feb 25	Change Feb/Jan
Algeria	969	905	903	903	904	905	904	913	9
Congo	261	254	260	254	255	260	258	257	-1
Equatorial Guinea	57	57	57	58	59	63	60	61	1
Gabon	213	223	218	222	229	233	232	226	-6
IR Iran	2,884	3,257	3,253	3,316	3,290	3,293	3,273	3,308	34
Iraq	4,265	4,161	4,186	4,214	4,014	3,983	3,991	4,009	19
Kuwait	2,595	2,429	2,426	2,433	2,422	2,417	2,410	2,418	8
Libya	1,153	1,092	1,177	904	1,182	1,261	1,270	1,279	9
Nigeria	1,337	1,435	1,387	1,437	1,485	1,525	1,526	1,560	34
Saudi Arabia	9,618	8,981	8,973	8,981	8,962	8,944	8,941	8,959	18
UAE	2,954	2,950	2,949	2,970	2,947	2,901	2,929	2,953	25
Venezuela	760	871	853	892	905	906	912	918	6
Total OPEC	27,065	26,615	26,642	26,584	26,655	26,690	26,706	26,860	154
Azerbaijan	504	482	478	483	487	486	467	476	9
Bahrain	185	176	185	165	183	183	184	186	2
Brunei	72	80	67	89	84	88	86	85	-1
Kazakhstan	1,600	1,537	1,558	1,556	1,415	1,449	1,570	1,767	198
Malaysia	374	349	361	323	348	350	350	346	-4
Mexico	1,651	1,579	1,594	1,588	1,522	1,483	1,470	1,458	-12
Oman	819	766	765	765	761	755	758	760	2
Russia	9,596	9,193	9,250	9,058	9,015	9,004	8,977	8,973	-4
Sudan	53	28	25	27	27	26	24	23	-1
South Sudan	141	71	63	54	57	56	57	77	20
Total Non-OPEC DoC	14,995	14,261	14,346	14,107	13,899	13,881	13,943	14,151	208
Total DoC	42,060	40,876	40,988	40,691	40,554	40,571	40,648	41,011	363

Notes: Totals may not add up due to independent rounding, given available secondary sources to date.

Source: OPEC.

Source : Organization of the Petroleum Exporting Countries (OPEC), OPEC Monthly Oil Market Report – March 2025 (Vienna, Austria: OPEC, March 12, 2025), p56

[1] International Energy Agency, World Energy Outlook 2024 (Paris: IEA, 2024), p.26

[2] Organization of the Petroleum Exporting Countries (OPEC), OPEC Monthly Oil Market Report – March 2025 (Vienna, Austria: OPEC, March 12, 2025), p56.

3/ الغاز الصخري:

تُعد الجزائر من بين الدول الرائدة عالميا من حيث احتياطيات الغاز الصخري، إذ تحتل المرتبة الثالثة عالميًا باحتياطيات قابلة للاستخراج تُقدَّر بنحو 707 تريليون قدم مكعبة، وفقًا لتقديرات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA) لعام 2013، متقدمة بذلك على الولايات المتحدة التي تأتي في المرتبة الرابعة (665 تريليون قدم مكعبة). وتسبقها فقط الصين (1100 تريليون) والأرجنتين (802 تريليون). [1]

الشكل (1) أهم موارد الغاز الصخري لعشر دول في العالم الوحدة : ترليون قدم مكعب

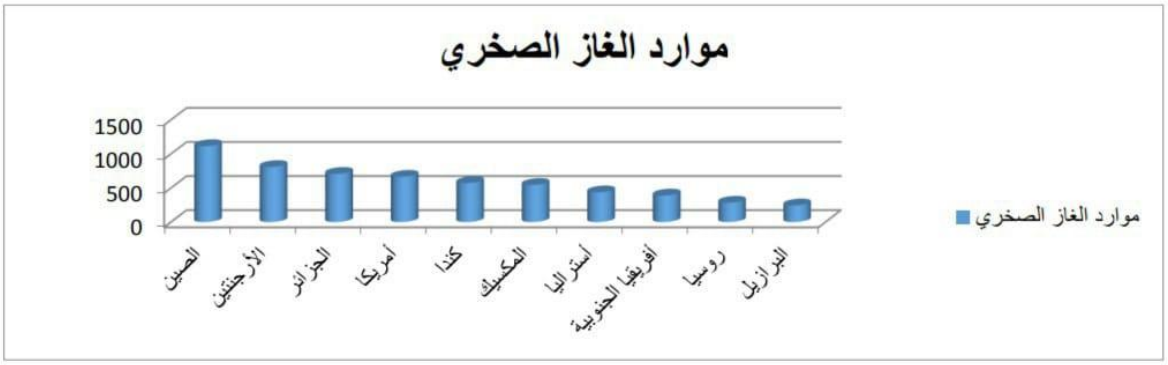

المرجع: نوال صياد، وصبري قميح. "ضوابط الاستثمار في الغاز الصخري بالجزائر في ظل التنمية المستدامة." مجلة إصلاحات اقتصادية وإدماج في الاقتصاد العالمي، المجلد 13، العدد 2، 2019، ص7.

تتوزع هذه الموارد عبر سبعة أحواض جيولوجية، صنّفتها وكالة الطاقة الأمريكية حسب الإمكانيات القابلة للاسترجاع تقنيًا إلى ثلاث فئات:

- إمكانيات كبيرة: تشمل أحواض تندوف، رقان، وبركين.
- إمكانيات متوسطة: في أحواض أحنات وتيميمون.
- إمكانيات ضعيفة: في إليزي ومويدير. [2]

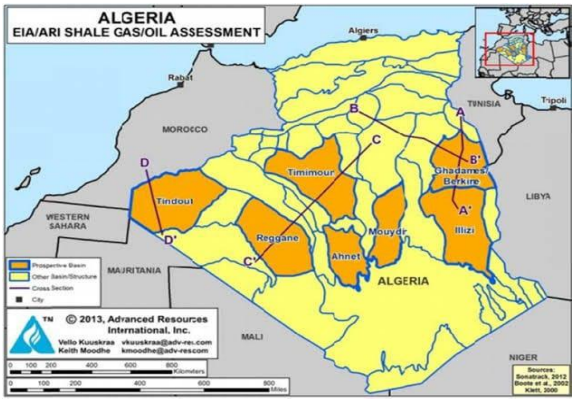

[1] نوال صياد، وصبري قميح. "ضوابط الاستثمار في الغاز الصخري بالجزائر في ظل التنمية المستدامة." مجلة إصلاحات اقتصادية وإدماج في الاقتصاد العالمي، المجلد 13، العدد 2، 2019، ص7.

[2] Mokhtar Otmani et FaycalLoucif, (2014) Renewable Energies and Shale Gas in Algeria, between fact and perspectives", Colloque sur : Les politiques d'utilisation des ressources énergétiques entre les exigences du développement national et la sécurité des besoins internationaux », université de Sétif 1, 2014, pl.2.

ورغم هذه الثروة الكبيرة، لم تدخل الجزائر بعد في مرحلة الاستغلال الصناعي المكثف لهذا المورد، بخلاف الولايات المتحدة، التي تُعد الدولة الوحيدة التي نجحت في تنفيذ استراتيجية ممنهجة منذ 2008، بفضل توفرها على تقنيات متطورة وحفر آلاف الآبار. [1]

وبناءً على هذه المعطيات، تُتاح للجزائر فرصة استراتيجية لتطوير هذا المورد، من خلال الاستفادة من الخبرة الأمريكية في مجال استخراج الغاز الصخري، ما قد يجعلها وجهة واعدة لشركات الطاقة العالمية، خاصة الأمريكية منها، ويُعزز موقعها كمصدر طاقوي بديل في الأسواق الدولية.

في عام 2017، سيطرت شركة سوناطراك على الجزء الأكبر من الإنتاج الطاقوي في الجزائر، حيث كانت مسؤولة عن نحو 84% من إنتاج الغاز الطبيعي، و78% من إنتاج المكثفات، و72% من إنتاج غاز البترول المسال (LPG) الذي يُستخرج من حقول النفط، بالإضافة إلى 57% من إنتاج النفط الخام. أما النسبة المتبقية من الإنتاج فقد تولّتها شركات نفطية عالمية في إطار شراكات مع سوناطراك، ومن أبرز هذه الشركات: أناداركو بتروليوم (الولايات المتحدة الأمريكية)، بي بي الجزائر (المملكة المتحدة)، CEPSA(إسبانيا)، إيني وإينيل (إيطاليا)، غازبروم (روسيا)، بارتكس (البرتغال)، بتروسيلتيك (إيرلندا)، ريبسول (إسبانيا)، ميرسك (الدانمارك)، ستات أويل (النرويج)، تاليسمان إنرجي (كندا)، وتوتال (فرنسا)، ما يعكس البنية التشاركية المتعددة الجنسيات لقطاع الطاقة في الجزائر. [2]

4/ المعادن:

تقدر التقارير الرسمية الجزائرية عدد المواد المعدنية المستغلة بـ31 مادة عبر 1400 مستثمرة على المستوى الوطني، بينما لا تتجاوز مساهمة هذا القطاع نسبة 1% من الناتج الداخلي الخام، إلى غاية نهاية 2020. [3]، حيث بلغ إجمالي إنتاج المعادن في الجزائر نحو 147,937,200 طن متري في ديسمبر 2022، وفقا للبيانات الرسمية.

[1] El Watan. "Transition énergétique : L'expérience américaine du gaz de schiste est-elle transposable en Algérie ? (1re partie)." El Watan, 28 novembre 2023. https://elwatan-dz.com/transition-energetique-lexperience-americaine-du-gaz-de-schiste-est-elle-transposable-en-algerie-1re-partie.

[2] U.S. Energy Information Administration (EIA), Algeria International Energy Data and Analysis, 2019. Accessed via https://www.eia.gov/international/analysis/country/DZA

[3] عبد الحكيم حذاقة، "تملك 20% من المخزون العالمي.. كيف تستفيد الجزائر من الأتربة النادرة؟"، الجزيرة نت، 3 أكتوبر 2022، https://shorturl.at/pDQU2

تطور إنتاج المعادن في الجزائر خلال الفترة 2009-2022

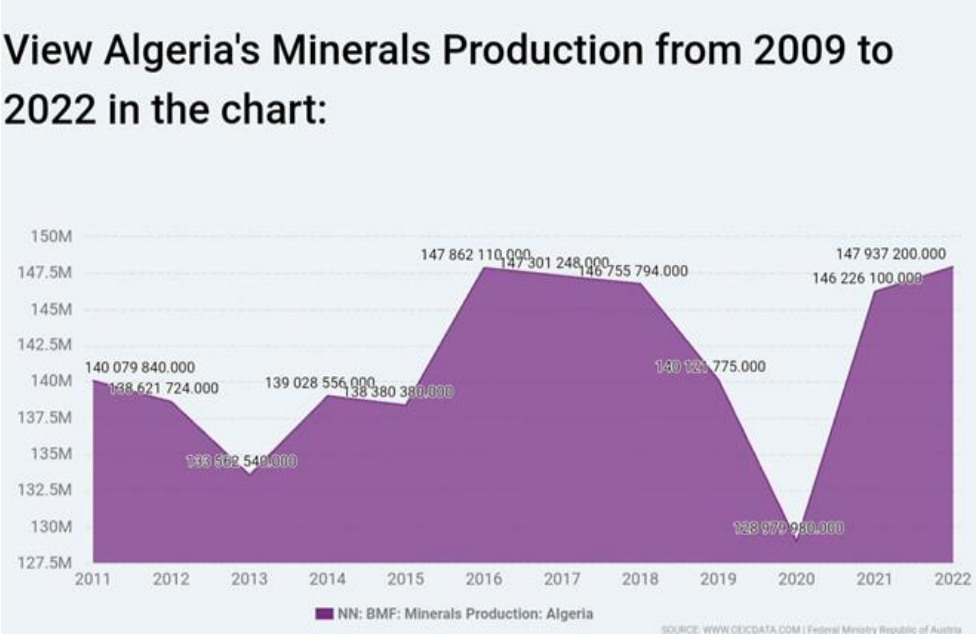

Source : CEIC Data, "Algeria Minerals Production," accessed May 23, 2025, https://www.ceicdata.com/en/indicator/algeria/minerals-production.

تحتل الجزائر مرتبة متقدمة عالميًا من حيث احتياطي الفوسفات، حيث تُقدّر احتياطاتها بنحو 2.2 مليار طن، مما يجعلها ضمن الخمسة الأوائل عالميًا في هذا المجال. ورغم هذه الثروة الطبيعية الهائلة، يبقى مستوى الإنتاج السنوي محدودًا، إذ لم يتجاوز 2 مليون طن في عام 2024، ما يضع الجزائر في المرتبة الثالثة عشرة تقريبا على مستوى الإنتاج العالمي. [1]

فيما يخص الحديد، يعد منجم غار جبيلات، الواقع في ولاية تندوف الجزائرية، من أكبر احتياطيات خام الحديد في العالم، إذ تُقدَّر موارده بنحو 3.5 مليار طن، منها حوالي 1.7 مليار طن قابلة للاستغلال. وقد دخل المنجم حيّز الاستغلال في عام 2022، بإنتاج أولي يتراوح بين 2 و3 ملايين طن سنويًا.

تسعى الجزائر إلى رفع طاقة إنتاج المنجم تدريجيًا لتبلغ ما بين 40 و50 مليون طن سنويًا بحلول عام 2040، وذلك ضمن خطة تطوير طموحة تشمل إنشاء خط سكة حديد بطول 1,000 كيلومتر لربط المنجم بولاية بشار. وفي أغسطس 2023، أعلنت الحكومة الجزائرية تخصيص استثمارات تتراوح بين 7 و10 مليارات دولار لتطوير المشروع. [2]

في نوفمبر 2022، صادق وزير الطاقة والمناجم الجزائري، محمد عرقاب، على تطوير مشروع فوسفات ضخم في ولاية تبسة. وتقدّر كلفة المشروع بـ7 مليارات دولار، ويتضمن تطوير منجم لفوسفات الخام

[1] U.S. Geological Survey, Mineral Commodity Summaries 2025 (Reston, VA: U.S. Department of the Interior, March 2025), p135

[2] U.S. Geological Survey, Mineral Commodity Summaries 2025 (Reston, VA: U.S. Department of the Interior, March 2025), p135.

باحتياطات تُقدّر بنحو 2.2 مليار طن، إضافة إلى إنشاء مجمّع متكامل لإنتاج ومعالجة الفوسفات في منطقة وادي الكبريت. [1]

تشير تقديرات مكتب البحوث الجيولوجية والمعدنية، التابع للوكالة الأفريقية للإعلام الاقتصادي والمالي، أن الجزائر تملك 20% من الاحتياطات العالمية للأتربة النادرة. [2]:

وتقدر إحصاءات وزارة المناجم احتياطي الجزائر الجيولوجي من الذهب بـ124 طنا في أقصى الجنوب، بينما بلغ إنتاجها 6.8 أطنان منذ بداية الاستغلال المنجمي لهذا المعدن سنة 2001 إلى غاية 2021، ورتب "مجلس احتياطي الذهب العالمي" الجزائر ثالثة عربيا و26 عالميا عام 2021، حيث بلغ احتياطها بالبنك المركزي 173.6 طنا. [3]

ثانيا: الموارد المالية والبشرية

1 /الموارد المالية والبشرية:

أ- الموارد المالية:

احتلت الجزائر المرتبة الثالثة ضمن أقوى اقتصادات القارة الإفريقية لعام 2024، وفق تصنيف صندوق النقد الدولي(IMF) ، وذلك بعد كل من جنوب إفريقيا ومصر، متقدمة بذلك على نيجيريا التي جاءت في المرتبة الرابعة. وبيّن التقرير السنوي للصندوق، الصادر تحت عنوان «الصلابة في مواجهة التغير « (Resilience Amidst Change)، أن الاقتصاد الجزائري حقق نموًا بنسبة 3.8% خلال العام نفسه، ما يعكس مرونة نسبية في مواجهة التقلبات الاقتصادية الإقليمية والدولية. [4]

وفيما يتعلق بقطاع المحروقات، لا يزال يشكل العمود الفقري للاقتصاد الجزائري، حيث مثّل نحو 14% من الناتج المحلي الإجمالي، وأسهم بنسبة 86% من إجمالي الصادرات، فضلًا عن مساهمته بـ47% من إيرادات الميزانية العامة خلال الفترة الممتدة بين عامي 2019 و2023، بحسب تقديرات البنك الدولي (World Bank). [5]

أما على مستوى الناتج المحلي الإجمالي، فقد بلغ نحو 247.63 مليار دولار أمريكي في عام 2023، ما يعادل 0.23% من حجم الاقتصاد العالمي، وفقًا لبيانات موقع تريدينغ إيكونوميكس (Trading Economics)، مما يبرز موقع الجزائر ضمن الاقتصادات المتوسطة الحجم عالميًا، مع إمكانيات نمو غير مستغلة بالكامل. [6]

سجل الاقتصاد الجزائري نموًا مستقرًا في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بين 2021 و2023، بلغ ذروته عند 4.1% في 2023، مستفيدًا من تحسن أسعار الطاقة. غير أن التوقعات تشير إلى تباطؤ هذا النمو إلى

---

[1] Energy Capital & Power, "Top 5 Mineral Resources in Algeria," December 27, 2024, https://energycapitalpower.com/top-5-mineral-resources-in-algeria/.

.

[2] عبد الحكيم حذاقة، "تملك 20% من المخزون العالمي.. كيف تستفيد الجزائر من الأتربة النادرة؟"، الجزيرة نت، 3 أكتوبر 2022، https://shorturl.at/pDQU2

[3] عبد الحكيم حذاقة، "تملك 20% من المخزون العالمي.. كيف تستفيد الجزائر من الأتربة النادرة؟"، الجزيرة نت، 3 أكتوبر 2022، https://shorturl.at/pDQU2

[4] صندوق النقد الدولي، التقرير السنوي 2024: الصلابة في مواجهة التغير (واشنطن العاصمة: صندوق النقد الدولي، 2024)، ص55.

[5] World Bank, "Algeria Overview," 2025, https://www.worldbank.org/en/country/algeria/overview.

[6]" الجزائر - معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي | 2001-2024 معطيات," تريدينغ إيكونوميكس, 2024 , https://ar.tradingeconomics.com/algeria/gdp-growth-annual

3.8% في 2024 و3.0% في 2025، وهو ما يعكس استمرار التحديات الهيكلية وضعف تنويع الاقتصاد. ويظل هذا الأداء دون المتوسط الإقليمي المتوقع لمنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى (3.9% في 2025)، مما يؤكد الحاجة إلى إصلاحات اقتصادية لتعزيز النمو المستدام خارج قطاع المحروقات.

يساهم ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي في جعل الجزائر شريكا اقتصاديا جذابا لكل من الولايات المتحدة وروسيا، حيث يعكس توسع السوق المحلية وإستقرار بيئة الأعمال، مما يشجع الشركات الكبرى على ضخ استثماراتها المختلفة. كما يتيح حجم الاقتصاد للجزائر القدرة على تمويل المشاريع المشتركة مع كلا البلدين، خاصة في الصناعات التحويلية، الطاقات المتجددة، والتكنولوجيا. إضافة إلى ذلك، يعزز الناتج المحلي القوي ثقة المستثمرين والمؤسسات المالية الأمريكية والروسية، مما يسهل التعاون الاقتصادي والتمويل المشترك، ويفتح المجال أمام اتفاقيات طويلة الأمد.

ب- الموارد البشرية:

يبلغ عدد سكان الجزائر حاليا 47,250,386 نسمة وفقا لتقديرات Worldometer استنادا إلى أحدث بيانات الأمم المتحدة، ويمثلون 0.58% من إجمالي سكان العالم، ما يجعلها تحتل المرتبة 33 عالميا من حيث عدد السكان .[1]

الشكل: عدد سكان الجزائر (1950 - 2025)

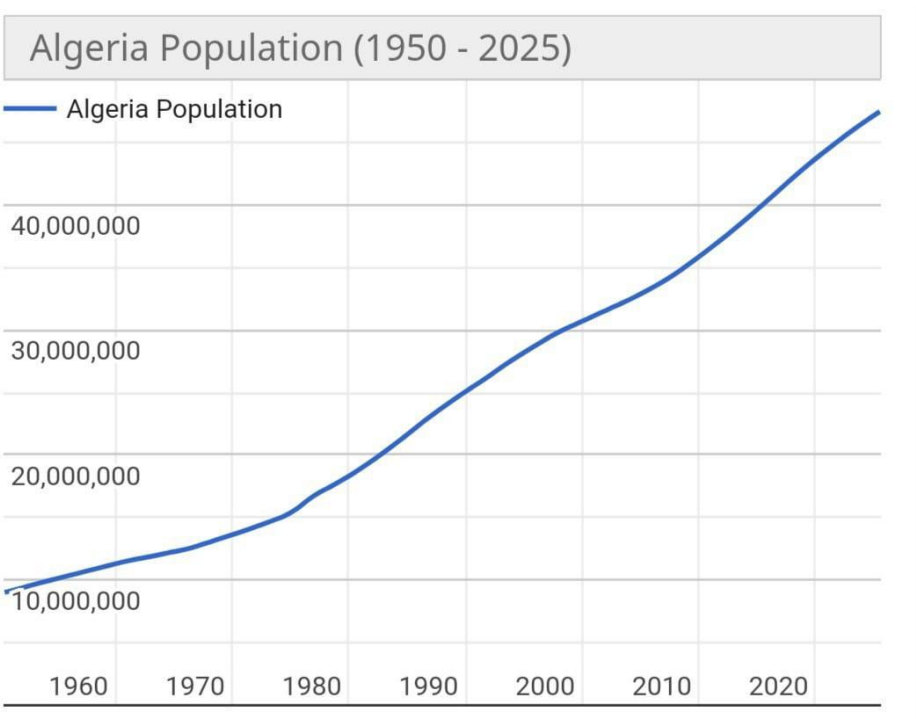

Source : Worldometer. "Worldometer – Real Time World Statistics." Last modified 2025. https://www.worldometers.info

[1] Worldometer. "Worldometer – Real Time World Statistics." Last modified 2025. https://www.worldometers.info/

الشكل: عدد سكان الجزائر: 2019-2029

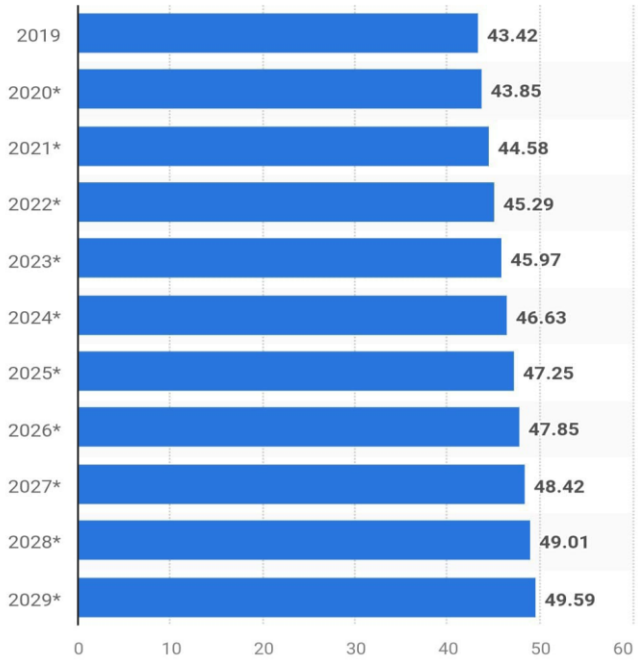

Source : "Algeria: Total Population from 2010 to 2023." Statista. Published January 16, 2024. https://www.statista.com/statistics/408028/total-population-of-algeria

يظهر الرسم البياني الأول أن عدد سكان الجزائر شهد نموا مستمرا منذ عام 1950، حيث ارتفع من أقل من 10 مليون نسمة إلى أكثر من 40 مليونا في العقد الأخير، ويُتوقع أن يتجاوز 50 مليون نسمة بحلول نهاية العقد الحالي. هذا النمو يعكس زيادة سريعة في عدد السكان خلال العقود الأخيرة، مما يعزز من أهمية الجزائر كسوق نامية ذات طلب متزايد على مختلف الموارد والخدمات وبيئة جاذبة للإستثمارات الأمريكية والروسية.

بناء على البيانات في الجدول الثاني، فإن عدد السكان ارتفع من 43.42 مليون في 2019 إلى 47.25 مليون في 2025، أي بزيادة قدرها 3.83 مليون نسمة خلال 6 سنوات. وتُشير التوقعات إلى استمرار هذا النمو ليصل إلى 49.59 مليون نسمة في 2029، وهو ما يمثل معدل زيادة ثابت يُقدر بحوالي 400 إلى 600 ألف نسمة سنويًا.

يساهم عدد السكان الكبير في جعل الجزائر سوقًا استهلاكية واعدة، حيث يوفر قوة عمل واسعة ويعزز الطلب على السلع والخدمات، مما يجذب الاستثمارات الأجنبية ويعزز التعاون الاقتصادي مع الولايات المتحدة وروسيا.

المطلب الثاني: مناخ الإستثمار الأجنبي في الجزائر ورهان تنويع الشراكات الاقتصادية الدولية

في ظل اتساع نطاق الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) عالميا، برزت فوارق واضحة بين الدول في حجم التدفقات التي تستقطبها نتيجة لاختلاف مناخات الاستثمار بينها. وقد أدركت الهيئات الدولية أهمية تقييم هذه الفروقات، حيث قام مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) في عام 2002 بتطوير مؤشرين أساسيين: مؤشر أداء الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يقيس مستوى الجذب الفعلي للدولة مقارنة

بحجم اقتصادها، ومؤشر الإمكانات الذي يُقيم القدرات الكامنة لجذب الاستثمارات بناءً على معايير هيكلية مثل الاستقرار، الموارد البنية التحتية، ورأس المال البشري.[1]

في هذا السياق، تُظهر البيانات الحديثة أن الجزائر تسعى منذ سنوات إلى تحسين جاذبيتها الاستثمارية، غير أن الأرقام لا تزال دون الطموح، فقد بلغ صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر 0.36 مليار دولار في الربع الأول من عام 2024، مقارنة بـ0.44 مليار دولار في الربع السابق، وهو ما يُعد قريبًا من المتوسط التاريخي البالغ 0.42 مليار دولار بين عامي 2001 و2024. ومع ذلك، لا تتجاوز هذه التدفقات 0.5% من الناتج المحلي الإجمالي، وهي نسبة تعكس محدودية اندماج الجزائر في النظام الاستثماري العالمي. [2]

يتعزز هذا التقييم عندما نعلم أن الجزائر احتلت المرتبة 157 من أصل 190 اقتصادا في تقرير "ممارسة أنشطة الأعمال 2020" الصادر عن مجموعة البنك الدولي، ما يعكس استمرار وجود عراقيل هيكلية في بيئة الأعمال، لاسيما في مجالات مثل بدء النشاط التجاري، والحصول على التمويل، وحماية المستثمرين.[3]

لفهم واقع مناخ الاستثمار في الجزائر، لا بد من تحليل الإطار التشريعي الذي نظّم هذا القطاع على مدى العقود الماضية:

1/ قانون 86-08 المؤرخ في 4 أوت 1986: مثل أول محاولة لتقنين النشاط الاستثماري، لكنه صدر في ظل نموذج اقتصادي موجه، منح الأفضلية للقطاع العام، وفرض قيودًا على المبادرة الخاصة. لم يتضمن هذا النص حوافز واضحة أو ضمانات قانونية، وكان يخضع بشكل صارم لتوجيهات المخطط الوطني.[4]

2/ قانون 93-12 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993: جاء ضمن إصلاحات اقتصادية لتحرير السوق، ويُعد أول إطار حديث لترقية الاستثمار المحلي والأجنبي، نص على مايلي:

- تكريس مبدأ حرية الاستثمار لجميع الجنسيات.
- إلغاء التمييز بين المستثمر الوطني والأجنبي.
- إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.(ANDI)
- منح إعفاءات ضريبية وجمركية للمشاريع الجديدة.
- إدراج مناطق "ذات امتياز" للاستثمار فيها (المناطق الجنوبية، الهضاب العليا...). [5]

3/ قانون المالية التكميلي لسنة 2009: صدر في ظل مخاوف من تغول رؤوس الأموال الأجنبية، خاصة بعد الأزمة المالية العالمية سنة 2008، ينص على مايلي:

- فرض قاعدة 49/51%، بحيث يجب أن تكون الأغلبية في أي مشروع استثماري أجنبي لشريك جزائري.

---

[1] برج راسوطة ريمة، مناخ الاستثمار ودوره في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر-رؤية مستقبلية في ظل تجارب دولية-، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2021-2022، ص 102.

[2] Trading Economics ، الجزائر - الاستثمار الأجنبي https://shorturl.at/gyHQ2 ".

[3] البنك الدولي. "تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2020: مواصلة وتيرة الإصلاحات."
https://www.albankaldawli.org/ar/news/feature/2019/10/24/doing-business-2020-sustaining-the-pace-of-reforms

[4] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 86-08 المؤرخ في 4 6666 1986، المتعلق بالاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 32، 1986.

[5] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 93-12 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993، المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 64، 1993.

- تطبيق القاعدة على جميع القطاعات بما في ذلك الخدمات والتجارة.
- تقييد عمليات إعادة تحويل الأرباح.
- تشديد المراقبة على الصفقات الأجنبية. [1]

4/ قانون المالية التعديلي لسنة 2020 (القانون 20-07): جاء ضمن خطة الإنعاش الاقتصادي بعد جائحة كوفيد-19، ويمثل نقطة انطلاق نحو التحرير التدريجي لمنظومة الاستثمار، ينص على مايلي:

- إلغاء قاعدة 49/51 في جميع القطاعات باستثناء "القطاعات الاستراتيجية."
- القطاعات الاستراتيجية حُددت لاحقًا في: الطاقة، النقل الجوي والبحري، الصناعات الدفاعية.
- تسهيل عمليات تحويل الأرباح للمستثمرين الأجانب.
- إعطاء حرية أكبر في التفاوض على العقود. [2]

5/ قانون الاستثمار الجديد رقم 22-18 المؤرخ في 24 جويلية 2022: يمثل الإطار التشريعي الأحدث، ويعكس رؤية إصلاحية متكاملة لجذب استثمار نوعي، ينص على مايلي:

- إعادة التأكيد على حرية الاستثمار والمساواة في المعاملة بين الوطنيين والأجانب.
- إنشاء الشباك الموحد على مستوى الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار.(AAPI)
- ضمان تحويل الأرباح ورؤوس الأموال
- تنظيم جديد للامتيازات حسب ثلاثة أنظمة: النظام العام، نظام المناطق، النظام الخاص بالقطاعات الإستراتيجية.
- إدراج عقوبات قانونية في حال التعسف الإداري تجاه المستثمرين. [3]

يشير تقرير " World Investment Report 2024" الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)في جويلية 2024 إلى تذبذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) إلى الجزائر خلال الفترة من 2018 إلى 2023:

- في عام 2018، بلغت التدفقات 1.475 مليار دولار أمريكي، وانخفضت إلى 1.382 مليار دولار في 2019.
- استمر الانخفاض في 2020 إلى 1.140 مليار دولار، ثم إلى 870 مليون دولار في 2021.
- شهد عام 2022 تراجعا حادا إلى 255 مليون دولار فقط، وهو أدنى مستوى خلال الفترة.
- في عام 2023، ارتفعت التدفقات إلى 1.216 مليار دولار، مما يشير إلى تحسن نسبي في البيئة الاستثمارية . [4]

إنطلاقا من هذه التشريعات، تشكل قاعدة 49/51 إحدى العقبات الرئيسية أمام الاستثمارات الأجنبية في الجزائر، حيث تفرض على المستثمرين الأجانب إشراك شريك جزائري بحصة الأغلبية (51%) في القطاعات الاستراتيجية مثل الطاقة، التعدين، الدفاع، النقل، البنية التحتية، وصناعة الأدوية

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون المالية التكميلي لسنة 2009، الجريدة الرسمية، العدد 44، 2009.
[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون المالية التعديلي لسنة 2020، رقم 20-07 المؤرخ في 4 يونيو 2020، الجريدة الرسمية، العدد 33، 2020.
[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 22-18 المؤرخ في 24 يوليو 2022، المتعلق بالاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 50، 2022.
[4] United Nations Conference on Trade and Development, World Investment Report 2024: Investment Facilitation and Digital Government (Geneva: United Nations, 2024), p156

(باستثناء المنتجات المبتكرة). ورغم إلغائها جزئياً في عام 2020 لتحفيز الاستثمار الأجنبي، أعاد قانون المالية لعام 2021 العمل بها بالنسبة للشركات التي تستورد منتجات بغرض إعادة بيعها. يمثل هذا الإجراء عائقاً أمام العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) الأجنبية التي تفتقر إلى الموارد اللازمة للتعامل مع التعقيدات القانونية والإدارية، في حين تتمكن الشركات الكبرى من الالتفاف على القانون عبر تفاهمات مع السلطات المحلية، خاصة إذا كانت استثماراتها تخلق وظائف أو تنقل التكنولوجيا. كما تثير هذه القاعدة مخاوف لدى الشركات الأجنبية بشأن حقوق الملكية الفكرية (IPR)، إذ ترفض العديد منها الاستثمار دون الحصول على حصة الأغلبية لضمان حماية تصاميمها وبراءات اختراعها. [1]

وفقا لبيانات بنك الجزائر، تركزت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال عام 2023 في القطاعات التالية:

- الصناعات الاستخراجية: 829 مليون دولار أمريكي
- الصناعة التحويلية: 133 مليون دولار أمريكي
- قطاع البناء: 74 مليون دولار أمريكي. [2]

في الفترة الممتدة من نوفمبر 2022 حتى نهاية جويلية 2024، سجّلت الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار (AAPI)ما مجموعه 8,465 مشروعًا استثماريًا عبر مختلف ولايات الوطن، بقيمة مالية إجمالية تقارب 3,840 مليار دينار جزائري. من المتوقع أن تسهم هذه المشاريع في خلق حوالي 210,000 منصب عمل مباشر، وفقًا للالتزامات المقدمة من قبل المستثمرين. [3]

و من بين المشاريع المسجلة، هناك 154 مشروعا يخص متعاملين أجانب، منها 55 استثمارا أجنبيا مباشرا و99 مشروعًا آخر في إطار الشراكة.[4]

وتشير الإحصائيات الرسمية الصادرة عن الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار (AAPI) إلى أن الولايات المتحدة تمثل أكبر مساهم في رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة 29%، تليها إيطاليا وفرنسا بنسبة 10% لكل منهما، ثم إسبانيا بنسبة 7%، والمملكة المتحدة بنسبة 6%. وتُوجّه معظم هذه الاستثمارات إلى قطاع الصناعة، خاصة المحروقات. [5]

[1] U.S. Department of State. "2021 Investment Climate Statements: Algeria." Accessed May 27, 2025. https://www.state.gov/reports/2021-investment-climate-statements/algeria

[2] Lloyds Bank. “Algeria: Foreign Investment.” International Trade Portal. Accessed May 27, 2025. https://www.lloydsbanktrade.com/en/market-potential/algeria/investment.

[3] U.S. Department of State. "2021 Investment Climate Statements: Algeria Accessed May 27, 2025. https://www.state.gov/reports/2021-investment-climate-statements/algeria

[4] وكالة الأنباء الجزائرية. "الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار: أكثر من 8.400 مشروع مسجل حتى نهاية يوليو الماضي." نشرت في 9 أوت 2023. https://www.aps.dz/ar/economie/166047-8400 .

[5] Agence Algérienne pour la Promotion de l’Investissement (AAPI), “Présentation,” Site officiel de l’AAPI, accessed May 27, 2025, https://aapi.dz/en/accueil-en/.

الجدول: تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر حسب البلد

Main Investing Countries	2023 (latest official data available), in %
United States	29.0
Italy	10.0
France	10.0
Spain	7.0
United Kingdom	6.0

Source : UNCTAD, Latest data available

صنف معهد التراث الجزائر في المرتبة 160 من بين 184 دولة في مؤشر الحرية الاقتصادية لعام 2024، مع تسجيل 47.5 نقطة، مما يضعها ضمن فئة "مقيدة" . تستند هذه التصنيفات إلى تقييمات في مجالات مثل حقوق الملكية، فعالية الحكومة، حرية الأعمال، وحرية الاستثمار[1].

كما احتلت الجزائر المرتبة 115 من بين 133 اقتصادًا في مؤشر الابتكار العالمي لعام 2024، وفقًا للمنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO) . [2]

في الختام، وإستنادا استنادا إلى المعلومات الواردة في موقع Mauritius Trade Easy ، يمكن تلخيص نقاط القوة والضعف في مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر على النحو التالي :

1/ نقاط القوة:

- انخفاض تكاليف الطاقة، بما في ذلك الغاز والوقود والكهرباء .
- احتياطات سيولة كبيرة تقلل من تعرض الاقتصاد لتقلبات أسعار السلع الأساسية .
- إمكانات قوية في مجالات الطاقة المتجددة والسياحة .
- قوة عاملة ماهرة ومنخفضة التكلفة .
- سن قوانين حديثة لتشجيع الاستثمارات الأجنبية وتقديم حوافز متنوعة للمستثمرين الأجانب .
- الموقع الجغرافي المتميز للجزائر، حيث تُعدّ حلقة وصل بين أوروبا وأفريقيا وداخل منطقة المغرب العربي .

2/ نقاط الضعف:

- بطء الإجراءات الإدارية ووجود قطاع عام كبير وغير فعال .
- مناخ أعمال ضعيف وفقًا لتقييمات الوكالات الدولية .

[1] World Intellectual Property Organization (WIPO). "Algeria Ranking in the Global Innovation Index 2024." Accessed May 27, 2025. https://www.wipo.int/gii-ranking/en/algeria

[2] The Heritage Foundation. "Algeria - Index of Economic Freedom." Accessed May 27, 2025. https://www.heritage.org/index/country/algeria

- اعتماد الاقتصاد على قطاع المحروقات، مما يزيد من الاعتماد على واردات السلع المصنعة .
- تطور غير كافٍ للأسواق الإقليمية، مما يحد من جاذبية الجزائر للمستثمرين الأجانب .
- تعقيد التشريعات، خاصة في مجال الضرائب .
- صعوبة الحصول على الملكية الصناعية .
- مستوى بطالة مرتفع بين الشباب .
- سياق جيوسياسي إقليمي متدهور، بما في ذلك الأوضاع في ليبيا ومالي والتوترات مع المغرب.[1]

المطلب الثالث: موقع الجزائر من الإستراتيجيات الطاقوية الأمريكية والروسية

أولا: موقع الجزائر من الإستراتيجية الطاقوية الأمريكية

شهدت الولايات المتحدة صعودًا استثنائيًا كقوة نفطية عالمية منذ مطلع القرن العشرين، إذ كانت تُنتج أكثر من ربع النفط العالمي خلال الأعوام الأولى، وامتلكت خمسا من أصل سبع شركات نفط كبرى (Standard Oil, Gulf, Texaco)، وغيرها (التي سيطرت على 85% من احتياطيات النفط العالمية من عشرينيات إلى سبعينيات القرن الماضي، ما مكنها من تعزيز قوتها العسكرية واقتصادها الوطني وحسم الحربين العالميتين والحرب الباردة لصالحها.

وعلى هذا الأساس، تبلورت قناعة استراتيجية لدى صانع القرار الأمريكي بأن ضمان الوصول إلى مصادر الطاقة، لا سيما النفط، يمثل أولوية قصوى في السياسة الخارجية، وهو ما أدخل الولايات المتحدة في صراعات مباشرة وغير مباشرة في مناطق إنتاج النفط، بدءًا من أمريكا اللاتينية مرورًا بالشرق الأوسط وانتهاءً بآسيا الوسطى وأفريقيا. والدليل على ذلك أن معظم العقائد الكبرى في السياسة الخارجية الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية—بدءا بمبدأ ترومان ومرورا بمبادئ أيزنهاور ونيكسون وكارتر—مرتبطة بشكل مباشر أو غير مباشر بضمان التدفق المستقر للنفط.

ويُذكر في هذا الإطار أن الرئيس جيمي كارتر، عقب الاجتياح السوفييتي لأفغانستان عام 1979، أعلن في 1980 ما عُرف بـ"مبدأ كارتر"، الذي نص على أن أي تهديد لمنابع النفط في الخليج العربي يُعد تهديدًا مباشرًا للأمن القومي الأمريكي، ويستدعي ردًا عسكريًا إن تطلب الأمر. وقد كان كارتر أول من صاغ صراحة مبدأ "الدم مقابل النفط"، حيث قال: "نحن مستعدون لدفع الدم مقابل استمرار تدفق النفط". هذا التوجه ترجم فعليًا عبر انتشار القواعد العسكرية الأمريكية في مواقع استراتيجية بالشرق الأوسط وآسيا الوسطى، مثل السعودية وقطر والكويت، إضافة إلى احتلال العراق سنة 2003، والدخول إلى أفغانستان بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، بحجة مكافحة الإرهاب.

وقد نتج عن هذا التوجه ما يمكن اعتباره سياسة ذات طابع مزدوج، تتأسس على بعدين متكاملين: أمني وطاقوي. ورغم أن كلا البعدين ينبع من دوافع مختلفة—الأول تدفعه اعتبارات الأمن القومي، والثاني تمليه ضرورات الطاقة—إلا أن التلاقي بينهما أدى إلى بلورة استراتيجية موحدة تهدف إلى ترسيخ الهيمنة الأمريكية في النظام العالمي خلال القرن الحادي والعشرين

في موازاة هذه التحركات العسكرية، سعت شركات النفط الكبرى، المعروفة باسم Big Oil، إلى توطيد روابطها بمؤسسات الحكم الأمريكي، خصوصا في عهد الرئيس جورج دبليو بوش، الذي كان بدوره مديرا تنفيذيًا في قطاع النفط. وقد ساهمت جماعات الضغط الطاقوية، وعلى رأسها "معهد البترول الأمريكي"،

[1] Mauritius Trade Easy. "Investing in Algeria." Ministry of Foreign Affairs, Regional Integration and International Trade of Mauritius. Accessed May 27, 2025. https://www.mauritiustrade.mu/en/market-intelligence/explore-markets/algeria/investing.

في التأثير على السياسات الداخلية والخارجية عبر تمويل الحملات الانتخابية وتوظيف المئات من جماعات الضغط لعرقلة أي إصلاحات تهدد مصالحها، وبلغ هذا النفوذ ذروته بتعيين وزير خارجية من كبار المسؤولين التنفيذيين في قطاع النفط خلال إدارة ترامب.

إنطلاقا مما سبق، يقوم الاقتصاد الأمريكي على ثلاثة ركائز أساسية وهي: الصناعة النفطية، الصناعات العسكرية وصناعة التكنولوجيا الحديثة والعلاقة بين هذه القطاعات الثلاث هي علاقة تكاملية فالصناعة النفطية تحتاج إلى صناعة عسكرية لحمايتها والدفاع عنها، إضافة إلى توسعها نحو مناطق استكشاف جديدة، في حين توفر صناعة التكنولوجيا التقنيات والأدوات الحديثة المستخدمة في الاستكشاف والحفر والتنقيب ومن أجل تحقيق هذا التكامل كان لابد للولايات المتحدة الأمريكية من تحقيق لثلاثة اهداف أساسية وهي:

- خلق بؤر للنزاع والصراع من أجل ضمان تصريف الإنتاج الأمريكي من السلاح وتسويقه بصفة دائمة.
- ضمان زيادة الواردات وتنويع مصادرها.
- دعم تطوير التكنولوجيا في المجالين النفطي والعسكري لضمان التفوق المستمر فيهما. [1]

كما تقوم السياسة النفطية الأمريكية على ثلاث ركائز وهي: معارضة خفض الإنتاج أو رفع الأسعار الاستمرار في الاعتماد على المصادر الخارجية لتموين عجزها ارتباط امن الطاقة بأمنها القومي وحمايته بكل الوسائل على رأسها العسكرية.

في حين تنطوي الاستراتيجية الأمريكية لأمننة مصادر النفط على مجموعة من الأهداف وهي:

- استبعاد الدول المنافسة لها على الصعيد الاقتصادي كالاتحاد الأوروبي اليابان والصين وروسيا.
- تطويق روسيا من أجل تفادي عودتها القوية في الميدان الاقتصادي والعسكري.
- خلق شبكة لنقل النفط والغاز من مختلف مناطق العالم خاصة منطقة بحر قزوين لغلق الطريق أمام روسيا وإيران للاستئثار بثروات المنطقة.
- تنمية القطاع النفطي ذو الأرباح والعوائد الهائلة عن طريق السيطرة على منابعه أينما وجدت وكذا السيطرة على طرق تجارته العالمية[2].

برزت الجزائر، منذ مطلع الألفية الثالثة، كفاعل محوري في الاستراتيجية الطاقوية الأمريكية، مع وصول إدارة جورج بوش الابن إلى الحكم عام 2001، وهي الإدارة التي ضمت العديد من المسؤولين المرتبطين بصناعة النفط، أبرزهم نائب الرئيس ديك تشيني(Dick Cheney) ، الذي شغل سابقا منصب الرئيس التنفيذي لشركة "هاليبرتون.(Halliburton) "

وقد شكل تقرير تشيني الصادر في ماي 2001، عن "مجموعة تطوير السياسة الوطنية للطاقة " (National Energy Policy Development Group - NEPD)في إعادة توجيه بوصلة واشنطن نحو إفريقيا بشكل عام.

حذر التقرير من تزايد استهلاك الطاقة في الولايات المتحدة بنسبة 17% خلال الفترة 1991–2000، في حين لم تتجاوز الزيادة في الإنتاج المحلي 2.3%. كما توقع أن يرتفع الاستهلاك بنسبة 32% ما بين

[1] رائد رفيق الرحية البعد النفطي لاستراتيجية الأمن القومي الأمريكي ومنعكساتها على السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه منطقة الشرق الأوسط دراسة تحليلية للدور والمضامين خلال الفترة 1990-2010، ماجستير في الاقتصاد، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، بدون سنة، ص 72 74.
[2] رائد رفيق الرحية ، مرجع سابق، ص ص 110-112

2000 و2020، مع استمرار اعتماد الولايات المتحدة على النفط كمصدر لنحو 40% من إجمالي احتياجاتها الطاقوية، وهو ما يعني زيادة في استهلاك النفط بنسبة 33% خلال الفترة ذاتها. وفعلاً، قُدّر في عام 2004 أن استهلاك النفط الأمريكي سيرتفع بنسبة 2.9%، وهي أسرع وتيرة منذ 23 عامًا، حسب وكالة الطاقة الدولية[478^].(International Energy Agency - IEA)

في هذا السياق، بدأ اهتمام إدارة بوش يتجه نحو إفريقيا كمصدر بديل وآمن لتأمين احتياجات الولايات المتحدة من النفط. وقد عبر ديك تشيني عن هذا التحول حين صرح بأن "النفط الإفريقي أصبح مسألة مصلحة قومية استراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة، وأهميته ستزداد مع مرور الوقت."

وهو ما أكده ما يعرف بـ"الكتاب الأبيض" الصادر عن معهد الاستراتيجية والمستقبلية والدراسات السياسية، بعنوان: النفط الإفريقي: أولويات من أجل الأمن القومي الأمريكي والتنمية في إفريقيا، حيث انطلقت هذه الاستراتيجية من نيجيريا، ثم الجزائر، لتتوسع نحو تشاد، السودان، وأنغولا، التي كانت تنتج 1.6 مليون برميل يوميًا، وتستحوذ شركة "شيفرون" الأمريكية على 75% من إنتاجها.

وقد أشار مايكل ويستفال(Michael A. Westphal) ، نائب مساعد وزير الدفاع الأمريكي للشؤون الإفريقية، إلى أن إفريقيا جنوب الصحراء توفّر 14% من واردات الولايات المتحدة النفطية، مع إمكانية زيادتها خلال العقد التالي. 479

ويكتسب النفط الإفريقي، خاصة في شمال وغرب القارة، أهمية استراتيجية لعدة أسباب:

1/ الجودة العالية: يتميز بأنه خفيف (Light) وحلو(Sweet) ، أي منخفض الكبريت، مما يجعله مرغوبًا من قبل المصافي الأمريكية الحديثة.

2/ القرب الجغرافي: حيث يتم نقله بسهولة إلى الساحل الشرقي الأمريكي عبر ميناء لويزيانا البحري (LOOP).

3/ الاستقرار النسبي: مقارنة بالشرق الأوسط، تُعتبر منطقة غرب إفريقيا أقل عرضة للمخاطر الجيوسياسية.

4/ إنخفاض الإستهلاك المحلي.

ومن أجل إحكام سيطرتها على هذا المورد الحيوي، اعتمدت الولايات المتحدة ثلاث استراتيجيات رئيسية في إفريقيا:

1/ التكامل الاقتصادي: عبر توسيع التبادلات التجارية، واعتبار القارة سوقًا واعدة.

2/ التكامل السياسي: من خلال زيارات رسمية رفيعة المستوى (كلينتون 1998، بوش 2003، أوباما 2009) وتسوية النزاعات في مناطق الإنتاج مثل أنغولا (2002)، الكونغو الديمقراطية، وجنوب السودان (2005)، وغضّ الطرف عن أنظمة استبدادية ضامنة للموارد.

3/ القوة الصلبة: عبر التواجد العسكري المباشر والتعاون الأمني تحت مظلة "الأفريكوم" وبرامج مكافحة الإرهاب في الساحل الإفريقي

ثانيا: موقع الجزائر من الإستراتيجية الطاقوية الروسية

منذ وصول فلاديمير بوتين إلى الكرملين عام 2000، برز نهج جديد في السياسة الخارجية الروسية قائم على البراغماتية وتركيز المصالح الوطنية، حيث اعتمدت روسيا أربعة مفاهيم متتالية للسياسة الخارجية في 2000، 2008، 2013، و2016، وتم تعديلها وفقا للتغيرات السياسية العالمية، لكنها حافظت على استراتيجية بوتين الأساسية التي تقوم على تعظيم العوائد السياسية من الاستثمارات الاقتصادية، وتحويل عائدات النفط والغاز إلى نفوذ سياسي .

فقد أعادت الدولة توظيف عائدات النفط والغاز كأدوات في السياسة الدولية، وسيطرت على شركات عملاقة مثل "غازبروم" و"روسنفت" و"ترانسنفت"، لتصبح هذه المؤسسات امتدادا للدبلوماسية الروسية في العالم. وفي هذا السياق، احتلت الجزائر موقعًا استراتيجيًا محوريًا ضمن مخطط الكرملين لتعزيز حضوره في شمال أفريقيا وجنوب أوروبا.

بدأت موسكو بخطوات مؤسسية مبكرة لتعميق هذا النهج، منها:

1 .إنشاء معهد السياسة الطاقوية والدبلوماسية في جامعة MGIMO عام 2000، لتدريب الكوادر في الجيوبوليتيك والتعاون الطاقوي الدولي، بإشراف كبار المسؤولين الروس وشركات الطاقة.

2 .تأسيس مجلس الأعمال التابع لوزير الخارجية في 2006، لتعزيز التعاون بين الوزارة والشركات الطاقوية لحماية المصالح السياسية والاقتصادية لروسيا دوليًا.

3 .منذ 2001، يتم تنسيق السياسة الخارجية والطاقوية عبر وزارة الخارجية، حيث يتولى قسم التعاون الاقتصادي إدارة قضايا الطاقة في العلاقات متعددة الأطراف.

انعكست هذه الرؤية في مفاهيم السياسة الخارجية الروسية، حيث أكدت وثيقة 2008 على على ضرورة ترسيخ سمعة روسيا كمزوّد موثوق للطاقة في الأسواق العالمية، انطلاقًا من قناعتها بأن التحكّم بخطوط أنابيب الغاز نحو أوروبا يمنحها نفوذًا جيوسياسيًا بالغ الأهمية. ثم وسّعت وثيقة 2013 هذا التوجه لتشمل تنويع الاقتصاد، وتعزيز الابتكار، واستقطاب الاستثمارات الأجنبية، مع توفير دعم دبلوماسي مستمر لشركات الطاقة أثناء توسعها الخارجي. (ص ص 140-142)

وفي مراجعة 2016، تم دمج هذه الركائز في مقاربة شاملة "سياسية–أمنية–طاقوية"، تُكرّس سياسة الكرملين القائمة على تعظيم العوائد السياسية من المشاريع الطاقوية.

وقد انعكست هذه التوجهات بشكل عملي في القارة الأفريقية، حيث استغلّت روسيا تراجع الحضور الأميركي في دول الجنوب العالمي، خاصة خلال إدارة دونالد ترامب، لتعزيز نفوذها، في هذا السياق، وظّفت روسيا أدوات متعددة، من توسيع الروابط التجارية إلى توقيع اتفاقيات تعاون عسكري، وتكثيف صادراتها من الأسلحة، التي جعلتها أكبر مصدّر للسلاح إلى أفريقيا، بارتباطات أمنية مع ما لا يقل عن 28 دولة أفريقية.

إلى جانب ذلك، انخرطت الشركات الروسية المملوكة للدولة، والتي واجهت قيودًا في الأسواق الغربية، في استثمارات استراتيجية بقطاعات النفط والغاز والطاقة النووية في القارة. ونتيجة لهذه الجهود، ارتفع حجم التبادل التجاري بين روسيا وأفريقيا إلى 20 مليار دولار في عام 2018، مما يعكس تصاعد النفوذ الروسي في القارة.

ومع ذلك، وعلى الرغم من النجاحات التي حققتها موسكو في تعزيز حضورها في أفريقيا، لا تزال قدراتها المالية محدودة مقارنة بمنافسيها الدوليين، مثل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والصين. ففي عام 2018، تعهدت الصين وحدها بأكثر من 60 مليار دولار من الاستثمارات في أفريقيا، مما عزز مكانتها كأكبر قوة اقتصادية فاعلة في القارة.

ولجزائر مكانتها في الاستراتيجية الروسية باعتبارها ثاني أكبر مصدر للغاز عبر المتوسط، بعد الجزائر– إسبانيا .(MedeGaz) تُعدّ شراكات «سوناطراك–غازبروم» و«سوناطراك–روسنفت» مثالاً على كيفية تحويل عائدات الطاقة إلى أوراق نفوذ؛ فقد وقّع الطرفان مذكّرة تفاهم لتوسيع التعاون في التنقيب والحفر والتكرير، ما وفر لموسكو نقطة ارتكاز في شمال أفريقيا تكمّل خطوط الأنابيب الروسية التقليدية نحو أوروبا الشرقية.

وفقًا لتقرير "السياسة الروسية تجاه الأغلبية العالمية"، فإن روسيا تعمل على:

1 /إنشاء ممرات لوجستية جديدة نحو الأسواق العالمية لتعويض الحصار الغربي، ومنها الممر البحري حول أوراسيا، وممر الشمال-الجنوب الذي يربط روسيا بالشرق الأوسط وإفريقيا. هذه الممرات تُعد حيوية لنقل المواد الخام والمنتجات الطاقوية، مما يجعل شمال إفريقيا، والجزائر تحديدًا، ضمن الفضاء الجغرافي الذي تُعيد روسيا ربطه اقتصاديًا واستراتيجيًا بها.

2 /تعزيز وجودها النظامي في الأسواق الناشئة مثل إفريقيا وأمريكا اللاتينية، ما يعني مضاعفة الاستثمارات والشراكات في مجالات الطاقة والبنى التحتية المرتبطة بها.

3 /الدفع نحو إنشاء بورصات جديدة للسلع الاستراتيجية (مثل النفط والغاز والمعادن)، بعيدة عن هيمنة البورصات الأنجلو-أمريكية. ومن شأن انخراط الجزائر، كدولة منتجة للنفط والغاز، في هذه المبادرة، أن يمنحها موقعًا مؤثرًا في إعادة تشكيل آليات تسعير وتبادل الطاقة عالميًا.

تُصنّف الجزائر، في التقرير ذاته، ضمن قائمة الدول ذات الأولوية بالنسبة لروسيا في إفريقيا، إلى جانب مصر وجنوب إفريقيا. ويعكس هذا التصنيف موقع الجزائر الحيوي من عدة زوايا:

جيواستراتيجيًا: تقع الجزائر عند تقاطع غرب المتوسط وشمال إفريقيا، وتشكل بوابة نحو العمق الأفريقي من جهة، وأوروبا من جهة أخرى، ما يجعلها محطة طبيعية ضمن شبكات الطاقة الروسية البديلة.

طاقويًا: تُعد الجزائر ثالث أكبر مصدّر للغاز في إفريقيا، وعضوًا مهمًا في "أوبك+"، وتربطها علاقات طاقوية قوية مع أوروبا. هذا يمنح روسيا منفذًا تكتيكيًا لإعادة صياغة النفوذ الطاقوي في المتوسط، خاصة في ظل الأزمات الأوروبية بعد تقليص واردات الغاز الروسي.

سياسيًا: تنسجم الجزائر مع الرؤية الروسية الرافضة للأحادية القطبية، وتدعم إصلاح النظام الدولي على أساس التعددية الحضارية. وقد أبدت دعمًا متزايدًا لمبادرات الجنوب العالمي، ومنها منتديات "بريكس" و"روسيا-إفريقيا."

يتقاطع البعد الطاقوي في الاستراتيجية الروسية مع المصالح الجزائرية في عدد من النقاط:

1 .تنويع الأسواق والحد من الهيمنة الغربية: تسعى الجزائر، كما روسيا، إلى تنويع شركائها التجاريين والطاقويين، وتخفيف الاعتماد على الأسواق الأوروبية. لذا فإن الانخراط في ممرات الطاقة الروسية الجديدة (مثل ممر الشمال-الجنوب) يخدم هدفًا مشتركًا للطرفين.

2 .إصلاح آليات التسعير الدولية: تدعم الجزائر ضمن أوبك+ جهود الابتعاد عن تسعير النفط بالدولار فقط، وهو أمر يتقاطع مع المساعي الروسية لإنشاء بورصات سلع مستقلة.

3. الشراكة في الطاقة النووية والمتجددة: تُعد روسيا من أبرز الشركاء المحتملين للجزائر في تطوير البنية التحتية النووية المدنية، ما يفتح أفقًا جديدًا للتعاون في الطاقة المستدامة.

المبحث الثاني: العلاقات الاقتصادية الجزائرية الروسية الأمريكية.

المطلب الأول: واقع العلاقات الاقتصادية الجزائرية الروسية.

أولا: الشراكة الجزائرية الروسية في مجال التجارة.

تحظى العلاقات الإقتصادية بين روسيا والجزائر بأهمية بالغة، نظرا لعدة عوامل رئيسية، أهمها:

1. تمثل الجزائر محورا حيويا في معادلات شمال إفريقيا.
2. يمكن أن تؤثر بشكل ملموس على التوازنات في العالم العربي.
3. تشكل الجزائر نقطة وصل هامة لقربها الجغرافي من أوروبا وعلاقاتها الوثيقة معها
4. باعتبارها من كبار منتجي الهيدروكربونات، لا سيما الغاز، تتقاسم الجزائر الأسواق مع روسيا في إطار شراكات تعاونية أو تنافسية، مما يجعلها عنصرا محوريا في الاستراتيجية الطاقوية الخارجية لموسكو.
5. تشكل روسيا مصدرا للأسلحة الحديثة بأسعار معقولة، كما أنها الوكيل الأكثر أهمية لإصلاح وصيانة الكميات الكبيرة من الأسلحة السوفييتية في الجزائر. [1]

مع مجيء "بوتين" تخلت السياسة الروسية في شمال افريقيا عن الاختيارات الإيديولوجية، وأخذت في الاعتبار المصالح الاقتصادية في الدرجة الأولى طاوية نهائيا صفحة المحاور التي كانت تقسم المنطقة إلى تقدميين" و"رجعيين"، ولو كان "نيكيتا خورتشوف" أو ليونيد بريجينيف" محل "بوتين" الذي زار منطقة المغرب العربي في سنة 2006 (وهو أول رئيس روسي وطأت قدماه المنطقة منذ أكثر من ربع قرن)، لذهب إلى ليبيا ثم الجزائر طبقا لخريطة التحالفات الروسية أيام الحرب الباردة. أما بعدما تغيرت ملامح المنطقة فإنه فضل تجاهل ليبيا وركز على الجزائر والمغرب لأسباب براغماتية تتعلق بوزنها السكاني والاقتصادي والاستراتيجي في شمال افريقيا. [2]

لكم رغم ذلك لم يُبدِ فلاديمير بوتين اهتماما كبيرا بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في بداية ولايته الأولى (2000-2004)، إذ انصب تركيزه آنذاك على تحسين العلاقات مع الولايات المتحدة وأوروبا، ولم يبدأ تحركه الدبلوماسي النشط تجاه العالم العربي إلا خلال ولايته الثانية (2004-2008)، في إطار سعيه لإعادة بناء نفوذ روسيا على الساحة الدولية. [3]

من أجل تعزيز المبادلات التجارية بين روسيا والعالم العربي، تم التوقيع في عام 2002 على اتفاق بين غرفة التجارة والصناعة الروسية – التي كان يترأسها آنذاك يفغيني بريماكوف، وهو شخصية محورية في السياسة الروسية الخارجية – والاتحاد العام لغرف التجارة العربية، مما أدى إلى إنشاء "مجلس الأعمال

[1] Antonio Sánchez Andrés, Political-Economic Relations Between Russia and North Africa, (Valencia: Department of Applied Economics, University of Valencia, 2006). P2

[2] شريفة كلاع، العلاقة أن الروسية الجزائرية: بين البعد الطاقوي والتعاون العسكري، مجلة مدارات سياسية، العدد1، جوان 2017، ص 119.

[3] Adlene Mohammedi, "Russie-Algérie : un partenariat flexible et pragmatique," Fondation Méditerranéenne d'Études Stratégiques, 2 décembre 2020, https://fmes-france.org/russie-algerie-un-partenariat-flexible-et-pragmatique/.

الروسي-العربي". ومنذ عام 2003، كثف هذا المجلس من مبادراته عبر العالم العربي، من موريتانيا إلى عُمان، حيث تعتبر الجزائر من أبرز الشركاء الذين حظوا باهتمام خاص.

تشير دراسة مالك موسلي بعنوان **"Algerian–Russian Cooperation: True Strategic Partnership?"** إلى أن العلاقات الاقتصادية بين الجزائر وروسيا شهدت تطورا تدريجيا منذ بداية الألفية الثالثة، إذ تحولت من نمط تقليدي قائم على علاقة مورد–مستهلك إلى شكل أكثر تعقيدًا وتكاملاً يضم التعاون في مجالات الإنتاج والتصميم والبحث العلمي. بعد توقيع إعلان الشراكة الاستراتيجية بين الجزائر وروسيا في أبريل 2001، عرفت العلاقات الاقتصادية بين البلدين نموًا متسارعًا، وشهدت انتقالًا من مجرد تبادل تجاري إلى تأسيس مشاريع إنتاج مشتركة، خاصة في مجال تصنيع الآلات الزراعية، والاستكشاف الجيولوجي للمعادن، وتحديث مشاريع اقتصادية تعود جذورها إلى الحقبة السوفيتية. كما استثمرت شركات روسية في قطاع الطاقة في الجزائر، وهو قطاع يشكل العمود الفقري لاقتصاد البلدين. [1]

في 4 أبريل 2001، وقّع الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة ونظيره الروسي فلاديمير بوتين في موسكو "إعلان الشراكة الاستراتيجية" بين الجزائر وروسيا، الذي يُعد أول اتفاق من نوعه تبرمه روسيا مع دولة عربية أو إفريقية، مما جعله حدثا ذا أهمية جيوسياسية واقتصادية خاصة. [2]

خلال زيارة فلاديمير بوتين إلى الجزائر في مارس 2006، وُقعت خمس اتفاقيات اقتصادي، تضمنت:

- **إتفاقية التعاون الاقتصادي والمالي،** التي وضعت آليات تنفيذية لتبادل السلع والخدمات.
- **اتفاقية تسوية ديون الجزائر تجاه روسيا،** البالغة حوالي 4.7 مليار دولار، حيث تقرّر تسديد جزء منها عبر صفقات عسكرية.
- **اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي،** التي أزالت العقبات الضريبية أمام الشركات.
- **اتفاقية تشجيع الاستثمارات المتبادلة،** التي ضمنت الحماية القانونية والاستقرار التنظيمي لرؤوس الأموال الروسية والجزائرية.
- **اتفاقية التعاون بين غرف التجارة،** التي استهدفت الربط المباشر بين مؤسسات البلدين دون وساطة حكومية بيروقراطية. [3]

وبالإعتماد على دراسة يحيى زوبير **"Algeria–Russia Ties: Beyond Military Cooperation"** الصادرة عن مجلس الشرق الأوسط للشؤون العالمية في يناير 2024، فإن العلاقات الاقتصادية بين الجزائر وروسيا، وإن كانت دومًا أقل بروزًا من التعاون العسكري، إلا أنها شهدت توسعا ملحوظًا خلال السنوات الأخيرة، خاصة بعد زيارة الرئيس عبد المجيد تبون إلى موسكو في جويلية 2023، حيث تم التوقيع على إعلان الشراكة الاستراتيجية المعززة بين البلدين، والذي أكد على توسيع التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري. [4]

---

[1] Malek Mousli, "Algerian–Russian Cooperation: True Strategic Partnership?" Vestnik RUDN. International Relations 19, no. 2 (2019), p 285. https://doi.org/10.22363/2313-0660-2019-19-2-284-292.

[2] "Russia, Algeria Agree to Establish Strategic Relations," KUNA, April 4, 2001, https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=1155005&language=en

[3] Antonio Sánchez Andrés, Political-Economic Relations Between Russia and North Africa, (Valencia: Department of Applied Economics, University of Valencia, 2006), 2–3.

[4] Yahia H. Zoubir, Algeria–Russia Ties: Beyond Military Cooperation? (Doha: Middle East Council on Global Affairs, January 2024), p 14 https://mecouncil.org/publication/algeria-russia-ties-beyond-military-cooperation/.

تندرج هذه الزيارة ضمن جهود الطرفين لتوسيع العلاقات الثنائية في ظل السياق الدولي المتغير، خصوصا بعد اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية، والعقوبات الغربية المفروضة على روسيا، والتي دفعت موسكو إلى البحث عن شركاء بديلين في آسيا وإفريقيا. [1]

الرئيس تبون دعا خلال هذه الزيارة رجال الأعمال الروس إلى الاستثمار في الجزائر، مشيرا إلى أن البلاد أطلقت إصلاحات اقتصادية عميقة، من بينها قانون استثمار جديد يضمن حماية الدولة للمستثمرين وعدم إمكانية تعديل القانون لمدة عشر سنوات، وهو ما اعتبره ضمانا لجذب رؤوس الأموال الأجنبية. [2]

بوتين بدوره أعلن خلال المؤتمر الصحفي المشترك مع تبون أن روسيا لا تكتفي بتوريد المعدات، بل أبدت استعدادها لنقل التكنولوجيا وتوطين الإنتاج الصناعي داخل الجزائر، وهو أمر لم يكن مطروحًا سابقًا، خاصة في المجال العسكري حيث كانت روسيا ترفض مشاركة التكنولوجيا مع الدول المستوردة. [3]

الجزائر وروسيا أعربتا أيضًا عن رغبتهما في توسيع الاستثمارات الثنائية في إطار مجموعة البريكس، والتي كانت الجزائر تطمح للانضمام إليها في قمة أغسطس 2023، بدعم من روسيا والصين، لكن طلبها لم يُقبل. رغم ذلك، أكد بوتين أن بلاده تدعم عضوية الجزائر المستقبلية في المجموعة. [4]

ورغم أن الجزائر تظل من بين الزبائن الكبار للسلاح الروسي، فإن الطرفين سعيا منذ 2020 إلى تنويع طبيعة التبادل التجاري، خاصة في مجالات الزراعة والصناعة الدوائية والطاقة. يعكس حجم التبادل التجاري هذا الاتجاه، حيث بلغ في عام 2020 نحو 920 مليون دولار أمريكي، ثم ارتفع إلى 1.05 مليار دولار في عام 2022، ليصل إلى 1.48 مليار دولار في عام 2023، مسجلًا بذلك أعلى مستوى له منذ الاستقلال، وفق بيانات وزارة التنمية الاقتصادية الروسية وهيئة الجمارك الفيدرالية الروسية. [5]

في عام 2023، سجلت صادرات روسيا من المنتجات الزراعية إلى الجزائر رقما غير مسبوق، بلغ أكثر من 850 مليون دولار أمريكي، بحسب تصريح لوزارة الزراعة الروسية في أكتوبر من نفس العام، وهو ما جعل الجزائر تحتل المرتبة الرابعة ضمن زبائن روسيا في هذا القطاع بعد الصين وتركيا ومصر. [6]

وقد استوردت الجزائر خلال تلك السنة ما يزيد عن 2.8 مليون طن من القمح الروسي، مما جعلها ثالث أكبر مستورد للقمح الروسي عالميًا. [7]

وفي تقرير صادر عن الوكالة الفيدرالية الروسية لرقابة الأغذية النباتية "روس سيلخوز نادزور"، أشارت الهيئة إلى أن الجزائر أصبحت أحد أكثر الأسواق الواعدة في شمال إفريقيا، خصوصًا بعد تخفيف شروط المطابقة الصحية المتعلقة باستيراد الحبوب. [8]

---

[1] Yahia H. Zoubir, Ibid, p 5.
[2] Yahia H. Zoubir, Ibid, p 14.
[3] Yahia H. Zoubir, Ibid, p 14.
[4] Yahia H. Zoubir, Ibid, p 14.
[5] Ministry of Economic Development of the Russian Federation, “Foreign Trade Statistics 2020–2023,” accessed May 2025, https://economy.gov.ru.
[6] Ministry of Agriculture of the Russian Federation, “Russian Agricultural Exports Report 2023,” October 2023, https://mcx.gov.ru.
[7] Algerie-Eco, “Blé: la Russie a exporté 2,8 millions de tonnes vers l’Algérie,” January 29, 2025, https://www.algerie-eco.com.
[8] Rosselkhoznadzor (Federal Service for Veterinary and Phytosanitary Surveillance), “Market Access Update: Algeria,” November 2023, https://fsvps.gov.ru

من الناحية الرسمية، تعكس المنتديات الاقتصادية بين البلدين هذا الزخم المتزايد؛ ففي أكتوبر 2024، استضافت الجزائر منتدى أعمال جزائري-روسي بمشاركة أكثر من 70 مؤسسة روسية، حيث تم التأكيد على ضرورة توسيع التبادل التجاري ليشمل قطاعات التكنولوجيا المتقدمة والصناعات التحويلية، فضلًا عن تعزيز التفاهم في المجالات المصرفية والجمركية لتسهيل المعاملات بين الجانبين .[1]

كما صرحت وزيرة العلاقات الاقتصادية الخارجية الروسية، فيرونيكا نيكشينيا، خلال نفس المناسبة، بأن "الجزائر تمثل شريكًا محوريًا في استراتيجيتنا في إفريقيا، وهي بوابة اقتصادية لمشاريع طويلة الأمد."[2]

جدول يوضح التبادلات التجارية الروسية– المغاربية (بالدولار) منذ مجيء "بوتين" إلى السلطة:

السنة	2000		2010		2020	
الشريك	الصادرات الروسية	الواردات	الصادرات الروسية	الواردات	الصادرات الروسية	الواردات
الجزائر	119,6	7	1269,6	26,1	4801,8	10,5
تونس	93,5	4,5	440,4	89,6	683,6	136,6
المغرب	61	59,2	558,2	374	929	547,4

Source : AdleneMohammedi, "Russie-Algérie: un partenariatflexible et pragmatique", Fondation Méditerranéenned Études Stratégiques (FMES), p.5, 02/12/2020, https://bit.ly/3Ea9EuA

الجدول المعروض يقدم بيانات عن التبادلات التجارية بين روسيا والجزائر (بالدولار الأمريكي) عبر ثلاث محطات زمنية: 2000، 2010، و2020. وسنقوم بتحليل هذه البيانات بالتركيز على الجزائر فقط:

- سنة 2000، بلغ حجم الصادرات الروسية إلى الجزائر نحو 119.6 مليون دولار، بينما كانت الواردات الروسية من الجزائر شبه معدومة، عند 7 ملايين دولار فقط. هذا يعكس وضعية علاقات تجارية غير متكافئة في بدايات حكم بوتين، حيث كانت روسيا هي الطرف المصدّر، بينما لم تكن الجزائر تمثل شريكًا تجاريًا نشطًا في الاتجاه المعاكس. الميزان التجاري كان في تلك المرحلة يميل لصالح روسيا بنسبة تفوق 17 إلى 1.
- بحلول سنة 2010، ارتفع حجم الصادرات الروسية إلى الجزائر إلى 1,269.6 مليون دولار، أي ما يزيد عن عشرة أضعاف مقارنة بعام 2000، ما يدل على تعزيز كبير للعلاقات الاقتصادية بين البلدين خلال العقد الأول من القرن، خاصة بعد زيارة بوتين للجزائر في 2006 وتوقيع مجموعة من الاتفاقيات الهامة، منها اتفاقيات تتعلق بتسوية الديون وتجنب الازدواج الضريبي وتشجيع الاستثمار. أما الواردات الروسية من الجزائر فقد بلغت 26.1 مليون دولار، وهو ارتفاع نسبي مقارنة بعام 2000، لكنه لا يزال ضعيفًا، ويشير إلى استمرار الاختلال

[1] APS, "Forum d'affaires algéro-russe: volonté commune de renforcer la coopération économique," October 2024, https://www.aps.dz.
[2] Russian Ministry of Industry and Trade, "Russia-Algeria Economic Dialogue: Summary Report," November 2024, https://minpromtorg.gov.ru.

الهيكلي في الميزان التجاري، حيث بلغت نسبة الصادرات الروسية إلى الواردات الجزائرية أكثر من 48 إلى 1.

- ❖ في سنة 2020، شهدت الصادرات الروسية إلى الجزائر طفرة غير مسبوقة، إذ بلغت 4,801.8 مليون دولار (أي 4.8 مليار دولار)، وهو ما يمثل أكثر من 3.7 أضعاف ما تم تسجيله في 2010، ونحو 40 ضعفًا مقارنة بعام 2000. أما الواردات الروسية من الجزائر فقد انخفضت مجددًا إلى 10.5 مليون دولار فقط، ما يجعل الميزان التجاري يميل بشكل كارثي لصالح روسيا بنسبة تقارب 457 إلى 1.

مايمكن ملاحظته أن بنية التبادل التجاري بين روسيا والو.م.أ غير متكافئة؛ فروسيا تصدر إلى الجزائر مجموعة متنوعة من السلع، أبرزها المنتجات الزراعية كالقمح والشعير وزيت دوار الشمس، إلى جانب المواد الكيميائية، والمعدات الصناعية والطبية. في المقابل، لا تصدر الجزائر إلى روسيا سوى كميات محدودة من التمور وبعض المنتجات الفلاحية ذات الطابع الموسمي، ما يجعل الميزان التجاري يميل بشكل حاد لصالح موسكو. على سبيل المثال، في عام 2018، كانت صادرات روسيا إلى الجزائر تفوق وارداتها منها بنسبة 450 إلى 1، كما ورد في تحليل صادر عن مؤسسة الدراسات الاستراتيجية المتوسطية بفرنسا.[1]

هذا الاختلال التجاري يحمل دلالات سياسية عميقة تمس طبيعة العلاقة غير المتوازنة بين الجزائر وروسيا. فموسكو تنظر إلى الجزائر باعتبارها "زبونًا استراتيجيًا" في قطاعي التسليح والقمح، وهو ما يمنحها هامش تأثير واسع في رسم ملامح العلاقة الثنائية. ويزداد هذا التفاوت حدة في ظل تصاعد التوتر الجزائري-الفرنسي، حيث باتت الجزائر تعتمد بشكل متزايد على واردات القمح الروسي، مما يحدّ من قدرتها على تنويع شركائها التجاريين أو فرض شروط تفاوضية متكافئة.

في المقابل، يكشف هذا الاختلال عن خلل هيكلي في السياسة الاقتصادية الجزائرية، التي أخفقت في تنويع قاعدة إنتاجها وتعزيز صادراتها غير النفطية، بخلاف بعض دول الجوار. كما يُظهر واقعًا تناقض الخطاب السيادي للجزائر، إذ أن تبعيتها الاقتصادية، سواء لروسيا أو للاتحاد الأوروبي، تُفرغ مواقفها غير المنحازة من مضمونها العملي وتُقيد هامش حركتها في السياسة الخارجية.

ثانيا: البعد الطاقوي في العلاقات الجزائرية الروسية:

يُشير "أنطونيو سانشيز أندريس" إلى أربعة أسباب دفعت روسيا إلى إحياء علاقاتها مع الجزائر بحلول نهاية التسعينيات.

- ❖ أولاً، لأن الجزائر تشكل حلقة أساسية في الديناميكيات الإقليمية لشمال إفريقيا. ثانياً، لما لها من تأثير محتمل كبير على السياسات في العالم العربي.
- ❖ ثالثاً، لقربها الجغرافي من الاتحاد الأوروبي وصلاتها به.
- ❖ رابعاً، لكونها منتجاً دولياً مهماً للهيدروكربونات، لا سيما الغاز، حيث تتقاسم الأسواق مع روسيا، وتمتلك علاقات وثيقة الصلة بالاستراتيجية الروسية للطاقة الخارجية. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن الجزائر تُعد عنصراً لا غنى عنه في طموح روسيا لإنشاء تكتل لدول منتجة للغاز. [2]

[1] Fondation Méditerranéenne d'Études Stratégiques (FMES), "Russie-Algérie: Un partenariat flexible et pragmatique," April 2023, https://fmes-france.org/russie-algerie-un-partenariat-flexible-et-pragmatique

[2] Ksenia Ivanova, "Russian-Algerian Relations in Multipolarizing World," in Africa's Growing Role in World Politics, ed. Tatiana Deych, Alexander Zhukov, Olga Kulkova, and Evgeny Korendyasov (Moscow: Institute for African Studies, Russian Academy of Sciences, 2014), p 264.

بعد أن عرف التعاون الطاقوي الجزائري الروسي تطوراً بطيئاً طوال التسعينيات، نتيجة غياب قنوات فعّالة للتواصل بين الطرفين في هذا المجال، بدأ الوضع في التغيّر مع مطلع الألفية الجديدة، حين قررت روسيا تبني سياسة طاقوية طموحة تجعل من مواردها أداة استراتيجية لإعادة بسط نفوذها الدولي. وفي هذا الإطار، لم يكن بالإمكان تجاهل الجزائر، التي تُعد من أبرز مورّدي الطاقة إلى الاتحاد الأوروبي، وتحتل موقعاً محورياً في خريطة الطاقة العالمية.

في هذا السياق، جاء توقيع اتفاقية الشراكة الإستراتيجية بين الجزائر وروسيا عام 2001 ليعكس رغبة متبادلة في بناء تعاون يشمل مختلف فروع قطاع الطاقة، وهو ما تجلى في انضمام الجزائر في العام نفسه إلى "منتدى الدول المصدّرة للغاز"، الذي يضم يضم في عضويته كل من (روسيا ، إيران ، قطر ، الجزائر ، الإمارات ، مصر ، ليبيا ، عمان ، اندونيسيا ، ماليزيا ، فنزويلا، بوليفيا، ترينيداد وتوباغو بروناي، غينيا الإستوائية، و النرويج بصفة مراقب)، حيث تمتلك هذه الدول نحو 70% من احتياطيات الغاز المؤكدة وتضخ قرابة 40% من الإنتاج العالمي.

ورغم الطابع الاستشاري للمنتدى، فقد طُرحت مقترحات لتحويله إلى كيان شبيه بـ"أوبك الغاز"، تكون له قدرة فعلية على التأثير في الأسعار العالمية، وهو الطرح الذي روجت له روسيا والجزائر على وجه الخصوص، انسجاماً مع رغبتهما في الحفاظ على أسعار مرتفعة للغاز وضبط المنافسة. إلا أن هذا التوجه واجه صعوبات بنيوية وجيوسياسية، أبرزها تضارب المصالح داخل المنتدى، وطبيعة العقود طويلة الأجل، إلى جانب التحفظات الأوروبية التي ترى في قيام كارتل غازي تهديداً مباشراً لأمنها الطاقوي. [1]

وقد ازدادت حساسية هذا الموضوع بشكل لافت في أعقاب أزمة الغاز بين روسيا وأوكرانيا في يناير 2006، والتي أدت إلى انخفاض مؤقت في إمدادات الغاز الروسي إلى أوروبا، ما كشف هشاشة أمن الطاقة في القارة، ودفع الدول الأوروبية إلى البحث عن بدائل أكثر استقرارًا وأقل خضوعًا للاعتبارات الجيوسياسية. في هذا الإطار، جاءت زيارة الرئيس بوتين إلى الجزائر في مارس من نفس العام لتثير مزيداً من الريبة، خصوصًا أنها تلت الأزمة مباشرة، وتبعها توقيع مذكرة تفاهم بين شركة "غازبروم" الروسية و"سوناطراك" الجزائرية في أغسطس 2006، ما أعطى انطباعًا بوجود تنسيق روسي–جزائري محتمل من شأنه التأثير في هيكل السوق والأسعار، وهو ما اعتبرته بعض العواصم الأوروبية تهديدًا مباشرًا لمصالحها الطاقوية.

غير أن توقيع هذه المذكرة أثار ردود فعل متباينة داخل الأوساط الأوروبية؛ إذ عبّر الرئيس التنفيذي لشركة الطاقة الإيطالية "سورجينيا" عن قلقه، داعياً حكومة بلاده إلى فتح مفاوضات مع دول بديلة لتوريد الغاز، تفاديًا لاحتمال تحكم مشترك بين موسكو والجزائر في الأسعار. ومع ذلك، لم يحظَ هذا التصور بإجماع داخل دوائر التحليل الطاقوي، حيث أعرب عدد من الخبراء عن شكوكهم في قدرة الطرفين على بلورة خطوات منسقة ذات أثر ملموس في السوق. ووفقًا لتقديرات Africa Energy Intelligence، بدا الاتفاق أقرب إلى تفاهم أولي وفضفاض، لاسيما أن "سوناطراك" كانت قد أبرمت في السابق اتفاقات مماثلة مع شركات كبرى مثل "شل" و"ستات أويل" دون أن تفضي إلى نتائج عملية. ويعكس هذا التباين أن الإرادة السياسية، في غياب توافق استراتيجي وبنى تحتية ملائمة ومصالح متشابكة، تبقى غير كافية لتأسيس تكتل غازي فعلي قادر على التأثير في الأسواق العالمية. [2]

جاءت تصريحات وزير الطاقة شكيب خليل عقب الأزمة مباشرة لتعكس القلق الجزائري من أن تؤدي السياسات الروسية إلى تقويض موقع الجزائر في السوق الأوروبية، فقد أشار بوضوح إلى أن تصرفات

[1] Ksenia Ivanova, Ibid, p 268.
[2] Mark N. Katz, "Russia and Algeria: Partners or Competitors?" Middle East Policy 14, no. 4 (Winter 2007): 154

موسكو قد تدفع أوروبا إلى تسريع سياسات تنويع الإمدادات نحو الغاز المسال القادم من دول مثل قطر، مصر، ونيجيريا، على حساب الجزائر. هذا الإدراك يعكس حرص الجزائر على الحفاظ على صورتها كمصدر موثوق ومستقر، بعيداً عن الاستخدام السياسي للطاقة.[1]

وفي هذا السياق، شكّلت تصريحات شكيب خليل في فبراير 2006 مصدر قلق واضح للكرملين و"غازبروم"، إذ لمّح فيها إلى استعداد الجزائر للعب دور المورّد البديل عن روسيا في أوروبا الشرقية، وهو ما يهدد مباشرة الهيمنة الروسية على السوق الأوروبية للغاز، فتأكيده على إمكانية توزيع الغاز الجزائري من إيطاليا نحو دول مثل بولندا — التي تسعى للخروج من عباءة الاعتماد على الغاز الروسي — يُظهر توجهاً استراتيجياً جزائرياً يتقاطع مع المصالح الروسية. الأكثر إزعاجاً لموسكو كان اقتراح خليل بخفض الأسعار للحصول على دعم الشركاء الأوروبيين لتمرير الغاز الجزائري، وهو ما يتعارض مع سياسة روسيا القائمة على تسعير مرتفع مدفوع بأهداف جيوسياسية واقتصادية. هذه التصريحات لا تعكس فقط تضارباً في الرؤية، بل تؤكد أيضاً أن الجزائر تسعى لترسيخ نفسها كمصدر موثوق ومستقل، حتى ولو تطلب ذلك منافسة حلفائها المفترضين، وهو ما يُضعف آفاق قيام تحالف فعلي بين الجزائر وروسيا في سوق الغاز، رغم الانتماء المشترك إلى منتدى الدول المصدرة. [2]

وهذا ما يُشير إلى أن الدافع الحقيقي وراء سعي روسيا لتوقيع اتفاقيات مع "سوناطراك" لم يكن بالضرورة بهدف رفع أسعار الغاز من خلال آلية كارتلية، بل لمنع الجزائر من اتخاذ خطوات قد تُضعف مبيعات الغاز الروسي أو تؤدي إلى خفض الأسعار في السوق الأوروبية. وبذلك، فإن مذكرة التفاهم الموقّعة بين "غازبروم" و"سوناطراك" في عام 2006 يمكن تفسيرها كأداة استراتيجية تهدف إلى احتواء المنافسة المحتملة من الجزائر، من خلال إدماجها في إطار من التعاون الشكلي أو غير الملزم، يحدّ من تحرّكها في الأسواق الحيوية بالنسبة لروسيا. بهذا الشكل، تسعى موسكو إلى الحفاظ على نفوذها في السوق الأوروبية ومنع ظهور بدائل موثوقة كمصدر للطاقة في أوقات الأزمات أو الخلافات السياسية.[3]

برزت مشكلة أخرى أضرت بالعلاقات الجزائرية-الروسية عندما أفادت صحيفة جزائرية في أكتوبر 2006 بأن شركة النفط الروسية "روس نفط" تخطط لضخ النفط الجزائري وتكريره لاحقًا في إسرائيل، في حال نجحت في الاستحواذ على مصفاة هناك. وأشارت الصحيفة إلى أن الجزائر ليست مسؤولة عن حصص النفط الخام التي تعود لشركائها ومتعاملينها الأجانب، في محاولة لتبرير الأمر أمام الرأي العام المحلي. غير أن هذه الواقعة سلطت الضوء مجددًا على استعداد الشركات الروسية الكبرى، المرتبطة بالكرملين، لتجاهل الحساسيات السياسية أو المواقف المبدئية للدولة الجزائرية متى توفرت فرصة لتحقيق مكاسب اقتصادية، حتى وإن تعارضت مع الثوابت السياسية الجزائرية تجاه القضية الفلسطينية أو الموقف من إسرائيل. [4]

منذ مطلع الألفية الثالثة، شهد قطاع الطاقة الجزائري انخراطاً متزايداً من قبل الشركات الروسية، خصوصاً في مشاريع البنية التحتية والاستكشاف. ففي عام 2000، فازت شركة Stroitransgaz الروسية بعقد بقيمة 80 مليون دولار لبناء الجزء الشمالي من خط أنابيب النفط الرابط بين حوض الحمراء وأرزيو، وتولت لاحقاً مهام صيانته. وفي العام التالي، تحالفت الشركة مع Rosneft وفازتا بعقد استكشاف في الحقل 245-جنوب، الذي يُعتقد أنه يحتوي على احتياطات تجارية مهمة. كما ساهمت Stroitransgaz

[1] Mark N. Katz , Ibid, p 155
[2] Mark N. Katz , Ibid, p 155
[3] Mark N. Katz , Ibid, p 155
[4] Mark N. Katz , Ibid, p 156

في مشروع Medgaz الاستراتيجي لنقل الغاز إلى إسبانيا، والمقرر تشغيله عام 2008، ما يعزز تنويع منافذ التصدير الجزائرية. [1]

في عام 2004، فازت شركة SoyuzNefteGaz بصفقة لتوريد معدات الحفر، ثم حصلت Stroitransgaz في عام 2005 على عقد لإنشاء خط غاز بطول 273 كلم. وقد قدّرت الشركات الروسية فرص الاستثمار في قطاع الطاقة الجزائري بنحو 24 مليار دولار، مما يفسر إصرارها على تعزيز وجودها رغم العقبات التقنية والإجرائية. [2]

في عام 2004، فازت شركة SoyuzNefteGaz بصفقة لتوريد معدات الحفر، ثم حصلت Stroitransgaz في عام 2005 على عقد لإنشاء خط غاز بطول 273 كلم. وقد قدّرت الشركات الروسية فرص الاستثمار في قطاع الطاقة الجزائري بنحو 24 مليار دولار، مما يفسر إصرارها على تعزيز وجودها رغم العقبات التقنية والإجرائية.

في عام 2008، احتضنت موسكو اللقاء السابع بين الرئيسين، وقد أشار الرئيس الجزائري آنذاك إلى أن وجود الشركات الروسية في الجزائر حقق نتائج إيجابية، لاسيما في مجالي الاستكشاف والإنتاج. كما دعا الشركات الروسية إلى الاستثمار وإقامة شراكات في قطاعات النفط والغاز والنقل والتعدين والصحة، مشيرًا إلى ما تتمتع به روسيا من خبرة واسعة في هذه المجالات. [3]

وفي جويلية 2012، اتفقت الشركتان على آلية "تبادل المقايضة"(Swap Exchange)، تقوم على توزيع الغاز الطبيعي المُسال لعملاء غازبروم في أوروبا عبر شبكة سوناطراك، مقابل تزويد غازبروم لعملاء سوناطراك في آسيا بالغاز الروسي. وتُمثل هذه الخطوة تحولاً نوعياً في طبيعة التعاون نحو تكامل استراتيجي في الأسواق العالمية، لا سيما مع تركيز الطرفين على الأسواق الآسيوية الصاعدة وتعزيز النفوذ في أوروبا دون الاعتماد الكلي على بنيتهما الوطنية. [4]

رغم مظاهر الشراكة الاستراتيجية بين الجزائر وروسيا في قطاع الغاز، إلا أن التنافس بين البلدين يبدو أكثر وضوحاً في سوق الغاز الطبيعي المسال .(LNG) ففي الوقت الذي تُعد فيه شركة سوناطراك الجزائرية فاعلاً راسخاً يتمتع بخبرة تقنية وبنية تحتية متطورة في هذا المجال، لا تزال شركة غازبروم الروسية في مراحلها الأولى لتأسيس حضورها في سوق الغاز المسال، بحسب تقرير مجلة World Gas Intelligence، ما يجعل من سوناطراك منافساً مباشراً وأقوى نسبياً أمام طموحات غازبروم التوسعية في هذا القطاع الحيوي.

وقد أشار الرئيس التنفيذي لشركة غازبروم، أليكسي ميلر، صراحة إلى رغبة الشركة في التعاون مع الجزائر لبناء منشآت لتسييل الغاز في روسيا، نظراً للخبرة الكبيرة التي تمتلكها الجزائر في هذا المجال. ورغم أن الجزائر قد ترى في هذا التعاون فرصة اقتصادية لتصدير المعرفة التقنية، فإن هذه الخطوة تعكس منطقاً تنافسياً كامناً في العلاقة الثنائية. فبمجرد اكتساب روسيا للقدرة التقنية الذاتية، ستتحول إلى منافس

[1] Antonio Sánchez Andrés, Political-Economic Relations Between Russia and North Africa, Working Paper 22/2006 (Madrid: Real Instituto Elcano, November 2006), p 4-5., Political-Economic Relations Between Russia and North Africa, Working Paper 22/2006 (Madrid: Real Instituto Elcano, November 2006), p 4.
[2] Antonio Sánchez Andrés, Ibid, p 4.
[3] Ii Bekhiti, "The Effects of the Russian-Ukrainian War on Algeria's Oil Exports," Economic Development Review 9, no. 1 (June 2024): 25
[4] Ii Bekhiti, Ibid, p32.

شرس في سوق الغاز الطبيعي المسال، ما قد يؤدي إلى تراجع الحصة السوقية للجزائر ويُضعف موقعها التفاوضي، خاصة في الأسواق الأوروبية والآسيوية التي تمثل عمقها التجاري التقليدي. [1]

ومع ذلك، تتمتع روسيا بأفضلية واضحة في الجزائر مقارنة بالولايات المتحدة وفرنسا، لكونها دولة مُصدّرة للطاقة وليست مستهلكة مثل منافسيها. هذا يمنحها موقعًا تفاوضيًا أقوى وشراكة أكثر توازنًا، حيث تدخل السوق الجزائرية من موقع الندية لا الحاجة. ومن هذا المنطلق، تُعد روسيا مؤهلة أكثر من غيرها لتعزيز حضورها في الجزائر، خاصة في قطاع الطاقة، إذ لا تُعامل كـ"زبون"، بل كـ"نظير"، مما يضفي على العلاقة بعدًا استراتيجيًا يصعب تحقيقه بنفس الشكل مع القوى الغربية.

وتُسهّل هذه الوضعية على روسيا بناء شراكات طويلة الأمد مع الجزائر في مجالات حيوية، كصناعة الغاز وربما الطاقة النووية، دون الحاجة إلى فرض شروط أو تقديم تنازلات مسبقة، على عكس ما تمارسه بعض القوى الغربية. كما أن تشابه البنية الريعية للاقتصادين الجزائري والروسي يُعزز من قدرة موسكو على فهم التحديات البنيوية التي تواجهها الجزائر، لاسيما في ما يتعلق بإدارة قطاع الطاقة وعلاقاتها المعقدة مع أوروبا. [2]

ثالثا: البعد العسكري في العلاقات الاقتصادية الجزائرية الروسية

في الحقبة السوفيتية، كان تصدير الأسلحة يخضع بالدرجة الأولى لاعتبارات أيديولوجية وسياسية. وقد تجلّى ذلك بوضوح من خلال دعم المجموعات اليسارية، إلى جانب تمكين الدول الحليفة عبر تزويدها بالأسلحة المتقدمة، بهدف الحفاظ على توازن القوى في مناطق مختلفة من العالم، وهو ما شكّل أحد ركائز السياسة الخارجية السوفيتية.[3]

لكن بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، واجهت روسيا تحديات كبيرة أدت إلى تحول جذري في سياسة تصدير السلاح، فالأزمة الاقتصادية الحادة التي عصفت بالبلاد أثرت على قطاع الصناعات العسكرية من جهتين: الأولى، أنها شلت القدرة على تطوير منتجات جديدة؛ والثانية، أنها دفعت موسكو إلى التخلي عن الاعتبارات الأيديولوجية التي طبعت المرحلة السوفيتية، واعتماد نهج تجاري بحت يهدف إلى تحقيق مكاسب اقتصادية من خلال توسيع قاعدة زبائن الأسلحة. [4]

ومع وصول فلاديمير بوتين إلى الحكم في عام 2000، خضعت سياسة تصدير الأسلحة إلى اعتبارات جديدة، تمثلت في تعزيز مكانة روسيا كقوة كبرى في النظام الدولي، وربط هذه السياسة بالمصالح الاستراتيجية والبراغماتية ضمن إطار "قوة عظمى طبيعية ومعاصرة" وفق رؤية واقعية وبراغماتية ركزت على المصالح الوطنية، وربط الاقتصاد بالقوة، مع تفضيل المصالح الاستراتيجية على القيم الأيديولوجية، والانخراط في المؤسسات الدولية.

حاولت روسيا، في إطار نهجها الجديد في تصدير الأسلحة، موازنة النفوذ الأمريكي من خلال تزويد الدول التي تمرّ بعلاقات متوترة مع واشنطن بالسلاح. ففي هذا السياق، انسحب بوتين من اتفاق مع الولايات المتحدة يقضي بوقف مبيعات الأسلحة لإيران وسوريا، كما واصلت روسيا بيع أسلحة متطورة لحكومة فنزويلا رغم المعارضة الأمريكية الصريحة. وفي الوقت ذاته، فتحت موسكو قنوات لتصدير الأسلحة إلى حلفاء واشنطن الإقليميين، لا سيما في الشرق الأوسط. أما السمة الثالثة اللافتة في هذا النهج الجديد، فتمثلت

[1] Mark N. Katz, Ibid, p 154.
[2] Ksenia Ivanova, Ibid, p 267.
[3] Parto, Amin. "The Place of Arms Trade in Russian Foreign Policy after Yeltsin." Politics (Tarbiat Modarres University Journal) 1, no. 4 (2014): 21.
[4] Uhler, Walter C, Ibid, p 200.

في امتناع روسيا عن نقل تكنولوجيا عسكرية متقدمة إلى الدول التي قد تشكل تحدياً لها مستقبلاً، وهو ما ظهر في موقفها الحذر تجاه مطالب الصين بالحصول على معدات عسكرية روسية متطورة. [1]

جانب آخر من جهود روسيا لموازنة النفوذ الأمريكي في مجال تجارة السلاح يتمثل في تعزيز علاقاتها العسكرية مع الدول التي تقرر الولايات المتحدة تقليص مستوى تعاونها العسكري معها. وتُعدّ الحالة المصرية مثالًا بارزًا على ذلك؛ فعقب الانقلاب العسكري في مصر عام 2013، قررت واشنطن إعادة النظر في صادراتها من الأسلحة إلى القاهرة. وبالمقابل، سارعت موسكو إلى إدراج تعزيز التعاون العسكري مع مصر ضمن أولوياتها. وتطوّر هذا المسار إلى حد إعلان روسيا في مارس 2017 عن صفقة لتصدير 50 مقاتلة من طراز "ميغ-29" و46 مروحية هجومية من طراز "كا-50" إلى مصر، مما جعلها واحدة من أبرز مورّدي الأسلحة لهذا البلد الواقع في شمال إفريقيا.

بالنسبة للجزائر، فمنذ استقلالها برزت كأحد الزبائن الدائمين والبارزين للأسلحة السوفيتية ثم الروسية. ففي الفترة ما بين 1962 و1989، زوّدها الاتحاد السوفيتي بمعدات عسكرية تُقدَّر قيمتها بحوالي 11 مليار دولار، شملت طائرات مقاتلة من طراز ميغ-21، ميغ-23، وسو-24، ودبابات T-55 وT-72، وآليات مدرعة، إلى جانب عدد من السفن الحربية، من بينها كورفيتات، وفرقاطات، وزوارق دورية، وغواصات، بالإضافة إلى الأسلحة الخفيفة والذخائر. [2]

خلال التسعينيات، تراجعت مشتريات الجزائر من الأسلحة الروسية بشكل حاد، ولم يبدأ الوضع في التحسن إلا بين عامي 1999 و2000. ففي عام 2000، تعاقدت الجزائر على 22 قاذفة تكتيكية من طراز Su-24MK وست طائرات IL-78 للتزود بالوقود، تبعها في 2002 طلب 42 مروحية نقل عسكرية من طراز Mi-171Sh. كما شملت الصفقات إصلاح وتحديث فرقاطة وكورفيت ضمن الأسطول الجزائري، وفي 2005 خضعت غواصتان لعمليات صيانة. [3]

ارتبطت مسألة العلاقات التسليحية بين روسيا والجزائر بقضية أخرى تتعلق بتسوية الديون الجزائرية المستحقة لروسيا، والتي تعود إلى قروض منحها الاتحاد السوفيتي السابق. ففي النصف الثاني من تسعينيات القرن الماضي، بدأت مفاوضات ثنائية بين البلدين للتوصل إلى اتفاق حول كيفية سداد الجزائر لهذه الديون. ويرى بعض المراقبين أن هذه الديون شكلت عائقاً أمام تطور العلاقات الثنائية. غير أن زيارة وزير الخارجية الروسي إلى الجزائر عام 2005 أسفرت عن اتفاق يقضي بسداد مليار دولار نقداً من إجمالي الدين البالغ 4.7 مليار دولار، بينما يتم تسوية المبلغ المتبقي عبر صفقات لشراء أسلحة روسية، بحيث تُخصم قيمة كل دفعة تُخصّص لشراء الأسلحة من حجم الدين بنفس القيمة. وبذلك، ارتبطت تسوية ملف الديون بصفقة تسليحية كبرى.[4]

غير أن تحولًا جوهريًا طرأ في 2006، حيث أُبرمت عدة عقود بلغت قيمتها، بحلول زيارة بوتين، نحو 7.5 مليار دولار، تضمنت 36 مقاتلة MiG-29SMT، و28 مقاتلة Su-30MKI متعددة المهام، و16 طائرة تدريب Yak-130، و8 منظومات دفاع جوي S-300PMU2 Favorit، و300 دبابة T-90S، إلى جانب صواريخ مضادة للطائرات والدبابات، فضلًا عن تحديث دبابات T-72، وغواصتين، وكورفيتين. ومن الجدير بالذكر أن 10% فقط من هذه العقود خُصصت للتحديث والصيانة. كما وُقع عقد إضافي في

[1] Parto Amin, Ibid, p p22-25.
[2] Ksenia Ivanova, Ibid, p 265.
[3] Antonio Sánchez Andrés, Political-Economic Relations Between Russia and North Africa, (Valencia: Department of Applied Economics, University of Valencia, 2006). PP5-6.
[4] Ksenia Ivanova, Ibid, pp 265-266.

يونيو بقيمة 400 مليون دولار لشراء غواصتين حديثتين من طراز 636 (كيلو)، على أن يتم تسليمهما في 2007 و2008، مع توقع ارتفاع قيمة الطلبات الإضافية إلى 2-3 مليار دولار.

وبفضل هذه الصفقة، أصبحت الجزائر ثالث أكبر مستورد للأسلحة الروسية بعد الصين والهند، حيث استحوذت على نصف صادرات الأسلحة الروسية الموجهة إلى إفريقيا. ويعزى هذا الطلب المتزايد على الأسلحة الروسية إلى عوامل متعددة، أبرزها العلاقات التاريخية الراسخة التي جمعت البلدين منذ استقلال الجزائر، والتي لعبت فيها روسيا دورًا بارزًا في دعم الجزائر سياسيًا وعسكريًا، وفقًا لما صرح به السفير الروسي لدى الجزائر إيغور بيليايف. [1]

بين عامي 2007 و2012، تسلّمت الجزائر 44 طائرة مقاتلة متعددة المهام من طراز Su-30MKI (A)، بقيمة إجمالية بلغت 2.4 مليار دولار. وفي السنوات الأخيرة، زوّدت روسيا الجزائر بأنظمة دفاع جوي متطورة، من بينها Buk-M2E (SA-17) وPantsir-S1، إلى جانب مروحيات هجومية ومروحيات نقل عسكرية ثقيلة. كما تسلّمت الجزائر منذ عام 2006 أكثر من 500 دبابة من طراز T-90SA. ويُعد اقتناء الجزائر لمنظومة الصواريخ الباليستية قصيرة المدى Iskander-E (SS-26)، أبرز مؤشر على أهمية السوق الجزائرية بالنسبة لصادرات الأسلحة الروسية، لا سيما بالنظر إلى الطابع الاستراتيجي لهذا السلاح في ظل التنافس الإقليمي مع المغرب، والحاجة إلى تحقيق توازن في القوى.[2]

وبين عامي 2018 و2022، استوردت الجزائر 73% من معداتها العسكرية من روسيا. وفي الفترة الممتدة من 2016 إلى 2020، بلغت قيمة مشتريات الجزائر من الأسلحة نحو 4.2 مليار دولار، ما مثّل 14.9% من إجمالي صادرات الأسلحة الروسية، وهو ما جعل الجزائر ثالث أكبر زبون للسلاح الروسي بعد الهند والصين. وتفرض هذه التبعية الكبيرة للإمدادات العسكرية الروسية الحفاظ على علاقات ثنائية قوية، لا سيما في ظل اعتماد الجزائر على الخبراء الروس في مجالات الصيانة والتدريب لقواتها المسلحة.[3]

لكن رغم هذا التعاون العسكري المكثف، لم تكن العلاقات الروسية-الجزائرية متجانسة تماما، إذ شهدت بعض التوترات والصعوبات العملية. ففي جويلية 2006، أفادت وكالة الأنباء العسكرية الروسية (AVN) بأن روسيا تتأخر في تسليم طائرات "سوخوي" المتفق عليها في إطار اتفاقية 2001. ورغم انطلاق محادثات في أوائل عام 2007 لشراء الجزائر أسلحة إضافية بقيمة 7 مليارات دولار، أوردت وكالة "ريا نوفوستي" أن الاتفاقيات الموقعة عام 2006 شهدت عراقيل متعددة، من بينها تأخر تسليم دبابات T-90S، واحتمال تأجيل تسليم منظومات "بانتسير S1" للدفاع الجوي قصير المدى، فضلًا عن تعثر المفاوضات الخاصة ببناء فرقاطات للبحرية الجزائرية. هذه المعطيات تشير إلى أن التعاون العسكري، رغم ضخامته، لم يكن يخلو من العقبات التقنية أو البيروقراطية أو حتى الخلافات التعاقدية. [4]

بالإضافة إللى ذلك لم تكن الأسلحة الروسية دائما بمعايير الجودة المتوقعة، فقد اضطرت الجزائر في عام 2008 إلى إرجاع 15 طائرة من طراز ميغ-29 إلى روسيا بسبب وجود مكونات معيبة، ما شكل مؤشرًا

[1] M. Mousli, "Algerian—Russian Cooperation: True Strategic Partnership?" Vestnik RUDN. International Relations 19, no. 2 (2019): p.288

[2] Narine Gasparyan, “Some Aspects of the Algerian–Russian Military Cooperation: The Features and Prospects,” Contemporary Eurasia 12, no. 1 (2023): 55.

[3] Yahia Zoubir, "Algeria’s Balancing Act between Historical Partnership with Russia and Independence," ISPI (Italian Institute for International Political Studies), September 4, 2024,م
https://www.ispionline.it/en/publication/algerias-balancing-act-between-historical-partnership-with-russia-and-independence-182969

[4] Mark N. Katz, Ibid, p 156.

واضحًا على القصور الصناعي والتقني في بعض المعدات الروسية. هذه الحادثة سلطت الضوء على ثغرات في مراقبة الجودة والتقنيات المستخدمة في التصنيع العسكري الروسي، وأثارت تساؤلات حول الاعتماد طويل الأمد على هذا النوع من التسليح.

نتيجة لذلك برز توجه جزائري نحو تنويع مصادر التسلح، إذ اشترت الولايات المتحدة طائرات C-130 للنقل العسكري، وضغطت في 2006 لإتمام صفقات إضافية، كما حصلت الجزائر على معدات عسكرية خفيفة من فرنسا لدعم جهود مكافحة الإرهاب، واشترت طائرات C-295M منEADS ، حيث باعت الشركة الإسبانية CASA أربع طائرات في 2003، تلتها ست طائرات في 2004. في سياق مماثل، قامت ATEالجنوب إفريقية بتحديث 33 مروحيةMi-24 ، بينما باعت جمهورية التشيك 17 طائرة تدريب-L Albatros 39بين 2002 و2003. ويُظهر هذا التوجه سعي الجزائر لتنويع مصادر التسلح والصيانة والإصلاح، مما يُضعف احتكار روسيا لهذا السوق. [1]

لكن مايميز روسيا أنها تُقدم للجزائر أسلحة متطورة بأسعار أقل، ودون الشروط السياسية أو القيود التي غالبًا ما ترافق مبيعات الأسلحة الغربية، وقد حصلت الجزائر على أسلحة متقدمة مثل مقاتلات "سو-57" الشبحية ومنظومة الدفاع الجوي "إس-400"، رغم عدم وجود أدلة مؤكدة تفيد بتسلم الجزائر فعليًا لهذه المنظومة. وعلى الرغم من تزايد واردات الجزائر من المعدات العسكرية عالية التقنية من روسيا منذ عام 2021، إلا أنها لم تحصل على تراخيص للتصنيع المحلي أو تحويل تكنولوجيا من الجانب الروسي، بخلاف ما تم تحقيقه مع مزوّدين آخرين مثل ألمانيا والصين وإيطاليا. [2]

كما تجدر الإشارة إلى أن الجزائر اضطُرت إلى تعزيز تعاونها العسكري مع الاتحاد الروسي نتيجة الصعوبات التي واجهتها في الحصول على الأسلحة من الدول الغربية، وذلك في أعقاب الحرب الأهلية وما خلفته من تداعيات. وفي الوقت ذاته، سعت المغرب إلى تعزيز موقعها الإقليمي من خلال توطيد علاقاتها مع القوى الغربية، مما أتاح لروسيا فرصة لتوسيع نفوذها في المنطقة عبر إقامة شراكة عسكرية متقدمة مع الجزائر. [3]

المطلب الثاني: واقع العلاقات الاقتصادية الجزائرية الأمريكية

لا يمكن تناول العلاقات الاقتصادية الجزائرية الأمريكية بمعزل عن منطق القوة ومحددات الموقع الجيوطاقوي الذي تحتله الجزائر في الحسابات الأمريكية. فهذه العلاقة لم تُبنَ على اعتبارات سوقية محضة، بل صيغت ضمن رؤية استراتيجية أمريكية تُعلي من شأن الموارد الطاقوية كمكوّن للأمن القومي. في هذا السياق، لم تنظر واشنطن إلى الجزائر كمجرد شريك اقتصادي، بل كمصدر بديل ومستقر نسبيًا لإمدادات الطاقة خارج نطاق الشرق الأوسط المضطرب، وكمنصة محتملة لتقييد النفوذ الصيني والروسي المتصاعد في شمال إفريقيا. ومن جهتها، لم تتعامل الجزائر مع الانفتاح الاقتصادي على الولايات المتحدة بمنطق الشراكة المتكافئة، بل كانت تدير هذه العلاقة بقدر عالٍ من الحذر الاستراتيجي، إدراكًا منها لهشاشة بنيتها الاقتصادية من جهة، ولطبيعة الأجندات الأمريكية من جهة أخرى. ومن ثم، فإن تطور هذه العلاقة لم يكن نتيجة طبيعية لتقارب اقتصادي، بل ثمرة تفاعلات معقدة بين حسابات الطاقة، والرهانات الجيوسياسية، وضغوط الإصلاح الاقتصادي الداخلي، ما يجعل تحليلها يتطلب تجاوز المؤشرات التجارية نحو تفكيك منطق النفوذ الذي يحكمها.

[1] Antonio Sánchez Andrés, Political-Economic Relations Between Russia and North Africa, Ibid, pp 5-6.
[2] Yahia Zoubir, "Algeria's Balancing Act between Historical Partnership with Russia and Independence", Ibid.
[3] Narine Gasparyan, "Some Aspects of the Algerian–Russian Military Cooperation: The Features and Prospects," Contemporary Eurasia 12, no. 1 (2023): 54.

خلال زيارة الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة إلى الولايات المتحدة في جويلية 2001، تم توقيع اتفاق إطار عمل للتجارة والاستثمار(TIFA) ، الذي مثل نقطة تحول مهمة في العلاقات الاقتصادية بين البلدين. جاء هذا الاتفاق في سياق سعي الجزائر لتعزيز استقرارها السياسي والاقتصادي بعد سنوات من العنف والإرهاب في التسعينيات، ورغبتها في جذب استثمارات أجنبية نوعية لتنويع اقتصادها المعتمد بشكل كبير على النفط والغاز. أما الولايات المتحدة، فكانت تهدف من خلال هذا الاتفاق إلى توسيع نفوذها في منطقة شمال إفريقيا وضمان أمن إمدادات الطاقة الحيوية، خصوصًا في أعقاب أحداث 11 سبتمبر 2001 التي أبرزت أهمية تأمين الموارد الطبيعية. أسس الاتفاق لعملية تشاورية مستمرة بين البلدين تهدف إلى إزالة العقبات أمام التجارة والاستثمار، وتمكين الشركات الأمريكية من تكثيف استغلال حقول النفط والغاز الجزائرية، مما ساهم في مضاعفة حجم التبادل التجاري ومنح الولايات المتحدة مكانة أكبر كمستثمر رئيسي في قطاع الطاقة الجزائري. [1]

أولا: التعاون في مجال التجارة والإستثمار

شهدت العلاقات التجارية بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية تراجعًا ملحوظًا خلال العقد الماضي، تجسّد بشكل أساسي في انخفاض كبير في حجم الواردات الأمريكية من الجزائر. فبين عامي 2009 و2019، انخفضت هذه الواردات بنسبة تقارب 77%، متراجعة من نحو 11 مليار دولار إلى 2.5 مليار دولار، وهو ما يعكس تحوّلات هيكلية في الطلب الأمريكي على الطاقة، خاصة مع تنامي الإنتاج المحلي للنفط والغاز الصخري. [2]

ويؤكد هذا التراجع أيضًا ما جاء في تقرير "خدمة البحوث التابعة للكونغرس" لعام 2024، حيث أشار إلى أن انخفاض التجارة بين البلدين خلال السنوات الأخيرة يعود بالدرجة الأولى إلى زيادة الإنتاج المحلي للطاقة في الولايات المتحدة، مما قلّص الحاجة إلى استيراد النفط الجزائري. ففي عام 2023، بلغت الواردات الأمريكية من الجزائر 3.0 مليارات دولار، بينما كانت الصادرات الأمريكية إلى الجزائر 1.2 مليار دولار، تركزت بشكل رئيسي في منتجات مثل فول الصويا، في حين كان النفط المكرر هو السلعة الرئيسية ضمن الواردات الجزائرية إلى السوق الأمريكية. [3]

وفي هذا السياق، استمر التراجع في عام 2024، حيث بلغ إجمالي التبادل التجاري السلعي بين البلدين نحو 3.5 مليارات دولار. وقد بلغت قيمة الصادرات الأمريكية إلى الجزائر مليار دولار، مسجلة انخفاضًا بنسبة 15.5% مقارنة بعام 2023، أي ما يعادل 186.1 مليون دولار. أما الواردات الأمريكية من الجزائر، فقد بلغت 2.5 مليار دولار، بانخفاض قدره 18.7% عن العام السابق، أي ما يعادل 567.5 مليون دولار. وبذلك، سجل العجز التجاري الأمريكي مع الجزائر 1.4 مليار دولار، بتراجع نسبته 20.9% عن عام 2023. [4]

[1] Yahia Zoubir, The United States and Algeria: A New Strategic Partnership? Journal of Middle Eastern and Islamic Studies (in Asia) 5, no. 4 (2011), pp 20-21

[2] Николай Сурков, Алжир и великие державы, в Quo Vadis? Геополитические очерки, под ред. Алексея Подберезкина (Москва: Московский государственный институт международных отношений (МГИМО), 2021), 105.

[3] Congressional Research Service, Algeria, updated July 24, 2024, https://crsreports.congress.gov.

[4] Office of the United States Trade Representative. “Algeria.” Accessed June 4, 2025. https://ustr.gov/countries-regions/europe

التجارة السلعية بين الولايات المتحدة والجزائر خلال عام 2024

Month	Exports	Imports	Balance
January 2024	44.8	242.7	-197.9
February 2024	66.1	172.3	-106.2
March 2024	114.7	199.0	-84.2
April 2024	81.5	178.5	-97.0
May 2024	63.8	307.0	-243.2
June 2024	79.2	198.7	-119.5
July 2024	65.7	239.8	-174.2
August 2024	54.7	187.1	-132.4
September 2024	100.0	165.4	-65.4
October 2024	78.3	148.2	-69.9
November 2024	84.6	119.6	-35.1
December 2024	181.1	303.3	-122.2
TOTAL 2024	**1,014.5**	**2,461.6**	**-1,447.1**

source: U.S. Census Bureau. Trade in Goods with Algeria. Last modified April .4, 2025. https://www.census.gov/foreign-trade/balance/c7210.html

يتضمن الجدول بيانات التجارة السلعية بين الولايات المتحدة والجزائر خلال عام 2024، ويعرض القيم الشهرية للصادرات (من الولايات المتحدة إلى الجزائر)، والواردات (من الجزائر إلى الولايات المتحدة)، والميزان التجاري (الفرق بين الصادرات والواردات) .

أظهر الميزان التجاري بين الولايات المتحدة والجزائر خلال عام 2024 عجزًا واضحًا لصالح الجزائر بلغ نحو 1.45 مليار دولار، حيث بلغت الصادرات الأمريكية إلى الجزائر 1.01 مليار دولار، مقابل واردات بقيمة 2.46 مليار دولار. وقد تميز العام بعجز شهري مستمر، كان أعلاه في مايو (243.2 مليون دولار) وأدناه في نوفمبر (35.1 مليون دولار). يُعزى هذا العجز في الغالب إلى واردات الطاقة من الجزائر، بينما ظلت الصادرات الأمريكية متذبذبة، مع ارتفاع ملحوظ في ديسمبر. تعكس هذه الأرقام اعتماد الولايات المتحدة على الواردات الجزائرية، خاصة في قطاع المحروقات، مقابل محدودية صادراتها إلى السوق الجزائرية.

ورغم هذا التراجع في المبادلات التجارية، احتفظت الولايات المتحدة بموقع اقتصادي بارز في السوق الجزائرية، إذ أصبحت في نهاية عام 2020 أكبر مستثمر أجنبي في الجزائر، بحصة بلغت 28% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بما يعادل 6.2 مليار دولار. ويؤكد هذا الحضور الاستثماري

استمرار اهتمام واشنطن بالقطاعات الاستراتيجية داخل الاقتصاد الجزائري، خاصة في مجالات الطاقة والتكنولوجيا والبنية التحتية. [1]

غير أن وتيرة هذا الاستثمار شهدت بعض التراجع لاحقًا، إذ بلغ إجمالي الاستثمارات الأمريكية المباشرة في الجزائر 963 مليون دولار في عام 2022، ما يعكس انخفاضًا ملحوظًا مقارنة بالأعوام السابقة. [2]

الجدول: تطور الاستثمارات الأمريكية المباشرة مع الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2014 إلى 2023

[historical cost basis, millions of dollars]

	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
Outward	3,014	2,698	2,697	2,567	2,942	2,405	2,328	2,237	2,332	3,937
Inward	(D)	-13	(D)	8	(D)	(D)	3	(D)	2	(*)

Activities of Multinational Enterprises (MNEs)

In 2022, Algeria-based majority-owned affiliates of U.S. MNEs sales were $2.7 billion, up 8.1% from 2021.

Source : U.S. Bureau of Economic Analysis, Algeria - International Trade and Investment Country Facts, 2023, accessed March 4, 2025, https://apps.bea.gov/international/factsheet/factsheet.html#400.

يمثل الجدول والمنحنى تطور الاستثمارات الأمريكية المباشرة مع الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2014 إلى 2023، مع توضيح نوعين من الاستثمارات:

- **الاستثمار الأمريكي الصادر إلى الجزائر" (Outward) باللون الأزرق"**

في سنة 2014، بلغ الاستثمار الأمريكي المباشر الصادر إلى الجزائر 3.014 مليار دولار، لينخفض تدريجيا خلال السنوات 2015 و2016 و2017، حيث سجل على التوالي 2.698 مليار دولار، 2.567 مليار دولار، و2.942 مليار دولار.

واصل هذا الاستثمار منحناه التنازلي بين 2019 و2022، إذ بلغت قيمته 2.405 مليار دولار في 2019، ثم 2.328 مليار دولار في 2020، و2.237 مليار دولار في 2021، ليصل إلى 2.332 مليار دولار في 2022.

غير أن سنة 2023 شهدت قفزة نوعية في حجم الاستثمار، حيث تجاوز 3.9 مليار دولار (بزيادة قدرها 68.8% مقارنة بسنة 2022).

- **الاستثمار الجزائري الوارد إلى الولايات المتحدة" (Inward) باللون البرتقالي"**

يظهر عند مستويات منخفضة جدا أو سالبة في معظم الفترة المعروضة، ما يشير إلى إنعدام الاستثمار الجزائري المباشر في الولايات المتحدة.

[1] Николай Сурков, Алжир и великие державы, в Quo Vadis?, 106.
[2] Congressional Research Service, Algeria, updated July 24, 2024, https://crsreports.congress.gov.

العنوان: مبيعات الشركات الأمريكية متعددة الجنسيات (MNEs) العنوان: ذات الأغلبية المملوكة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2014 إلى 2022، بوحدة ملايين الدولارات.

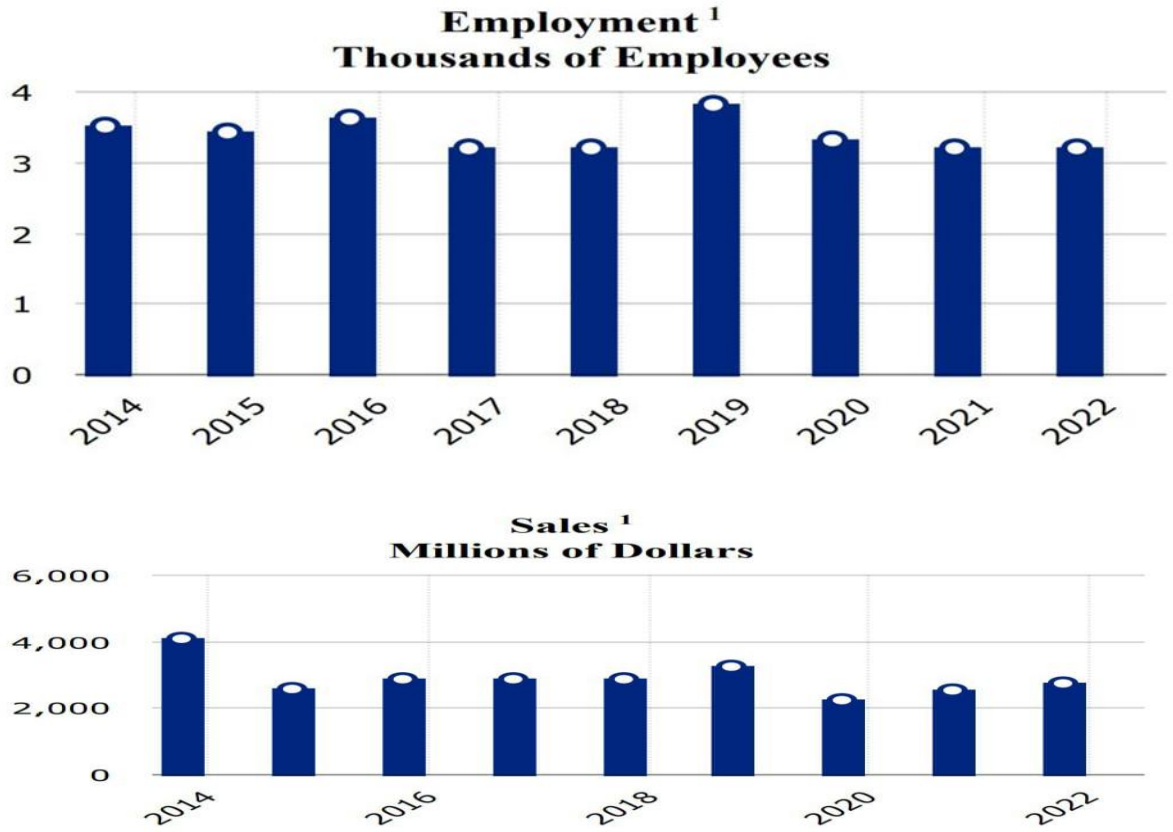

Source: U.S. Bureau of Economic Analysis, Algeria - International Trade and Investment Country Facts, 2023, accessed March 4, 2025, https://apps.bea.gov/international/factsheet/factsheet.html#400

يعرض الجدول والرسم البياني مبيعات الشركات الأمريكية متعددة الجنسيات (MNEs) ذات الأغلبية المملوكة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2014 إلى 2022، بوحدة ملايين الدولارات.

- شهدت المبيعات تراجعًا واضحًا بين عامي 2014 و2015 من 4080 مليون دولار إلى 2539 مليون دولار، بنسبة انخفاض كبيرة.
- بعد هذا الانخفاض، استقرت المبيعات في السنوات اللاحقة مع بعض التذبذبات الطفيفة بين 2016 و2018 (تقريبًا 2849 – 2856 مليون دولار).
- في 2019، شهدت المبيعات ارتفاعًا ملحوظًا لتصل إلى 3215 مليون دولار، وهو ما يمكن تفسيره بتكثيف النشاط الاقتصادي في الجزائر أو زيادة الطلب على منتجات وخدمات الشركات الأمريكية.
- مع بداية جائحة كورونا في 2020، تراجعت المبيعات بشكل حاد إلى 2210 مليون دولار، مما يعكس التأثيرات السلبية للوباء على النشاط الاقتصادي.
- بعد الجائحة، بدأت المبيعات في التعافي التدريجي لتصل إلى 2707 مليون دولار في 2022، وهو ما يعكس استعادة النشاط التجاري بين الطرفين.

عدد الموظفين في الشركات الأمريكية متعددة الجنسيات في الجزائر

	2014[1]	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
U.S. MNEs: Majority-Owned Affiliates in Algeria									
Thousands of employees	4	3	4	3	3	4	3	3	3
Sales, millions of dollars	4,080	2,539	2,849	2,856	2,842	3,215	2,210	2,505	2,707
Algeria MNEs: Majority-Owned Affiliates in the United States									
Thousands of employees	n.s.	n.s.	n.s.	n.s.	n.s.	n.s.	n.s.	n.s.	(*)
Sales, millions of dollars	n.s.	n.s.	n.s.	n.s.	n.s.	n.s.	n.s.	n.s.	(D)

Source: U.S. Bureau of Economic Analysis, Algeria - International Trade and Investment Country Facts, 2023, accessed March 4, 2025, .https://apps.bea.gov/international/factsheet/factsheet.html#400

- يُظهر الشكل أن عدد الموظفين في الشركات الأمريكية متعددة الجنسيات في الجزائر كان مستقرا نسبيا خلال الفترة الممتدة من 2014 إلى 2022، حيث تراوح بين 3 إلى 4 آلاف موظف.
- الزيادة التي سجلت في 2014 (4 آلاف موظف) قد تعكس دخول استثمارات أمريكية جديدة أو توسع مشاريع قائمة، خاصة في قطاعات الطاقة والبترول، التي تُعتبر المجال الأساسي الذي يجذب الشركات الأمريكية إلى الجزائر.
- ابتداء من 2015، لوحظ انخفاض العدد إلى 3 آلاف موظف، وهو ما قد يُعزى إلى:
  - الانخفاض العالمي في أسعار النفط بين 2014 و2016، مما دفع الشركات إلى تقليص أنشطتها.
  - تراجع الاستثمارات الأمريكية بسبب الوضع الاقتصادي في الجزائر في تلك الفترة.
  - اعتماد الشركات على التكنولوجيا بدل العمالة البشرية في بعض العمليات.
- رغم ذلك، فإن استقرار عدد الموظفين عند 3 آلاف موظف بين 2017 و2022 يشير إلى أن الشركات الأمريكية حافظت على وجود ثابت في الجزائر رغم الأزمات الاقتصادية مثل جائحة كورونا (2020)، مما يدل على أهمية السوق الجزائرية في استراتيجياتها.

رغم ماتم ذكره سابقا، تشكل قاعدة 49/51 إحدى العقبات الرئيسية أمام الاستثمارات الأمريكية في الجزائر، حيث تفرض على المستثمرين الأجانب إشراك شريك جزائري بحصة الأغلبية (51%) في القطاعات الاستراتيجية مثل الطاقة، التعدين، الدفاع، النقل، البنية التحتية، وصناعة الأدوية (باستثناء المنتجات المبتكرة). ورغم إلغائها جزئياً في عام 2020 لتحفيز الاستثمار الأجنبي، أعاد قانون المالية لعام 2021 العمل بها بالنسبة للشركات التي تستورد منتجات بغرض إعادة بيعها. يمثل هذا الإجراء عائقاً أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) الأمريكية التي تفتقر إلى الموارد اللازمة للتعامل مع التعقيدات القانونية والإدارية، في حين تتمكن الشركات الكبرى من الالتفاف على القانون عبر تفاهمات مع السلطات المحلية، خاصة إذا كانت استثماراتها تخلق وظائف أو تنقل التكنولوجيا. كما تثير هذه القاعدة مخاوف الشركات الأمريكية بشأن حقوق الملكية الفكرية (IPR)، إذ ترفض العديد منها الاستثمار دون الحصول

على حصة الأغلبية لضمان حماية تصاميمها وبراءات اختراعها. وتشير تقارير إلى أن بعض الشركاء الجزائريين يمتنعون عن ضخ الأموال المتفق عليها، أو يطلبون مدفوعات غير مدرجة في العقود، مما يزيد من مخاطر الاستثمار في الجزائر بالنسبة للشركات الأمريكية.

إضافة إلى ذلك، توجد معاهدة ضريبية ثنائية بين الجزائر والولايات المتحدة الامريكية، مما قد يشكل عائقا أمام المستثمرين الأمريكيين فيما يتعلق بالالتزامات الضريبية، في المقابل، أبرمت الجزائر اتفاقيات ازدواج ضريبي (Double Taxation Agreement - DTA) مع اتحاد المغرب العربي (ليبيا، موريتانيا، المغرب، وتونس)، إضافة إلى النمسا، البحرين، بلجيكا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، كندا، جمهورية الصين الشعبية، مصر، فرنسا، ألمانيا، إندونيسيا، إيران، إيطاليا، لبنان، البرتغال، قطر، رومانيا، جنوب إفريقيا، كوريا الجنوبية، إسبانيا، سويسرا، تركيا، والإمارات العربية المتحدة. [1]

تُصنّف الجزائر ضمن قائمة المراقبة الخاصة في تقرير الممثل التجاري الأمريكي (Special 301 Report) لعام 2023، وهو التقرير الذي يُصدر سنويًا لتقييم مدى احترام الدول لحقوق الملكية الفكرية، ويُعدّ مؤشّرًا مهمًا في علاقات الولايات المتحدة التجارية مع شركائها. وفي هذا السياق، ورغم تصنيف الجزائر، فإن الإطار القانوني المحلي شهد تطورات مهمة منذ أوائل الألفينات. فقد صدرت قوانين في عامي 2003 و2005 تغطي حماية العلامات التجارية، ووفقًا لتقارير الشركات الأمريكية العاملة في الجزائر، فإن هذه التشريعات تُعدّ مرضية من حيث نطاق الحماية والعقوبات المقرّرة ضد الانتهاكات.

علاوة على ذلك، جاء المرسوم الحكومي الصادر عام 2015 ليعزّز التعاون المؤسسي بين المكتب الوطني لحقوق التأليف والحقوق المجاورة (ONDA) والمعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية (INAPI) وأجهزة إنفاذ القانون، مما مكّن من تحسين قدرة الدولة على ملاحقة انتهاكات براءات الاختراع والعلامات التجارية. وقد تُوجت هذه الجهود بحكم قضائي بارز أصدرته محكمة جزائرية في أواخر عام 2020 لصالح شركة أدوية أمريكية، في أول قضية تتعلق بانتهاك براءة اختراع من قبل منتِج محلي، وهو ما يُمثّل خطوة إيجابية في سبيل تعزيز إنفاذ حقوق الملكية الفكرية.

في المقابل، ورغم وجود شركات جزائرية مملوكة للدولة تنشط على نطاق دولي محدود، فإنّ أياً من هذه الشركات لا تملك تواجداً داخل الولايات المتحدة، وهو ما يعكس محدودية الروابط الاقتصادية المباشرة على مستوى الاستثمار المؤسسي.

من ناحية أخرى، لا تلتزم الجزائر بـالمبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OECD) ، كما لا تتبع المبادئ الإرشادية الصادرة عن الأمم المتحدة، ولا تشارك في مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية .(EITI) وقد أظهر مؤشر حوكمة الموارد الوطنية (NRGI) في تقريره الصادر عام 2017 أن الجزائر احتلّت المرتبة 73 من أصل 89 دولة، مع تسجيل ضعف واضح في مؤشرات الشفافية، خاصةً فيما يتعلّق بعدم الامتثال لقواعد الإفصاح عن تقييمات الأثر البيئي وخطط إدارة التخفيف من الأضرار، ما يعكس تحديًا هيكليًا في حوكمة قطاع الموارد الطبيعية.

وفيما يخص التعاون المالي بين البلدين، فإنّه لا توجد حاليًا أي مشاريع نشطة لمؤسسة التمويل والتنمية الدولية الأمريكية (DFC) في الجزائر. ورغم أن الجزائر وقّعت اتفاقًا مع سلف هذه المؤسسة، وهي مؤسسة الاستثمار الخاص الخارجي (OPIC)، في يونيو 1990 بهدف تشجيع الاستثمارات الأمريكية، فإن التعاون ظل محدودًا؛ إذ لم تستفد الجزائر سوى من مشروع واحد فقط تمثّل في قرض بقيمة 200 مليون دولار

[1] U.S. Department of State, 2023 Investment Climate Statements: Algeria, Washington D.C., 2023, accessed March 4, 2025, https://www.state.gov/reports/2023-investment-climate-statements/algeria.

سنة 2005 لتمويل محطة لتحلية المياه، ما يعكس محدودية الدور الأمريكي في تمويل المشاريع التنموية والاستثمارية داخل الجزائر. [1]

ثانيا: التعاون في مجال الطاقة

تشهد العلاقات الأمريكية الجزائرية تطورًا لافتًا في السنوات الأخيرة، مدفوعًا بشكل أساسي بالبُعد الطاقوي الذي بات يشكل محورًا استراتيجيًا في توجهات البلدين. لقد لعب استقرار الجزائر السياسي والأمني دورًا كبيرًا في جذب اهتمام كبريات الشركات الأمريكية العاملة في مجال النفط والغاز، خاصة بعد أن فرضت أوروبا عقوبات على روسيا، مما عزز من أهمية الجزائر كمصدر بديل موثوق للطاقة، لا سيما الغاز الطبيعي.

في هذا السياق، وقّعت شركة سوناطراك في مايو 2024 اتفاقية مع شركة إكسون موبيل الأمريكية لتطوير موارد الهيدروكربونات في حوضي أهنات وغورارة، كما تلتها اتفاقية مع شركة شيفرون لتطوير حقل بركين في ولاية ورقلة. وتُعد هذه الاتفاقيات مؤشراً واضحاً على دخول شركتين أمريكيتين من كبريات الفاعلين في السوق العالمية إلى السوق الجزائرية. وكانت شركة بيكر هيوز الأمريكية قد حصلت في عام 2023 على عقد بقيمة 2.3 مليار دولار لتطوير حقل حاسي الرمل، أكبر حقل غاز في الجزائر. [2]

وفي 22 يناير 2025، وقّعت وزارة الطاقة الجزائرية مذكرة تفاهم مع مجموعة شيفرون الأميركية تهدف إلى تقييم إمكانات موارد النفط والغاز البحرية في البحر الأبيض المتوسط. وقد رافق ذلك تصريح من وزارة الدفاع الجزائرية يشير إلى أن هذا التعاون يُعبّر عن توجه جديد لتعميق العلاقات الاقتصادية والدبلوماسية والعسكرية بين البلدين[2]. كما صرّح الخبير الدولي في المحروقات عبد الرحمان مبتول أن الفرصة أصبحت مواتية للجزائر بعد عودة الجمهوريين إلى الحكم في الولايات المتحدة، خصوصًا من خلال التوسع في التنقيب البحري بالشراكة مع شيفرون. [3]

هذا التوجه التعاوني لم يقتصر على الوقود الأحفوري، بل امتد إلى مجالات الطاقة المتجددة، حيث تهدف الجزائر إلى إنتاج 15,000 ميغاواط من الطاقة النظيفة بحلول 2035. وقد أبدت شركة GE Vernova الأمريكية اهتمامًا بالدخول في شراكة لتحقيق هذا الهدف، من خلال محادثات مع شركة سونلغاز الجزائرية. [4] وتمت ترجمة هذا التوجه في منتدى الطاقة الجزائري الأمريكي 2025 الذي عُقد في هيوستن، وشارك فيه ممثلون عن سوناطراك وسونلغاز، إلى جانب شركات أمريكية كبرى مثل شيفرون وأوكسيدنتال، مما يؤكد التزام الطرفين بتوسيع التعاون في الطاقة التقليدية والمتجددة. [5]

من جهة أخرى، وقعت شركة سوناطراك في أبريل 2025 مذكرتي تفاهم مع شركة أوكسيدنتال بتروليوم الأمريكية لتعزيز التعاون في مجالات استكشاف وإنتاج الهيدروكربونات، بما يعكس رغبة الطرفين في

[1] U.S. Department of State, 2023 Investment Climate Statements: Algeria, Washington D.C., 2023, accessed March 4, 2025, https://www.state.gov/reports/2023-investment-climate-statements/algeria.

[2] . "Algeria's Energy Sector Attracts Diverse Foreign Investments," Energy Capital & Power, 2024, https://energycapitalpower.com/algerias-energy-sector-attracts-diverse-foreign-investments/

[3] "اتفاق جزائري أميركي لتطوير حقول النفط والغاز البحرية," الجزيرة نت, فبراير 2025, https://www.aljazeera.net/amp/politics/2025/2/1/

[4] "Algeria Explores US Partnership for Renewable Energy Expansion," Saur Energy Middle East, 2025, https://www.saurenergy.me/algeria-explores-us-partnership-for-renewable-energy-expansion

[5] . "7 شركات أمريكية تسعى للاستثمار في قطاع الطاقة الجزائري," SBH Center, 2025, https://sbhcenter.com/news/7

تعميق الشراكة الطاقوية. [1] ويُفسَّر هذا الانفتاح الأمريكي المتزايد على الجزائر بمجموعة من الأهداف الاستراتيجية الأمريكية، أهمها تنويع مصادر الطاقة بعيدًا عن مناطق النزاع، وتعزيز الوجود السياسي في شمال أفريقيا، ودفع الجزائر نحو إصلاحات اقتصادية، إضافة إلى ضمان مكاسب اقتصادية للشركات الأمريكية. [2]

تسعى واشنطن من خلال علاقاتها مع الجزائر إلى تنويع وارداتها وتقليل اعتمادها على مناطق غير مستقرة مثل الشرق الأوسط، حيث توفر الجزائر، باعتبارها أحد أبرز موردي الغاز إلى أوروبا، بديلا استراتيجيًا ومستقرًا نسبيًا [3]. كذلك، يتيح الاستثمار في الجزائر للولايات المتحدة موطئ قدم اقتصادي وسياسي في شمال أفريقيا، في سياق منافسة جيوسياسية مع الصين وروسيا، وخصوصًا في مجالات مكافحة الإرهاب والتوازنات الإقليمية. [4]

يُعد التعاون الطاقوي بين الجزائر وواشنطن أداة أمريكية للضغط باتجاه بيئة استثمارية أكثر شفافية، خاصة في ظل التحديات التي تواجهها الشركات الأجنبية في الجزائر مثل البيروقراطية والفساد، حيث تأمل الولايات المتحدة أن تساهم الإصلاحات في فتح قطاعات اقتصادية جديدة [5]. من جهة أخرى، تسعى الشركات الأمريكية لتحقيق مكاسب مباشرة من خلال احتكار مشاريع ضخمة في مجالات الاستكشاف والبنية التحتية وتكنولوجيا الطاقة، بما يعزز من أرباحها ويدعم اقتصادها الوطني. [6]

ولم تغفل الولايات المتحدة أهمية التعاون في مجال التكنولوجيا النظيفة والطاقة المتجددة، وهو ما يُمكّنها من تعزيز ريادتها العالمية في هذا القطاع، بالإضافة إلى تطوير سلاسل التوريد الطاقوية المستقرة، وتخفيض الاعتماد على أطراف ثالثة في عمليات التكرير والنقل والتصدير [7]. هذه الاستراتيجية تهدف في نهاية المطاف إلى ضمان حلفاء اقتصاديين داعمين لسياسات واشنطن الإقليمية، دون الحاجة إلى تدخل عسكري مباشر، كما في حالة الجزائر. [8]

على الجانب الجزائري، تُدرك القيادة السياسية أن التعاون مع الولايات المتحدة يمنحها ميزة استراتيجية مهمة تتمثل في ضمان سوق دائمة لطاقتها، في ظل المنافسة الشديدة في السوق العالمية، كما يوفر لها نفوذًا سياسيًا ودبلوماسيًا أكبر على المستوى الإقليمي والدولي.

هذا التوسع في التعاون الطاقوي يتقاطع مع السياسات الاقتصادية الجزائرية التي تعتمد بشكل كبير على عائدات المحروقات. فقد أعلنت شركة سوناطراك في نهاية عام 2023 عن خطة استثمارية بقيمة 50

[1] "Algeria's Sonatrach, Occidental Petroleum Sign MoUs on Hydrocarbon Cooperation," Reuters, 2025, https://www.reuters.com/business/energy/algerias-sonatrach-occidental-petroleum-sign-mous-hydrocarbon-cooperation-2025-04-16/

[2] "U.S. Strategy in North Africa," U.S. Department of State, 2024, https://www.state.gov/u-s-strategy-north-africa

[3] "Algeria," U.S. Energy Information Administration, accessed June 2025, https://www.eia.gov/international/overview/country/DZA

[4] "U.S. Policy Toward North Africa," Council on Foreign Relations, 2023, https://www.cfr.org/north-africa/us-policy-north-africa

[5] "Investing in Algeria," Crédit Agricole Group, accessed June 2025, https://international.groupecreditagricole.com/en/international-support/algeria/investing

[6] "American Business in Algeria," U.S. Chamber of Commerce, 2023, https://www.uschamber.com/foreign-policy/american-business-algeria

[7] "Algeria Energy Profile," International Energy Agency, 2024, https://www.iea.org/countries/algeria

[8] "Energy Cooperation with Algeria," U.S. Department of Energy, 2023, https://www.energy.gov/international-energy-cooperation

مليار دولار للفترة 2024–2028، منها أكثر من 70% مخصصة لمشاريع الاستكشاف والإنتاج [1]. وقد ساعدت هذه العائدات في رفع الاحتياطيات الأجنبية إلى نحو 71 مليار دولار عام 2024، ما قلل من الحاجة إلى الاقتراض الخارجي وقلل الضغوط على الحكومة الجزائرية لإجراء إصلاحات قاسية [2].

رغم هذا الوضع الإيجابي، لا تزال التحديات قائمة، حيث أشار تقرير لصندوق النقد الدولي في 2024 إلى وجود عجز في الميزانية وتضخم تجاوز 9% منذ 2022، ما يشير إلى هشاشة هيكلية في الاقتصاد الجزائري . كما تواجه الجزائر منافسة تكنولوجية، خاصة في ظل تقدم الشركات الأمريكية مقارنة بالشركات الروسية، التي تفتقر في الغالب إلى نهج ممنهج في تبني تقنيات الابتكار، رغم اعتمادها جزئيًا على مفهوم "الابتكار المفتوح". [3]

ثالثا: التعاون في مجال التسلح

في أعقاب الحرب الأهلية الجزائرية (1991–2002)، واجهت الجزائر تحديات كبيرة في تأمين احتياجاتها الدفاعية بسبب الحظر غير المعلن على بيع الأسلحة من قبل عدد من الدول الغربية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة. فقد فرض هذا الحظر بحكم الأمر الواقع منذ يناير 1992، ما اضطر الجزائر إلى اللجوء إلى أسواق السلاح الموازية وغير الرسمية لتلبية متطلباتها العسكرية، خصوصًا من دول المعسكر الشيوعي السابق، إلى جانب جنوب إفريقيا وتركيا. غير أن هذا الوضع بدأ يتغير تدريجيًا مع مطلع الألفية الثالثة، في سياق ما عُرف بالتقارب الأمني الأمريكي–الجزائري في إطار الحرب العالمية على الإرهاب. ففي عام 2002، وافقت الولايات المتحدة على تزويد القوات الأمنية الجزائرية بمعدات فعّالة مخصصة لتعقب فلول الجماعات المسلحة في المناطق الريفية، رغم استمرار رفضها بيع أسلحة ثقيلة للجزائر تفاديًا للإخلال بتوازن القوى بينها وبين المغرب . [4]

هذا التحول الجزئي في الموقف الأمريكي أتاح للجزائر هامشًا أوسع في التعامل مع الجانب الأمريكي في مجالات محددة، لاسيما في مجال تقنيات التتبع والرصد. فقد عبّرت واشنطن أكثر من مرة عن استعدادها لإعادة النظر في سياستها بخصوص تصدير الأسلحة للجزائر، خصوصًا مع تنامي الشراكة الأمنية في مكافحة الإرهاب. غير أن الجزائر، رغم انفتاحها النسبي على هذا الطرح، لم تُبدِ حماسًا لاقتناء كميات كبيرة من العتاد العسكري الأمريكي، بل ركّزت على تجهيزات ذات طابع تقني دقيق، مثل أنظمة الرؤية الليلية والرادارات المخصصة لمراقبة الحدود والمناطق الصحراوية . [5]

ورغم التقارب الأمني واللوجستي الظاهر بين الجزائر وواشنطن، بقيت العلاقات العسكرية بين الطرفين محكومة بجملة من الاعتبارات الاستراتيجية الجزائرية الراسخة. فمن منظور السلطات الجزائرية، فإن أي شراكة عسكرية عميقة مع الولايات المتحدة ستكون مرهونة بإرادة واشنطن وشروطها، ما من شأنه أن يمسّ بسيادة القرار العسكري الوطني. وهو ما يُفسر تفضيل الجزائر سياسة تنويع الموردين في مجال

[1] Mostefa Ouki, North Africa Gas: Producers Aim to Preserve Export Role (Oxford: The Oxford Institute for Energy Studies, January 2025), p. 4.
[2] Congressional Research Service, Algeria, Updated July 24, 2024, https://crsreports.congress.gov
[3] С. В. Размазнова и А. А. Волков, "Развитие инновационных технологий в нефтегазовых компаниях Российской Федерации (на примере ПАО 'Газпром')", Минеральные ресурсы России. Экономика и управление, №1 (2016), p. 59.
[4] Daniel Volman, "Foreign Arms Sales and the Military in the Maghreb," in North Africa in Transition: State, Society and Economic Transformation in the 1990s, ed. Yahia H. Zoubir (Gainesville, FL: University Press of Florida, 1999), pp. 220–221.
[5] : Yahia H. Zoubir, "Algeria and Russia: Reconciling Contrasting Interests," Maghreb Review 36, no. 2 (September 2011): 99–126.

التسلّح، مستفيدة من علاقات قائمة مع روسيا، الصين، فرنسا، جنوب إفريقيا، تركيا، وبعض دول الكتلة الشرقية السابقة، إضافة إلى الولايات المتحدة في نطاق ضيق ومحسوب. [1]

تُضاف إلى هذه الحيطة الجزائرية اعتبارات تاريخية وسياسية مرتبطة بمواقف الولايات المتحدة المنحازة تقليديًا للمغرب، الخصم الإقليمي الأساسي للجزائر في شمال إفريقيا. وقد أسهم هذا الانحياز، خصوصًا في الملفات السيادية الحساسة كالصحراء الغربية، في تغذية حالة من الشك والتوجس إزاء نوايا واشنطن، ما حال دون بناء ثقة استراتيجية متينة في المجالات الدفاعية الحساسة، رغم التعاون الوثيق في قضايا أمنية محددة . [2]

بفعل هذه الديناميكيات، وجدت الجزائر نفسها أكثر ميلاً إلى توطيد الشراكة العسكرية مع روسيا، التي تعد الشريك الدفاعي التقليدي للجيش الجزائري منذ الاستقلال. فقد بدأت هذه العلاقة خلال حرب التحرير، عندما دعم الاتحاد السوفيتي جبهة التحرير الوطني، وتكرّست بعد الاستقلال في ظل رفض الولايات المتحدة وفرنسا تزويد الجزائر بالأسلحة، خاصة بعد وقوف واشنطن إلى جانب المغرب في حرب الرمال عام 1963. وقد تعزز هذا التوجه التاريخي لاحقًا بعد توقيع اتفاق تسوية الديون مع موسكو عام 2006، حيث تم تحويل ما يقارب 4.7 مليار دولار من الديون الروسية إلى صفقة تسلح ضخمة بقيمة 7 مليارات دولار، شملت طائرات ميغ-29 وسوخوي30-Su ، ودباباتT-90 ، ومنظومات دفاع جوي متقدمة، وغيرها من المعدات الثقيلة، وذلك لتحديث الترسانة الجزائرية المتقادمة. [3]

في السياق ذاته، لعبت العلاقات المتوترة بين الجزائر والغرب بعد الحرب الأهلية دورًا في تعزيز هذا المحور الدفاعي مع موسكو. فقد سعت الجزائر، في ظل عزوف دول غربية عن بيع السلاح لها، إلى تعزيز شراكتها مع روسيا، التي وجدت في ذلك فرصة لتوسيع نفوذها في منطقة المغرب العربي، خصوصًا في ضوء تقارب المغرب المتزايد مع قوى غربية كالولايات المتحدة وفرنسا . [4]

[1] Yahia Zoubir, The United States and Algeria: A New Strategic Partnership? Journal of Middle Eastern and Islamic Studies (in Asia) 5, no. 4 (2011), p. 15.
[2] Yahia Zoubir, p 15.
[3] Yahia Zoubir, "Algeria's Balancing Act between Historical Partnership with Russia and Independence," ISPI (Italian Institute for International Political Studies), September 4, 2024, https://www.ispionline.it/en/publication/algerias-balancing-act-between-historical-partnership-with-russia-and-independence-182969.
[4] Narine Gasparyan, "Some Aspects of the Algerian–Russian Military Cooperation: The Features and Prospects," Contemporary Eurasia 12, no. 1 (2023): 54.

المطلب الثالث: تداعيات الأزمة الأوكرانية على خيارات الجزائر الاقتصادية بين الشرق والغرب.

أولا: الجزائر كبديل للغاز الروسي

أدت الحرب الروسية–الأوكرانية التي اندلعت في فبراير 2022 إلى اضطراب حاد في تدفقات الغاز الروسي إلى الاتحاد الأوروبي، ما شكل صدمة كبرى للطاقة في أوروبا. فمنذ عام 1991، كانت روسيا تعتمد على شبكة أنابيب تمر عبر أوكرانيا لتصدير الغاز الطبيعي إلى الدول الأوروبية. ومع اندلاع الحرب، صعّد الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي لهجته، معلنًا أن بلاده "لن تسمح لروسيا بجني مليارات إضافية من الدولارات على حساب دماء الأوكرانيين"، وسعت أوكرانيا إلى الحد من استخدام روسيا لخطوط الأنابيب العابرة لأراضيها.

وقد مثل ذلك أزمة حقيقية بالنسبة لأوروبا، حيث شكّل الغاز الروسي حوالي 40٪ من واردات الاتحاد الأوروبي من الغاز الطبيعي في عام 2021. لكن بحلول عام 2023، انخفضت هذه النسبة إلى نحو 8٪ فقط، نتيجة للعقوبات الغربية على موسكو، وقرار دول الاتحاد الأوروبي تقليص اعتمادها على الغاز الروسي.

في ظل هذا الانخفاض الحاد، اضطرت الدول الأوروبية إلى البحث عن مصادر بديلة، ويبدو أن اهتمامها قد اتجه بشكل متزايد نحو الجزائر، باعتبارها أحد أكبر منتجي الغاز في المنطقة، وشريكًا محتملًا لتقليص تبعية أوروبا لروسيا في مجال الطاقة. [1]

العنوان: تطور مصادر استيراد الغاز الطبيعي في أوروبا (2019–2023) بوحدة مليار متر مكعب

Supplier	2019	2020	2021	2022	2023	% Change (2021-23)
Russia	167.6	152.8	155.0	81.5	34.2	-77.9%
Norway	89.5	84.2	89.7	103.8	108.2	+20.6%
Algeria	38.2	33.4	42.3	52.9	60.1	+42.1%
Qatar	19.4	24.2	19.5	31.8	46.2	+136.9%
USA	18.3	20.1	23.3	56.4	57.8	+148.1%
Azerbaijan	10.5	11.3	10.8	13.5	16.9	+56.5%
Others	43.5	39.6	58.4	62.8	71.6	+22.6%
Total	**387.0**	**365.6**	**399.0**	**402.7**	**395.0**	**-1.0%**

Source: European Commission, Energy Data Portal; BP, Statistical Review of World Energy 2023; International Energy Agency, various reports.

تكشف هذه البيانات عن إعادة هيكلة جذرية لمحفظة واردات الغاز الأوروبية عقب اندلاع الصراع الروسي الأوكراني. فقد تراجعت حصة روسيا من صادرات الغاز إلى أوروبا بنسبة 77.9% بين عامي 2021 و2023، في حين برزت الجزائر كأحد أبرز المستفيدين من هذا التحول، حيث زادت صادراتها بنسبة 42.1% خلال الفترة نفسها.

[1] Rafik Khelfi et al., The Impact of the Russian-Ukrainian Conflict on Algeria-EU Energy Cooperation, Revista Processus de Estudos de Gestão, Jurídicos e Financeiros 16, no. 50 (January–June 2025): p 2. https://periodicos.processus.com.br/index.php/egjf/article/view/1418

وتُظهر مرونة الإحلال بين الغاز الروسي والجزائري—والتي بلغت 0.68—تجاوزًا كبيرًا للتقديرات التي قدمتها النماذج الاقتصادية السابقة للصراع، والتي كانت تتراوح بين 0.32 و0.43. ويعني ذلك أن الأسواق الأوروبية أظهرت قدرًا من المرونة والبنية التحتية القابلة للتكيف أكثر مما كان متوقعًا، ما سمح للمشترين الأوروبيين بالتحول السريع نحو الإمدادات الجزائرية، في إشارة إلى أن القيود الفيزيائية والتعاقدية كانت أقل صرامة مما افترضته النماذج النظرية. [1]

كشف تحليل مدد العقود عن تحول هيكلي واضح نحو التعاقدات طويلة الأجل بين الجزائر والاتحاد الأوروبي. فقبل اندلاع النزاع الروسي الأوكراني، كانت غالبية هذه العقود (بنسبة 68%) قصيرة الأمد، لا تتجاوز سنتين، أو تتم عبر السوق الفوري. لكن بحلول الربع الرابع من عام 2023، تغير هذا النمط جذريًا، إذ أصبحت 71% من كميات الغاز المتعاقد عليها خاضعة لعقود متوسطة الأجل (بين 3 و5 سنوات) أو طويلة الأجل (أكثر من 5 سنوات). ويعكس هذا التحول إعادة تصنيف الغاز الجزائري من مورد هامشي لتغطية الاحتياجات الظرفية إلى مورد استراتيجي دائم ضمن منظومة أمن الطاقة الأوروبية. وتُظهر النمذجة الاقتصادية أن هذا التطور أسهم في تحقيق إيرادات إضافية تُقدّر بنحو 4.7 مليار يورو لصالح الجزائر خلال الفترة الممتدة من فبراير 2022 إلى ديسمبر 2023، ما شكّل دعامة اقتصادية مهمة ساعدت على تخفيف أثر الضغوط الناتجة عن التبعات الاقتصادية لجائحة كوفيد-19. [2]

في الربع الأول من عام 2022، كانت روسيا تُعدّ المورّد الأكبر للغاز إلى الاتحاد الأوروبي عبر الأنابيب، بحصة بلغت 38.8%، متقدمة بفارق طفيف على النرويج التي سجلت حصة قدرها 38.1%، وذلك وفقًا لبيانات "يوروستات". غير أنه بحلول الربع الأول من عام 2023، تراجعت حصة روسيا بمقدار 21 نقطة مئوية، في حين ارتفعت حصص كلٍّ من النرويج (+8 نقاط مئوية)، والجزائر (+7 نقاط مئوية)، والمملكة المتحدة (+4 نقاط مئوية)[3].

فيما يتعلق بالغاز الطبيعي المُسال (LNG) الذي يتم استيراده عن طريق السفن، كانت روسيا في الربع الأول من عام 2022 ثاني أكبر مورد للاتحاد الأوروبي بحصة بلغت 18.1%، خلف الولايات المتحدة التي تصدرت بنسبة 48.6%. وبعد عام، انخفضت حصة روسيا بمقدار 5 نقاط مئوية، بينما ارتفعت حصص النرويج (+6 نقاط مئوية)، وقطر والجزائر (لكل منهما +2 نقطة مئوية). في المقابل، انخفضت حصة الولايات المتحدة بمقدار 8 نقاط مئوية، ما يعكس تغيرات ديناميكية في مصادر واردات الغاز المُسال نحو تنويع الإمدادات وتقليل الاعتماد على الموردين التقليديين مثل روسيا[4] .

[1] Rafik Khelfi et al., The Impact of the Russian-Ukrainian Conflict on Algeria-EU Energy Cooperation, Revista Processus de Estudos de Gestão, Jurídicos e Financeiros 16, no. 50 (January–June 2025): p 8, https://periodicos.processus.com.br/index.php/egjf/article/view/1418

[2] Rafik Khelfi et al., p 9.

[3] "Imports of energy products down in Q1 2023," Eurostat, July 4, 2023. https://ec.europa.eu/eurostat/web/products-eurostat-news/w/ddn-20230704-1.

[4] Eurostat. "Imports of energy products down in Q1 2023." Eurostat News, July 4, 2023. https://ec.europa.eu/eurostat/web/products-eurostat-news/w/ddn-20230704-1

مصادر الغاز الطبيعي للاتحاد الأوروبي بعد الأزمة الأوكرانية

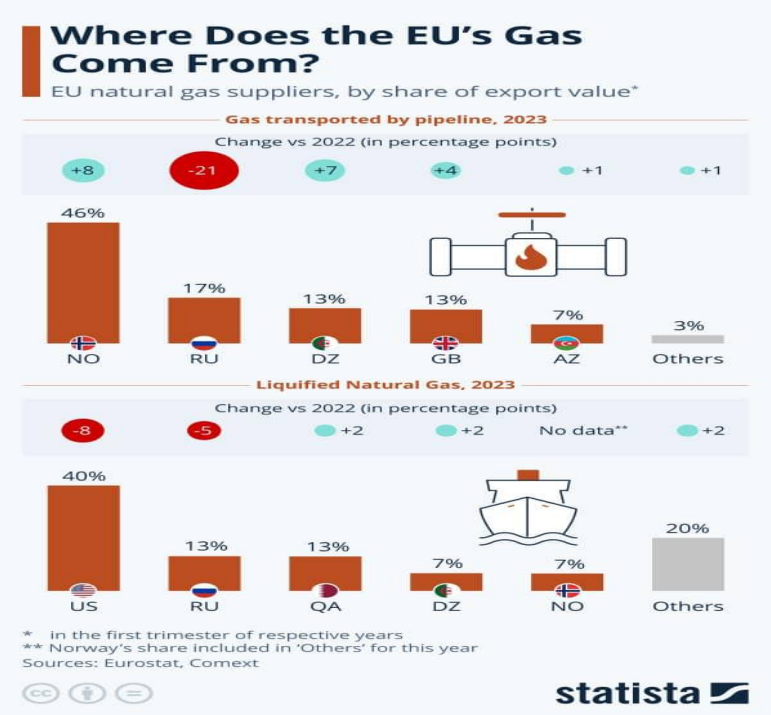

Source: Martin Amstrong, "Where Does the EU's Gas Come From?" Statista, October 11, 2023, https://www.statista.com/chart/31017/eu-lng-and-pipeline-natural-gas-imports-by

أدّت العقوبات الدولية المفروضة على الغاز الروسي إلى زيادة أهمية العلاقة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر بالنسبة للطرفين. وتدرك الجزائر بشكل متزايد أن الحفاظ على هذه العلاقة وتطويرها أمر حاسم لاستقرارها الاقتصادي والاجتماعي، إذ يُعدّ الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول للجزائر، حيث استحوذ على أكثر من 50٪ من تجارتها خلال عام 2023. كما يُعدّ أكبر مستورد للغاز الجزائري، في وقت تمثل فيه عائدات المحروقات نحو 95٪ من إيرادات الجزائر من العملة الصعبة، وتساهم بما يصل إلى 40٪ من النشاط الاقتصادي الوطني، وهو ما يعكس الأهمية البالغة للاتحاد الأوروبي بالنسبة للاقتصاد الجزائري.

من جهته، يتبنى الاتحاد الأوروبي هدفا غير ملزم للتخلص تدريجيًا من واردات الغاز الروسي بحلول عام 2027. وقد أدّى تزايد الواردات من الجزائر إلى رفع مكانتها لتصبح ثاني أكبر مورّد للغاز عبر الأنابيب إلى دول الاتحاد في عام 2023، حيث مثّلت 19٪ من واردات الاتحاد من هذا النوع. كما شهدت صادرات الجزائر من الغاز الطبيعي المُسال إلى أوروبا في العام نفسه نموًا بنسبة 6٪ مقارنة بعام 2019، مما يعزز مكانتها كمورّد طاقوي استراتيجي للكتلة الأوروبية[1] .

[1] Alice Gower, "Algeria's Big Reset: Realigning Relations with the EU, US, and Russia," SRMG Think, February 24, 2025, https://www.srmgthink.com/featured-insights/442/algerias-big-reset-realigning-relations-eu-us-and-russia

لكن على الرغم من الروابط الاقتصادية والطاقوية الكبيرة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، فإن العلاقات بين الجانبين شهدت توترا ملحوظًا في الآونة الأخيرة. وتبرز في هذا السياق ثلاث قضايا رئيسية:

1. **قضية الصحراء الغربية:** حيث اتخذت بعض الدول الأعضاء في الاتحاد، مثل فرنسا وإسبانيا، مواقف داعمة للمغرب، وهو ما أثار استياء الجزائر.
2. **ملف الهجرة غير النظامية:** ترفض الجزائر الانخراط في أجندة الاتحاد الأوروبي بشأن الهجرة، وقد فشل الطرفان في التوصل إلى اتفاق بشأن إعادة القبول.(Readmission Agreement)
3. **القيود التجارية المتبادلة:** ففي يونيو 2024، أطلق الاتحاد الأوروبي إجراءً لتسوية النزاعات ضد الجزائر ردًا على القيود التي فرضتها هذه الأخيرة منذ عام 2021 على الصادرات والاستثمارات الأوروبية، والتي يعتبرها الاتحاد انتهاكًا لالتزامات الجزائر المتعلقة بتحرير التجارة بموجب اتفاق الشراكة بين الطرفين.

من جهتها، أعربت الجزائر عن استيائها من القيود المفروضة على صادراتها الزراعية والصناعية إلى السوق الأوروبية، وكذلك من تباطؤ التقدم في مجال نقل التكنولوجيا، ومن ضعف حجم الاستثمارات الأوروبية المباشرة. كما اتهمت الجزائر أجهزة استخبارات أجنبية بالتدخل في شؤونها الداخلية، واشتكت من استمرار مشاكل التأشيرات، إذ سجلت ثاني أعلى معدل رفض لطلبات التأشيرة (شنغن) في عام 2023.[1]

وبذلك تتسم العلاقة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي بعدم التكافؤ، وهي نتيجة مباشرة لإرث استعماري ترك بصماته العميقة على البنية الاقتصادية للجزائر. خلال فترة الاستعمار الفرنسي، فُرض على الجزائر نموذج اقتصادي يخدم مصالح القوة الاستعمارية، يقوم على تصدير المواد الخام مثل الحبوب والنبيذ والمعادن، دون السماح بقيام قاعدة صناعية وطنية. هذا النموذج ولد تبعية هيكلية استمرت بعد الاستقلال، وأضعفت قدرة الجزائر على بناء اقتصاد متنوع ومستقل.

ومع توقيع اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي عام 2005، وُعدت الجزائر بتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري والتنموي، لكن التطبيق الفعلي أظهر اختلالًا في موازين المصالح. فقد ألغى الاتحاد الأوروبي الرسوم الجمركية على أغلب الصادرات الجزائرية، والتي تتكون أساسًا من الغاز والنفط، بينما حافظت الجزائر على رسوم جمركية مؤقتة على المنتجات الأوروبية مع تعهد بإلغائها تدريجيًا بحلول عام 2017، وهو ما تم تأجيله إلى 2020، ثم لم يُنفذ حتى اليوم. ورغم مرور ما يقارب عقدين من دخول الاتفاق حيز التنفيذ، لم تحقق الجزائر مكاسب حقيقية في مجالات التصنيع أو التصدير خارج قطاع المحروقات، ما يعني أن الاتفاق كرّس تبعيتها كمصدر للطاقة دون تحفيز تنمية قطاعات أخرى.

تعزز هذا الخلل بعد اندلاع الحرب الروسية–الأوكرانية، إذ اتجه الاتحاد الأوروبي سريعًا إلى الجزائر لتقليص اعتماده على الغاز الروسي، محاولًا تعميق الشراكة الطاقوية ضمن الإطار القائم نفسه، دون مراجعة حقيقية لشروط التعاون الاقتصادي. وبينما أصبحت الجزائر ثاني أكبر مصدر للغاز إلى أوروبا في 2023، فإن موقعها في منظومة التجارة الأوروبية بقي هامشيًا، حيث احتلت المرتبة 24 فقط بين شركاء الاتحاد من حيث الأهمية التجارية. هذا الفارق الكبير بين حجم اعتماد الجزائر على أوروبا، ومحدودية وزنها في الحسابات الأوروبية، يعكس اختلالًا بنيويًا في العلاقة.

[1] Alice Gower, "Algeria's Big Reset: Realigning Relations with the EU, US, and Russia," SRMG Think, February 24, 2025, https://www.srmgthink.com/featured-insights/442/algerias-big-reset-realigning-relations-eu-us-and-russia

بالتالي، فإن العلاقة الراهنة لا تعكس شراكة متكافئة، بل استمرارًا لنمط استغلالي بأدوات جديدة، حيث تستفيد أوروبا من حاجتها للطاقة دون أن تلتزم بدعم فعلي للتنمية الصناعية أو نقل التكنولوجيا أو الاستثمارات ذات القيمة المضافة. وهو ما يثير تساؤلات مشروعة داخل الجزائر حول ما إذا كانت أوروبا ترى فيها شريكًا إستراتيجيًا حقيقيًا، أم مجرد بديل مؤقت في خضم أزمة طاقة عالمية. [1]

ترى كل من راينهيلده بوكارت (Reinhilde Bouckaert) وكلير دوبون (Claire Dupont) أن الابتعاد عن الاعتماد على الوقود الأحفوري الروسي أصبح أمرًا ضروريًا في السياق الجيوسياسي الراهن، لكنهما تنتقدان بشدة فكرة استبدال هذا الاعتماد بإمدادات من دولة إستبدادية أخرى مثل الجزائر، معتبرتين أن ذلك لا يشكّل حلًا فعّالًا .

وفي هذا السياق، تستشهد الكاتبتان بتصنيف "فريدوم هاوس" للجزائر على أنها "ليست حرة" في الحقوق السياسية والمدنية، ما يضعها، برأيهما، في مصاف دول مثل زيمبابوي والعراق.

وترى الباحثتان أن الاتفاق الجديد بين الجزائر وإيطاليا يكشف عن استعداد الجزائر لإعادة توجيه صادراتها من الغاز نحو أوروبا، ولكن شريطة عدم التدخل في علاقاتها مع روسيا أو في أولوياتها السياسية الخاصة.

وعليه، تدعو بوكارت ودوبون إلى ضرورة وقف تمويل مشاريع توسعة استخراج الوقود الأحفوري في الجزائر، والتركيز بدلًا من ذلك على توجيه الاستثمارات نحو مشاريع الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة.[2]

وتضيف الكاتبتان أن الجزائر أظهرت بوضوح استعدادها لاستخدام الغاز كورقة ضغط جيوسياسية، ما يُهدد أمن الطاقة في جنوب أوروبا. وتُعدّ إسبانيا من أكثر الدول الأوروبية هشاشة أمام التحولات في الموقف الجزائري، إذ انخفضت نسبة اعتمادها على الغاز الجزائري من 51% سنة 2018 إلى 29% في عام 2020، قبل أن تعود للارتفاع إلى أكثر من 40% سنة 2021. أما إيطاليا، فهي تعتمد على الجزائر لتوفير نحو 23% من احتياجاتها من الغاز الطبيعي، ما يجعلها بدورها متأثرة بالتقلبات السياسية في الجزائر.

وفي مثال بارز على توظيف الجزائر لسلاح الغاز، تشير بوكارت ودوبون إلى ما حدث في مارس 2007، عندما رفعت الجزائر أسعار الطاقة بنسبة 20% ردًا على دعم إسبانيا لخطة الحكم الذاتي المغربية في الصحراء الغربية. وفي سبتمبر من نفس العام، ألغت الجزائر عقدًا كانت قد أبرمته مع شركتي "ريبسول-غاز" الإسبانيتين، لتوريد 5.44 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي المسال، والذي كان من المقرر أن يبدأ تنفيذه في عام 2009. وقد عُدّ هذا القرار في حينه مؤشرًا على أن الجزائر ليست دائمًا شريكًا يمكن الوثوق به، وأنها لا تتصرف بالضرورة وفق التوقعات الأوروبية. [3]

وتستكمل الكاتبتان تحليلهما بالإشارة إلى التصعيد الذي شهدته العلاقات الجزائرية الإسبانية بعد 2021، حين بدأت إسبانيا في تعميق تعاونها مع المغرب بشأن قضايا الهجرة، وهو ما اعتبرته الجزائر انحيازًا سياسيًا مسيئًا لمصالحها. فجاء الرد الجزائري عبر تشديد لعبة الغاز؛ ففي نوفمبر 2021، قررت الجزائر عدم تجديد عقد نقل الغاز عبر أنبوب "المغرب–أوروبا"، وهو ما أدى إلى حرمان المغرب من جزء من

[1] India Bejaoui, "Algeria as Europe's Gateway: Energy Dependence or Exploitation?" MIR (The McGill International Review), March 25, 2025, https://www.mironline.ca/algeria-as-europes-gateway-energy-dependence-or-exploitation/.

[2] Reinhilde Bouckaert and Claire Dupont, Turning to Algeria to Replace Russian Gas: A False Solution, Policy Brief no. 2/2022 (Brussels: Brussels School of Governance, Centre for Environment, Economy and Energy, May 2022), p 1.

[3] Reinhilde Bouckaert and Claire Dupont,Ibid, p 2.

إمداداته الطاقوية، كما زاد من الضغوط على إسبانيا. وترى الكاتبتان أن الجزائر قد تلجأ في المدى القصير إلى إعادة توجيه هذه الإمدادات نحو إيطاليا، وهو ما يمنحها قدرة أكبر على استخدام الغاز كورقة ضغط جيوسياسية، سواء تجاه المغرب أو دول الاتحاد الأوروبي.[1]

نفت الجزائر ما تردد حول استعدادها لزيادة صادرات الغاز إلى أوروبا في حال أوقفت روسيا إمداداتها. فبعد أن نشرت صحيفة ليبيرتي الفرنسية مقابلة مع الرئيس التنفيذي لشركة سوناطراك، ادّعت فيها أن الجزائر مستعدة لتعويض النقص في الإمدادات، سارعت الشركة إلى نفي هذا التصريح، واتهمت الصحيفة بالتلاعب وتشويه الحقائق، بل وتقدمت بدعوى قضائية ضدها.

وأوضح مسؤولون جزائريون أن إجمالي صادرات الجزائر من الغاز تبلغ نحو 42 مليار متر مكعب سنويًا، في حين أن أنبوبًا روسيًا واحدًا قادر على نقل نفس الكمية إلى أوروبا، مما يعني أن الجزائر غير قادرة فعليًا على سد الفجوة الناتجة عن توقف الإمدادات الروسية.

ووفقًا للتقديرات الجزائرية، فإن التصريحات التي نشرتها الصحيفة الفرنسية كانت تهدف بالأساس إلى تهدئة الرأي العام الأوروبي، خصوصًا بعد أن سجلت أسعار الغاز مستويات قياسية، مما دفع بمعدلات التضخم في منطقة اليورو إلى ارتفاع غير مسبوق، بلغت نسبته 5.8٪ في شهر فبراير، مقارنة بـ 5.1٪ في الشهر الذي سبقه. [2]

يتبين من سياق الزيارات الغربية رفيعة المستوى إلى الجزائر خلال عام 2022 أن هذه الوفود لم تكن معنية فقط بتأمين إمدادات الغاز كبديل للغاز الروسي، بل كانت تتحرك ضمن أجندة استراتيجية أوسع تهدف إلى إعادة توجيه التوازنات الجيوسياسية في المنطقة. فقد حاولت بعض هذه الوفود الأوروبية والأمريكية استثمار محادثات الطاقة كأداة دبلوماسية للضغط غير المباشر على الجزائر بهدف دفعها إلى تقليص مستوى تعاونها العسكري التاريخي مع روسيا.

وفي ظل تنامي الدور الجزائري في سوق الطاقة الأوروبية، خاصة بعد العقود الضخمة التي وُقعت مع دول مثل إيطاليا، سعت القوى الغربية إلى استغلال هذا الزخم الاقتصادي لفتح ملفات أمنية وسياسية أكثر حساسية، على رأسها العلاقات الدفاعية بين الجزائر وموسكو. وقد تجلّى هذا التوجه من خلال محاولات دمج ملفات الطاقة والاستثمار مع نقاشات حول التوجهات الاستراتيجية الجزائرية، في محاولة لإحداث تغيير تدريجي في تموضعها الدولي.

ومع أن الجزائر رحّبت بهذه الشراكات الاقتصادية، إلا أنها تعاملت معها بحذر، وحرصت على الفصل بين المصالح التجارية والمواقف الاستراتيجية، محافظةً على خط متوازن بين تعزيز تعاونها مع الغرب وتثبيت علاقاتها الدفاعية مع روسيا، بما ينسجم مع تقاليد سياستها الخارجية القائمة على عدم الانحياز والتوازن بين المحاور. [3]

في نوفمبر 2022، أقدمت الجزائر بهدوء على إلغاء مناورات عسكرية مشتركة كانت مبرمجة مع روسيا، في خطوة تعكس بداية تحول محسوب في خياراتها الأمنية. وبالتوازي مع ذلك، شرعت السلطات الجزائرية

[1] Reinhilde Bouckaert and Claire Dupont,Ibid, p 3.
[2] Future for Advanced Research and Studies (FARAS), Declared Neutrality: An Insight into Algeria's Position on Russia-Ukraine Conflict, March 24, 2022, https://futureuae.com/ar-80/Mainpage/Item/7192/declared-neutrality-an-insight-into-algerias-position-on-russia-ukraine-conflict
[3] Zine Labidine Ghebouli, Power Couple: How Europe and Algeria Can Move Beyond Energy Cooperation, Policy Brief (European Council on Foreign Relations, July 2023), p 10 https://ecfr.eu/publication/power-couple-how-europe-and-algeria-can-move-beyond-energy-cooperation/.

في فتح قنوات تفاوض مع كل من إيطاليا والمملكة المتحدة بشأن صفقات تسليح جديدة. كما تدرس الحكومة إمكانية توظيف العائدات الإضافية من صادرات الغاز في مشاريع صناعية مشتركة مع دول أوروبية، تهدف إلى إنتاج معدات استراتيجية محلياً، مثل المروحيات. [1]

رغم استمرار الحرب في أوكرانيا منذ عام 2022، واصلت الجزائر وروسيا تعزيز علاقاتهما وتوسيع مجالات التعاون بينهما. وقد تُوّج هذا التوجه بتوقيع "الشراكة الاستراتيجية المعززة" في جويلية 2023، خلال أول زيارة رسمية للرئيس عبد المجيد تبون إلى موسكو. وشملت هذه الشراكة مجالات جديدة للتعاون، مثل الزراعة والطاقة والتجارة، مما يعكس انتقال العلاقات الثنائية إلى مستوى أكثر تنوعًا، يتجاوز الطابع العسكري الذي طالما طبعها بقوة.

شكّلت زيارة الرئيس عبد المجيد تبون إلى روسيا، رغم الانتقادات الأوروبية والأمريكية، تأكيدًا على تمسّك الجزائر بانتهاج سياسة خارجية مستقلة وغير خاضعة للاستقطاب الدولي. وقد أبرزت هذه الزيارة أهمية العلاقات الجزائرية-الروسية، كما تخللتها مبادرة تبون بعرض الوساطة بين روسيا وأوكرانيا، وهي المبادرة التي رحّب بها الرئيس الروسي فلاديمير بوتين. ورغم أن الجزائر معروفة بدورها الفعّال في الوساطة بين الأطراف المتنازعة، لاسيما في القارة الإفريقية والمنطقة العربية، إلا أنه لا توجد دلائل موثقة على انخراطها الفعلي في وساطة بين روسيا وأوكرانيا. [2]

كما لم تُبدِ روسيا معارضة لجهود الجزائر الرامية إلى ترسيخ موقعها كمزوّد بديل للغاز نحو أوروبا، في ظل التراجع الكبير لواردات القارة من الغاز الروسي، معتبرةً أن المسألة تندرج في إطار المصالح الاقتصادية البحتة. فبتاريخ 8 سبتمبر 2022، وخلال مؤتمر صحفي عُقد في مقر السفارة الروسية بالجزائر العاصمة، صرّح السفير الروسي لدى الجزائر، فاليريان شوفاييف، بأن روسيا تتفهم قرار الجزائر بزيادة صادراتها من الغاز إلى أوروبا في ظل الأزمة الأوكرانية ووقف الإمدادات الروسية عبر خط أنابيب "نورد ستريم 1 .."، وأوضح السفير أن "هذا لا يُزعج روسيا، فشركائنا لديهم كامل الحرية لاستغلال الوضع الدولي المتاح لهم لا سيما وأن أسعار الغاز تشهد ارتفاعًا غير مسبوق". [3]

ثانيا: صفقات التسلح الروسية الحزائرية في مواجهة العقوبات الأمريكية

في أعقاب الأزمة الأوكرانية، ظلت روسيا أكبر مورد للأسلحة إلى الجزائر، حيث احتلت الأخيرة موقعًا ثابتًا ضمن أكبر خمس دول مستوردة للأسلحة الروسية عالميًا. وكان آخر اتفاق في هذا الإطار هو الصفقة المبرمة عام 2021 بقيمة 7 مليارات دولار. ووفقًا لتقارير صادرة عن معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام (SIPRI) وموقع جلوبال فاير باور(Global Fire Power) ، فإن ميزانية الجزائر السنوية لواردات السلاح تراوحت خلال العقد الأخير بين 9 مليارات و11 مليار دولار، ما يمثل نسبة تتراوح بين 4.5% و6.7% من ناتجها المحلي الإجمالي.

[1] Zine Labidine Ghebouli, Power Couple: How Europe and Algeria Can Move Beyond Energy Cooperation, Policy Brief (European Council on Foreign Relations, July 2023), p 11. https://ecfr.eu/publication/power-couple-how-europe-and-algeria-can-move-beyond-energy-cooperation

[2] Yahia Zoubir, "Algeria's Balancing Act between Historical Partnership with Russia and Independence," ISPI (Italian Institute for International Political Studies), September 4, 2024, https://www.ispionline.it/en/publication/algerias-balancing-act-between-historical-partnership-with-russia-and-independence-182969

[3] L'Expression. "Nous comprenons la position de l'Algérie." L'Expression, 8 septembre 2022. https://lexpressiondz.com/nationale/nous-comprenons-la-position-de-l-algerie-360554

وخلال الفترة الممتدة من 2019 إلى 2022، اعتمدت الجزائر على روسيا في 69% من وارداتها العسكرية، مما جعلها أكبر مستورد للأسلحة الروسية في إفريقيا والثالث عالميًا بعد الصين والهند. ومن المتوقع أن تستمر هذه النسبة في الارتفاع، خاصة بعد أن رفعت الجزائر ميزانية الإنفاق العسكري لعام 2023 بنسبة 120%، لتصل إلى 22.7 مليار دولار.

في المقابل، توزعت نسبة 31% من واردات الجزائر العسكرية بين موردين آخرين، حيث جاءت ألمانيا في المقدمة بنسبة 11%، تليها الصين بنسبة 9%، إضافة إلى مساهمات أخرى من دول مختلفة. كما أبرمت الجزائر عشرات الاتفاقيات في مجالات التدريب والتعاون العسكري والتقني والاستخباراتي، ومن بين أبرز هذه الشراكات انضمام الجزائر إلى قاعدة البيانات الروسية الخاصة بالجماعات الإرهابية، والتي طورتها أجهزة الأمن الفيدرالية الروسية. [1]

وقد أبرز تبون خلال زيارته لموسكو أن ترسيخ استقلال الجزائر يعتمد على "الدعم القوي من روسيا وتسليحنا والدفاع عن حريتنا في ظل ظروف إقليمية صعبة للغاية ". [2]

وكرد فعل لاعلى صفقات التسلح الضخمة بين روسيا والجزائر، وفي خطوة تعكس تصاعد التوتر بين واشنطن والجزائر على خلفية علاقاتها مع موسكو، قادت النائبة الجمهورية ليزا ماكلين (عن ولاية ميشيغان) مجموعة من النواب من الحزبين الجمهوري والديمقراطي للمطالبة بفرض عقوبات على الجزائر بسبب صفقة السلاح الكبرى التي أبرمتها مع روسيا، معتبرين أن ذلك يُعد خرقًا لقانون مكافحة خصوم أمريكا من خلال العقوبات المعروف اختصارًا بـ.CAATSA

وفي تصريح شديد اللهجة، قالت النائبة ماكلين:

"There is no sugarcoating it, Algeria's growing relationship with Russia poses a threat to every nation across the globe. Just last year, Algeria finalized an arms deal of over $7 billion with Russia, which included an advanced Russian fighter aircraft that have never been sold before. Their actions should send a clear signal to the State Department that sanctions must be implemented on the Algerian government. I am calling on Secretary Blinken to assert his sanctions authority and send a message that the United States will not tolerate diplomatic support of Putin's tyrannical regime."

"لا مجال لتجميل الحقيقة، فالعلاقة المتنامية بين الجزائر وروسيا تُشكّل تهديدًا لكل دولة في العالم. ففي العام الماضي فقط، أبرمت الجزائر صفقة أسلحة تزيد قيمتها عن 7 مليارات دولار مع روسيا، تضمنت طائرات مقاتلة روسية متقدمة لم يُسبق بيعها من قبل. ينبغي أن تشكّل هذه الخطوة إشارة واضحة لوزارة الخارجية بأن العقوبات يجب أن تُفرض على الحكومة الجزائرية. إنني أناشد الوزير بلينكن أن يمارس سلطاته في فرض العقوبات، ويوجّه رسالة مفادها أن الولايات المتحدة لن تتسامح مع أي دعم دبلوماسي لنظام بوتين الاستبدادي".

[1] Narine Gasparyan, "Some Aspects of the Algerian–Russian Military Cooperation: The Features and Prospects," Contemporary Eurasia 12, no. 1 (2023): 57.

[2] "Algérie – Russie : les mots forts de Tebboune devant Poutine," ["Algeria – Russia: Tebboune's strong words to Putin"], TSA, June 15, 2023, https://www.tsa-algerie.dz/algerie-russie-les-mots-forts-de-tebboune-devant-poutine

وقد وُجهت الرسالة إلى وزير الخارجية الأمريكي، أنتوني بلينكن، ووقّعها عدد من أعضاء الكونغرس من كلا الحزبين، من بينهم: جيم بانكس (جمهوري من إنديانا)، روبرت أديرهولت (جمهوري من ألاباما)، دون بيكون (جمهوري من نبراسكا)، إيرل كارتر (جمهوري من جورجيا)، ستيف كوهين (ديمقراطي من تينيسي)، جيم كوستا (ديمقراطي من كاليفورنيا)، ريك كروفورد (جمهوري من أركنساس)، جون كورتيس (جمهوري من يوتا)، ماريو دياز-بالارت (جمهوري من فلوريدا)، براين فيتزباتريك (جمهوري من بنسلفانيا)، لانس غودن (جمهوري من تكساس)، روني جاكسون (جمهوري من تكساس)، مارسي كابتور (ديمقراطية من أوهايو)، دوغ لامالفا (جمهوري من كاليفورنيا)، دوغ لامبورن (جمهوري من كولورادو)، بيرغيس أوينز (جمهوري من يوتا)، غاي ريشينثالر (جمهوري من بنسلفانيا)، ديتش رابرسبيرغر (ديمقراطي من ماريلاند)، تيم ريان (ديمقراطي من أوهايو)، أوستن سكوت (جمهوري من جورجيا)، كريس ستيوارت (جمهوري من يوتا)، فان تايلور (جمهوري من تكساس)، راندي ويبر (جمهوري من تكساس)، دانيال ويبستر (جمهوري من فلوريدا)، جو ويلسون (جمهوري من كارولاينا الجنوبية)، روب ويتمان (جمهوري من فرجينيا). [1]

وقد تمحورت أهداف هذه التحركات إلى الحد من مستوى التعاون الجزائري-الروسي، وتقليص التوترات في منطقة المغرب العربي، وضمان استمرار تدفق الغاز الجزائري نحو أوروبا. ومن المتوقع أن تؤثر هذه التحركات، بما في ذلك التهديد بالعقوبات، سلبا – بشكل أو بآخر – على مستوى العلاقات بين موسكو والجزائر. [2]

هكذا أعادت حرب روسيا في أوكرانيا علاقات روسيا العسكرية الخارجيةد والتي من ضمنها علاقات روسيا والجزائر العسكرية إلى دائرة الاهتمام الأمريكي، وقد زاد هذا الاهتمام مع تطور أحداث هذه الحرب وتداعياتها الإقليمية والدولية، فالاهتمام الأمريكي الذي اقتصر في بدايته على حالة التذمر من موقف الجزائر المحايد في هذه الحرب انتقل بعد ذلك إلى الضغط على الجزائر في ملف "الطاقة"، هذا الأخير الذي أشارت بعض التقارير إلى أنه من ضمن ما تم مناقشته خلال زيارة وزير الخارجية الأمريكي "أنتوني بلينكن" للجزائر في 30 من مارس 2022 رغم التحفظ الذي لازم مخرجات هذه الزيارة فالمراد الأمريكي من الجزائر هو أن تتحول الأخيرة إلى عامل تهدئة لسوق الغاز حيث تعد الجزائر أول مصدر للغاز في إفريقيا وتمد أوروبا بحوالي 11% من احتياجاتها كرابع مصدر للغاز المسال لدول الاتحاد الأوروبي، غير أن التطورات الحاصلة في أوكرانيا بعد ضم روسيا لأربعة مقاطعات أوكرانية هي (دونيتسك ولوغانسك وخيرسون وزاباروجيا) إلى الاتحاد الروسي، قد دفع الولايات المتحدة إلى التهديد بتوسيع قائمة استخدام قانون مكافحة خصوم أمريكا "CAATSA" ليطال زبائن آخرين للسلاحالروسي ومنهم الجزائر التي رفعت دعوات من أعضاء في الكونجرس الأمريكي لتكون أحد الأطراف التي تتوفر فيهم شروط وأسباب تطبيق قانون "CAATSA".

رغم ذلك لم يشكل التعاون العسكري بين الجزائر وروسيا عائقًا جوهريًا أمام استقرار العلاقات الجزائرية–الأمريكية، لاسيما خلال العقدين الأخيرين، حيث استمرت الشراكة الأمنية بين الجانبين في العديد من القضايا الإقليمية. وتندرج هذه العلاقة ضمن المقاربة الأمريكية للأمن الإقليمي القائمة على مفهوم "مركب الأمن الإقليمي (Regional Security Complex Theory) "كما طوره "باري بوزان" و"أولي ويفر" ضمن إطار مدرسة كوبنهاغن، والتي تؤكد على الترابط الأمني بين الفواعل الإقليمية لمواجهة التهديدات

[1] Lisa C. McClain, Letter to Secretary Antony Blinken Regarding Algeria-Russia Arms Deal, U.S. House of Representatives, September 29, 2022. https://mcclain.house.gov/2022/9/rep-lisa-mcclain-leads-colleagues-in-demanding-sanctions-on-algeria-for-purchase-of-russian-weapons

[2] Narine Gasparyan, "Some Aspects of the Algerian–Russian Military Cooperation: The Features and Prospects," Contemporary Eurasia 12, no. 1 (2023), p 58.

المشتركة، خاصة تلك العابرة للحدود مثل الإرهاب. وقد دعمت الولايات المتحدة هذا النموذج الأمني كبديل استراتيجي لتقليص تدخلها العسكري المباشر، مع الاعتماد على مبدأ "القيادة من الخلف" الذي طبع سياسة إدارة أوباما، واستمر بصيغة براغماتية في عهد ترامب، وامتد لاحقًا مع إدارة بايدن.

وتتجلى هذه المقاربة في العلاقة المتنامية بين الجزائر وقيادة "أفريكوم"، لا سيما في سياق التهديدات الأمنية المتصاعدة في منطقة الساحل الإفريقي والصحراء الكبرى. وقد عبّر قائد "أفريكوم"، الجنرال ستيفن تاونسند، خلال زيارته للجزائر في سبتمبر 2020 عن تقدير بلاده لدور الجزائر، واصفًا إياها بـ"الشريك القوي والموثوق في مكافحة الإرهاب"، ومؤكدًا على قدرتها في المساهمة الفعالة في استقرار المنطقة.

كما حافظت الجزائر على مستوى من التفاهم مع حلف "الناتو" بشأن الأمن في جنوب المتوسط، وهو ما تجسد في زيارة المدير العام للأركان العسكرية الدولية في الحلف، الجنرال هانس وارنر وييرمان، إلى الجزائر في ماي 2022، والتي تزامنت مع زيارة وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، ما أثار تساؤلات حول التوازن الذي تسعى الجزائر للحفاظ عليه في ظل الاستقطاب الدولي المتصاعد بفعل الحرب في أوكرانيا. وفي هذا السياق، أكدت الجزائر مجددًا على تمسكها بموقف الحياد إزاء النزاعات الدولية.

وتعكس هذه المعطيات المكانة الاستراتيجية التي تحتلها الجزائر في التصور الأمريكي للأمن الإقليمي، سواء في منطقة الساحل والصحراء أو جنوب المتوسط. وقد دفعت هذه الأهمية الولايات المتحدة إلى تعزيز التعاون الأمني مع الجزائر، رغم استمرار العلاقات العسكرية الوثيقة بينها وبين روسيا. وفي هذا السياق، مارست إسرائيل ضغوطًا على واشنطن عبر لوبياتها داخل مؤسسات صنع القرار الأمريكي بهدف كبح تنامي القدرات العسكرية الجزائرية، خاصة البحرية منها، انطلاقًا من تصورها بأن تنامي قوة البحرية الجزائرية يشكل تهديدًا محتملاً لطرق تجارتها البحرية في جنوب المتوسط، التي تمثل ما بين 60% إلى 70% من مجمل تجارتها الخارجية، المقدرة بنحو 80 مليار دولار. ومنذ 2009، رفعت إسرائيل عدة تقارير إلى قيادة الناتو تعبر فيها عن قلقها من تزايد تسليح البحرية الجزائرية

ورغم هذه الضغوط، حافظت الولايات المتحدة على مقاربة متوازنة تجاه التعاون الروسي–الجزائري، مكتفية بمطالبة الجزائر بتقديم ضمانات بعدم الإضرار بالمصالح الإسرائيلية في المتوسط. إلا أن الجزائر تمسكت بموقفها المعلن بأن تطوير قدراتها العسكرية يندرج ضمن إطار عقيدتها الدفاعية، التي تضع حماية الأمن القومي في صدارة أولوياتها.

الخاتمة

حاولت هذه الدراسة، ومن خلال فصولها الثلاثة، معالجة وتحليل موضوع "السياسة الخارجية الجزائرية بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية: دراسة تحليلية للتوازنات والرهانات"، لتخلص في الأخير إلى تأكيد الطرح الذي انطلقت منه إشكالية البحث، وذلك عبر تفكيك طبيعة العلاقات الثنائية التي تربط الجزائر بكل من موسكو وواشنطن، ورصد منطق التوازن الذي تتبناه الجزائر كخيار استراتيجي في سياستها الخارجية. وقد سمح هذا المسار التحليلي بتحديد الأطر النظرية التي تؤطر السلوك الخارجي الجزائري، فضلاً عن تتبع السياق الجيوسياسي لتنافس القوى الكبرى في الفضاءات المتداخلة مع المجال الحيوي الجزائري، وما ينجر عنه من رهانات أمنية واقتصادية تستوجب من الجزائر اعتماد مقاربة مرنة تحافظ على استقلالية القرار وتحمي المصالح الوطنية في بيئة دولية متغيرة.

خلصت الدراسة إلى عديد الإستنتاجات يمكن إجمالها فيما يلي:

أولا: تقوم السياسة الخارجية الجزائرية على مزيج متوازن بين الواقعية السياسية، التي تضع حماية الأمن القومي وتعزيز المصلحة الوطنية في صلب توجهاتها الخارجية، والبنائية الاجتماعية، التي تستند فيها الجزائر إلى مرجعيتها الثورية وهويتها التحررية في تشكيل تصوراتها ومواقفها الدولية، مما يمنح قراراتها بعدًا مزدوجًا يجمع بين الاعتبارات البراغماتية والرمزية التاريخية.

ثانيا: تُظهر أدبيات الدول الصغيرة ثلاثَ مقارباتٍ لتفسير سلوكها الخارجي—الاحتماء بقوّة كبرى (Shelter-Seeking) والحياد (Neutrality) والتحوّط (Hedging)—وكلّها تنطلق من فرضيّات الواقعية والواقعية الجديدة بشأن أثر توزيع القوة والقيود البنيوية على الدول محدودة الموارد.

وفي هذا الإطار، تتبنى الجزائر مقاربة التحوط، فهي تُنوّع علاقاتها لتتفادى الارتهان لقُطب واحد وتوازن المخاطر والمكاسب على حدّ سواء. فعلى الصعيد الدفاعي، أبقت على شراكتها العسكرية والتسليحية مع روسيا، لكنها رفضت إنشاء قاعدة روسية في السبعينيات وكذلك رفضت منح امتيازات عسكرية لروسيا عام 2013، رافضةً بذلك إستراتيجية "البحث عن الحماية (Shelter-Seeking Strategy) التي ترى في الموازنة الخارجية (external balancing) كخيار ضروري في حال غياب الموازنة الداخلية (Internal Balancing) وفق كينيث والتز.

وفي المقابل، ومنذ 2001، كثفت الجزائر تعاونها الأمني والإستخباراتي مع الولايات المتحدة في إطار مكافحة الإرهاب في الساحل الإفريقي، دون أن تنخرط في أي هيكل أمني أميركي رسمي مثل "أفريكوم"، بما يعني رفضا لمظلة الهيمنة الغربية أيضا.

هذا التوازن لا يُفهم كحياد سلبي بل كسلوك عقلاني مرن، يستبطن بنية النظام الدولي وتحولاته، ويُفعل هامش المناورة الاستراتيجي من موقع غير مرتهن، ما يجعل من السياسة الخارجية الجزائرية حالة متقدمة من مقاربة التحوط (Hedging) التي تحافظ على استقلال القرار دون إغلاق منافذ الانخراط.

ثالثا: يُبرز التفاعل الأمني بين الجزائر، روسيا، والولايات المتحدة اختلافًا جوهريًا في فلسفات إدارة ملف الأمن الإقليمي، حيث تعتمد الجزائر على مقاربة سيادية–استقلالية ترفض التدويل العسكري. هذا التوجه يتعارض موضوعيا مع الأساليب التوسعية لكل من روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، حيث تسعى الأولى إلى بسط نفوذها في الجوار الإقليمي للجزائر عبر أدوات غير نظامية كـ"فاغنر"، بينما توظف الثانية أدوات مؤسساتية عسكرية من خلال "أفريكوم" لتأمين مصالحها الاستراتيجية. وبناء عليه، فعقيدة الجزائر الأمنية دفاعية محددة وفقا لقيم لا تجعلها تمس بالمصالح الأمنية للدول الأخرى، وفي هذا الشأن يتساءل بوزان: "ما الحق الذي لدى الدولة لتحدد قيمها الأمنية بشكل يحتم عليها أن يكون لها نفوذ ما وراء ترابها، مع ما يترتب على ذلك من انتهاك شبه حتمي للمصالح الأمنية للغير؟"

ورغم قربها الميداني من بؤر التوتر وارتباطها العضوي بالمنطقة، تحافظ الجزائر على موقع موازن دون الانخراط في صدام مباشر مع القوتين، إلا أن هذا التموضع يكشف في بعض الأحيان عن مفارقات في السلوك الإقليمي، فهي تنادي بأمن إفريقي مستقل وتعارض التدخلات الأجنبية، لكنها رفضت نشر قواتها ضمن "القوة الإفريقية الجاهزة"، ما يفرغ الرؤية الإفريقية للأمن من مضمونها العملي ويفتح المجال لتدخل القوى الكبرى.

رابعا: تجسّد المقاربة الجزائرية في التعاطي مع التحديات الأمنية الإقليمية رؤية مغايرة للنهج التقليدي الذي تتبناه قوى كبرى كالولايات المتحدة وروسيا، والذي يرتكز أساسًا على الأدوات العسكرية. في المقابل، تعتمد الجزائر مقاربة تنموية شاملة تقوم على معالجة الأسباب الهيكلية لعدم الاستقرار، وفي مقدمتها الفقر، والتهميش، وضعف البنى الاقتصادية. وتبرز فعالية هذا النموذج في كونه يتعامل مع الجذور العميقة للظاهرة الإرهابية، بدل الاكتفاء بمواجهتها من الناحية الأمنية فقط، وهي مقاربة أثبتت محدوديتها بل وأحيانًا نتائجها العكسية، من خلال تغذية الخطابات المتطرفة التي توظف الوجود العسكري كتبرير لهجماتها، ما يمنحها شرعية رمزية داخل الأوساط الهشة. بناءً على ذلك، تطرح الجزائر نموذجًا براغماتيًا قائمًا على الربط بين الأمن والتنمية، يُمكّن من بناء استقرار مستدام، ويكرّس نفوذًا إقليميًا ناعمًا بعيدًا عن منطق القوة الصلبة.

خامسا: تُشكّل الذاكرة التاريخية أحد الركائز الأساسية في بناء العلاقات الجزائرية–الروسية، حيث أرسى الدعم السوفياتي للثورة الجزائرية، ولاحقًا للدولة المستقلة، قاعدة ثقة متبادلة استمرت لعقود. وقد تجلى ذلك بوضوح خلال أزمة حرب الرمال سنة 1963، حين لجأت الجزائر إلى الاتحاد السوفياتي بعد رفض الولايات المتحدة الامريكية و فرنسا تزويدها بالسلاح، مما أسّس لمسار طويل من التعاون العسكري والسياسي.

لكن في ظل التحولات الجيوسياسية الراهنة، بدأت الجزائر تعيد تقييم هذه العلاقة في ضوء مستجدات إقليمية ودولية معقدة. فتصاعد الحضور الروسي في منطقة الساحل وليبيا عبر مجموعة "فاغنر"، بات يثير مخاوف أمنية حقيقية لدى الجزائر، لما ينطوي عليه من اختراق لمجالها الحيوي وتهديد لأمنها القومي، كما أن تدهور علاقاتها مع بعض الأنظمة العسكرية الجديدة في الساحل بات يفهم جزئيا كأثر جانبي لصعود النفوذ الروسي في المنطقة على حساب التوازنات التقليدية التي كانت الجزائر طرفا فاعلا فيها.

في السياق ذاته، أثرت الحرب في أوكرانيا على انتظام التعاون العسكري، ما خلق فجوة في مسار التحديث الدفاعي الجزائري الذي يعتمد بنسبة معتبرة على الشراكة الروسية. كل ذلك يدفع الجزائر إلى اعتماد مقاربة أكثر مرونة وحذرًا في تعاملها مع موسكو، بما يضمن حماية مصالحها دون التفريط في مكتسبات العلاقة التاريخية.

سادسا: إن مقاربة العلاقات الدولية تقتضي تعاملاً واقعيًا ومتزنًا مع الخلافات الظرفية التي قد تطرأ بين الدول، بعيدًا عن التوصيفات أو المبالغات الإعلامية. وفي هذا السياق، يُظهر تحليل المواقف الجزائرية–الروسية أن ما يُثار بشأن "أزمة" بين الطرفين، لا سيما في ما يتعلق بملف "فاغنر" في الساحل، يفتقر إلى توصيف دقيق وموضوعي؛ إذ لم تتجاوز العلاقة مرحلة التباين أو الفتور المؤقت، الذي لا يمس أسس الشراكة الاستراتيجية، وإنما يعكس تفاعلا طبيعيا مع متغيرات تستدعي مراجعة جزئية لبعض الأولويات. كما أن الجزائر، بخلاف دول الساحل الأخرى التي ترتبط بروسيا بعلاقات حديثة ومرتبطة بتحولات ظرفية أو أنظمة حكم غير مستقرة، تمتلك الجزائر رصيدا تاريخيا ومؤسساتيا يتيح لها هامشا فاوضياً أوسع، وقدرة أكبر على إدارة الخلافات مع روسيا بصورة مؤسسية وعقلانية.

وفي ضوء هذا المعطى، يبرز دور بعض وسائل الإعلام الفرنكفونية، مثل Le Monde و Jeune Afrique وRFI، في توجيه الرأي العام نحو قراءة مبالغ فيها لهذا التباين، من خلال توظيف آليات "التأطير الإعلامي" (Framing) كما صاغها روبرت إنتمن. فقد أعادت هذه المنصات صياغة الوقائع ضمن سردية "الأزمة"، مستندة إلى مفردات توحي بانهيار العلاقة، دون تقديم أدلة موضوعية أو مراعاة لاستمرارية قنوات التعاون، كإنشاء آلية متابعة مشتركة لضبط التواجد الروسي في الساحل. ويكشف هذا الخطاب عن توجه فرنسي يستثمر التباينات الظرفية لتقويض مصداقية الشراكة الجزائرية–الروسية، في إطار تنافس جيوسياسي متجدد على النفوذ في الفضاء الإفريقي.

سابعا: عادةً ما يُقرن التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية بجملة من الاشتراطات ذات الطابع السياسي والقيمي، كاحترام معايير الديمقراطية، وحقوق الإنسان، وخضوع صفقات السلاح لأنظمة رقابة صارمة تحدّ من حرية الاستخدام. في المقابل، يتسم التعاون مع روسيا بطابع عملي براغماتي، يغيب فيه هذا النوع من الإملاءات، مما يمنح الجزائر هامشًا تفاوضيًا أوسع، ويسمح لها بصياغة علاقات ثنائية تراعي أولوياتها الاستراتيجية دون المساس بسيادتها. ويُعد هذا النموذج من الشراكة أكثر انسجامًا مع العقيدة السياسية الجزائرية القائمة على رفض التدخل الخارجي، والتشبث باستقلالية القرار الأمني والدبلوماسي.

ثامنا: على الرغم من الديناميكية المتصاعدة التي عرفتها العلاقات الجزائرية–الأمريكية منذ عام 2001، خصوصًا في إطار مكافحة الإرهاب والتعاون الأمني، إلا أن مستوى التفاهم الاستراتيجي بين الجانبين لا يزال محدودًا، بفعل جملة من العوائق البنيوية والسياسية. فمن جهة، تواصل الجزائر تبني مواقف مبدئية داعمة لحركات التحرر، ومن جهة أخرى، يبرز تباين واضح في المواقف بشأن قضايا ذات طابع جيوسياسي حساس، على غرار نزاع الصحراء الغربية والقضية الفلسطينية. كما أن تداعيات التدخل العسكري لحلف الناتو في ليبيا سنة 2011، والعلاقات التفضيلية التي تربط الولايات المتحدة بالمغرب، تشكل عوامل معرقلة تحول دون الارتقاء بالعلاقات إلى مستوى شراكة استراتيجية متكاملة.

غير أن هذا الإطار المتسم بحدود التعاون لم يمنع الجزائر من محاولة توسيع هامش التقارب مع الو.م.أ، من خلال توظيف تجربتها الخاصة في مكافحة الإرهاب كأداة لتعزيز موقعها في المعادلات الأمنية الدولية. فقد شكّلت أحداث 11 سبتمبر لحظة مفصلية سمحت للجزائر بالخروج من عزلتها السابقة، وتقديم نفسها كطرف ذي خبرة ميدانية عميقة في التصدي للجماعات المسلحة، وهو ما اعتبر محاولة براغماتية لتحويل معاناة داخلية إلى رصيد دبلوماسي وأمني قابل للاستثمار.

تاسعا: تمثل عودة دونالد ترامب إلى رئاسة الولايات المتحدة فرصة استراتيجية يمكن للجزائر استغلالها لإعادة تعزيز علاقاتها مع واشنطن. إذ يُعرف ترامب بنهجه البراغماتي القائم على الصفقات في إدارة السياسة الخارجية، وهو ما يمكن أن يستغله الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون لدفع تعاون ثنائي يقوم على المصلحة المشتركة في الحد من حالة عدم الاستقرار في منطقة الساحل، خاصة في أعقاب انسحاب القوات الأمريكية من النيجر. ومن منظور الولايات المتحدة، فإن مثل هذا التعاون مع الجزائر يعد مكسبا بأقل التكاليف، حيث يتيح لواشنطن تقليص وجودها العسكري المباشر في المنطقة، دون التخلي عن دورها في مواجهة التهديدات الأمنية عبر تعزيز الشراكات الإقليمية.

عاشرا: يتّضح أن مناخ الاستثمار في الجزائر، على الرغم من الإصلاحات التشريعية المتقدمة (كالإلغاء التدريجي للتمييز بين المستثمر الوطني والأجنبي، وإدراج مناطق ذات امتياز، ومنح إعفاءات ضريبية وجمركية)، لا يزال يعاني من اختلالات هيكلية عميقة، أبرزها البيروقراطية، وعدم استقرار القوانين، وضعف الحوكمة الاقتصادية، وهو ما يفسر محدودية تدفقات الاستثمار الأجنبي. هذا الواقع انعكس مباشرة على نمط الشراكات الاقتصادية مع كل من الولايات المتحدة وروسيا

إحدى عشر: في ظل بيئة دولية تتسم بتصاعد التنافس بين القوى الكبرى، يُستحسن أن تعتمد الجزائر مقاربة اقتصادية عقلانية ومرنة في تعاملها مع كل من روسيا والولايات المتحدة، تقوم على تغليب منطق المصلحة الوطنية الاقتصادية على الاعتبارات السياسية العابرة أو الاصطفافات الإيديولوجية. فالعلاقة مع روسيا، التي ظلت قائمة لعقود على تبادل غير متكافئ يتركز في استيراد الأسلحة والمواد الأساسية دون مقابل استثماري أو تكنولوجي، ينبغي أن تُعاد هيكلتها من خلال فرض شروط تبادلية تضمن نقل التكنولوجيا، وتوطين الصناعات الدفاعية أو الطاقوية، بما يُعزز القاعدة الإنتاجية الوطنية ويُخرج الشراكة من طابعها الريعي. وفي المقابل، على الجزائر أن تستثمر الاهتمام الأمريكي المتزايد بقطاع الطاقة والتحول الرقمي لتوسيع الشراكات في ميادين التكنولوجيا، البنية التحتية، والخدمات الحديثة، مع ضبط هذه العلاقات ضمن أطر تعاقدية تحفظ السيادة وتحمي القرار الاقتصادي من الضغوط السياسية.

إثنى عشر: يتّضح أن الاعتماد الأوروبي المتجدد على الغاز الجزائري في سياق الحرب الروسية الأوكرانية لا يُعد، في نظر العديد من الأوساط الغربية، خيارًا استراتيجيًا موثوقًا أو مستدامًا، نظرًا لاستخدام الجزائر للطاقة سابقًا كورقة ضغط سياسي، كما في أزمتي 2007 و2021 مع إسبانيا، وهو ما يُغذّي الشكوك حول موثوقية الشراكة الطاقوية معها. وتزداد هذه المخاوف بالنظر إلى تمسك الجزائر بسيادتها السياسية واستمرار علاقاتها الوثيقة مع روسيا، خاصة في مجالي الطاقة والدفاع، فضلًا عن تصنيفها ضمن الدول "غير الحرة" وفق مؤشرات الحقوق السياسية والمدنية، ما يجعلها في مصاف دول تُثير تحفظًا في دوائر صنع القرار الأوروبية. كما أن الاتفاقات الطاقوية الجزائرية، وعلى رأسها الاتفاق مع إيطاليا، تكشف استعداد الجزائر لإعادة توجيه صادراتها نحو أوروبا، لكن ضمن شروط تحفظ استقلالية قرارها السياسي وترفض أي تدخل في أولوياتها أو تحالفاتها. هذه الاعتبارات تدفع بعض الأطراف الأوروبية إلى المطالبة بوقف تمويل مشاريع توسعة الوقود الأحفوري في الجزائر، والتركيز بدلًا من ذلك على دعم مشاريع الطاقة المتجددة. ومن جهتها، تنظر الولايات المتحدة إلى الجزائر كشريك ذي أهمية جيوطاقوية، لكنها، وفق نهجها البراغماتي، تفضّل التعامل مع دول تتماشى مع حد أدنى من معايير الحوكمة الليبرالية، خاصة في القطاعات الاستراتيجية.

قائمة المراجع

أولا: مراجع باللغة العربية

❖ **الكتب**

1 .بوعزيز، يحيى. ميكايل دو إيبالزاء الجديد في علاقات الأمير عبد القادر ومع إسبانيا وحكامها العسكريين بمليلية. الطبعة الأولى. الجزائر: دار البعث، 1982.

2 .قنان، جمال. قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر. الجزائر: المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر، 1994.

3 .أحقو، علي. المغرب الأوسط من مجتمع القبيلة إلى مجتمع الدولة والأمة. الطبعة الثانية. الجزائر: شركة باتينيت، 2002.

4 .نايت بلقاسم، مولود قاسم. شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة 1830. الجزء الأول. الجزائر: دار الأمة، 2007.

5 .الجيلالي، عبد الرحمان. تاريخ الجزائر العام. الجزء الرابع. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، بدون تاريخ نشر.

6 .بوضربة، عمر. النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (سبتمبر 1958–جانفي 1960). الجزائر: دار الحكمة للنشر، 2010.

7 .جنسن، لوند. تفسير السياسة الخارجية. ترجمة محمد بن أحمد مفتي. الرياض: عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، 1989.

8 .محمد، محمد حجازي. الجغرافيا السياسية. القاهرة: جامعة القاهرة، 1996.

9 .بن عنتر، عبد النور. البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا، والحلف الأطلسي. الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005.

10 .ولد خليفة، محمد العربي. الثورة الجزائرية.. معطيات وتحديات. الطبعة الأولى. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1991.

11 .جراد، عبد العزيز. السياسة الخارجية الجزائرية: دراسة في المفاهيم والمرتكزات والآليات. الجزائر: دار الهدى، 2012.

12 .لعقاب، محمد. بوتفليقة والسياسة الخارجية: البراغماتية بدل الثورة. الجزائر: منشورات الشهاب، 2009.

13 .بوحوش، عمار. التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962. بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1997.

14 .سعد الله، عمر. المطول في القانون الدولي للحدود. الجزء الأول. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2010.

15 .مصطفى، الكتاب، وبادي محمد. النزاع على الصحراء الغربية بين حق القوة وقوة الحق. الطبعة الأولى. سوريا: دار المختار للطباعة والتحضير الطباعي، 1998.

16 .بوصوف، عبد الرزاق. دبلوماسية الجزائر في العصر الحديث. الجزائر: دار الكتب الوطنية، 2010.

17 .بوعزيز، يحيى. سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية من 1830 إلى 1954 ويليه السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري (1830-1953). [مكان النشر غير محدد]: [دار النشر غير محددة]، [سنة النشر غير محددة].

18 .بورقبة، عبد الصمد، وعيسات، فصيلة. الثابت والمتغير في الاستراتيجية الأمنية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي في ظل التحولات الراهنة. مجلة السياسة العالمية، 2023.

19 .قط، سمير. البعد الإفريقي في سياسة الأمن والدفاع الوطني الجزائري. أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2017.

❖ **المقالات العلمية**

1 .زيتوني، محمد. "التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الجزائرية." المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية 8، عدد 2 (2024): 6–10.

2 .حباش، عبد القادر. "محددات السياسة الخارجية الجزائرية بعد الحراك الشعبي." مجلة الدراسات السياسية والاقتصادية، عدد 16 (2021): 30–34.

3 .لادمي، محمد عربي. "السياسة الخارجية الجزائرية في دستور 1976: دراسة في المحددات، المبادئ والتوجهات." مجلة العلوم القانونية والسياسية 13، عدد 1 (أفريل 2022).

4 .حمو، عبد الحميد. "الأزمة المالية ودور الوساطة الجزائرية: قراءة في اتفاق السلم والمصالحة 2015." مجلة الدراسات الإفريقية، عدد 12 (2016): 45–63.

5 .دندن، جمال الدين. "مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها بين النظرية والتطبيق (دراسة حالة فلسطين)." مجلة الدراسات والبحوث القانونية 7، عدد 1 (بدون سنة نشر محددة).

6 .بن عنتر، عبد النور. "عقيدة الجزائر الأمنية: ضغوطات البيئة الإقليمية ومقتضيات المصالح الوطنية." مركز الجزيرة للدراسات. 2 ماي 2018.

7 .بورقبة، عبد الصمد، وعيسات، فصيلة. "الثابت والمتغير في الاستراتيجية الأمنية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي في ظل التحولات الراهنة." مجلة السياسة العالمية، 2023.

8 .مروك، لزهر. "العلاقات الجزائرية الروسية: المحددات، الأبعاد والتطورات الراهنة." المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، 2021.

9.عباس، بوغالم. "تقرير عن الملتقى الدولي: ليبيا بعد أربع سنوات من الثورة." المستقبل العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2015.

10 .فرجيني، كولومبيه. "الانتخابات والصراع المسلح والنفط: في خضم التنافس على السلطة في ليبيا ما بعد القذافي." سياسات عربية. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016.

11 .الوحيشي، علي مصباح محمد. "دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة الليبية الراهنة." مجلة الدراسات القانونية والسياسية. جامعة عمار ثليجي، الأغواط – الجزائر، 2017.

12 .عسكر، أحمد. "موقف تونس والجزائر من الأزمة الليبية." مجلة السياسة الدولية. القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2020.

13 .سعد الله، أبو القاسم. "نظرة الأمريكيين للتاريخ الجزائري." مجلة الدراسات التاريخية.

14 .تابليت، محمد. "معاهدة السلام والصداقة بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية سنة 1795." حوليات جامعة الجزائر.

15 .الصغير، مريم. "القضية الجزائرية في المنظور الأمريكي الرسمي." حوليات جامعة الجزائر.

16 .صياد، نوال، وقميح، صبري. "ضوابط الاستثمار في الغاز الصخري بالجزائر في ظل التنمية المستدامة." مجلة إصلاحات اقتصادية وإدماج في الاقتصاد العالمي، المجلد 13، العدد 2، 2019.

❖ **الأطروحات والرسائل الجامعية**

1 .فشار، عطاء الله. "دور الدبلوماسية في انتصار الثورة الجزائرية." مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2001.

2 .بن عمارة، أحلام، وسارة وكتيتني. "الدبلوماسية الجزائرية خلال الثورة التحريرية (1954–1962)." مذكرة ماستر، جامعة 8 ماي 1954 قالمة، 2020–2021.

3 .دباحي، فاطمة، وكريمة بلا. "دبلوماسية الحكومة المؤقتة ودورها في تدويل القضية الجزائرية (1958–1962)." مذكرة ماستر، جامعة أحمد دراية أدرار، 2015–2016.

4 .بن فليس، أحمد. السياسة الخارجية للثورة الجزائرية: الثوابت والمتغيرات 1954–1962. أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 1986.

5 .العايب، سليم. السياسة الخارجية الجزائرية: دراسة في تحول المنطلقات والأدوار. أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2019–2020.

6 .قجالي، محمد. ضبط الحدود الإقليمية للدول ومبدأ حسن الجوار: الحالة الجزائرية–التونسية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 1990.

7 .زغوني، رابح. "تفسير السياسة الخارجية الفرنسية تجاه العراق منذ حرب الخليج الثانية: فحص للمقاربات النظرية." رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، الجزائر، 2008.

8 .قط، سمير. البعد الإفريقي في سياسة الأمن والدفاع الوطني الجزائري. أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2017.

9 .بلخوخ، كنزة. البعد العسكري في العلاقات الجزائرية الروسية بعد الحرب الباردة. مذكرة ماستر، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2012.

10 .العايب، محمد. العلاقات الفرنسية الأمريكية والمسألة الجزائرية 1942–1962. أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، 2009/2008.

11 .راسوطة، ريمة برج. مناخ الاستثمار ودوره في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر – رؤية مستقبلية في ظل تجارب دولية. أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2021–2022.

12.الرحية، رائد رفيق. البعد النفطي لاستراتيجية الأمن القومي الأمريكي ومنعكساتها على السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه منطقة الشرق الأوسط: دراسة تحليلية للدور والمضامين خلال الفترة 1990–2010. ماجستير في الاقتصاد، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، بدون تاريخ نشر.

❖ **الوثائق الرسمية والمعاهدات**

1 .ميثاق الأمم المتحدة. 1945. تم التوقيع في 26 يونيو 1945. متوفر عبر الإنترنت : https://www.un.org/ar/about-us/un-charter.

2 .الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. دستور الجزائر لسنة 2020. الجزائر: الجريدة الرسمية، 2020.

3 .وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية. "انعقاد الدورة الأولى من المشاورات السياسية الجزائرية–الروسية". 9 فبراير 2024 . https://www.mfa.gov.dz/ar/press-and-information/news-and-press-releases/algeria-russia-hold-1st-session-of-political-consultations-1

4 .وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية. "انعقاد الدورة الثانية من المشاورات السياسية الجزائرية–الروسية". 14 أبريل 2024 . https://www.mfa.gov.dz/ar/press-and-information/news-and-press-releases/2nd-session-of-algerian-russian-political-consultations-held-in-algiers-1

5 .وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية. "انعقاد الدورة الثالثة من المشاورات السياسية الجزائرية–الروسية". 9 ديسمبر 2024 . https://www.aps.dz/ar/algerie/172867-2024-12-19-14-19-55

6 .وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية. "انعقاد الدورة الرابعة للمشاورات السياسية الجزائرية–الروسية". 19 ديسمبر 2024 . https://www.mfa.gov.dz/ar/press-and-information/news-and-press-releases/algerian-russian-political-consultations-1

7 .وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية. "كلمة السيد الوزير، أحمد عطاف، في أشغال المؤتمر الوزاري لمنتدى الشراكة الإفريقية–الروسية". https://www.mfa.gov.dz/ar/press-and-information/video-news/speech-by-minister-ahmed-attaf-at-the-ministerial-conference-of-the-africa-russia-partnership-forum

8 .وزارة الخارجية الروسية. "الإعلان المشترك الصادر عن الدورة السادسة لمنتدى التعاون العربي الروسي على المستوى الوزاري مراكش–المملكة المغربية". 20 ديسمبر 2023 . https://mid.ru/ar/1922346

9 .الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. قانون رقم 86-08 المؤرخ في 4 يونيو 1986، المتعلق بالاستثمار. الجريدة الرسمية، العدد 32، 1986.

10 .الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. قانون رقم 93-12 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993، المتعلق بترقية الاستثمار. الجريدة الرسمية، العدد 64، 1993.

11 .الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. قانون المالية التكميلي لسنة 2009. الجريدة الرسمية، العدد 44، 2009.

12 .الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. قانون المالية التعديلي لسنة 2020، رقم 20-07 المؤرخ في 4 يونيو 2020. الجريدة الرسمية، العدد 33، 2020.

13 .الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. قانون رقم 22-18 المؤرخ في 24 يوليو 2022، المتعلق بالاستثمار. الجريدة الرسمية، العدد 50، 2022.

❖ **المصادر الإلكترونية والإعلامية:**

1" .قمة روسيا–إفريقيا: مشاركة الجزائر تنم عن رغبتها في المضي قدما بمصالح إفريقيا." وكالة الأنباء الجزائرية. 23 أكتوبر 2019 https://www.aps.dz/ar .

2" .مدينة قازان الروسية تستضيف المنتدى الاقتصادي الدولي 'روسيا–العالم الإسلامي' بمشاركة 80 دولة." وكالة الأنباء الجزائرية. 14 ماي 2024-162100 https://www.aps.dz/ar/monde/ . 80

3 .مراح، إيمام. "رغم علاقاتها الوطيدة مع روسيا.. الجزائر تقاطع المنتدى العربي الروسي في مراكش." 20 ديسمبر 2023 https://www.awras.com .

4" .وسط 'خلاف حول فاغنر'، الجزائر تؤكد من روسيا رفضها للحلول المفروضة من الخارج لإنهاء نزاعات إفريقيا." القدس العربي. 10 نوفمبر 2024 https://www.alquds.co.uk .

5 .حذاقة، عبد الحكيم. "ملف فاغنر على الطاولة.. هل تستجيب روسيا لمخاوف الجزائر؟" الجزيرة نت. 2 مايو 2024 https://www.aljazeera.net/politics .

6 .لهوازي، محمد. "توترات الساحل الأفريقي تعزز التعاون الاستخباري بين الجزائر وموريتانيا." إندبندنت عربية. 23 أكتوبر 2024 https://www.independentarabia.com .

7 .مركز الجزيرة للدراسات. خط دفاع متقدم: أهداف تدخل موسكو في ليبيا. 31 ماي 2020.

8" .الفيلق الأفريقي.. 'فاغنر' روسية جديدة في القارة السمراء." الجزيرة نت. 8 يناير 2024 . https://n9.cl/j3m1xd

9" .توضيح أميركي حول تدريب شركة «أمنتوم» جماعات مسلحة في ليبيا". بوابة الوسط. 12 أبريل https://n9.cl/27roaz.20242024 .

10 .حداثة، عبد الحكيم. "تملك 20% من المخزون العالمي.. كيف تستفيد الجزائر من الأتربة النادرة؟" الجزيرة نت. 3 أكتوبر https://shorturl.at/pDQU2.2022 .

11 .وكالة الأنباء الجزائرية. "الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار: أكثر من 8.400 مشروع مسجل حتى نهاية يوليو الماضي." نشرت في 9 أوت 2023 .
https://www.aps.dz/ar/economie/166047-8400.

❖ **التقارير (من المنظمات الدولية والمؤسسات البحثية):**

1 .صندوق النقد الدولي. التقرير السنوي 2024: الصلابة في مواجهة التغير. واشنطن العاصمة: صندوق النقد الدولي، 2024.

ثانيا: مراجع باللغة الإنجليزية

❖ **الكتب :**

1/ Carr, Edward H. The Twenty Years' Crisis, 1919–1939: An Introduction to the Study of International Relations. London: Macmillan, 1939.

2/ Collot, Claude, and Jean-Robert Henry. Le mouvement national algérien: Textes (1917–1954). Alger: Office des Publications Universitaires, 1987.

3/ Kaarbo, Juliet, and Cameron G. Thies, eds. The Oxford Handbook of Foreign Policy Analysis. Oxford: Oxford University Press, 2023.

4/ Katzenstein, Peter J. Cultural Norms and National Security: Police and Military in Postwar Japan. Ithaca, NY: Cornell University Press, 1996.

5/ Werenfels, Isabelle. Managing Instability in Algeria: Elites and Political Change Since 1995. London: Routledge, 2007.

6/ Wight, Martin. Foreign Policy and Security Strategy. Edited by David S. Yost. Oxford: Oxford University Press, 2023.

7/ Zoubir, Yahia H., and Louisa Dris-Aït Hamadouche. Algeria’s Foreign Policy in the 21st Century. Cham: Palgrave Macmillan, 2023.

8/ Zastavetska, Lesia, and Nataliia Taranova. "The Role of Geography in the Exercise of Foreign Policy and Diplomacy." In Geographical Sciences, 57. Ternopil: Ternopil Volodymyr Hnatiuk National Pedagogical University.

9/ Alden, Chris, and Amnon Aran. Foreign Policy Analysis: New Approaches. 2nd ed. London: Routledge, 2017.

10/ Beasley, Ryan K., Juliet Kaarbo, Jeffrey S. Lantis, and Michael T. Snarr, eds. Foreign Policy in Comparative Perspective: Domestic and International Influences on State Behavior. 2nd ed. Los Angeles: SAGE, 2013.

11/ Carr, Edward H. The Twenty Years' Crisis, 1919–1939: An Introduction to the Study of International Relations. London: Macmillan, 1939.

12/ Kapitonenko, Mykola. International Relations Theory. Abingdon, Oxon; New York: Routledge, 2022.

13/ Katzenstein, Peter J. Cultural Norms and National Security: Police and Military in Postwar Japan. Ithaca, NY: Cornell University Press, 1996.

14/ Niebuhr, Reinhold. Moral Man and Immoral Society: A Study in Ethics and Politics. New York: Charles Scribner’s Sons, 1932.

14/ Abderrahmane, Abdelkader. "Understanding Algeria's Foreign Policy in the Sahel." In The Politics of Algeria: Domestic Issues and International Relations, edited by Yahia H. Zoubir. Routledge, 2020.

15/ Hopf, Ted. Social Construction of International Politics: Identities and Foreign Policies, Moscow, 1955 and 1999. Ithaca: Cornell University Press, 2002.

16/ Kanet, Roger E., and Dina Moulioukova, eds. Russia and the World in the Putin Era: From Theory to Reality in Russian Global Strategy. New York: Routledge, 2022.

17/ Ikenberry, John. Liberal Leviathan: The Origins, Crisis, and Transformation of the American World Order. Princeton, NJ: Princeton University Press, 2011.

18/ Carothers, Thomas, and Marina Ottaway. Uncharted Journey: Promoting Democracy in the Middle East. Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, 2005.

19/ de Waal, Alex. The Real Politics of the Horn of Africa: Money, War and the Business of Power. Cambridge: Polity Press, 2015.

20/ Grimaud, Nicole. La Politique extérieure de l'Algérie. Paris: Karthala, 1984.

21/ Ikenberry, John. Liberal Leviathan: The Origins, Crisis, and Transformation of the American World Order. Princeton, NJ: Princeton University Press, 2011.

22/ Kanet, Roger E., and Dina Moulioukova, eds. Russia and the World in the Putin Era: From Theory to Reality in Russian Global Strategy. New York: Routledge, 2022.

23/ Kofman, Michael, et al. Russian Military Strategy: Core Tenets and Operational Concepts. Arlington, VA: CNA, 2021.

24/ Ottaway, David, and Marina Ottaway. Algeria: The Politics of a Socialist Revolution. Berkeley, CA: University of California Press, 1970.

25/ Shubin, Vladimir. The Hot 'Cold War': The USSR in Southern Africa. London: Pluto Press, 2008.

26/ Abderrahmane, Abdelkader. "Understanding Algeria's Foreign Policy in the Sahel." In The Politics of Algeria: Domestic Issues and International Relations, edited by Yahia H. Zoubir. London: Routledge, 2020.

27/ Hopf, Ted. Social Construction of International Politics: Identities and Foreign Policies, Moscow, 1955 and 1999. Ithaca: Cornell University Press, 2002.

Borshchevskaya, Anna. Russia’s Strategic Objectives in Libya. Washington, DC: Washington Institute for Near East Policy, 2021.

28/ Giustozzi, Antonio, Joana de Deus Pereira, and David Lewis. Did Wagner Succeed in the Eyes of Its African and Middle Eastern Clients? Whitehall Report 4-24. London: Royal United Services Institute for Defence and Security Studies, January 2025.

29/ Stepanova, Ekaterina. “Russia’s Approach to the Conflict in Libya, the East–West Dimension and the Role of the OSCE.” In Russia and the World in 2018: IMEMO Forecast, 95. Moscow: Institute of World Economy and International Relations, Russian Academy of Sciences, 2018.

30/ Talbot, V., C. Levotti, Z. Akil, Y. Cherif, Ch. Hartwell, M. Milosevich, and E. Jafuro Ambrosetti. The Role of Russia in the Middle East and North Africa Region: Strategy or Opportunism? EuroMeSCo Joint Policy Study no. 12. Barcelona: European Institute of the Mediterranean (IEMed), April 2019.

31/ Roger E. Kanet and Dina Moulioukova, eds. Russia and the World in the Putin Era: From Theory to Reality in Russian Global Strategy. New York: Routledge, 2022.

32/ Michael Kofman et al. Russian Military Strategy: Core Tenets and Operational Concepts. Arlington, VA: CNA, 2021.

33/ Mavock, Jennifer. The Impact of the US Global War on Terror on Moroccan and Algerian Security. Master's thesis, Universität Wien, 2008.

34/ Nicole Grimaud. La Politique extérieure de l'Algérie. Paris: Karthala, 1984.

35/ Ksenia Ivanova. "Russian-Algerian Relations in Multipolarizing World." In Africa's Growing Role in World Politics, edited by Tatiana Deych, Alexander Zhukov, Olga Kulkova, and Evgeny Korendyasov, 264. Moscow: Institute for African Studies, Russian Academy of Sciences, 2014.

36/ Antonio Sánchez Andrés. Political-Economic Relations Between Russia and North Africa, Working Paper 22/2006. Madrid: Real Instituto Elcano, November 2006.

37/ Zoubir, Yahia H., ed. 1999. North Africa in Transition: State, Society and Economic Transformation in the 1990s. Gainesville, FL: University Press of Florida.

❖ **المقالات العلمية:**

1/ Belette, Yihun. "The Ethiopia-Eritrea Conflict and the Algiers Agreement: Five Years Later." Journal of African Union Studies 3, no. 1 (2014).

2/ Dumbrell, John. "The Carter Administration and the Iranian Hostage Crisis." Diplomatic History 28, no. 1 (2004).

3/ Entelis, John P. "Algeria: The Revolution Institutionalized." Middle East Journal 34, no. 1 (1980).

4/ Harb, Imad. "Algeria's Foreign Policy." Middle East Journal 34, no. 2 (1980).

5/ Markowitz, Harvey. "Social Perspectives on Violence." Michigan Feminist Studies 2 (1987).

6/ Mortimer, Robert A. "Algerian Foreign Policy: From Revolution to National Interest." The Journal of North African Studies. Published online January 9, 2015.

7/ Ruggie, John Gerard. "What Makes the World Hang Together? Neo-utilitarianism and the Social Constructivist Challenge." International Organization 52, no. 4 (1998).

8/ Spykman, Nicholas J. "Geography and Foreign Policy, I." The American Political Science Review 32, no. 1 (1938).

9/ Wendt, Alexander. "Anarchy Is What States Make of It: The Social Construction of Power." International Organization 46, no. 2 (1992).

10/ Zoubir, Yahia H. "The Foreign Policy of Algeria: Ideology and Pragmatism." Journal of Modern African Studies 28, no. 3 (1990).

11/ Zoubir, Yahia H. "Algeria and the Western Sahara Conflict." African Affairs 97, no. 387 (1998).

13/ Zoubir, Yahia H., and Ahmed Aghrout. "Algeria's China Strategy: Pragmatism and Diversification." Mediterranean Politics 23, no. 3 (2018).

14/ Hass, Amr. "Algeria's Role in African Conflicts." African Security Review 19, no. 2 (2010): 14–27.

15/ Wendt, Alexander. "Anarchy Is What States Make of It: The Social Construction of Power." International Organization 46, no. 2 (1992): 391–425.

16/ Zoubir, Yahia H. "Algeria and the Western Sahara Conflict." African Affairs 97, no. 387 (1998): 349–368.

17/ Ruggie, John Gerard. "What Makes the World Hang Together? Neo-utilitarianism and the Social Constructivist Challenge." International Organization 52, no. 4 (1998): 855–885.

18/ Słowikowski, Michał. "The Concept of Ontological Security as an Explanatory Mechanism for the Causes of Russian Aggression against Ukraine." Rocznik Instytutu Europy Środkowo-Wschodniej 22, no. 2 (2024)

19/ Sour, Lotfi. "Algeria–Russia Relations: Strategic Partnership in the Age of Geopolitics." Vestnik RUDN. International Relations 24, no. 2 (2024): 204–215.

20/ Westphal, Michael A. "(U) Surging U.S. Strategic Energy Interest in West Africa." NSA FOIA release, February 10, 2004.

21/.Bishku, Michael B. "Algeria and Russia: Partners of Necessity – Or Ideology?" Journal of North African Studies 25, no. 4 (2020): 635–654.

22/ Gaub, Florence. "Russia's Return to North Africa: Implications for Europe." EUISS Brief no. 13 (2019).

23/ Gasparyan, Aram. "Some Aspects of the Algerian-Russian Military Cooperation: The Features and Prospects." Contemporary Eurasia: International Journal of Eurasian Geopolitics 12, no. 1 (2023)

24/ Buzan, Barry. 2006. "Will the 'Global War on Terrorism' Be the New Cold War?" International Affairs 82 (6): 1101–1118.

25/ Demirel, Serhat. 2019. "The Transformation of American Foreign Policy After September 11 Attacks." Uluslararası İlişkiler ve Diplomasi Dergisi 3 (2): 1–10.

26/ Ferreira, Carla Conceição da Silva, Oleksandra Kostiuk, and Yegho Preisigke Luxinger Rodrigues. 2023. "Wagner Group: An Instrument of Russian Foreign Policy?" Political Observer: Portuguese Journal of Political Science 19: 47–62.

27/ Gasparyan, Aram. 2023. "Some Aspects of the Algerian-Russian Military Cooperation: The Features and Prospects." Contemporary Eurasia: International Journal of Eurasian Geopolitics 12 (1)

28/ Huntington, Samuel P. 1999. "The Lonely Superpower." Foreign Affairs 78 (2): 35–49.

29/ Leffler, Melvyn P. 2005. "9/11 and American Foreign Policy." Diplomatic History 29 (3): 395–413.

30/ Mousli, Malek. 2019. "Algerian–Russian Cooperation: True Strategic Partnership?" Vestnik RUDN. International Relations 19 (2): 284–292.

31 Mark N. Katz. "Russia and Algeria: Partners or Competitors?" Middle East Policy 14, no. 4 (Winter 2007).

❖ **التقارير: (من منظمات دولية ومؤسسات بحثية)**

1/ International Crisis Group. Algeria's Gas Dilemma: Between Energy Security and Geopolitics. Report No. 229, March 2023.

2/ United Nations. General Assembly Official Records, 37th Session, Plenary Meetings, 20th meeting, A/37/PV.20. New York: United Nations, October 12, 1982.

3/ Kofman, Michael, et al. Russian Military Strategy: Core Tenets and Operational Concepts. With contributions by Kasey Stricklin and Samuel Bendett. Arlington, VA: CNA, 2021.

4/.U.S. Government Printing Office. Report of the National Energy Policy Development Group: Reliable, Affordable, Environmentally Sound Energy for America's Future. Washington, DC: May 2001. https://www.nrc.gov/docs/ml0428/ml042800056.pdf.

5/ U.S. Congressional Research Service. U.S. Energy Supply and Use: Background and Policy Primer. Washington, DC: CRS, 2023. https://www.congress.gov/crs-product/R47980.

6/ National Security Agency (NSA). Westphal, Michael A. "(U) Surging U.S. Strategic Energy Interest in West Africa." NSA FOIA release, February 10, 2004. https://www.aclu.org/documents/u-surging-us-strategic-energy-interest-west-africa.

7/ Bajosefa, Laura. The Future of Strategic Competition in the Sahel Region: Placing Partnership First. Wright Flyer Paper No. 93. Maxwell Air Force Base, AL: Air University Press, Air Command and Staff College, 2023.

8/ Droin, Mathieu, and Tina Dolbaia. Russia Is Still Progressing in Africa. What's the Limit? Washington, DC: Center for Strategic and International Studies, August 2023.

10/ Wilén, Nina. Stepping Up Engagement in the Sahel: Russia, China, Turkey and the Gulf States. Egmont Policy Brief no. 375. Brussels: Egmont – Royal Institute for International Relations, April 2025.

11/ Talbot, V., C. Levotti, Z. Akil Y. Cherif, Ch. Hartwell, M. Milosevich, and E. Jafuro Ambrosetti. The Role of Russia in the Middle East and North Africa Region: Strategy or Opportunism? EuroMeSCo Joint Policy Study no. 12. Barcelona: IEMed, April 2019.

12/ Wilén, Nina. Stepping Up Engagement in the Sahel: Russia, China, Turkey and the Gulf States. Egmont Policy Brief no. 375. Brussels: Egmont – Royal Institute for International Relations, April 2025.

13/ Droin, Mathieu, and Tina Dolbaia. Russia Is Still Progressing in Africa. What's the Limit? Washington, DC: Center for Strategic and International Studies, August 2023.

14/ Bajosefa, Laura. The Future of Strategic Competition in the Sahel Region: Placing Partnership First. Wright Flyer Paper No. 93. Maxwell Air Force Base, AL: Air University Press, 2023.

15/ Giustozzi, Antonio, Joana de Deus Pereira, and David Lewis. Did Wagner Succeed in the Eyes of Its African and Middle Eastern Clients? Whitehall Report 4-24. London: Royal United Services Institute, January 2025.

16/ Siegle, Joseph. Intervening to Undermine Democracy in Africa: Russia's Playbook for Influence. Africa Center for Strategic Studies, November 22, 2023.

17/ Siegle, Joseph. Using Africa as a Stage at the Russia-Africa Summit. Africa Center for Strategic Studies, July 21, 2023.

18/ Borshchevskaya, Anna. Russia’s Strategic Objectives in Libya. Washington, DC: Washington Institute for Near East Policy, 2021.

19/ Africa Center for Strategic Studies. 2023. Using Africa as a Stage at the Russia-Africa Summit. July 21, 2023.

20/ Africa Center for Strategic Studies. 2023. Intervening to Undermine Democracy in Africa: Russia's Playbook for Influence. November 22, 2023.

21/ Bajosefa, Laura. 2023. The Future of Strategic Competition in the Sahel Region: Placing Partnership First. Wright Flyer Paper No. 93. Maxwell Air Force Base, AL: Air University Press.

22/ Borshchevskaya, Anna. 2021. Russia’s Strategic Objectives in Libya. Washington, DC: Washington Institute for Near East Policy.

23/ CSIS (Center for Strategic and International Studies). Droin, Mathieu, and Tina Dolbaia. 2023. Russia Is Still Progressing in Africa. What's the Limit? Washington, DC: CSIS.

24/ Egmont – Royal Institute for International Relations. Wilén, Nina. 2025. Stepping Up Engagement in the Sahel: Russia, China, Turkey and the Gulf States. Egmont Policy Brief No. 375.

25/ European Institute of the Mediterranean (IEMed). Talbot, V., C. Levotti, Z. Akil, Y. Cherif, Ch. Hartwell, M. Milosevich, and E. Jafuro Ambrosetti. 2019. The Role of Russia in the Middle East and North Africa Region: Strategy or Opportunism? EuroMeSCo Joint Policy Study No. 12.

26/ IMEMO RAS. Stepanova, Ekaterina. 2018. "Russia’s Approach to the Conflict in Libya, the East–West Dimension and the Role of the OSCE." In Russia and the World in 2018: IMEMO Forecast, 95. Moscow: Institute of World Economy and International Relations, Russian Academy of Sciences.

27/ Royal United Services Institute. Giustozzi, Antonio, Joana de Deus Pereira, and David Lewis. 2025. Did Wagner Succeed in the Eyes of Its African and Middle Eastern Clients? Whitehall Report 4-24. London: RUSI.

28/ United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD). 2024.
28/ World Bank. 2025. Algeria Overview. https://www.worldbank.org/en/country/algeria/overview.

29/ World Bank. 2019. Doing Business 2020: Sustaining the Pace of Reforms. https://www.albankaldawli.org/ar/news/feature/2019/10/24/doing-business-2020-sustaining-the-pace-of-reforms.

30/ World Intellectual Property Organization (WIPO). 2025. "Algeria Ranking in the Global Innovation Index 2024." https://www.wipo.int/gii-ranking/en/algeria.

31/ IEA (International Energy Agency). 2024. World Energy Outlook 2024. Paris: IEA.

32/ International Gas Union, Snam, and Rystad Energy. 2024. Global Gas Report 2024. Oslo: Rystad Energy.

33/ OPEC. 2025. OPEC Monthly Oil Market Report – March 2025. Vienna, March 12, 2025.

34/ U.S. Geological Survey. 2025. Mineral Commodity Summaries 2025. Reston, VA: U.S. Department of the Interior.

35/.Yahia H. Zoubir. Algeria–Russia Ties: Beyond Military Cooperation? Doha: Middle East Council on Global Affairs, January 2024. https://mecouncil.org/publication/algeria-russia-ties-beyond-military-cooperation/.

36/ Fondation Méditerranéenne d'Études Stratégiques (FMES). "Russie-Algérie: Un partenariat flexible et pragmatique." April 2023. https://fmes-france.org/russie-algerie-un-partenariat-flexible-et-pragmatique.

37/ Council on Foreign Relations. 2023. "U.S. Policy Toward North Africa". https://www.cfr.org/north-africa/us-policy-north-africa

38/ ISPI. 2024. "Algeria's Balancing Act between Historical Partnership with Russia and Independence". https://www.ispionline.it/en/publication/algerias-balancing-act-between-historical-partnership-with-russia-and-independence-182969

39/ Bouckaert, Reinhilde, and Claire Dupont. 2022. "Turning to Algeria to Replace Russian Gas: A False Solution".

40/ ECFR. 2023. "Power Couple: How Europe and Algeria Can Move Beyond Energy Cooperation". https://ecfr.eu/publication/power-couple-how-europe-and-algeria-can-move-beyond-energy-cooperation/

❖ **مصادر إلكترونية وإعلامية:**

1/ "Algeria Steps Up Diplomacy in Hopes of Ending Libya's War." Al Jazeera, June 23, 2020. https://www.aljazeera.com/news/2020/6/23/algeria-steps-up-diplomacy-in-hopes-of-ending-libyas-war.

2/ Mearsheimer, John J. s.v. “Offensive Realism.” Wikipedia. Last modified May 12, 2025. https://en.wikipedia.org/wiki/Offensive_realism.

3/ Wikipedia. s.v. “Neoconservatism.” Last modified May 26, 2025. https://en.wikipedia.org/wiki/Neoconservatism.

4/ Reuters. “South Korea Activates THAAD Missile Defense System.” July 31, 2017. https://www.reuters.com/article/us-southkorea-usa-defence-idUSKBN1AG0X5.

5/ NATO. “NATO Missile Defense Base in Poland Now Mission Ready.” July 17, 2023. https://www.nato.int/cps/en/natohq/news_217967.htm.

6/ Hinchliffe, Emma. “Understanding the Biden Administration’s Updated Export Controls.” Center for Strategic and International Studies, December 2, 2024. https://www.csis.org/analysis/understanding-biden-administrations-updated-export-controls.

7/ Reuters. “US, Mexico Move to Thwart China Circumvention of Tariffs.” July 15, 2024. https://www.reuters.com/world/us-mexico-move-thwart-china-circumvention-tariffs-2024-07-15.

8/ Reuters. “Cobra Gold Exercise at Gates Range Starts in Thailand.” February 13, 2024. https://www.reuters.com/world/asia-pacific/cobra-gold-exercise-gates-range-starts-thailand-2024-02-13.

9/ Hinchliffe, Emma. “Understanding the Biden Administration’s Updated Export Controls.” Center for Strategic and International Studies, December 2, 2024. https://www.csis.org/analysis/understanding-biden-administrations-updated-export-controls.

10/ Saada, Hana. “Vostok 2022: Algerian Army ANP Takes Part in Command, General Staff Strategic Military Exercises in Russia.” DZ Breaking, September 2, 2022. https://www.dzbreaking.com/2022/09/02/vostok-2022-algerian-army-

anp-takes-part-in-command-general-staff-strategic-military-exercises-in-russia/

11/ “Algerian Navy Hosts Russian Warships at Port of Algiers.” Radio Algérienne, November 13, 2021. https://news.radioalgerie.dz/fr/node/1153

13/ “Cobra Gold exercise at Gates range starts in Thailand.” Reuters, February 13, 2024. https://www.reuters.com/world/asia-pacific/cobra-gold-exercise-gates-range-starts-thailand-2024-02-13

14/ Maaloum, Hussein. "Why Is Algeria Criticizing Wagner's Role in Mali?" The Arab Wall, January 23, 2023. https://arabwall.com/en/why-is-algeria-criticizing-wagners-role-in-mali/

15/ Martini, Elia Preto. “The African Legion Is Russia's Newest Tool To Advance Its Regional Agenda.” Africa Security. https://n9.cl/136un

16/ Reuters. “What Does the Wagner Group Do? Operations in Africa and the Rest of the World Explained.” June 29, 2023. https://www.reuters.com/world/what-does-wagner-group-do-operations-africa-rest-world-explained-2023-06-29/

17/ “West ‘Deeply Concerned’ about Joint Russia-Algeria Military Exercises.” Middle East Online, November 18, 2022. https://middle-east-online.com/en/west-%E2%80%98deeply-concerned%E2%80%99-about-joint-russia-algeria-military-exercises

18/ BBC Monitoring. “Explainer: Russia's Wagner presence in Libya.” June 24, 2023. https://n9.cl/5kjse

19/ African Manager. 2022. "Tebboune: Le coût de Wagner au Mali plus utile dans le développement." December 30. https://africanmanager.com/tebboune-le-cout-de-wagner-au-mali-plus-utile-dans-le-developpement.

20/ El Watan. 2023. "Transition énergétique: L'expérience américaine du gaz de schiste est-elle transposable en Algérie? (1re partie)." November 28. https://elwatan-dz.com/transition-energetique-lexperience-americaine-du-gaz-de-schiste-est-elle-transposable-en-algerie-1re-partie.

21/ Fanack. Noureddine, Ali. 2024. "Algeria and Russia: Friction in a Strategic Partnership." August 12. https://fanack.com/politics/features-insights/algeria-and-russia-friction-in-a-strategic-partnership~268108/.

22/ Foreign Policy. Mackinnon, Amy. 2021. "What Is the Wagner Group?" July 6. https://foreignpolicy.com/2021/07/06/what-is-wagner-group-russia-mercenaries-military-contractor/.

23/ Insider Monkey. 2023. "Top 20 Countries With Most Natural Resources in the World." December 5. https://www.insidermonkey.com/blog/top-20-countries-with-most-natural-resources-in-the-world-1203092/.

24/ Military Africa. 2024. "Russia to launch 'African Legion' to replace Wagner group in Africa." January 12. https://n9.cl/0mshw6.

25/ The Intercept. Turse, Nick. 2023. "Wagner Group Disappeared and Executed Civilians in Mali." July 24. https://theintercept.com/2023/07/24/wagner-group-mali/.

26/ Trading Economics. 2024. "Algeria - Annual GDP Growth Rate | 2001-2024 Data." https://ar.tradingeconomics.com/algeria/gdp-growth-annual.

27/ Trading Economics. "Algeria - Foreign Investment." https://shorturl.at/gyHQ2.

28/ SRMG Think. Gower, Alice. 2025. "Algeria's Big Reset: Realigning Relations with the EU, US, and Russia." February 24. https://www.srmgthink.com/featured-insights/442/algerias-big-reset-realigning-relations-eu-us-and-russia.

29/ Journal-NEO. Rostami, Samyar. 2025. "Algeria and Russia: Deepening Strategic Partnership Amid Global Shifts." March 21. https://journal-neo.su/2025/03/21/algeria-and-russia-deepening-strategic-partnership-amid-global-shifts/.

30/ Watanserb. Al Sayed, Basil. 2025. "Algeria's Growing Concern Over Russian Wagner Forces Near Its Borders." February 18. https://www.watanserb.com/en/2025/02/18/algerias-growing-concern-over-russian-wagner-forces-near-its-borders/?amp=1.

31/ Arab Wall. Maaloum, Hussein. 2023. "Why Is Algeria Criticizing Wagner's Role in Mali?" January 23. https://arabwall.com/en/why-is-algeria-criticizing-wagners-role-in-mali/.

32/ Reuters. 2023. "What Does the Wagner Group Do? Operations in Africa and the Rest of the World Explained." June 29.

https://www.reuters.com/world/what-does-wagner-group-do-operations-africa-rest-world-explained-2023-06-29/.

33/ Worldometer. 2025. "Worldometer - Real Time World Statistics." https://www.worldometers.info/.

34/ Heritage Foundation. 2025. "Algeria - Index of Economic Freedom." https://www.heritage.org/index/country/algeria.

35/ Lloyds Bank. 2025. "Algeria: Foreign Investment." International Trade Portal. https://www.lloydsbanktrade.com/en/market-potential/algeria/investment.

36/ Mauritius Trade Easy. 2025. "Investing in Algeria." Ministry of Foreign Affairs, Regional Integration and International Trade of Mauritius. https://www.mauritiustrade.mu/en/market-intelligence/explore-markets/algeria/investing.

37/ Agence Algérienne pour la Promotion de l'Investissement (AAPI). 2025. "Présentation." https://aapi.dz/en/accueil-en/.

38/ KUNA. 2001. "Russia, Algeria Agree to Establish Strategic Relations." April 4. https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=1155005&language=en.

39/ Fondation Méditerranéenne d'Études Stratégiques. Mohammedi, Adlene. 2020. "Russie-Algérie : un partenariat flexible et pragmatique." December 2. https://fmes-france.org/russie-algerie-un-partenariat-flexible-et-pragmatique/.

40/ Yahia Zoubir. "Algeria's Balancing Act between Historical Partnership with Russia and Independence." ISPI (Italian Institute for International Political Studies), September 4, 2024. https://www.ispionline.it.

41/ Algerie-Eco. "Blé: la Russie a exporté 2,8 millions de tonnes vers l'Algérie." January 29, 2025. https://www.algerie-eco.com.

42/ APS. "Forum d'affaires algéro-russe: volonté commune de renforcer la coopération économique." October 2024. https://www.aps.dz.

43/ Energy Capital & Power. "Algeria's Energy Sector Attracts Diverse Foreign Investments," 2024. https://energycapitalpower.com/algerias-energy-sector-attracts-diverse-foreign-investments/.

44/ Saur Energy Middle East. “Algeria Explores US Partnership for Renewable Energy Expansion,” 2025. https://www.saurenergy.me/algeria-explores-us-partnership-for-renewable-energy-expansion.

46/ Reuters. “Algeria’s Sonatrach, Occidental Petroleum Sign MoUs on Hydrocarbon Cooperation,” 2025. https://www.reuters.com/business/energy/algerias-sonatrach-occidental-petroleum-sign-mous-hydrocarbon-cooperation-2025-04-16/.

47/ Crédit Agricole Group. 2025. "Investing in Algeria". https://international.groupecreditagricole.com/en/international-support/algeria/investing

48/ U.S. Chamber of Commerce. 2023. "American Business in Algeria". https://www.uschamber.com/foreign-policy/american-business-algeria

49/ Bejaoui, India. 2025. "Algeria as Europe’s Gateway: Energy Dependence or Exploitation?". https://www.mironline.ca/algeria-as-europes-gateway-energy-dependence-or-exploitation/

50/ Gower, Alice. 2025. "Algeria’s Big Reset: Realigning Relations with the EU, US, and Russia". https://www.srmgthink.com/featured-insights/442/algerias-big-reset-realigning-relations-eu-us-and-russia

51/ FARAS. 2022. "Declared Neutrality: An Insight into Algeria’s Position on Russia-Ukraine Conflict". https://futureuae.com/ar-80/Mainpage/Item/7192/declared-neutrality-an-insight-into-algerias-position-on-russia-ukraine-conflict

52/ U.S. Department of State. 2024. "U.S. Strategy in North Africa". https://www.state.gov/u-s-strategy-north-africa

53/ U.S. Energy Information Administration. 2025. "Algeria". https://www.eia.gov/international/overview/country/DZA

54/ International Energy Agency. 2024. "Algeria Energy Profile". https://www.iea.org/countries/algeria

55/ U.S. Department of Energy. 2023. "Energy Cooperation with Algeria". https://www.energy.gov/international-energy-cooperation

56/ Congressional Research Service. 2024. "Algeria". https://crsreports.congress.gov

57/ Eurostat. 2023. "Imports of Energy Products Down in Q1 2023". https://ec.europa.eu/eurostat/web/products-eurostat-news/w/ddn-20230704-

58/ Reuters. 2025. "Algeria's Sonatrach, Occidental Petroleum Sign MoUs on Hydrocarbon Cooperation." https://www.reuters.com/business/energy/algerias-sonatrach-occidental-petroleum-sign-mous-hydrocarbon-cooperation-2025-04-16

❖ **الوثائق الحكومية الرسمية:**

1/ The White House. "Fact Sheet: The Biden-Harris Administration's National Security Strategy." October 12, 2022. https://bidenwhitehouse.archives.gov/briefing-room/statements-releases/2022/10/12/fact-sheet-the-biden-harris-administrations-national-security-strategy/.

2/ U.S. Department of Energy. "Strategic Petroleum Reserve Quick Facts and FAQs." Accessed May 26, 2025. https://www.energy.gov/fe/services/petroleum-reserves/strategic-petroleum-reserve/spr-quick-facts-and-faqs.

3/ United States Africa Command. "Maritime Security Operations." Accessed May 26, 2025. https://www.africom.mil/what-we-do/security-cooperation.

4/ International Energy Agency. Oil Market Report, January 2025. https://www.iea.org/reports/oil-market-report-january-2025.

5/ Report of the National Energy Policy Development Group. Reliable, Affordable, Environmentally Sound Energy for America's Future. Washington, DC: U.S. Government Printing Office, May 2001. https://www.nrc.gov/docs/ml0428/ml042800056.pdf.

6/ U.S. Congressional Research Service. U.S. Energy Supply and Use: Background and Policy Primer. Washington, DC: CRS, 2023. https://www.congress.gov/crs-product/R47980.

7/ U.S. Department of Energy. "Strategic Petroleum Reserve Quick Facts and FAQs." Accessed May 26, 2025. https://www.energy.gov/fe/services/petroleum-reserves/strategic-petroleum-reserve/spr-quick-facts-and-faqs.

8/ United States Africa Command. "Maritime Security Operations." Accessed May 26, 2025. https://www.africom.mil/what-we-do/security-cooperation.

/ The White House. The National Security Strategy of the United States of America. September 2002. https://georgewbush-whitehouse.archives.gov/nsc/nss/2002/

10/ The White House. “Fact Sheet: The Biden-Harris Administration’s National Security Strategy.” October 12, 2022. https://bidenwhitehouse.archives.gov/briefing-room/statements-releases/2022/10/12/fact-sheet-the-biden-harris-administrations-national-security-strategy/

11/ “Russian-Algerian Exercises began in North Ossetia.” Caucasus Watch, October 4, 2021. https://caucasuswatch.de/en/news/russian-algerian-exercises-began-in-north-ossetia.html

12/ “Second Summit Russia–Africa Economic and Humanitarian Forum,” July 28, 2023. https://summitafrica.ru/en/about-summit/

13/ “US, Mexico move to thwart China circumvention of tariffs.” Reuters, July 15, 2024. https://www.reuters.com/world/us-mexico-move-thwart-china-circumvention-tariffs-2024-07-15

14/ Wikipedia. s.v. “Neoconservatism.” Last modified May 26, 2025. https://en.wikipedia.org/wiki/Neoconservatism

15/ Mearsheimer, John J. s.v. “Offensive realism.” Wikipedia. Last modified May 12, 2025. https://en.wikipedia.org/wiki/Offensive_realism

16/ Foreign Affairs Committee. Written Submission on Wagner’s Activities in Libya (WGN0014). London: UK Parliament, published prior to June 2023. https://committees.parliament.uk/publications/39539/documents/192102/default/

17/ Russian Defense Ministry. "A Joint Russian-Algerian Anti-Terrorist Exercise of the Land Forces will Take Place in Algeria." Accessed November 16, 2023. https://eng.mil.ru/en/news_page/country/more.htm?id=12416070@egNews

18/ The White House. The National Security Strategy of the United States of America. Washington, DC: The White House, 2001.

19/ The White House. Fact Sheet: The Biden-Harris Administration’s National Security Strategy, October 12, 2022. https://bidenwhitehouse.archives.gov/...

20/ The White House. The National Security Strategy of the United States of America, September 2002. https://georgewbush-whitehouse.archives.gov/nsc/nss/2002/

21/ U.S. Congressional Research Service. U.S. Energy Supply and Use: Background and Policy Primer. Washington, DC: CRS, 2023. https://www.congress.gov/crs-product/R47980.

22/ Report of the National Energy Policy Development Group. Reliable, Affordable, Environmentally Sound Energy for America's Future. Washington, DC: U.S. Government Printing Office, May 2001.

23/ United States Africa Command. "Maritime Security Operations." Accessed May 26, 2025. https://www.africom.mil/what-we-do/security-cooperation.

24/ U.S. Department of Energy. "Strategic Petroleum Reserve Quick Facts and FAQs." Accessed May 26, 2025. https://www.energy.gov/fe/services/petroleum-reserves/strategic-petroleum-reserve/spr-quick-facts-and-faqs.

25/ Marten, Kimberly. Russia's Use of the Wagner Group: Definitions, Strategic Objectives, and Accountability. Testimony before the Committee on Oversight and Reform, Subcommittee on National Security, U.S. House of Representatives, "Putin's Proxies: Examining Russia's Use of Private Military Companies," September 15, 2022.

/26Foreign Affairs Committee. Written Submission on Wagner's Activities in Libya (WGN0014). UK Parliament, published prior to June 2023. https://committees.parliament.uk/publications/39539/documents/192102/default /

26/ U.S. Department of State. 2021. "2021 Investment Climate Statements: Algeria." Accessed May 27, 2025. https://www.state.gov/reports/2021-investment-climate-statements/algeria.

27/ UK Parliament Foreign Affairs Committee. 2023. Written Submission on Wagner's Activities in Libya (WGN0014). London. https://committees.parliament.uk/publications/39539/documents/192102/default/.

28/ U.S. Energy Information Administration. 2019. Algeria International Energy Data and Analysis. https://www.eia.gov/international/analysis/country/DZA.

29/ Ministry of Economic Development of the Russian Federation. “Foreign Trade Statistics 2020–2023.” Accessed May 2025. https://economy.gov.ru.

30/ Ministry of Agriculture of the Russian Federation. “Russian Agricultural Exports Report 2023.” October 2023. https://mcx.gov.ru.

32/ Rosselkhoznadzor (Federal Service for Veterinary and Phytosanitary Surveillance). “Market Access Update: Algeria.” November 2023. https://fsvps.gov.ru.

32/ Russian Ministry of Industry and Trade. “Russia-Algeria Economic Dialogue: Summary Report.” November 2024. https://minpromtorg.gov.ru.

33/ Congressional Research Service. 2024. Algeria. Updated July 24. https://crsreports.congress.gov

34/ Office of the United States Trade Representative. 2025. "Algeria." Accessed June 4. https://ustr.gov/countries-regions/europe

35/ U.S. Department of State. 2023. 2023 Investment Climate Statements: Algeria. Washington, D.C. Accessed March 4, 2025. https://www.state.gov/reports/2023-investment-climate-statements/algeria

- **مراجع باللغة الفرنسية**

❖ **الكتب:**

1/ Abba, Amar. 2022. La politique étrangère de l'Algérie 1962–2022. Boumerdès: Édition Frantz Fanon.

2/ Bedjaoui, Mohammed. 1979. Pour un nouvel ordre économique international. Paris: UNESCO.

3/ Grimaud, Nicol. 1994. La politique extérieure de l'Algérie. Paris: L’Harmattan.

4/ Oumansour, Brahim. 2024. L'Algérie: un rebond diplomatique. Paris: Éditions Eyrolles.

❖ **المقالات العلمية:**

Mernache, Amina. 2012. "La diplomatie algérienne, la nostalgie d’une gloire 11 perdue." Dynamiques Internationales, no. 7.

❖ **المصادر الإكترونية والإعلامية:**

1/ African Manager. 2022. "Tebboune: Le coût de Wagner au Mali plus utile dans le développement." December 30. https://africanmanager.com/tebboune-le-cout-de-wagner-au-mali-plus-utile-dans-le-developpement.

2/ Algerie-Eco. 2025. "Blé: la Russie a exporté 2,8 millions de tonnes vers l'Algérie." January 29. https://www.algerie-eco.com.

3/ APS. 2024. "Forum d'affaires algéro-russe: volonté commune de renforcer la coopération économique." October. https://www.aps.dz.

4/ L'Expression. 2022. "Nous comprenons la position de l'Algérie." September 8. https://lexpressiondz.com/nationale/nous-comprenons-la-position-de-l-algerie-360554.

5/ MENADEFENSE. 2022. "L'ANP participe à l'exercice Vostok 2022 en Russie." September 1. https://www.menadefense.net/algerie/lanp-participe-a-lexercice-vostok-2022-en-russie/

6/ TSA. 2021. "Méditerranée : les manœuvres algéro-russes inquiètent Washington." November 21. https://www.tsa-algerie.com/mediterranee-les-manoeuvres-algero-russes-inquietent-washington.

7/ TSA. 2022. "Exercices militaires algéro-russes : les précisions du MDN." November 29. https://www.tsa-algerie.com/exercices-militaires-algero-russes-les-precisions-du-mdn.

8/ TSA. 2022. "Salaires, Espagne: l'interview de Tebboune en sept points." April 24. https://www.tsa-algerie.com.

9/ TSA. 2023. "Algérie – Russie : les mots forts de Tebboune devant Poutine." June 15. https://www.tsa-algerie.dz/algerie-russie-les-mots-forts-de-tebboune-devant-poutine.

➢ **مراجع باللغة الروسية:**

1/ иколай Сурков. Алжир и великие державы, в Quo Vadis? Геополитические очерки, под ред. Алексея Подберезкина. Москва: Московский государственный институт международных отношений

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	آليات التعاون الأمني الجزائري الروسي	66-65
02	المناورات العسكرية المشتركة الجزائرية الروسية	68
03	مقارنة بين المقاربتين الجزائرية والروسية. تجاه الأزمة الليبية	79
04	أكبر 10 مصدرين ومستوردين للغاز في عام 2023	108
05	تدفقات تجارة الغاز الطبيعي المسال في عام 2023	109
06	معدلات انتاج النفط في دول منظمة الأوبك	110
07	عدد سكان الجزائر (1950-2025).	116-115
08	تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر حسب البلد.	120
09	التبادلات التجارية الروسية-المغاربية(2000-2020).	129
10	التجارة السلعية بين الولايات المتحدة الامريكية والجزائر خلال عام 2024	139
11	تطور الاستثمارات الأمريكية المباشرة مع الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2014 إلى 2023.	140
12	تطور مصادر استيراد الغاز الطبيعي في أوروبا (2019-2023) بوحدة مليار متر مكعب.	148

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	أهم موارد الغاز الصخري لعشر دول في العالم.	111
02	تطور إنتاج المعادن في الحزائر خلال الفترة 2009-2022.	113
03	مبيعات الشركات الأمريكية متعددة الجنسيات (MNES) العنوان: ذات الأغلبية المملوكة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2014 إلى 2022، بوحدة ملايين الدولارات.	141
04	عدد الموظفين في الشركات الأمريكية متعددة الجنسيات	142
05	مصادر الغاز الطبيعي للإتحاد الاوروربي بعد الأزمة الأوكرانية.	149

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

مقدمة.....1

الفصل الأول: الإطار المفهوماتي والنظري للسياسة الخارجية الجزائرية.....14

المبحث الأول: مراحل تطور السياسة الخارجية الجزائرية 16

المطلب الاول: الشخصية الدولية للجزائر قبل 1830.....16

المطلب الثاني: الدبلوماسية الجزائرية خلال الحقبة الإستعمارية.....17

المطلب الثالث: السياسة الخارجية في عهد الإستقلال: بين التراث الثوري والسياسة الواقعية.....21

المبحث الثاني: ملامح السياسة الخارجية الجزائرية.....24

المطلب الأول: محددات السياسة الخارجية الجزائرية.....24

المطلب الثاني: سمات السياسة الخارجية الجزائرية 32

المطلب الثالث: مرتكزات السياسة الخارجية الجزائرية.....38

المبحث الثالث: المصلحة والهوية بوصفهما هدفين للسياسة الخارجية الجزائرية: مقاربة نظرية 44

المطلب الأول: الواقعية السياسية: المصلحة الوطنية هدفا رئيسيا للسياسة الخارجية الجزائرية 44

المطلب الثاني: البنائية الاجتماعية: الثبات على الهوية هدفا للسياسة الخارجية الجزائرية 46

الفصل الثاني: السياسة الخارجية الجزائرية بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية: إدارة التوازن في ملف الأمن الإقليمي.....50

المبحث الأول: المقاربة الأمنية الجزائرية، الروسية، الأمريكية: تحليل مقارن.....52

المطلب الأول: المقاربة الأمنية الجزائرية: تعزيز السيادة والاستقلال.....52

المطلب الثاني: المقاربة الأمنية الروسية: استعادة المكانة الدولية 55

المطلب الثالث: المقاربة الأمنية الأمريكية: ترسيخ الأحادية.....57

المبحث الثاني: جدلية العلاقات الإستراتيجية الجزائرية الروسية على ضوء التحديات الأمنية الراهنة.....61

المطلب الأول: دور المحدد التاريخي في العلاقات الجزائرية الروسية.....61

المطلب الثاني: أليات التعاون الأمني الجزائري الروسي.....63

المطلب الثالث: النفوذ الروسي في الجوار الجزائري وتداعياته على العلاقات الجزائرية الروسية.....69

المبحث الثالث: "العلاقات الأمنية الجزائرية الأمريكية بعد 11 سبتمبر: من التعاون الثنائي إلى التنسيق الإقليمي.....82

المطلب الأول: البعد التاريخي للعلاقات الجزائرية الأمريكية.....82

المطلب الثاني: إنعكاسات أحداث 11 سبتمبر على العلاقات الجزائرية الأمريكية.....84

المطلب الثالث: التواجد الأمريكي في شمال إفريقيا والساحل وتأثير قضية الصحراء الغربية على العلاقات الجزائرية الأمريكية.....89

المطلب الرابع: المبادرات الأمنية الأمريكية في المحيط الإقليمي للجزائر وموقع الجزائر منها 101

الفصل الثالث: الخيارات الاقتصادية الجزائرية تجاه روسيا والولايات المتحدة الأمريكية: بين ضرورات الشراكة ومتطلبات التوازن الإستراتيجي
.....106

المبحث الأول: الجزائر كفاعل إقتصادي في بيئة جيوإقتصادية متنافسة.....108

المطلب الأول: القدرات الاقتصادية للجزائر ودورها في تعزيز جاذبيتها الإستثمارية.....108

المطلب الثاني: مناخ الإستثمار الأجنبي في الجزائر ورهان تنويع الشراكات الاقتصادية الدولية.....116

المطلب الثالث: موقع الجزائر من الإستراتيجيات الطاقوية الأمريكية والروسية 121

المبحث الثاني: العلاقات الاقتصادية الجزائرية الروسية الأمريكية.....126

المطلب الأول: واقع العلاقات الاقتصادية الجزائرية الروسية. 126
المطلب الثاني: واقع العلاقات الاقتصادية الجزائرية الأمريكية..... 137
المطلب الثالث: تداعيات الأزمة الأوكرانية على خيارات الجزائر الاقتصادية بين الشرق والغرب. 148
الخاتمة 158
قائمة المراجع 163
قائمة الجداول والأشكال..... 188
فهرس المحتويات 190
الملخص 193

الملخص

الملخص:

تتناول هذه الدراسة السياسة الخارجية الجزائرية في تفاعلها مع قوتين عالميتين متنافستين: روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، خلال الفترة الممتدة من 2001 إلى 2025. وتهدف إلى تحليل كيف توظف الجزائر موقعها الجيوسياسي وقدراتها الاستراتيجية لتحقيق توازن دقيق بين القوتين، دون الوقوع في الاستقطاب الدولي. انطلقت الدراسة من فرضيات ترتكز على مركزية العقيدة الأمنية الجزائرية، والبراغماتية في التعامل مع الأزمات، ومحدودية الثقة بين الجزائر وكل من موسكو وواشنطن. وقد خَلصت إلى أن الجزائر تعتمد مقاربة متعددة الأبعاد تجمع بين السيادة، والحياد النشط، وتنويع الشراكات، مما يُمكّنها من تعزيز استقلالية قرارها السياسي وتحقيق مكاسب أمنية واقتصادية متوازنة في بيئة دولية شديدة التنافس.

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية الجزائرية – روسيا – الولايات المتحدة الأمريكية – التوازن الجيوسياسي – العقيدة الأمنية – الشراكات الاستراتيجية _ البراغماتية _ التنافس الدولي.

Abstract:

This study explores Algeria's foreign policy in relation to two competing global powers: Russia and the United States, during the period from 2001 to 2025. It analyzes how Algeria leverages its geostrategic position and national capabilities to maintain a delicate balance between both powers while avoiding alignment or polarization. The research is based on hypotheses emphasizing the centrality of Algeria's security doctrine, pragmatic crisis management, and the structural limitations of trust in its relations with both Moscow and Washington. The findings show that Algeria adopts a multidimensional approach that blends sovereignty, active neutrality, and partnership diversification, allowing it to preserve strategic autonomy and achieve balanced security and economic gains in a highly competitive international environment.

Keywords: Algerian Foreign Policy – Russia – United States of America – Geopolitical Balance – Security Doctrine – Strategic Partnerships – Pragmatism – International Rivalry .